

كتاب

الإيضاح



حُقوق الطَّبع محفُوظة

لوزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة
سلطنة عُمان

الطّبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أو الالكترونية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها - إلا بإذن خطي من الناشر.

الأعمال التمهيدية لموسوعة الفقه الإباضي

كتاب

الإيضاح

(المصطلحات ورؤوس المسائل)

للشيخ أبو سالم عامر بن علي ابن سيفا الشماخي

تصدير واشراف

معالي الشيخ عبد الله السالمي

وزير الأوقاف والشؤون الدينية

تحرير ودراسة

أ.د. محمد كمال الدين إمام

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق

جامعة الإسكندرية

لجنة الإعداد
أ.د. منى أحمد أبو زيد
د. رجب أبو مليح

تقديم

حَفِلَ القرن العشرون المنقضي بالمشروعات الموسوعية في المجال الفقهي، وقد تعددت الأغراض والأهداف من وراء ذلك فكان هناك مَن أراد بيان ثراء الميراث الفقهي الإسلامي، وإمكان الإفادة من سعته وغناهُ في ظروف ومتغيرات العصر الحاضر؛ بل والمشاركة بواسطته في الفكر القانوني والتشريعي العالمي.

وكان هناك من أراد الإفادة من الموروث الفقهي في فتح باب الاجتهاد، من طريق وضع كل الآراء الفقهية أو المذهبية في كل باب أو مسألة في صعيد واحد، لكي يجري الاختيارُ من بينها بدلًا من الاكتفاء بالالتزام بالراجح أو المعمول به تقليديًا في المذهب؛ وعلى الأُسُس ذاتها يمكن تجاوز القديم إلى الاجتهادات الجديدة.

وكان هناك من سيطرت في وعيه فكرة التقنين، ولا شكّ أنّ حَشْدَ آراء المذهب أو المذاهب على صعيد واحد، مُعينٌ على التوصل لاختيار النص والرأي الأكثر ملاءمة للتحول إلى قانون.

وقد جرى بالفعل تنفيذ عشرات المشروعات أو الموسوعات الخاصة بصحابي معيّن أو تابعي أو فقيه أو مذهب أو عدة مذاهب، بَيْدَ أنّ أشهر المحاولات وأكثرها شمولًا كلٌ من الموسوعة الفقهية بالكويت، وموسوعة جمال عبد الناصر للفقه الإسلامي بمصر.

وقـد أفادت المعاجمُ والموسـوعات الفقهية الشـاملة أو المقارنة من ميراث الفقه الإباضي؛ وبخاصة موسوعتا الكويت ومصر.

لكنّ تلك الإفادة كانت بالرجوع إلى المصادر الفقهية الإباضية المطبوعة أو المعروفة حتى السـبعينات من القرن الماضي. وقد شَـهِدت العقود الأخيرة طبع عشرات الكتب الفقهية في المذهب بعُمان وخارج عُمان، وبقي عملٌ كثيرٌ ينبغي القيـامُ بـه في هـذا المذهـب، واجتهاداته الكبـرى قديمًـا وحديثًا، ونظـرًا لتنامي الاحتياجات فقد رعت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مشروع معجم مصطلحات المذهب، ومشروع القواعد الفقهية في المذهب.

وقـد أثبتـت التجربتـان نجاحًـا، ولقيتـا ترحيبًـا كبيـرًا مـن جانـب العلمـاء والجمهـور، ولذلـك فقـد اتجهنـا فـي الـوزارة بعـد الاسـتئناس بـآراء العلمـاء والمختصيـن للبدء بوضع الموسـوعة الكبـرى للفقه الإِباضي، والتـي نتوقعُ أن تتضمّن زُهاء الأربعة آلاف مادة.

أما ما نعرضه اليوم فهو عبارة عن تجارب تأسيسية وإنشائية في بعض المواد، تكون بمثابة دليل إرشادي. والغرض منها أن تتضمن الطريقة والمنهج، وأن تقدّم نموذجًا جزئيًا لهذا الموروث. والذي ننتظرهُ ونرتقبُهُ آراء العلماء والمختصين في هـذا النموذج، والتصحيحات والتعديلات والإفـادات الممكنة من جانب فقهائنا وفقهـاء المذاهـب الأخـرى ومجتهديهـا. والله سـبحانه وتعالـى نسـأل أن يوفقنا للمُضـي قُدمًا فـي هذا العمل الكبير، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ويُسـهل الرجوع إليه والإفادة منه.

وعلى الله قصد السبيل.

عبد الله بن محمد بن عبد الله السالمي
وزير الأوقاف والشؤون الدينية

مقدمة

الشيخ عامر الشماخي وكتابه «الإيضاح»

[١]

على الرغم من البداية اللافتة في تاريخ الفقه الإباضي المشرقي، والتي سجلت انفتاحًا محمودًا على المذاهب الفقهية الإسلامية، إلا أن الفقه الإباضي المغربي ظل حذرًا من هذا التوجه مفضلًا عزلة فكرية فرضها على نفسه، واختط طريقها عن عمد وسبق إصرار، ولعل ذلك يعود إلى أمرين:

الأول: الأفق السياسي الذي ارتبط به الفقه الإباضي منذ بداية نشأته، مما دفعه لتأصيل المذهب، والتدقيق في التعريف بأصوله التشريعية، حتى تبدو ملامحه الخاصة وشخصيته الفكرية ظاهرة للعيان، فليس غريبًا أن تكون معالم الفقه الإباضي يجذبها البحث عن الذات، ودعم المذهبية الصرفة في كل المجالات.

الثاني: سقوط الدولة الرستمية الأولى في أواخر القرن الثالث الهجري، مما قلّص من «جغرافيا الفقه»، وجغرافيا الحركة السياسية للمذهب الإباضي؛ فرأى شيوخه ضرورة الاحتماء بمذهبية صارمة في الأصول والفروع، تتغيا الدفاع عن الجماعة الإباضية في مواجهة التحديات الكثيرة القائمة، وقد ترك

ذلك أثره على المنظور الفقهي وعلى نشوء نظم اجتماعية ومواقف فكرية هي من خصائص التوجه الإباضي ومميزاته، وهي مميزات عملية ترتكز على ممارسات فعلية تم التأريخ لها في طبقات الإباضية بوجه خاص، وفي التاريخ الفقهي العام عند الإباضية.

وقد صرّح بذلك من أرَّخو من الإباضية المحدثين للعقل الفقهي، يقول «مهنى التواجيني» في الجزء الثالث من كتابه «أشعة من الفقه الإسلامي»: «لقد ظل الفقه الإباضي المغربي في مجمله، حتى أواخر القرن السادس فقهًا مذهبيًا صرفًا، يعتمد فيه أساسًا على الأصول التشريعية التي أقرها علماء المذهب وتضمنتها مؤلفاتهم الفقهية، ويأخذ فيها اللاحق عن السابق فيزيد وينقص، وخلافًا لما كان عليه فقهاء المشرق الذين اعتمدوا على المقارنة من وقت مبكر، فإن فقهاء المغرب الإسلامي اختاروا المذهبية أساسًا للعمل، وهو بلا شك اختيار له أسبابه الوجيهة كجماعة لها كيانها الفكري المستقل، في إطار المجتمع الإسلامي الكبير، ولا شك أن ذلك كان نتيجة للوضع السياسي الذي كان يعيشه أتباع المذهب، فقد ظلوا في نظر الولاة والحكام ـ بإيماء من الفقهاء ورجال العلم ـ جماعة غير مرغوب فيها، لأنها من «الخوارج». فهذه العوامل مجتمعة جعلت أهل الحل والعقد من الإباضية، يقفون موقف المتشدد من كل ما يخرج عن الإطار العام للمذهب، فهو في نظرهم الحصن الحصين الذي يحميهم من الذوبان».

ولا شك أن نظام الحلقة العلمية الإباضية الذي سمي بـ«العزابة» يجد مرجعيته في هذا الفضاء الفقهي، وهو نظام لا يزال يأخذ به إباضية الجزائر في وادي «ميزاب»، ولا شك أن مجلس العزابة له مهامه الدينية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية[1].

(١) راجع تفصيلات مهمة في: د. عوض خليفات، النظم الاجتماعية والتربوية عند الإباضية في شمال إفريقيا في مرحلة الكتمان، ط١، عُمان، ١٩٨٢م، ص٤٢ وما بعدها.

وقد ظلت هذه الدائرة المغلقة تمثل حمايــة للإباضية في المغرب تجربة ومذهبًا، حتى أواخر القرن الســادس، حيث ظهر علماء أفذاذ تجاوزوا المنطق الســائد، واتجهوا بالمذهب وجهة جديدة، محورها التفاعل والمقارنة والحوار مع المذاهب الأخرى، ويمثل «أبو يعقوب يوسف بن خلفون المزاتي» ـ بتبنيه مبدأ الاجتهاد ـ بداية فقــه مغربي جديد مفتوح على غيره من المذاهب، يعتمد الاجتهاد منهجًا، وفي رســائل «ابن خلفون» الفقهيــة والأصولية محاولة جادة للحوار في المســائل الخلافية مع المذاهب الأخــرى، والانتصار للمذهب في ضوء أصول الفقه، وقواعد الشريعة الكلية، وكما قال «مهنى التواجيني»: «تعتبر رســالة ابن خلفون «نقلة نوعية» فــي تاريخ الفقه الإباضــي المغربي خاصة، فصلت بين نوعين من التأليف: فقه مذهبي خالص، وفقه ذي صبغة عامة تعلو على المذهبية، تســتفيد فيها المدارس من بعضها وتتآخى، ويســهل تقييمها، وتؤكــد أن التفتح الواقعي على الآخرين، لا يؤدي بالضــرورة إلى الذوبان بل ربما العكس، فإنه يثري الأصيل ويقويه، لقد استطاع «ابن خلفون» أن يقنع من جاؤوا بعده بصحة توجهه، فظل هذا التحــول بيِّنا في المؤلفات اللاحقة، فيما بعد القرن السابع».

وقد بدا أثر «ابن خلفون» واضحًا في القرن الثامن من خلال مؤلفين أعلام في مقدمتهم «الجيطالي» في كتابه «قواعد الإســلام»، و«عامر الشــماخي» في كتابه «الإيضاح».

[٢]

لم يكن المذهب الإباضــي يومًا بعيدًا عن المذاهب السُّــنِّية، بل كان ـ وهو الأقدم نشأة ـ يتفق معها في الأصول، ولا يخرج في الخلاف الجزئي عما درج عليه علماء المذاهب الأخرى، والكتاب والسُّــنَّة والإجماع، هي مصادر الفقه الأصلية عند الإباضيــة، فكلها نص والنص أصل يقاس عليه،

ويجمع الإمام «السالمي» في منظومته «جوهر النظام» هذه المصادر ومعها القياس بقوله:

يستخرج الحكم من الكتاب وهكذا من سُنة الآدابِ
كذلك الإجماع فيما اجتمعوا كذلك القياس فيما فرَّعوا

فالفوارق بين أهل السُّنَّة والإباضية ـ في مجال الفقه ـ هي كالفوارق بين المذاهب السُّنِّية الأربعة الباقية، وهو ما يؤكد عليه «سليمان الباروني» في «مختصر تاريخ الإباضية» بقوله: «ولا أعلم بين الفريقين ـ السُّنَّة والإباضية ـ خلافًا في الصلاة ووجوبها وأدائها في الأوقات الخمسة وعدد الركعات، ولا في الحج وأركانه ومناسكه، ولا في الزكاة ونصابها ومواضع صرفها، ولا في الصوم ووجوبه وأغلب مصححاته ومفسداته». والأمر ليس قاصرًا على العبادات، بل هو أيضًا في المعاملات، وما يحدث من خلاف فهو اجتهاد في الجزئيات يدل على تنوع العقول رغم وحدة الأدلة.

[٣]

لا تسعفنا المصادر لكتابة ترجمة دقيقة عن «عامر الشماخي»، وهو من فقهاء القرن الثامن الهجري مولدًا ووفاة، وهو فقيه وأصولي ومتكلم ويعتبر أبرز فقهاء الإباضية في عصره، وقد عمّر طويلًا، فمن شيوخه «أبو موسى عيسى بن عيسى الطُرْميسي» المتوفي سنة ٧٢٢هـ، وهذا يعني أن مولده كان في العقد الأول من القرن الثامن وتوفي سنة ٧٩٢هـ، فقد عاش «الشماخي» في القرن الثامن طولًا وعرضًا، واسمه بالكامل «أبو ساكن عامر بن علي ابن سيفا الشماخي»، و«سيفا» تعني المضيء أو المنير باللغة البربرية، ويُنسب إلى جبل شماخ، وإليه تُنسب عائلة الشماخي، ويُعد عامر الشماخي من أعلام جبل نفوسة، بل لعله هو المتقدم في عصره، رغم معاصرته «للجيطالي» صاحب «قواعد الإسلام»، وكما أصبح كتاب «الإيضاح» من معالم التجديد في

المدرسة الإباضية خلال القرن الثامن، فإن الإمام «أبي طاهر إسماعيل بن موسى الجيطالي»، يُعد كتابه «قناطر الخيرات» من أوائل الكتب الجامعة في فلسفة الفقه وخاصة في مجال العبادات، وقد جعله «الجيطالي» في ثلاثة أجزاء، وقد تحدّث في الجزأين الأول والثاني عن العقيدة الإسلامية وأركان الإسلام، وتحدّث في الجزء الخامس والأخير عن الأخلاق وبيان موقعها في مجال الصحة النفسية. وللكتاب صلة وثيقة بمؤلف «الغزالي» «إحياء علوم الدين»، وكان كتاب «الجيطالي» «قناطر الخيرات» معتمدًا للتدريس في «مدارس العزابة»، ويقال: إن العالم الجزائري الإباضي «الشيخ بيوض» ظل يدرس هذا الكتاب في معهد الحياة أكثر من أربعة عشر سنة.

نعود إلى «عامر الشماخي»، وقد كانت نجابته وهو صغير بادية عليه، فقد كان بين أترابه في القرية يرعى الأبقار، فرآه أعرابي من أصدقاء والده، وقرأ بفراسة مدهشة إرهاصات الذكاء على عامر فقال لوالده: «إن ولدك عامر يصلح لدراسة العلم لا لرعي الأبقار»، وهكذا ترك الرعي وأرسل به والده إلى أشهر مدرسة في جبل نفوسة، حيث تتلمذ على إمامها «أبي موسى عيسى الطرميسي»، وشاركه في التلمذة على هذا الإمام معاصره «إسماعيل الجيطالي»، كان «أبو موسى» يرى في «عامر الشماخي» خليفته من بعده فقربه إليه، واختصه بالتوجيه العلمي الرصين وأوصاه قبيل وفاته بوصية منها: «أبلغت إليك هذا الدين سالمًا دون أن تشوبه الخرافة أو البدعة، فإن حافظت عليه بقي، وإن أهملته ضاع»، وهذه وصية فيها توجيه وتحميل لأمانة العلم ومسؤولياته، والتي ارتفع بها «عامر الشماخي» إلى درجة رفيعة من الموسوعية العلمية، والسمو الأخلاقي، فعاد إلى بلده «يفرن» وأسس مدرسة أصبحت قبلة الطلاب، لم يتركها إلا لتأسيس مدرسة أخرى، ثم عاد إليها شيخًا يأتيه الطلاب من كل حدب وصوب، وكان من أبرز تلاميذه العلّامة «أبو القاسم البرادي» صاحب كتاب «الجواهر المنتقاة» والذي وُصف بأنه نجم ساطع في سماء القرن التاسع الهجري.

[٤]

ألَّف «عامر الشماخي» كتبًا تُعد من الأمهات في المدرسة الإباضية مشرقها ومغربها، وهو مجدد في الفقه، كما أنه مقنن في الأصول الكلامية، وسوف نشير فقط إلى كتابين من كتبه هما كتاب «الإيضاح» وكتاب ««الديانات» والذي اشتهر باسم «العقيدة الوهبية».

أ ـ كتاب «الديانات»:

هو مختصر مهم في العقيدة الإباضية، وصفه «فرحات الجعبيري» بأنه «مذكرة شاملة لعقيدة الإباضية»، وسمي الكتاب بـ«الديانات»، لأنه يبدأ كل مسألة بكلمة ندين، ومثالها قوله: «ندين بأن حجة الله على عباده الكتب والرسل..، وندين بأن معرفة الله لا تنال بالتفكر ولا باضطرار، وإنما تنال بالاكتساب والتعليم».

وفي هذا الكتاب بيَّن «عامر الشماخي» موقف الإباضية من تسع مسائل كلامية هي: التوحيد، والعدل، والقدر، والولاية، والعداوة، والأمر والنهي، والمنزلة بين المنزلتين، وأن لا منزلة بين المنزلتين، والأسماء، والأحكام، والكتاب فيه خلاصة العقيدة الإباضية الوهبية، والتي يصفها «عمرو النامي» بأنها «التيار الرئيس للإباضية في شمال أفريقيا، وقد لعبت الدور الأهم في الميدانين السياسي والفكري، وهي المجموعة الوحيدة التي تمكنت من أن تستمر بوجودها حتى الآونة الحاضرة، وقد تُرجم هذا الكتاب إلى اللغة الإنجليزية بواسطة «عمرو النامي» باعتباره جزءًا من رسالته للدكتوراه، وترجمه إلى الفرنسية «بيير كوبرلي» في أطروحته «مدخل إلى دراسة الإباضية»، وجعله الملحق الثاني على متن الرسالة، والكتاب له عدة حواشي أهمها تعليقان الأول لـ«أبي عبد الله محمد بن سعيد السَّدويشكي» (ت ١٠٥٦هـ)، والثاني لـ«عمر التلاتي» (ت ١١٧٦هـ).

ب ـ كتاب «الإيضاح»:

يُعد كتاب «الإيضاح» أهم كتاب فقهي إباضي في القرن الثامن الهجري، وقد قال عنه صفيه «عامر الشماخي» صاحب «السير» إنه: «اعتماد أهل المغرب في وقته خصوصًا نفوسة»، وقارئ الكتاب يشعر لأول وهلة بسمتين:

الأولى: أن «الإيضاح» كتاب محرر لمسائل الفقه الإباضي في العبادات والمعاملات، وهو يعرض للمسألة ودليلها.

الثاني: أن «الإيضاح» كتاب في الفقه المقارن بين الفقه الإباضي والمذاهب الإسلامية الأخرى، وهذا يعني أن المدرسة الإباضية المغربية تجاوزت تقليدها في التصنيف الذي يستوعب المذهب فقط، إلى الدراسة المقارنة، وقد امتلأ «الإيضاح» بإشارات إلى آراء المذاهب الفقهية الأخرى، مستخدمًا «الشماخي» تفوقه في علم الأصول، لتخريج الفروع على الأصول، وتأصيل أسباب الخلاف، مع التركيز على آراء الأصحاب من الإباضية.

ويمثل كتاب «الإيضاح» ـ كما يقول «مهنى التواجيني» بحق ـ: «قمة التأليف الفقهي المؤصل ونهايته، بحيث يمكن اعتباره فاصلًا بين نمطين من التأليف: نمط يقوم على الجمع والتأليف والتأصيل فكان الإيضاح تاجه، وبين نمط جديد يبدأ مع ظهور القرن التاسع يقوم على شرح القديم والتحشية عليه».

وللجمود والتراجع العلمي الذي شهده القرن التاسع في الفقه الإباضي بالمغرب العربي أسبابه السياسية والفكرية، وقد دفعت حركة الضعف في التأليف إلى الرحلة نحو الشرق خاصة إلى مصر حيث الأزهر الشريف، وفي هذه المرحلة استقبل الأزهر العديد من طلاب العلم من الإباضية الذين استوعبوا منهجه، وتعرفوا على أساليبه ومفردات مقرراته الأمر الذي ساهم في نهضة حقيقية في دراسة الفقه الإباضي. وعلى الرغم من أن كتاب «الإيضاح» لم يكتمل فخلا من عدد من الأبواب المهمة وفي مقدمتها كتاب القضاء، إلا

أنه لقي اهتمامًا من فقهاء العصور التالية وكُتبت عليه حواشي كثيرة، منها حاشية «أبي عبد الله محمد بن سعيد السَّدويكشي» على بعض أبواب «الإيضاح»، وحاشية لشيخ المتأخرين «القطب» سماها «حي على الفلاح».

وقد كشف العلّامة «الشماخي» في كتابه عن موسوعيته في علوم الإسلام في عصره، وعن إلمامه الدقيق بمذاهب الإسلام أصولًا وفروعًا، كما ظهرت لنا شخصيته العلمية الناضجة، وحضوره في كتابه بالرأي والترجيح، وكثيرًا ما تذيل المسألة بلفظة «عندي» ليبدي لنا موقفه واختياراته. وكتاب «الإيضاح» نسجه صاحبه بخيوط من القواعد الأصولية والفقهية، وذهَّبه بأصول مقاصدية يحسن التوقف عندها بما احتواه الكتاب من علوم المنهج إضافة إلى فروع الفقه وتفاصيل المسائل والنوازل:

أ ـ «الإيضاح» وعلم المقاصد الشرعية:

منذ الصفحات الأولى نشعر باهتمام «عامر الشماخي» بالتأصيل المقاصدي والبحث في العلل والمقاصد والمآلات، والتعليل عنده يستوعب العبادات والمعاملات، يقول في الباب الأول من الجزء الأول من كتابه وعنوانه «إيضاح الصلاة بدلائلها وجميع وظائفها المعلقة بأصولها ومسائلها» يقول: «فإن قال قائل: لأي علة نهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند حاجة الإنسان؟ قيل له: ليس في الشرع أمر ولا نهي إلا وله معنى لأجله حُظر أو أُبيح»، والتعليل هنا بالمصلحة التي عقلنا في الجملة أنها مصلحة للمكلف، ويعلق «السدويكشي» على ذلك في حاشيته: «وأما أحكام الله تعالى فقيل: إنها تعلل بالأغراض، وهو مذهب المعتزلة، وقيل: لا تعلل أصلًا وهو مذهب الأشعرية، وذهب المحققون منهم إلا أنها تشتمل على حكم ومصالح، ولعل مذهب الأصحاب يوافق هذا القول».

ويقول الإمام «الشماخي» في «الإيضاح»: «والخائف على دمه وماله يجوز له أن يقصر من صلاته على قدر ما وجد... وكذلك يجوز له أن يقصر صلاته

في كل ما ذكرنا عند دفع المضار كلها عن نفسه أو عن غيره حيًّا كان أو ميتًا إذا خاف من فساده أو تلفه من جميع ما يخاف منه تلف نفسه أو ماله، أو تلف غيره في نفسه وماله في جميع ما يعصي فيه ربه إذا تركه ولم يدفع عنه الضرر، أو ما يلزمه غرمه إذا تلف من جميع الأموال والأنفس».

وللعلّامة «الشماخي» تعليل مقاصدي في مسألة المؤلفة قلوبهم يقول: «إنه في أثر أصحابنا ـ أي التأليف ـ فهو ساقط اليوم ما دام الإسلام عنهم قويًّا وعنهم غنيًّا، إلا أن ينزل قوم في الإسلام بمنزلة خافوا عليه الضعف، فيتألفوا من نزل بمنزلة من ذكرنا، ليحرروا الإسلام من شره، ويجروا إلى الإسلام نفعه».

وهذا فقه سديد في مجال التأليف، ينطلق من إدراك واعٍ بمقاصد الشريعة، ومن أهمية تفعيلها عند حضور سببها، ومن ضرورة تأجيلها عند غياب محلها.

ب ـ «الإيضاح» وعلم القواعد الفقهية:

القارئ لكتاب «الإيضاح» يرى فيه مسردًا للقواعد الفقهية، بحيث يمكن اعتباره من خزائن قواعد الفقه الإباضي وتطبيقاتها في أبواب الفقه المختلفة، وحسبي الإشارة إلى بعض أمهات القواعد الفقهية.

يقول «عامر الشماخي» في الفصل الأول من باب الصوم من كتاب «الإيضاح»: «لا يصح الصوم إلا بعلم وعمل ونية»، وكذلك «جميع العبادات لا تصح إلا بهذه الأركان».

وهذا تطبيق لقاعدة «الأمور بمقاصدها» في مجال العبادات، ومدرك هذه القاعدة حديث رسول الله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**».

وأصل هذه القاعدة في كتاب الصوم قول رسول الله ﷺ: «**لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل**».

وللقاعدة تطبيقاتها في فصل الوضوء، من ذلك ـ كما يقول «مصطفى باجو» ـ ما ذكره «الشماخي» من وجوب النية للوضوء، وأنها شرط لصحته، استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البيّنة: ٥]، كما استند إلى حديث «**إنما الأعمال بالنيات**» الذي أراد حصر الأعمال إلى النيات وإبطالها بغير نية «إذ أن صورة الفعل وصفته لا تدل على طاعة ولا معصية، وإنما تدل على طاعة ومعصية بتصرف النية».

ويتحدّث «الشماخي» في «الإيضاح»: عن «التسعير الجبري، ويجيز جبر أهل الأموال على بيع أموالهم عند الحاجة إليها» وأصل هذا يوجد في قاعدة الضرورة، حيث تنزل الحاجة في هذه المسألة منزلة الضرورة، وهذه هي قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» المنصوص عليها في الكتاب والسُّنَّة.

وفي كتاب «الإيضاح» مسائل كثيرة بناها «الشماخي» على قوله ﷺ: «**لا ضرر ولا ضرار**» وهو مدرك لقاعدة فقهية كبرى لها تطبيقاتها في كل أبواب الفقه، ولها حجيتها في كل مذاهب الفقه الإسلامي، والحديث كما جاء في «معجم القواعد الفقهية الإباضية» نص في تحريم الضرر لأن النفي بـ«لا» الاستغراقية يفيد تحريم سائر أنواع الضرر في الشرع.

هذه بعض سمات كتاب «الإيضاح»، وقد وصفه «الشماخي» صاحب «السير» في عبارة وجيزة بقوله: «وهذا التأليف ما أظن ألّف في المذهب مثله جمعًا وتعليلًا واختصارًا غير مخل، وتطويلًا غير ممل».

وبعد، هذه مجرد إشارات لما يتضمنه كتاب «الإيضاح» من ثروة في مباحث القواعد الأصولية والفقهية واللغوية، ومن مباحث عميقة في مجال المقاصد الشرعية، إنها منهجية متكاملة استخدمها العلّامة «عامر الشماخي» بدقة واقتدار في بناء كتابه، وبنية أبوابه وفصوله، وإلى جوارها مباحث في

تخريج الفروع على الأصول، وفي علم الخلاف، وفي علم الفروق الفقهية، وعلى من يستهدف التأليف في تاريخ العقل الفقهي أن يتأمل في منهجية كتاب «الإيضاح» ونظائره، فالأحكام عند «الشماخي» ـ كما عند غيره من فقهاء الإسلام ـ ينتظمها عقل جامع لا بد من معرفته والعلم بقواعده وأصوله، وإلا كانت دراسة تاريخ التشريع مغامرة تفضي إلى تبسيط الرؤى، والتسرع في الأحكام، وكلاهما في مجال الدراسة الفقهية الصحيحة مزلة أفهام وأقدام.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،،

أ. د. محمد كمال الدين إمام

آداب حاجة الإنسان

١ آداب قضاء الحاجة:

إذا أراد المصلي أن يتهيأ لصلاته عندما ينتبه من نومه فليخرج قاصدًا لحاجته، وليباعد من الناس؛ لما روي أنه كان ﷺ إذا أراد حاجته أبعد المذهب، وليختر لنفسه موضع السترة لما روي «أن النبي عليه السلام نهى أن يقضي الإنسان حاجته والناس ينظرون إليه» وقال عليه السلام: «**استتروا بستر الله، فإن الستر والحياء من الإيمان**»، ولا يتحدث مع أحد، ولا ينصت إلى حديث أحد حتى يفرغ من حاجته؛ لما روي أنه ﷺ: «مرَّ به رجل وهو يريد البول فسلم عليه، فلم يرد عليه السلام» ويكره له أن يعمل في تلك الحال من الطعام أو الشراب أو يطرح القمل من ثوبه. (ج١/١٥، ١٦، ١٧)

وكذلك لا يقرأ القرآن عند حاجة الإنسان. (ج١/١٩)

٢ استقبال القبلة واستدبارها:

لا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها ببول ولا غائط. (ج١/٢٠)

والناس في استقبال القبلة واستدبارها على ثلاثة أقوال: قول: إنه لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها ببول ولا غائط أصلًا، ولا في موضع من المواضع، وقول: إنه يجوز على الإطلاق، وقول: يجوز في المباني ولا يجوز في الصحارى وغير المدن والمباني. (ج١/٢٠، ٢١)

٣ علة النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند حاجة الإنسان؟

ليس في الشرع أمر ولا نهي إلا وله معنى لأجله حظر أو أبيح، إلا أن ذلك على ضربين منه: ما عقلنا في الجملة أنه مصلحة للمكلف، واستأثر الله تعالى بعلم معناه على التفصيل؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]. **(ج١/٢٣)**

فعلمنا أن كل ما نهي عنه في الجملة فواجب لوجوبها قياسًا عليها، ولم يعلم المعنى في عددها وصفاتها ومواقيتها، ولم ينص عليها، ومنه ما ورد النهي بمعناه كقوله تعالى في الخمر والميسر إنها تصد عن ذكر الله، وغير هذا من وجوه القياسات، والنظر يوجب عندي أن يكون النهي عن الاستقبال لأجل الكعبة تعظيمًا لها، فإن قيل: يلزمك على هذا أن تجعل كل ما عظمه الشرع، كذلك، قيل له: قد ذكر أن بعض الفقهاء يكره استقبال مطلع الشمس ومغربها، وكذلك الشمس والقمر؛ لأنهما خلقا من نور العرش، فهذا يقتضي المساواة. **(ج١/٢٤)**

٤ استقبال الريح:

لا يجوز استقبال الريح لما روي أن النبي ﷺ قال: «**إذا أراد أحدكم البول فليتحر الريح**» يعني: أن ينظر أين مجراها فلا يستقبلها ولكن يستدبرها لكي لا يرد عليه الريح البول، ولا يكون قعوده لحاجته تحت أشجار مثمرة كانت أو غير مثمرة، وقيل غير ذلك في الشجرة إذا كانت غير مثمرة. **(ج١/٢٤، ٢٥)**

ولا يقعد في موضع يكون للناس فيه مرور ومقعد ولا في بيوت الناس ما خرب منها وما عمر. **(ج١/٢٦)**

الدليل ما روي أن النبي عليه السلام قال: «**اتقوا الملاعين وأعدوا النبل**» والنبل: الحجارة الصغيرة والمواضع المنهي عنها. **(ج١/٢٦)**

وما روي أيضًا عنه عليه السلام قال: «**لا ضرر ولا ضرار في الإسلام**». **(ج١/٢٦)**

ولا يقضي حاجته في الأجحرة، والدليل ما روي من طريق ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن البول والغائط في الأجحرة. قال ابن عباس: لأنها مســاكن إخوانكم من الجن. (ج١/٢٧)

ولا يقضي حاجته قائمًا إلا من عــذر، لأن المفهوم من حديث ابن عباس قال: «كان من أدبه ﷺ لا يكشف إزاره حتى يقرب من الأرض». (ج١/٢٨)

٥ الاستنجاء:

ليكن عنده ما يستنجى به عند قضاء حاجة الإنسان من الحجارة. (ج١/٢٩)

٦ الاستنجاء بالماء:

الاستنجاء بالماء فرض لازم على من فرضت عليه الصلاة ما لم يكن مانع من ذلك (ج١/٤٠).

والماء كله جائز الاستنجاء به. (ج١/٤٢)

الوضـــوء

٧ حكم الوضوء:

هو فريضة، الدليل على فرضه الكتاب والسُّـنَّة والإجمــاع، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]، يعني: إذا أردتم أن تقوموا إلى الصلاة وأنتم محدثين؟ (ج١/٥٨، ٥٩)

وأما السُّنَّة فما روي من طريق ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**لا إيمان لمن لا صلاة له، ولا صلاة لمن لا وضوء لــه، ولا صوم إلا بالكف عن محارم الله**» وما روي أنه قــال ﷺ: «**لا صلاة بغير طهور**»، وأما الإجماع فإنه لم ينقل إلينا عن أحد من المسلمين في ذلك خلاف. (ج١/٦٠)

٨ من يجب عليه؟

يجب على كل من لزمه فرض الصلاة وهو البالغ العاقل. (ج١/٦١)

الدليل على هذا الإجماع والسُّنَّة. أما السُّنَّة فما روي عنه عليه السلام قال: «**رفع القلم عن ثلاثة من أمتي: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ**» وأما الإجماع فإنه لم ينقل إلينا خلاف في ذلك. (ج١/٦١)

٩ متى يجب؟

إذا دخل وقت الصلاة، أو أراد الإنسان الفعل الذي فيه الوضوء. (ج١/٦١)

الدليل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦]، فأوجب الوضوء عند القيام إلى الصلاة، والصلاة من شرطها دخول الوقت. (ج١/٦١)

١٠ النية:

النية شرط في صحة الوضوء. والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البيّنة: ٥]. (ج١/٦٢)

وما روي أن النبي عليه السلام قال: «**إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى**». أراد حصر الأعمال إلى النيات وإبطالها بغير نية. (ج١/٦٣، ٦٤)

١١ تعريف الوضوء:

في اللغة من الوضاءة، والوضاءة: النظافة والحسن، ومنه قيل: فلان وضيء الوجه، أي: نظيفه، فكأن الغاسل لوجهه وضأه أي نظفه بالماء وحسنه، قلب عليه بالطهارة اليابسة؛ وهو التيمم؛ لأن التيمم عنده قد قامت الدلالة على أنه محتاج إلى النية. (ج١/٦٥)

١٢ قياس الوضوء إلى التيمم:

هو بدل منه أشـبه من قياسه إلى غسل النجاسـة لأنه من جنس التقرب، وغسل النجاسة المراد منها زوال العين، ولذلك لا يحتاج إلى النية. (ج١/٦٥)

والوضوء عبادة غير معقولة المعنى، ولذلك يفتقـر إلى النية، وإنما ينوي بوضوئـه رفع الحدث. يقـول: أرفع بطهارتـي هذه جميع الأحـداث وأتطهر للصلاة طاعة لله ولرسوله عليه السلام. (ج١/٦٦)

١٣ الأحـداث:

الموانع القائمة بالأعضاء، اعلم أنهم أجمعوا أن الجنابة تحل جميع البدن واختلفوا في الحدث الأصغر، فقيل: هو كذلـك، وإنما اكتفي بالأربعة تخفيفًا لتكراره، وقيل: مختص بالأربعة لاختصاصها بوجوب الغسـل، وربما يؤنسـه سؤال إخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمة أمر الله تعالى بغسل الأربعة دون سائر البدن. (ج١/٦٦)

١٤ التسمية وغسل اليدين:

ذهب قوم إلى أن التسمية من فروض الوضوء، واحتجوا بما روي عنه عليه السلام أنه قـال: «**لا وضوء لمن لم يذكر اسـم الله عليه**». وذهب قـوم إلى أن المراد بالتسـمية النية، وحملها بعضهم علـى الندب، وهو الصحيـح لنيل الفضل، كقوله عليه السلام: «**لا صلاة لجار المسـجد إلا في المسـجد**» لأنهم أجمعوا أن من صلى في بيته فقد أدى. (ج١/٦٧)

١٥ غسل اليدين:

اختلف الفقهاء في غسل اليدين قبل إدخالهما في إناء الوضوء، فذهب قوم إلى أنه من سنن الوضوء بإطلاق وإن تيقن طهارة يديه. (ج١/٦٨)

وقيل: إنه مستحب للشاك في طهارة يديه، وقيل: غسل يديه واجب، والأصل في هذا الاختلاف حديث ابن عباس ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثة فإنه لا يدري أين باتت يده**». (ج١/٦٨، ٦٩)

١٦ حكم وكيفية المضمضة والاستنشاق:

هما سُنَّتان في الوضوء، وفريضتان في الغسل الواجب، الدليل ما روي من طريق ابن عباس ﷺ أن النبي ﷺ قال للقيط ابن صبرة أو لغيره: «**إذا توضأت فضع في أنفك ماء ثم استنثر**» ويستحب له أن يجعل الماء في فيه وفي أنفه بيده اليمنى ويمضمض ويستنشق بالشمال، كما كان يغسل رجليه بشماله ويستنجي بشماله، وإن شاء جعل الماء في فيه وفي أنفه بمرة وإن شاء فرق ذلك. (ج١/٧١، ٧٢)

١٧ من ترك المضمضة والاستنشاق حتى صلى:

فإن كان عامدًا فلا خلاف في إعادة الوضوء، وإن كان ناسيًا ففيه اختلاف قواعد. (ج١/٧٥)

١٨ في الدلك:

يوجبه بعضهم وأوجبناه، ووافقنا على ذلك مالك والمزني صاحب الشافعي، واحتج ابن بطال على وجوبه بالإجماع على وجوب إمرار اليد على أعضاء الوضوء عند غسلها، فيجب ذلك في الغسل قياسًا لعدم الفرق بينهما. (ج١/٧٦)

١٩ غسل الوجه:

اتفق العلماء على أن غسل الوجه بالجملة من فرائض الوضوء، الدليل قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [المائدة: ٦] وحد الوجه من منابت شعر

الرأس إلى الذقن طولًا، وإلى الأذنين عرضًا، وسـواء كان المتطهر ذا لحية أو غيـر ذي لحية والمنشـأ داخل في الوجه، وهـو البياض الـذي بين العارض والأذن، والدليل مـا توجبه اللغـة؛ لأن الوجه ما واجه به الإنسـان، والعرب لا تعقل الوجه إلا ما ظهر لها وواجهها وخوطبت بما تعرفه في لغتها. **(ج١/٧٨)**

٢٠ غسل اليدين مع الذراعين:

وهـو من فرائـض الوضوء، والدليـل قوله تعالـى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. **(ج١/٨١)**

واختلفوا في إدخال المرافق في الغسـل، والأصل في اختلافهم الاشتراك الذي في حرف (إلى) فـي كلام العرب، وذلك أن حرف (إلى) في كلام العرب مرة يدل على الغاية، ومرة يكون بمعنى مع، وهو بمعنى مع ها هنا. **(ج١/٨١، ٨٢)**

ويخلل أصابعه فـي الوضوء، الدليل مـا روي أن النبي ﷺ قال: «**خللوا بين أصابعكم في الوضوء قبل أن تخلل بمسامير من نار**». **(ج١/٨٣)**

٢١ مسح الرأس:

ومسـح الرأس من فروض الوضـوء، والدليل قولـه تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائـدة: ٦] واختلف النـاس في القدر المجزئ منـه فقال بعضهم: الواجب مسـحه كله، وقال بعضهم: مسـح بعضه هو الواجب، وهو الفرض، فمنهم من حد هذا البعض بالثلث، ومنهم من حـده بالثلثين، ومنهم من حده بالربع، ومنهم من لم يجعل في ذلك حدًّا ويجزيه أقل القليل. **(ج١/٨٤، ٨٥)**

ويستحب له أن يبدأ بمسح رأسـه من وسط الرأس إلى أن يبلغ بخنصرته جبهته، ثم يرجع فيأخذ من وسط رأسه إلى قفاه من خلف رأسه، ثم يمسح من وسـط رأسـه إلى ما يقابل الأذنين، ثم يمسـح الأذنين ويجعـل إصبعيه في القمعين، هذا على قول من أوجب مسح الرأس كله. **(ج١/٨٧، ٨٨)**

٢٢ مسح الأذنين:

اختلفوا في مسح الأذنين هل هو فريضة أو سُنَّة؟ وهل يجدد لهما الماء أم لا؟ وأصل اختلافهم في كون مسحهما سُنَّة أو فريضة اختلافهم في الآثار الواردة في ذلك، هل هي زائدة على ما في الكتاب من مسح الرأس، فيكون حكمهما أن يحملا على غير الفرض لمكان التعارض الذي يتخايل بينها وبين الآية إن حملت على الوجوب؟ أم هي مبينة للمجمل الذي في الكتاب فيكون حكمهما حكم الرأس في الوجوب؟ (ج١/٨٩)

٢٣ غسل الرجلين:

اتفق العلماء على أن الرجلين من أعضاء الوضوء واختلفوا في نوع طهارتهما، فقال قوم: فرضهما الغسل، وقال قوم: فرضهما المسح، وأصل هذا الاختلاف القراءتان المشهورتان في آية الوضوء، قراءة من قرأ ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ بالنصب عطفًا على المغسول، وقراءة من قرأ ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ بالخفض عطفًا على الممسوح. (ج١/٩١، ٩٢)

واختلفوا في الكعبين هل يدخلان في الغسل أم لا؟ وأصل اختلافهم الاشتراك الذي في حرف (إلى)، وقد تقدم القول في هذا الحرف بما فيه كفاية. (ج١/٩٣)

٢٤ ترتيب الأعضاء:

اختلفوا في وجوب الترتيب، قال بعضهم: يجوز تقديم ما تأخر ذكره في التلاوة، وقال بعضهم: لا يجوز إلا على الترتيب الذي ذكره الله في التلاوة، وذهب أصحابنا رحمهم الله إلى جواز التقديم والتأخير ما لم يقصد المتطهر بذلك الفعل مخالفة السُّنَّة، وسبب هذا الاختلاف شيئان اثنان: أحدهما الاشتراك الذي في واو العطف، وذلك أنه قد يعطف بها الأشياء المترتبة

بعضها على بعض، ويعطـف بها غير المرتبة، وذلك ظاهر من اسـتقراء كلام العرب. (ج١/٩٥، ٩٦)

ومـن رأى أن الواو فـي آية الوضـوء تقتضي الترتيب قـال بوجوب الترتيب، ومن رأى أنها لا تقتضـي الترتيب لم يقل بإيجابه، والصحيح أن الواو إنما تقتضـي الجمع لا الترتيب، والترتيب في أعضاء الوضوء سُـنَّة. (ج١/٩٦)

٢٥ الموالاة في الوضوء:

اختلف العلمـاء في الموالاة فـي أفعال الوضوء، فذهـب قوم إلى أن الموالاة فرض، وذهب آخرون إلى أن الموالاة ليسـت بفرض وليسـت من واجبات الوضوء، والسبب في ذلك الاشـتراك الذي في الواو أيضًا، وذلك أنه قد يعطف بها الأشياء المتتابعة المتلاحقة بعضها على بعض، وقد يعطف بها الأشياء المتراخية بعضها على بعض، وقد احتج بعضهم لسقوط الموالاة بما ورد «أنـه عليه السلام كان يتوضأ في أول طهره ويؤخر غسـل رجليه إلى آخر الطهر». (ج١/٩٨)

من نسـي عضوًا من أعضاء وضوئه ولم يذكره إلا بعـد ما فرغ، على هذا الاختلاف من عذره في النسـيان، قـال: يقصد إلى العضو ويغسـله، ومن لم يعذره قال: يسـتأنف الوضوء إن جـف البلل، واختلف من عـذره أيضًا، قال بعضهم: يقصد إلـى العضو وما رد ذلـك العضو إلى أسـفل، وقال بعضهم: يقصده وليس عليه غير ذلك. (ج١/١٠٠)

٢٦ أحكام المياه:

المياه ثلاثة: ماء مضاف إلى مكان قائم فيه، وماء مضاف إلى شـيء واقع فيه، وماء مضاف إلى شيء خارج منه. (ج١/١٠١)

٢٧ المضاف إلى مكان قائم فيه:

مثل ماء الأمطار، وماء العيون والآبار، وماء البحار، فقد أجمع العلماء أن هذه المياه تزيل النجاسات، وترفع الأحداث، وإضافتها إلى المكان لا يسلبها حكم التطهر، ولا يخرجها عن حد الإطلاق؛ لأنها لا بد لها من مكان. (ج١/١٠١)

والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] وقوله: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]. (ج١/١٠٣)

٢٨ المضاف إلى شيء واقع فيه:

الواقع فيه على وجهين، إما نجس يسلبه حكم الطهر والتطهير جميعًا، وإما طاهر يسلبه حكم التطهر فقط، اتفق العلماء في الماء إذا خالطته نجاسة وغيرت أوصافه أنه نجس، واختلفوا إذا غيرت إحدى أوصافه، قال بعضهم: نجس، وقال آخرون: حتى تجتمع الأوصاف الثلاثة، وأصل الاختلاف ما روي من طريق ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**الماء طهور لا ينجسه شيء، إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته**». وبعضهم يقول: إلا ما غيّر لونه وطعمه ورائحته، والأول أصح عندي. (ج١/١٠٤، ١٠٥)

٢٩ إذا خالطته نجاسة ولم تغير أحد أوصافه:

قال بعضهم: هو طاهر سواء كان قليلًا أو كثيرًا. وفرق قوم بين القليل والكثير فقال: القليل نجس والكثير طاهر، وقال آخرون: القليل مكروه والكثير طاهر، وبعضهم لم يعتبر في ماء العيون الكثرة إذا كان راكدًا، وقال: هو نجس وإن لم يتغير أحد أوصافه، والأصل في هذا الاختلاف تعارض الأحاديث الواردة في ذلك. (ج١/١٠٥)

٣٠ القلة:

الجرة التي يحملها الخادم في العادة الجارية من استخدام العبيد بها، والقلة مأخوذة من استقل فلان بحمله إذا طاقه وحمله، والقلة اسم يقع على الكوز الصغير، والكبير، والجرة الكبيرة التي لا يستطيع القوي من الرجال أن يحملها. (ج١/١٠٨)

وذهب الشافعي إلى أن الحد في ذلك قلتان من قلل هجر، وذلك نحو خمسمائة رطل، وقيل عن الربيع رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا كان الماء بقدر أربعين قلة لم ينجسه شيء، وقال بعضهم: الحد في ذلك إذا كان الماء يبلغ من كثرته إذا حرك منه جانب لم يضطرب الجانب الآخر. (ج١/١٠٨)

وإن وقعت الميتة أو الدم أو لحم الخنزير أو الخمر في البئر فإنه ينزع منها ما وقع فيها ويغرف منها أربعون دلوًا للسُنَّة، وذكر بعض العلماء أن التقدير لأصحابنا في نزح البئر النجسة أربعون دلوًا أو خمسون دلوًا أن هذا مقدار ما فيها من الماء من غير أن تزيد مادة العيون. (ج١/١٠٩)

٣١ السؤر:

اتفقوا على طهارة أسآر بني آدم إلا المشرك والأقلف البالغ في الأيام التي لا يعذر فيها فإن أسآرهما والبلل منهما نجس، والدليل على نجاسة ما مسه المشرك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]. وأما الأقلف البالغ فإن المسلمين نجسوا البلل منه ولعابه وسؤره وعرقه، ولا صلاة له ولا صيام ولا حج ولا عمرة، ولا تؤكل ذبيحته، ولا يجوز نكاحه ولا شهادته، ولا أدري لم حكموا عليه بهذه الأحكام التي لم يحكم بها إلا على المشركين؟ غير أن النظر يوجب عندي ـ والله أعلم ـ أنه ترك الفريضة التي بان بها الموحدون من المشركين جاز أن يحكم عليه بهذه الخصال. (ج١/١١٥)

واتفقوا على طهارة أسآر بهيمة الأنعام، واختلفوا في العلة التي من أجلها صارت الأســآر طاهرة، قال بعضهم: العلة في ذلك الحياة لأن الموت من غير زكاة لما كانت سببًا لنجاســة عين الحيوان بالشرع وجب أن تكون الحياة سببًا لطهارة عين الحيوان، فــكل حي طاهر العين، وكل طاهر العين طاهر ســؤره. (ج١/١١٦)

٣٢ سؤر السنور:

قال بعضهم: نجس لأنه ســبع، وقال آخرون: طاهر لحديث كبشــة بنت كعب بن مالك ـ وكانت تحت أبي قتادة الأنصاري ـ أنها ســكبت لأبي قتادة وضوءًا فجاءت هرة تشرب منه، فأصغى أبو قتادة لها الإناء حتى شربت، قالت كبشــة: ورآني أنظر إليه، قال: أتعجبين مما رأيت؟ قالت: قلت: نعم، قال لي: إن رسول الله ﷺ قال: «**إنها ليست بنجس إنها من الطوافين والطوافات عليكم**». (ج١/١١٨)

وســؤر الحيات والأماجي والأفاعي والأوزاغ وما كان في معناها نجس؛ لأن لحومها محرمة بدليل قوله تعالى: ﴿**وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ**﴾ [الأعراف: ١٥٧]. ولأجل ما يتوقى منها من السم. (ج١/١١٨)

ســؤر الكلب المكلب، قال بعضهم: طاهر ســؤره إذا صانــه أهله، وقال آخرون: ســؤره نجس ولا ينتقل حاله بصيانة أهله عــن حكم الكلاب من أن يكون سبعًا. وكذلك الدجاج إذا كان يرعى ويأكل القذر. (ج١/١١٨)

٣٣ الجلالة:

البهائم وهــي التي تــأكل النجس، اختلفوا في أكلها وســؤرها، وســبب الخلاف معارضــة الحديث والقياس، وذلك أنــه روي عنه ﷺ: «نهى عن أكل لحوم الجلالة وألبانها وأن يحج عليها». (ج١/١١٩)

وقال بعضهم: الجلالة هي التي عاشـت بالنجس ولم تخلطه بشـيء من المرعى ثلاثة أيـام، أو أكلت الميتة أو الدم أو لحـم الخنزير ولو مرة واحدة. (ج١/١١٩)

٣٤ الماء إذا خالطه زعفران:

وغيره من الأشـياء الطاهرة التي تنفك عنه غالبًـا، وغيرت إحدى أوصافه فإنه طاهر غير مطهر، وقال بعضهم: طاهـر مطهر ما لم يكن التغيير عن طبخ، وسبب الخلاف هل يتناوله اسم الماء المطلق أم لا؟ لأن الوضوء لا يكون إلا بالماء المطلق، والعرب تفعل بالمطلق ما لا تفعله بالمقيد. (ج١/١١٩)

٣٥ نواقض الوضوء:

الذي ينقض الوضوء ثلاثة أشياء: حدث، ونوم، وفعل.

الحدث: نجاسـة خرجت من مخرجيه، أو من أحد مخرجيه، أو من داخل بدنه، مثل: البول، والغائط، والريح، والمذي، والودي، والمني، والدم، والطهر من النسـاء، وسـلس البول، وكل دابة ورطوبة تخرج مـن مخرجيه، والقيء، والرعـاف، وكل دم فائض يخرج من جرح أو قرح أو ما أشـبه ذلك، والدليل على هذا الكتاب والسُّنَّة والإجماع. (ج١/١٢٤، ١٢٥)

٣٦ النوم الذي ينقض الوضوء:

اختلفوا في النوم الذي ينقض الوضوء، قال بعضهم: النوم حدث فأوجبوا من قليله وكثيره الوضوء، ويدل على هـذا القول ما روي من طريق ابن عباس أن النبي عليه السلام قال: «**إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسـلها ثلاثًا**». وما روي عنه أيضًـا عليه السلام قال: «**العينان وكاء السَّـه فإذا نامت العينان انطلق الـوكاء**». وقال آخـرون: النوم كله لا ينقـض الوضوء، إلا نوم الاضطجاع. (ج١/١٣١، ١٣٢)

٣٧ الفعل الذي ينقض الوضوء:

الأفعال التي تنقض الوضوء أربعة:

أ ـ أحدها الكلام:

وذلك إذا تكلم بالكذب أو الغيبة أو النميمة أو إيمان الفجور أو لعن من لا يستحق اللعنة، أو لعن المسلمين أو شتمهم أو طعن في دينهم أو تكلم بالشرك والكفر، والفحشاء والمنكر، أو ذكر الفروج أو العذرة بأقبح أسمائها، أو شتم بها أحدًا انتقض وضوءه في هذا كله، والدليل على ما ذكرنا أنه ينقض الوضوء ما روي أن النبي عليه السلام قال: «**الكذب والغيبة ينقضان الوضوء**»، وكذلك عمل الكبائر كلها ينقض الوضوء. **(ج١/١٣٥)**

وصفة الكذب الذي ينقض الوضوء؛ يخبر عن الشيء بخلاف ما هو به بإرادة منه لذلك من غير إكراه بشرط أن يكون اعتقاده موافقًا لظاهر قوله **(ج١/١٣٦)**

الغيبة التي تنقض الوضوء، تذكر عيوب المسلمين وزلاتهم، وقد روي عن النبي ﷺ أنه وصى المسلمين بعضهم بعضًا، وأمرهم بالرعاية في ذلك والستر على بعضهم بعضًا، وأن لا يهتكوا إخوانهم عند هفواتهم وزلاتهم، وقال ﷺ: «**من ستر على مؤمن ستر الله عليه في الدنيا والآخرة**» وقال ﷺ: «**لا تتبعوا عورات إخوانكم**». **(ج١/١٣٧، ١٣٨)**

القهقهة في الصلاة تنقض الصلاة والوضوء جميعًا لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**من قهقه في الصلاة نقض الوضوء والصلاة جميعًا**» فإن قيل: كيف يكون شيء واحد ينقض الوضوء في الصلاة ولا ينقضه في غير الصلاة؟ قيل له: القهقهة في الصلاة تنقض الطهارة للخبر الوارد في ذلك. ولعل هذا أن يكون لحرمة الصلاة، فإن قال: وكذلك يلزمك أن تنقض الطهارة بالكلام في الصلاة لحرمة الصلاة، وجميع المناهي في الصلاة على هذا المعنى. **(ج١/١٤٠)**

ب ـ الثاني من الأفعال التي تنقض الوضوء: اللمس

كلمس النجاسة الرطبة قياسًا على ما أجمعوا عليه أن من قدم الوضوء قبل الاســتنجاء من البول والغائط لا يجزيه وضوءه لأن الوضــوء طهارة، والطهارة تؤثر فيها الأنجاس. **(ج١/١٤١)**

ومس الميت ينقض الوضــوء، والدليل ما روي أنه قال عليه السلام: «**مس الميت ينقض الوضوء**». **(ج١/١٤١)**

ومس الفروج كلها تنقــض الوضوء؛ إلا ما لا حرمة له مثل فروج الدواب. **(ج١/١٤٢)**

مس فروج الصبيــان: اختلفوا في مس فروج الصبيــان. قال بعضهم: تنقض الوضوء، لأن لهم حرمة الإنسان، وقال آخرون: لا نقض على مس فروج الصبيان، والعلة في ذلك عندهم أن فروج الصبيان كفروج البهائم لا عبادة عليهم ولا نقض على من مســهم، وفرق قوم بين الذكر والأنثى وقالوا: مس فروج الإناث ينقض الوضوء، واختلفوا في الفرج الذي ينقض مســه الوضــوء. قال بعضهم: من مس عورتــه فقد انتقــض عليه الوضــوء، وكذلك من مــس عانته أو أنثييــه وما بين الفرجين، وكذلك من مس دبره وما يحاذيه ينقض عليه الوضوء. **(ج١/١٤٣)**

من مس فرجه ناســيًا: قال بعضهم: لا نقض عليه لأن الناســي معفو عنه بالشــرع، وقال آخرون: عليه النقض على العمد والنســيان وهــو الذي يوجبه النظر عندي، لأن ما ينقض الوضوء لا يراعى فيه العمد والنسيان كخروج الريح والبــول والغائط، وإنما يراعى النســيان والعمد فيما يلــزم فاعله الإثم، ومس الفروج ليس من باب الإثم. **(ج١/١٤٥، ١٤٦)**

ولمس أبدان النساء الأجنبيات ينقض الوضوء لما روي أن النبي عليه السلام قال: «**إن محاســن النســاء عليكم حــرام**»، وأمــا الزوجــة وذوات المحــارم فلا. **(ج١/١٤٨، ١٤٩)**

ج ـ الثالث من الأفعال التي تنقض الوضوء: النظر:

بالجملة إلى كل نظر لا يحل على العمد ينقض الوضوء، وأما نظر الفجأة لا ينقض الوضوء لما روي أن النبي ﷺ نهى عن النظرة الثانية، والدليل على هذا قول الله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]. مثال ذلك: النظر على العمد إلى فروج بني آدم البالغين منهم إلا الأزواج فيما بينهما، فإن النظر بينهما مباح لا ينقض الوضوء كنظره إلى نفسه، الدليل على ما قلنا ما روي أنه قال عليه السلام: «**ملعون من نظر إلى عورة أخيه**» أو قال: «**فرج أخيه**». وقال عليه السلام: «**لعن الله الناظر والمنظور إليه**»، واختلفوا في حد العورة التي تنقض الوضوء، قال بعضهم: من السرة إلى الركبة واختلفوا في السرة والركبة هل هما من العورة أم لا؟ وقال بعضهم: النظر المحرم ما كان من حد منابت الشعر إلى مستغلظ الفخذين، والدليل على هذا القول ما روي «أن النبي ﷺ كشف على فخذه إلى أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما». **(ج١/١٥٢، ١٥٣)**

والنظر إلى أبدان النساء الأجنبيات على العمد محرم ينقض الوضوء إلا الوجه والكفين ما لم يخش الفتنة فيحرمان. **(ج١/١٥٥، ١٥٦)**

د ـ الرابع من الأفعال التي تنقض الوضوء: الاستماع:

كاستماع الباطل من اللهو والمزامير والغناء، وكذلك من استمع سر قوم في بيتهم، ومن استمع إلى النائحة، وبالجملة إن كل ما لا يحل له أن يسمعه ينقض الوضوء، والدليل على هذا قوله عليه السلام: «**لعنت النائحة، والجالسة إليها، والمستمعة**» فأوقع اللعنة على المستمعة كما أوقعها على النائحة، وكذلك جميع ما لا يحل على هذا المعنى وهو من قياس المعنى. **(ج١/١٦١)**

٣٨ الطهارة:

اتفقوا أن هذه الطهارة شرط في جميع الصلاة لقوله عليه السلام: «**لا صلاة بغير طهور**». فعم هذا جميع الصلوات، فريضة أو نافلة، لأن النكرة إذا قارنها النفي

كانت عمومًا واستغراقًا للجنس، إلا في سجود التلاوة وصلاة الجنازة فإن الخلاف واقع فيهما. (ج١/١٦١، ١٦٢)

واختلفوا هل هذه الطهارة شرط في مس المصحف أم لا؟ قال قوم: إنها شرط في مس المصحف، وقال آخرون: ليست بشرط، وسبب الخلاف تردد المفهوم من قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] بين أن يكون المطهرون بني آدم، وبين أن يكون الملائكة، وبين أن يكون هذا الخبر مفهومه النهي، وبين أن يكون خبرًا لا نهيًا، فمن فهم من المطهرين بني آدم وفهم من الخبر النهي قال: لا يمس المصحف إلا الطاهر. (ج١/١٦٢، ١٦٣)

٣٩ غسل الجنابة وكيفيته:

غسل الجنابة فرض، والدليل على فرضه قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: ٦] وهو فرض للصلاة والصوم جميعًا. (ج١/١٦٥)

اختلفوا هل من شرط غسل الجنابة إمرار اليد؟ قال بعضهم: لا بد للغاسل من إمرار اليد مع الماء؛ لأن الغسل لا يعقل إلا كذلك ـ كقولهم: غسلت الثوب إنما يعقل باليد والماء جميعًا قياسًا على الوضوء، وهذا القول عندي أصح لقوله عليه السلام من طريق ابن عباس رضي الله عنهما: «**تحت كل شعرة جنابة، فبلّوا الشعر وأنقوا البشر**» فقوله: أنقوا البشر يدل على إمرار مع الماء، وقال آخرون: يجزئ الغاسل إفاضة الماء بغير إمرار اليد لأن اللغة تطلق على ذلك. (ج١/١٦٧، ١٦٨)

واحتجوا أيضًا بقول عائشة رضي الله عنها قالت: «كان النبي ﷺ إذا أراد الغسل من الجنابة بدأ بغسل يديه، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ثم يدخل أصابعه في الماء ويخلل بها أصول شعره، ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيده، ثم يفيض الماء على جسده كله، وهذا بعدما استنجى. وحديث أم سلمة أنها سألت النبي ﷺ عن امرأة جاءتها قالت: امرأة تشدّ شعر رأسها هل تنقضه لغسل الجنابة؟ (ج١/١٦٨، ١٦٩)

قال: «**إنما يكفيها أن تحثي عليه ثلاث حثيات من ماء، واغمزي قرونك عند كل حثية، ثم تفيضين الماء عليك وتطهرين**». وقد روي عن بعض المسلمين يقول: من دخل البحر أو السيل أو ما له حركة، فإن ضرب الموج وحركته يجزيه ويكفيه عن العرك، وإن اغتسل بعود أو حجر أجزأه ذلك لاستحقاقه اسم غاسل، وكذلك إن غسلته امرأته أو سريته أجزأه. **(ج١/١٧٠)**

٤٠ الماء الذي يجزئ في غسل الجنابة:

هو الماء الذي يجزئ في الوضوء. **(ج١/١٧٤)**

قال بعض العلماء: لا يجزئ في الوضوء أقل من المد، ولا في الغسل أقل من الصاع، واحتجوا بما روي «أنه ﷺ يغتسل بالصاع، ويتوضأ بالمد» واختلفوا في مقدار المد والصاع، قال بعضهم: الصاع ثمانية أرطال، والمد رطلان. **(ج١/١٧٤)**

٤١ شرط النية في الاغتسال:

اختلفوا هل من شرط هذه الطهارة النية أم لا؟ وسبب اختلافهم في هذه الطهارة هو بعينه سبب اختلافهم في الوضوء، وقد تقدم ذلك. **(ج١/١٧٥)**

٤٢ شرط الترتيب:

اختلفوا هل من شرط هذه الطهارة الفور والترتيب أم لا؟ كاختلافهم في الوضوء، وأصل اختلافهم: هل فعله عليه السلام محمول على الوجوب أو على الندب؟ وذلك أنه لم ينقل إلينا قط توضأ ولا تطهر إلا مرتبًا متواليًا، والترتيب في الغسل أبين منه في الوضوء، وذلك بين الرأس وسائر الجسد لحديث أم سلمة المتقدم لقوله عليه السلام: «**إنما يكفيها أن تحثي عليه ثلاث حثيات من ماء، واغمزي قرونك عند كل حثية، ثم تفيضين الماء عليك وتطهرين**». **(ج١/١٧٦)**

٤٣ موجبات الاغتسال:

اتفــق العلماء على وجــوب هذه الطهــارة من حدثيــن: أحدهما: دم الحيض لقوله تعالــى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ولقوله عليه السلام: «**إذا أدبرت الحيضة فاغتسلي وصلي**» والحدث الثاني: خروج المني فــي النوم أو فــي اليقظة من ذكــر أو أنثى إلا مــا روي عن بعض الصحابة إزالة الغســل على المرأة إذا احتلمت، والصحيح أنها تغتسل إذا احتلمت لما روي من طريق زيد بن ثابت قال: «بلغني أن أم ســليم امرأة أبي طلحــة الأنصاري ســألت النبي ﷺ فقالــت: يا رســول الله ـ إن الله لا يستحي من الحق ـ هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ قال: **نعم إذا رأت الماء**». **(ج١/١٧٧، ١٧٨)**

واختلفوا من هذا الباب في الوطء الذي تجب به الطهارة. **(ج١/١٧٨)**

قال بعضهم: إذا التقى الختانان وجب الغســل، والدليل على هذا ما روي عن جابر بن زيد قال: ســئلت عائشة رضي الله عنها هل كان رســول الله ﷺ يغتسل من جماع ولم ينزل؟ قالت: كان رســول الله ﷺ يصنع بنا ذلك، ويغتســل ويأمرنا بالغسل ويقول: «**الغسل واجب إذا التقى الختانان**». **(ج١/١٧٨، ١٧٩)**

٤٤ الختانان:

الفرجان وهو ذكر الرجل وفرج المرأة، والختانان موضع القطع من الرجل والمرأة، والتقاء الختانين لا يصح إلا بعد غيوب الحشفة. **(ج١/١٧٩)**

٤٥ الصفة المعتبرة في كون خروج المني موجب للطهر:

ذهب بعضهم إلــى اعتبار اللذة في ذلك، وقال قــوم: نفس خروجه هو الموجب للطهر ســواء خرج بلذة أم بغير لذة، وســبب اختلافهم شــيئان: أحدهما: هل اســم الجنب يطلق على الذي أجنب على الجهة الغير المعتادة

أو ليس يطلق عليه؟ فمن رأى أنه إنما ينطلق على الذي أجنب على الجهة المعتادة لم يوجب الطهر في خروجه بغير لذة، ومن رأى أنه ينطلق على خروج المني كيف ما أخرج أوجب منه الطهر وإن لم تكن له لذة، والثاني: تشبه خروجه بغير لذة بدم الاستحاضة، ودم الاستحاضة مختلف في وجوب الغسل به. (ج١/١٨١، ١٨٢)

٤٦ المني:

غليظ له رائحة كرائحة الطلع، وهو الجنابة، وبه توجد الشهوة، ويضطرب القضيب، ويقذف المني. (ج١/١٨٤)

٤٧ المذي:

الذي يخرج منه قبل الانتشار وبعده، ويخرج رقيقًا مثل البصاق لا رائحة له. وقد اختلف العلماء هل يجب منه الغسل وينهدم الصوم أم لا؟ ولا يكون إلا مع الشهوة، والدليل على أنه لا يجب منه الاغتسال ما روي من طريق علي بن أبي طالب أنه أمر المقداد بن الأسود أن يسأل رسول الله ﷺ عن رجل دنا من أهله، فخرج منه المذي ماذا عليه؟ فسأل المقداد رسول الله ﷺ فقال: «**إذا وجد أحدكم ذلك فلينضح ذكره بماء ثم يتوضأ وضوء الصلاة**». (ج١/١٨٤، ١٨٥)

٤٨ الودي:

يكون قبل البول وبعده، وهو أبيض اللون ويلزم الرجل أن يعرف الفرق بين هذه المعاني فإن عليه فيه عبادات، وعلامة المني الاندفاق، وانكسار الذكر، والرائحة كرائحة الطلع، فإن اندفق من ذكره قيح، أو صديد، أو دم، وانكسر به الذكر فإنه يغتسل للجنابة لوجود اللذة ووجود علامة ذلك. (ج١/١٨٥)

٤٩ دخول الجنب المسجد:

اختلف العلماء في دخول الجنب المسـجد على ثلاثة أقوال: فقوم منعوا ذلك بإطلاق لنهي النبي ﷺ عن ذلك، وقوم منعوا ذلك إلا لعابر فيه لا مقيم، وقوم أباحوا ذلك للجميع. (ج١/١٨٧)

وسـبب اختلاف أصحاب هذين القوليـن الأخيرين تـردد قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾ [النساء: ٤٣] بيـن أن يكون في الآية مجاز حتى يكون هنـاك محذوف، وهو موضع الصلاة، وبين أن لا يكون. فمن قال: فـي الآية محذوف معناه لا تقربـوا مواضع الصلاة، اسـتثنى عابر سـبيل من النهي عن قرب موضع الصلاة، ومن قال: ليس في الآية محذوف وهي على حقيقتها جعل العابر السـبيل هو المسافر الذي عدم المـاء وهو جنب، فمن رأى أن فـي الآية محذوفًا أجاز المـرور للجنب في المسـجد، ومن لم ير ذلك لم يكـن عنده في الآية دليل علـى منع الجنب الإقامة في المسجد. (ج١/١٨٧، ١٨٨)

٥٠ قراءة القرآن للجنب:

ذهب الجمهور إلـى منع ذلك لحديـث علي قال: «كان رسـول الله ﷺ لا يمتنـع من قراءة القـرآن إلا إذا كان جنبًا». وذهب آخـرون إلى إباحة ذلك قالوا: إن حديث عليٍّ لا يوجب شيئًا، لأنه ظن من الراوي، ومن أين يعلم أحد أن ترك القراءة كان لموضع الجنابة؟ إلا إن أخبره بذلك عليه السلام. (ج١/١٨٨)

والجمهور قالوا: لم يكن علي قال هذا عـن توهم وظن إنما قاله عن تحقق، وقـوم جعلوا الحائض مثـل الجنب، وقوم فرقـوا بينهما، وأجازوا للحائض القراءة اسـتحبابًا لطـول مقامها، وهي عندي أعـذر من الجنب المضيع للغسـل، إذ هي لا تصل إلى الطهارة ولو اغتسـلت فهي معذورة. (ج١/١٨٨)

٥١ الحيض:

الأصل في هذا الباب قوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٢٢] والحيض في اللغة الانفجار، ولا يكون حيضًا إلا الدم الفائض من الفرج، ولذلك قالوا إنما تمسح بعلمها على العرض، ويكون المسح بيدها اليسرى وهي بين القيام والقعود، لأنه ربما أن يكون الدم فائضًا وهو قليل، فيمنعه القيام أو القعود أن يظهر على علمها. (ج١/١٨٩)

٥٢ أنواع الدماء:

أنواع الدماء الخارجة من الرحم ثلاثة: دم حيض، وهو الخارج على جهة الصحة، ودم استحاضة وهو الخارج على جهة المرض، ودم نفاس وهو الخارج مع الولد. (ج١/١٩١)

٥٣ دم الحيض:

أما دم الحيض فكل دم ظهر من المرأة ممن يجوز أن تحيض مثلها فهو حيض حتى يعلم أنه إنما ظهر لعلة حدثت بها وإلا فهي أبدًا محكوم لها بحكم السلامة، ما لم يعلم أن بها آفة أو تبلغ أقصى وقت الحيض ثم لم ينقطع الدم، فحينئذ يحكم عليها بحكم الاستحاضة؛ لأن الله تعالى فطر النساء على أن يحضن ولم يطبعهن أن يستحضن، إلا أن تحدث بهن علة. (ج١/١٩١)

ودم الحيض متميز من غيره لقوله عليه السلام: «**دم الحيض أسود ثخين نتن يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، وإذا كان الآخر فاغتسلي وصلي**». (ج١/١٩١)

فالواجب على المرأة معرفة الفرق بين هذه الدماء، لأن عليها فيهن عبادات مختلفات، لأنها مأمورة في زمان الاستحاضة بأشياء نهيت عنها في زمان الحيض، والفرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة يكون بوجهين: إما ببلوغ

أقصى أوقات الحيــض مع دوام الــدم، وإما حدوث علة توجــب أن الدم دم اســتحاضة، ومعرفة حدوث العلة تدرك بوجوه: أحدهــا الزمان، والثاني زوال الحال، والثالث المعاينة. (ج١/١٩٢)

٥٤ الصفرة والكدرة:

اختلف الفقهاء فيهما هل هما حيض أم لا؟ فقال قوم: هما حيض في أيام الحيض لا في غيرها، وقال آخرون: لا حكم للصفرة والكدرة، إنما الحكم لما ســبقهما وتقدمهما، إن ســبقهما حيض فحكمهما حكم الحيض، وإن سبقهما طهر فحكمهما حكم الطهر، وقــال آخرون: إن الصفرة والكدرة حيض في أيام الحيض وفي غير أيام الحيض رأت ذلك مع الدم أو لم تره، وقال آخرون: إن الصفرة والكدرة لا تكونان حيضًا لا في أيــام الحيض ولا في غيرها، ولا بأثر الــدم ولا بعد انقطاعه، وأصل هــذا الاختلاف مخالفة ظاهــر حديث أم عطية لحديث عائشــة، وذلك أنه روي عــن أم عطية الأنصارية قالــت: «كنا لا نعد الصفــرة ولا الكدرة حيضًا في زمان النبي ﷺ»، وروي عن عائشــة أنها قالت: «لا تطهر المرأة من حيضتها حتى ترى القصة البيضاء». (ج١/١٩٦، ١٩٧)

وإذا ســبقت إلى المرأة علقة ثــم اتبعتها صفرة فلتتــرك الصلاة، وكذلك العلقة مع الصفرة فهو حيض، وكذلك إذا سبقت الصفرة العلقة فهو حيض إذا تبعتها العلقة، وأما علامة الطهر فهو الماء الأبيض لقول عائشــة رضي الله عنها: «لا تطهر المرأة مــن حيضتها حتى تــرى القصة البيضــاء». والقصة البيضــاء قطعة من الجــص، وذهب بعض أصحابنا إلــى أنه قطعة من الورق، وقــال قوم: علامة الطهر نوعان: الماء الأبيض، والجفوف. (ج١/١٩٨، ١٩٩)

٥٥ كيفية الغسل من الحيض:

قال: تغســل يديها ثم تســتنجي، ثم تنزع النجس من جسدها، ثم تمشط رأســها بالطفل والماء جميعًا حتى تنقيه، ثم تصب الماء على ســائر جسدها،

وقال: إن أرادت أن تغتسل في ماء جار لا تفرش ثوبها للشعر الذي يقع من رأسها ولا بأس، وأما إن أرادت أن تغتسل في غير الماء الجاري تفرش ثوبها للشعر، ثم تجمعه، ثم تغسله، وترفعه حيث لا يراه أحد، وهذا عندهم استحباب في غسل رأسها بالطفل، وخصوصًا إذا كان موسخًا. (ج١/٢٠١)

٥٦ انتقال هذه الدماء بعضها إلى بعض:

مسائل هذه الدماء وهو دم الحيض، ودم النفاس، ودم الاستحاضة، تدور على خمس مسائل: إحداها: مسألة الأوقات، والثاني: مسألة الأصول والبناء، والثالث: مسألة الانتظار، والرابع: مسألة الانتساب، والخامس: مسألة الطلوع والنزول، والنساء في هذه المسائل على وجهين: مبتدئة ومعتادة، فمسألة الأوقات ومسألة الانتظار تشتركان فيهما جميعًا: المبتدئة والمعتادة، ومسألة البناء ومسألة الانتساب تنفرد بهما المبتدئة، ومسألة الطلوع والنزول للمعتادة خاصة. (ج١/٢٠٢، ٢٠٣)

٥٧ مدة الحيض:

أقل الحيض عند أكثر أصحابنا ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام، وما دون الثلاثة الأيام ليست بحيض عندهم ولا حكم له في ترك الصلاة والصوم ولا في العدة، وكذلك ما بعد العشرة لا حكم له عندهم، وحجتهم في ذلك قوله عليه السلام: «**دعي الصلاة أيام أقرائك**». (ج١/٢٠٣)

وأما النفاس فإنما هو حيض زادت أيامه. (ج١/٢٠٦)

واختلفوا في أقصى حد النفاس، قال أكثر أهل العلم: وهو الصحيح أربعون يومًا إلا أن ترى الطهر قبل ذلك. (ج١/٢٠٧)

وذكر في بعض كتب أهل الخلاف أن التوقيت في أيام الحيض، وأيام الطهر، وأيام النفاس لا مستند له إلا التجربة والعادة، ولذلك كثر الاختلاف فيه لاختلاف أحوال النساء. (ج١/٢٠٨)

٥٨ البناء والأصول:

اختلفوا فيمـا يكون أصلًا للمرأة تبني عليه فـي الحيضة الأولى والنفاس الأول. قال بعضهم: يكون لها أصل تبني عليه، فـي الدم يومان، وفي النفاس ثلاثة أيـام، وهو الصحيح؛ لأن أقل الحيض عند بعضهـم يومان وأقل النفاس حيضة واحدة وهو عشـرة أيام؛ لأن أكثر الحيض عشرة أيام وثلاثة أيام حيضة واحدة، وهو أقل الحيـض عند أكثرهم، وقال آخرون: إنمـا تبني في الحيض على ثلاثة أيام؛ لأن أقل الحيض ثلاثة أيام، وما دون الثلاثة الأيام ليس بحيض عند هؤلاء، وقال آخرون: تبني على يوم واحد في الحيض والنفاس؛ لأن أقل الحيض عند بعضهم يوم وليلة، والأصل في هذا الاختلاف على قدر اختلافهم في أقل الحيض. (ج١/٢٢١)

٥٩ الانتظار:

الانتظار يكون على وجهين، أحدهما: انتظار الدم، والثاني: انتظار ما يتبع الدم من الكدرات، فانتظـار الدم في الحيض يومان وفـي النفاس ثلاثة أيام، وانتظار الكدرات يوم وليلة في الحيض والنفاس، ويكون على المرأة الانتظار في الحيض الأول وفي النفاس الأول عند تمام عشـرة أيام في الحيض وعند تمام أربعين يومًا في النفاس، وفي غير الحيض الأول والنفاس الأول عند تمام وقتها في الحيض والنفاس. (ج١/٢٣١)

واختلفوا أيضًا في أيام الانتظار، قـال بعضهم: حكمها حكم الحيض، وقال بعضهم: حكم الطهر؛ لأنه روي عـن ابن عباس أنه لم يوجب عليها إعادة اليوم واليومين اللذين تركت فيهما الصلاة والصوم، وبعض أصحابنا يوجب عليها إعادة اليوم واليومين اللذين تركت فيهما الصلاة إلا أن ينقطع الـدم فيهما فـلا يوجبون عليهـا إعادتهمـا، والقول الأول عنـدي أصح. (ج١/٢٣٢، ٢٣٣)

٦٠ الانتساب:

يكون على وجهين، أحدهما: يكــون على المرأة قبل أن تأخذ وقتًا للحيض. والثاني: يكون عليهــا بعد أخذ الوقت، مثال ذلــك: إذا رأت المرأة أول حيضها فدام بها الدم خمسة أيام أو ستة أيام، فرأت الطهر فصلت به سبعة أيام ثم ردفت بالدم، فإنها تغتسل وتصلي حتى تتم عشرة أيام ثم تنتسب إلى قريبتها، لأن وقت قريبتها شبيه بوقتها، ومعنى ذلك أن تسأل قريبتها، لأن وقت قريبتها شبيه بوقتها، ومعنى ذلك أن تســأل قريبتها عن وقتها في الصلاة، فإن قالت لها: وقتي عشــرة أيام، فلتعط للحيض، وإن قالت لها: وقتي خمســة عشــر يومًا أو عشــرون يومًا فلتغتســل وتصلي حتى تتم ما قالت لها قريبتها، وهي أمها أو أختها أو عمتها أو خالتها، سواء كانت حرة أو أمة، مسلمة أو مشركة، حية أو ميتة. **(ج١/٢٣٥)**

٦١ المبتلية:

المبتلية ثلاثة سنين فتكون مبتلية وقيل: ســنتان، وقيل: سنة، وقيل: ثلاث مرات، وقيل: تكون المبتلية التي رأت أول حيضها. **(ج١/٢٤٣)**

فإذا صــارت مبتلية فتصلي عشــرًا وتدع الصلاة عشــرًا، وتعطي للانتظار يومين. **(ج١/٢٤٣)**

٦٢ الطلوع والنزول:

الطلوع والنزول إنما هو زيادة الحيض ونقصانه وذلك إذا كان للمرأة وقت معلوم في الحيض والنفاس، فإنها تطلع في الحيض من ثلاثة إلى عشــرة وهو أكثر أيام الحيض، وفي النفاس من عشرة إلى أربعين؛ لأنه أكثر أوقات النفاس. **(ج١/٢٤٣)**

وتنزل في الحيض من عشرة إلى ثلاثة لأنها أقل الحيض، وفي النفاس من أربعين إلى عشرة لأنها أقل النفاس. **(ج١/٢٤٤)**

ويكون الطلوع بالدرجات باليـوم واليومين، والأكثر حتى تنتهي إلى أكثر أيام الحيض. (ج١/٢٤٤)

ويكون الطلوع بمرة واحدة إلى أكثر الأوقات، مثال ذلك: إذا كان للمرأة وقت حيضها ثلاثة أيـام، فتمادى عليها الدم بعد ثلاثة الأيام، وانتظرت ورأت الطهر على يومين وتوالى لها ذلك ثلاث مرات، فإنها تنتقل إلى خمسـة أيام لوقت حيضها، وكذلك إن زادت أيام حيضها على خمسـة أيام بعد ما انتقلت إليها، فإنها إن توالى لها ذلك تنتقل إلى سبعة وما زادت أيامها، ثم هي كذلك تنتقل بالدرجات حتى تصل إلى عشـرة أيام، وتنتقل بمرة واحدة إلى عشـرة أيام إن تمادى بها الدم من ثلاثة أيام التي هي وقتها إلى عشـرة أيام فطهرت، وتم لهـا الطهر، فإنها إن توالـى لها ذلك ثلاث مرات فتنتقـل من ثلاثة إلى عشرة. (ج١/٢٤٤)

٦٣ أحكام الحيض والاستحاضة:

الأصل في ممنوعات الحيـض قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقـرة: ٢٢٢]، والآثار الواردة في ذلك عن الرسـول عليه السلام، وذلك أن كل شـيء يجوز للمـرأة أن تفعله قبل الحيض يجوز لها أن تفعله في الحيض، إلا خمس عشـرة خصلة، أحدها: الوطء في الفرج محـرم، والدليل قوله تبـارك وتعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. (ج١/٢٥٤، ٢٥٥)

وكذلك النفساء مكروه وطؤها عندهم. (ج١/٢٥٧)

وروي أن طلحة تعرضت له امرأته في الأربعين، فقال لها: نهينا أن نقرب النسـاء في الأربعين، والاحتياط في ذلك حسـن، ولم أعلم أحدًا حرم بذلك. (ج١/٢٥٧)

والنظر عندي أن المستحاضة في حكم الطاهر، يجوز منها ما يجوز من الطاهر، وما دون فرج الحائض مباح بالسُّنَّة، لقوله عليه السلام: «**إنما أمرتم أن تعتزلوا الفروج**»، وذلك أنه لما نزل: ﴿**وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ**﴾ [البقرة: ٢٢٢]. **(ج١/٢٥٨)**

عمد المسلمون إلى النساء الحيض، فأخرجوهن من البيوت، واعتزلوهن حتى يطهرن ويغتسلن، ثم يردوهن إلى البيوت، فجاء قوم من أعراب المدينة، فشكوا إلى رسول الله ﷺ عن عزل الحيض، فقال: يا رسول الله ﷺ، إن البرد شديد، والثياب قليلة، فإن آثرناهن بالثياب، هلك سائر العيال بردًا، وإن آثرنا العيال بالثياب هلك الحيض بردًا، وليس كل منا يجد سعة، فيوسع عليهم جميعًا، فقال لهم رسول الله ﷺ: «**إنما أمرتم أن تعتزلوا الفروج، ولم تؤمروا بإخراجهن من البيوت**، فقرأ عليهم رسول الله ﷺ الآية»، وقوله عليه السلام: «**إنما أمرتم أن تعتزلوا الفروج**» دليل على أن ما دون فرجها مباح. **(ج١/٢٥٩)**

الممنوع الثاني في الحيض: فعل الصلاة ووجوبها، أعني أنها لا يلزمها قضاؤها لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة». **(ج١/٢٦٧)**

الثالث: فعل الصوم لا قضاؤه لقوله عليه السلام: «**إنهن** ـ يعني: النساء ـ **ناقصان العقول والدين**، قيل: يا رسول الله ما نقصان عقولهن ودينهن؟ قال: **تقعد الواحدة منهن أيامًا لا تصلي ولا تصوم**» أخبر عن جملتهن. **(ج١/٢٦٨)**

الرابع: الطواف بالبيت لحديث عائشة قالت: «أمر رسول الله ﷺ الحائض أن تفعل أفعال الحج كلها إلا الطواف بالبيت» ولقوله عليه السلام: «**الطواف بالبيت صلاة لكن أحل الله فيه الكلام فلا تتكلموا إلا بما يحل**». **(ج١/٢٦٨)**

الخامس: دخول المسجد لحديث أم عطية قالت: «أمرنا أن نخرج إلى العيدين، والعواتق من الخدور، وأمر الحائض أن تعتزل عن مصلى المسلمين». **(ج١/٢٦٩)**

السادس: الاعتكاف؛ لأن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم، ولا يكون إلا في المسجد، وقد نهيت عن الصوم ودخول المسجد. (ج١/٢٦٩)

السابع: قراءة القرآن لحديث جابر ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ في الجنب والحائض والذين لم يكونوا على طهارة: **لا يقرؤون القرآن ولا يطؤون مصحفًا بأيديهم حتى يكونوا متوضئين**». (ج١/٢٦٩)

الثامن: مس المصحف لقوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] وقد تقدم الكلام عليه بما فيه الكفاية إن شاء الله. (ج١/٢٧٠)

التاسع: الفراق مع الزوج لقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] أي لطهرهن، ويكون الاجتناب عن الحيض لما روي من طريق أبي سعيد الخدري قال: «إن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض في زمان رسول الله ﷺ فجاء عمر بن الخطاب ﷺ إلى رسول الله ﷺ فسأله عما فعل ابنه، فقال له رسول الله ﷺ: «**مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر إن شاء أمسك وإن شاء طلق**» فتلك العدة التي أمر الله ﷻ أن تطلق لها النساء. (ج١/٢٧٠)

العاشر والأحد عشر: الاحتجام والقطع لما اتصل بها كتقليم الأظفار ونتف الإبطين وحلق العانة، نهيت عن هذا كله في الحيض. (ج١/٢٧٠)

الثاني عشر: الامتشاط. (ج١/٢٧٠)

الثالث عشر: الاكتحال. (ج١/٢٧٠)

الرابع عشر: الاختضاب، الخامس عشر: الاستياك، نهيت عن هذا كله، وإنما نهيت عن هذا عندي لأنه من دواعي الجماع المنهي عنه في الحيض، ألا ترى أن المعصية فعلها معصية، والأمر بها معصية، وكذلك دواعيها كلها معصية؟ والدليل قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن

مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢١]. **(ج١/٢٧٠، ٢٧١)**

٦٤ المستحاضة:

اختلف أصحابنا في المستحاضة قال بعضهم: تغتسل لكل صلاة لأن النبي عليه السلام أمرها بالغسل عند كل صلاة، ولما روي من طريق ابن عباس «أن النبي ﷺ قال للأنصارية حين سألته فقالت: يا رسول الله إني أثج الدم ثجًا فقال: **اغتسلي واستثفري وصلي**»، وكان يجب تكرار الغسل لتكرار الصلاة. **(ج١/٢٧٢)**

وقال آخرون: تغتسل لكل صلاتين لما روي «أن النبي عليه السلام أمر المستحاضة أن تغتسل لكل صلاة، فلما تطاول ذلك عليها أمرها أن تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، وتغتسل لصلاة الفجر، وتصلي تمامًا». **(ج١/٢٧٢، ٢٧٣)**

التيمم

٦٥ تعريفه:

التيمم لغة: القصد، وشرعًا: طهارة ترابية ضرورية بأفعال مخصوصة، تستعمل عند عدم الماء أو عند العجز على استعماله، وهو من خصائص هذه الأمة كالوضوء والصلاة على الميت. وثلث الأموال في الوصايا والغنائم. **(ج١/٢٧٥)**

٦٦ حكمة التيمم:

لطف الله تعالى بالأمة وإحسانه إليها، وليجمع لها في عبادتها بين التراب الذي هو مبدأ إيجادها والماء الذي هو سبب حياتها، وحتى لا تصعب عليه

الصلاة عند عدم وجود الماء؛ لأن الترك يؤدي إلى الكسل عن العمل الذي فيه صلاحها، ونزلت آياته في سنة ست في غزوة (المريسيع) وهي غزوة بني المصطلق. **(ج١/٢٧٥)**

٦٧ من تجوز له هذه الطهارة:

اتفق العلماء على جواز التيمم للمريض والمسافر الذي عدم الماء، واختلفوا في الحاضر يعدم الماء والمريض الذي يجوز له التيمم عندهم من كان مظنًا واهي الأعضاء، لا يستطيع تناول الماء، ويشق عليه أخذه. **(ج١/٢٨١)**

ومن كان يخاف من استعمال الماء زيادة المرض، أو تأخر البرء مريضًا أو جريحًا أو مجدورًا أو مجروبًا أو صاحب الدماميل يضرهم الماء وما أشبه ذلك، وإن كان سالم بعض الأعضاء مريضًا بعضها، فالخطاب متوجه إلى الأعضاء السالمة والفرض لازم لها، واختلفوا في العضو العليل ما الواجب عليه فيه؟ فبعضهم يرون عليه المسح بالماء؛ لما روي عن جابر بن زيد قال: «بلغني عن علي بن أبي طالب أنه انكسر إحدى زنديه فسأل النبي ﷺ أن يمسح على الجبائر فقال: **نعم**». **(ج١/٢٨٢، ٢٨٣)**

وقال بعضهم: يغسل ويتيمم لأن كل عضو عندهم قد انفرد بفرضه. وقال آخرون: يغسل وليس عليه في التيمم شيء، وهؤلاء أنزلوه بمنزلة المقطوع؛ لأنه لم يخاطب بالفرض لوجود العلة فيه لقوله ﷻ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] ولقوله ﷺ: «**إذا أمرتكم بشيء فائتوا منه ما استطعتم**». **(ج١/٢٨٤)**

٦٨ العادم للماء:

الذي يجوز له التيمم؛ فهو كل مسافر يتعذر حصول الماء لديه بأن لا يجده أصلًا أو لا يجد ما يتناوله به فعلًا، مثل إن كان الماء في بئر وليس عنده دلو، أو كان لا يصل إلى الماء إلا بالشراء وليس عنده مال، فإن هذا عادم للماء

يجزيه التيمم، وكذلك إن حال بينه وبين الماء سبع يخاف منه أو عدو يقتله فإنه غير واجد للماء ويجزيه التيمم، وليس له أن يحمل نفسه على حالة مخوفة، ولا يعرضها لخطة متلفة، وقد يسر الله على عباده تخفيفًا وكان بهم ولله الحمد لطيفًا. (ج١/٢٨٧، ٢٨٨)

الحاضر الذي لا يجد الماء، وخاف فوت الصلاة، فإنهم اختلفوا فيه، قال بعضهم: يتيمم ويصلي، وقال آخرون: يطلب الماء ولو فات الوقت، وسبب اختلافهم في الحاضر الذي لا يجد الماء احتمال الضمير الذي في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾ أن يعود على أصناف المحدثين أعني الحاضرين والمسافرين أو على المسافرين فقط، فمن رآه عائدًا على جميع أصناف المحدثين أجاز التيمم للحاضر والمسافر، ومن رآه عائدًا على المسافرين لم يجز التيمم للحاضر الذي عدم الماء. (ج١/٢٨٩)

٦٩ شروط هذه الطهارة:

شروطها ثلاثة: النية والطلب ودخول الوقت. أما النية فجمهور العلماء اشترطوا في هذه الطهارة النية، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥] ولأنها عبادة غير معقولة المعنى، فلا تصح إلا بالنية فضيلة لا فريضة، ويتميز معرفة هذا الاختلاف إن تيمم على أن يعلم غيره، أو تيمم ونوى به صلاة قد مضت أو تيمم ونوى به فعل معصية، فعلى مذهب الجمهور لا يجزيه، وعلى مذهب الآخرين يجزيه. وكذلك إن تيمم ولم ينو به شيئًا على هذا الاختلاف. (ج١/٢٩٠)

٧٠ الطلب المشترك:

أصله ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ﴾ واختلف العلماء هل يسمى من لم يجد الماء دون طلب غير واجد للماء أم ليس يسمى غير واجد للماء إلا إذا طلب

ولم يجد؟ فقال أصحابنا: لا يسمى غير واجد للماء إلا إذا طلب ولم يجد؛ لأن الوجود هاهنا وجود قدرة، وذلك إذا وجده إما ببدنه أو ماله وإما ببدن غيره أو مال غيره على الوجود لذلك. (ج١/٢٩٠)

٧١ هل من شرط التيمم الوقت؟

أما متى يجوز له التيمم فإنهم اختلفوا هل من شرط التيمم الوقت أم لا؟ قال بعضهم: لا يجوز إلا بعد دخول الوقت. وقال آخرون: ليس من شرطه الوقت؛ ومن حجة أصحاب القول الأول أن الله تعالى أوجب الوضوء والتيمم عند وجوب القيام إلى الصلاة لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]، ومن شرط صحة الصلاة الوقت، فخصص الشرع الوضوء بجواز التقديم قبل الوقت، وبقي التيمم على حكمه لا يجوز إلا بعد دخول الوقت، والنظر يوجب عندي صحة هذا القول؛ لأنهم اتفقوا على جوازه في الوقت، واختلفوا هل يجوز قبل الوقت؟ فالذي اتفقوا عليه أولى. (ج١/٢٩٧، ٢٩٨)

٧٢ صفة التيمم:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُ﴾ [المائدة: ٦] فقد أجمع أصحابنا أن حد اليد الذي أمر الله تعالى بمسحه في التيمم إلى الكف، والدليل على هذا أن اسم اليد يقع في كلام العرب على الكف، ويقع على الكف والذراع والعضد بالسواء. (ج١/٢٩٩)

٧٣ عدد الضربات:

هو عند أصحابنا ضربتان كما أن لكل عضو في الوضوء ماء جديدًا، والدليل عندهم ما روي من حديث عمار بن ياسر المتقدم. وإذا أراد أن يتيمم فليقل: باسم الله كالوضوء ثم يجعل يديه على الأرض ويفرق أصابعه، ولا بأس

عليه أن يجمعهما، ثم ينفضهما قليلًا، ويمسح بوجهه لما روي أنه ﷺ «ضرب بيديه على الصعيد ونفخ فيهما، ومسح بهما وجهه»، وقال قوم: لا يضر من فعل ذلك أو لم يفعل يضرب ضربة ثم يمسح بهما وجهه، ثم يضرب بهما ضربة أخرى فيضع اليسرى على ظاهر أصابع يده اليمنى، ويمر بها على ظاهر الكف، ثم يفعل بكفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى مثل ذلك، فإذا فعل هذا فقد استحق اسم ماسح، وامتثل ما أمر به. **(ج١/٣٠١)**

وقيل: المتيمم يمسح الكفين إلى الرسغين وفيهما ما ظهر وما بطن؛ لأن في حديث عمار «وضربنا ضربة للوجه وضربة للكفين» ولم يقل لظاهر الكفين، وإن تيمم بغير يديه فلا يجزيه، لأن هذه عبادة غير معقولة المعنى فلا تفعل إلا باليد، كما ورد عن النبي عليه السلام «أنه ضرب يديه على الصعيد...». **(ج١/٣٠١)**

الفرق بين التيمم والوضوء في هذا أن اليد المأمور بغسلها في الوضوء قد نص الله عليها بالغسل إلى المرفق، ووقع الاتفاق على ذلك بين العلماء، فإذا قطعت من المرفق لم توجب عليه ما لم يوجبه الله تعالى، وأما اليد المأمور بمسحها في التيمم قد وردت مجملة، ولم يقطع النص عليها كالوضوء، وتنازع العلماء في تحديدها وكل منهم قد رجع إلى الرأي والقياس. **(ج١/٣٠٥، ٣٠٦)**

هل يجب على المتيمم إيصال التراب إلى أعضائه أم لا؟ قال بعضهم: يجب. وقال آخرون: لا يجب. وسبب اختلافهم الاشتراك الذي في حرف (من) في قوله تعالى: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُ﴾ [المائدة: ٦] فإنها ترد في كلام العرب للتبعيض وترد لتمييز الجنس فمن ذهب إلى أنها للتبعيض في قوله تعالى: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُ﴾ أوجب نقل التراب إلى الأعضاء، ويعضد هذا القول قياس التيمم على الوضوء، ومن ذهب إلى أنها لتمييز الجنس لم ير النقل واجبًا، وأجاز التيمم على الأرض والقاع والحائط، ورجح مذهبه بحديث النبي عليه السلام: «أنه ضرب بيديه على الصعيد ونفخ فيهما ومسح بهما وجهه». **(ج١/٣٠٧، ٣٠٨)**

٧٤ ما يصنع به التيمم:

اتفقوا على جوازها بتراب الحرث الطيــب، واختلفوا في جوازها بما عدا التراب من أجزاء الأرض المتولدة منهــا كالحجارة وغيرها، ذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز التيمم إلا بالتراب وحده، وذهب آخرون إلى أنه يجوز التيمم بكل ما صعد على وجه الأرض من أجزائها: كالحصى والرمل والتراب. (ج١/٣٠٨)

وزاد آخــرون: بكل ما يتولد علــى الأرض كالحجارة والنــورة والزرنيخ والجص والطين والرخام، وســبب اختلافهم اشــتراك اســم الصعيد في لسان العرب، فإنه مرة تطلقه على التراب الخالص ومــرة تطلقه على أجزاء الأرض الطاهرة. (ج١/٣٠٩)

٧٥ نواقض التيمم:

اتفقوا على أنه ينقضها ما ينقض الأصل الــذي هو الوضوء مثل أن يتيمم وفي جسده نجس، أو تيمم ويداه منجوستان؛ فإنه لا يجوز تيممه؛ لأنه طهارة كما لا يجوز وضوؤه على النجس. (ج١/٣١٦)

وقال آخرون: يجــوز تيممه وأظن أنهــم إنما قالوا بجــوازه، لأن التيمم لا يفيد للمتيمم طهارة الوضوء وذلك أن الوضوء يجمع نظافة وعبادة؛ ولذلك تؤثر فيه الأنجاس، والتيمم نقص عن رتبة الوضوء في هذه الجهة. (ج١/٣١٦)

النجاســات

٧٦ تعريف النجاسات:

النجاســة تطلق بالاشــتراك على معنيين أحدهما الصفة القائمة بالشــيء المانعة مــن الصلاة به أو فيه، وعرفها ابن عرفــة المالكي بقوله: صفة حكمية توجب لموصوفها منع الصلاة به أو فيه، وإزالتها هو التطهير. (ج١/٣٢٣)

٧٧ أحكام النجاسات:

غسل النجس واجب لأجل الصلاة؛ لأنه مأمور أن لا يصلي إلا بثوب طاهر، وجسد طاهر، وعلى موضع طاهر، ويسعه جهل ذلك كله ما لم تحضر الصلاة، فإذا حضرت فلا يسعه أن يخرج الوقت إلا صلى كما أمر ببدن طاهر، وثوب طاهر، على بقعة طاهرة، والدليل على هذا من الكتاب والسُّنَّة، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤] وقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ [الأعراف: ٣١] يعني عند كل صلاة، والزينة لا تكون مستقذرة، ومن السُّنَّة ما روي عنه عليه السلام أنه قال: «**إذا أصاب ثوب إحداكن الدم من الحيضة فلتعركه ثم لتنضحه بالماء ثم لتصل**». **(ج١/٣٢٣، ٣٢٤)**

٧٨ الكنيف في الدار:

ليس بعيب عند البيع وإنما هو من مصالح الدار، ولا بأس على من دخل الدار بإذن مثل الضيفان أن يخرجوا لحاجتهم فيه بغير إذن صاحب الدار، لأنه لذلك عمل، وهذا عندي ـ والله أعلم ـ إنما يجري على عادة الناس وسيرتهم في الضيفان والكنيف. **(ج١/٣٢٧)**

٧٩ أنواع النجاسات:

المتفق عليها أربعة: ميتة الحيوان ذي الدم الذي ليس من الماء، ولحم الخنزير بأي سبب اتفق أن تذهب حياته، والدم نفسه من الحيوان الذي ليس من الماء انفصل من حي أو ميت إذا كان مسفوحًا، وبول ابن آدم ورجيعه، وأكثرهم على نجاسة الخمر. **(ج١/٣٢٩)**

٨٠ ميتة الحيوان ذي الدم:

ميتة الحيوان ذي الدم: الدليل على نجاستها قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة: ٣] فكل حرام لعينه نجس، وأما ميتة الحيوان الذي

لا دم فيه فالدليل على طهارتها ما روي عن رسول الله ﷺ من طريق أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فأمغلوه ثم أخرجوه**» وفي بعض الروايات «**فأمغلوه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء**» وأنه يقدم الداء ويؤخر الشفاء، وفي الأثر: معلوم أن بعضها يموت من ذلك، ولم يقل أنه أفسد طعامًا، وليست لذلك علة إلا أنه لا دم فيه، وكذلك كل ما لا نفس له سائلة عندهم لا ينجس مثل العقرب، والزنبور، والخنفساء، والجعل، والذرة، والعنكبوت وما أشبه ذلك. **(ج١/٣٣٠، ٣٣١)**

واختلفوا في أجزاء ما اتفقوا عليه أنه ميتة، أنهم اتفقوا أن اللحم والشحم والمخ والدم والقيح والصديد من أجزاء الميتة واتفقوا أن الشعر والوبر والصوف ليسوا بميتة.**(ج١/٣٣٤، ٣٣٥)**

واختلفوا في العظم والقرن والظفر هل هما ميتة أم لا؟ وسبب اختلافهم هل توجد فيهم الحياة أم لا: والدليل على عدم الحياة فيهم وأنهم ميتة قوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يس: ٧٨]. فعلى هذا القول: إن الدباغ يؤثر فيها وليست من أعيان الأنجاس. **(ج١/٣٣٥)**

٨١ جلود الميتة:

هل يجوز الانتفاع بها أم لا؟ قال بعضهم: لا يجوز الانتفاع بها دبغت أم لم تدبغ لحديث ابن حكيم قال: «كتب إلي رسول الله ﷺ وذلك أنه كتب إلى أناس قبل موته بشهر ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب». وقال آخرون: يجوز الانتفاع بها لحديث ميمونة المتقدم، وبما روي أنه قال عليه السلام: «**أيما إهاب دبغ فقد طهر**» فعلى هذا الحديث يحمل حديث ابن حكيم على منع الانتفاع قبل الدباغ، وحديث ميمونة على إباحة الانتفاع بعد الدباغ، والجمع بين الحديثين عندي أصح. **(ج١/٣٣٧، ٣٣٨)**

٨٢ جلود ميتة السباع هل يطهرها الدباغ أم لا؟ (ج١/٣٣٨)

سبب اختلافهم هل تصح فيهم الذكاة أم لا؟ فمن كانت عنده محرمة لعينها كالخنزير كانت جلودها لا يطهرها الدباغ لعدم الذكاة فيهم، ولما روي أنه ﷺ «حرم جلود السباع»، ومن كانت عنده مباحة الأكل كالأنعام قال بجواز الانتفاع بجلودها بعد الدباغ إذا كانت ميتة، ومن كانت عنده مكروهة كانت جلودها مكروهة وجلودها تابعة للحومها. (ج١/٣٣٩)

٨٣ لحم الخنزير من النجاسات المتفق عليها:

لحم الخنزير، وذلك أن لحمه وشحمه وجلده وشعره كله نجس محرم، الدليل قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] وعوده على أقرب المذكورين وهو الخنزير أولى من عوده على أبعد المذكورين وهو اللحم. (ج١/٣٤٠)

٨٤ أنواع الحيوان المختلف في تحريمه:

أحدها سباع الوحش وسباع الطير اختلف العلماء فيها، قال بعضهم: هي محرمة كالخنزير وحكمها كحكمه، وقال بعضهم: مكروهة، وقال آخرون: مباحة، وسبب اختلافهم معارضة ظاهر الكتاب والسُّنَّة، وذلك أن ظاهر قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ يدل على أن ما عدا المذكورين مباح، وظاهر حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**أكل كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير حرام**» يدل على تحريمها، فمن ذهب مذهب النسخ أو مذهب الترجيح قال: إما بإباحتها بظاهر الكتاب وإما بتحريمها بظاهر حديث أبي هريرة، وأما من حملها على الكراهية فإنه ذهب إلى ما روي أنه عليه السلام «نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير» وحمل النهي على الكراهية ليجمع بينه وبين الآية. (ج١/٣٤١، ٣٤٢)

٨٥ جنس السباع المحرمة:

قال بعضهم: ما أكل اللحم فهو سبع، قال آخرون: السبع المحرم هو الذي يعدو ويســاور، وأما الضبع فإن بعض الفقهاء لا يراها سبعًا ويقول: هي نعجة من الغنم وجعلها من بهيمة الأنعام، وهي تســاور وتعدو على من تعرض لها، وتأكل الجيف ولحوم الموتى، وتفرس الغنم كما يفرس الذئب. (ج١/٣٤٢، ٣٤٣)

٨٦ المذرعـة:

هي الضبع لأن لها خطوطًا في ذراعها، والفليل ما كبت من شعرها، ولكن الدليل على أنها مباحة ما روي أنه قال عليه السلام: «**الضبع من الصيد**». (ج١/٣٤٤)

وكذلك الثعلب عند بعضهم حلال لما روي أن بشــيرًا ســأله ســائل عن الثعلب فقال: «اصطــد وأطعمنا» ولا أدري لم ذلك، فــإن كان قد يأكل الثمار والأعناب ولا يساور لصغر جثته وضعفه، فالأغلب عليه أكل اللحم، وهو يصيد كما تصيد الســباع، فإذا قوي على الأرنب فرســها، وعلى صغار الشاء أكلها، والعرب تجعله سبعًا. (ج١/٣٤٤)

وأما الأرنب فإنها من بهائم الوحش؛ لأنها تأكل العشب ولا تصطاد، وإنما كرهها من كرهها للحيض. (ج١/٣٤٤)

وأما ذوات المخالب من الطير فهي ســباع الطير شــبهت بسباع الوحش؛ لأنها تصطاد وتعقر وتــأكل اللحم كالعقاب والصقر والبــازي، وربما كان من سباع الطير ما ليس له مخلب كالنسر لا مخلب له، وإنما له ظفر كظفر الدجاجة وكالغراب والرخمة. (ج١/٣٤٥)

٨٧ الرخمة:

في القاموس: الرخم محركة اللين الغليظ والعطف والمحبة واللين، يقال: ألقــى عليه رحمته، ورخمه، وموضع بين الشــام ونجد، وشــعب مكة وطائر،

الواحدة بهاء، يطلى بمرارته سم الحية وغيرها، والتبخير بتجفيف لحمه مطبوخًا بخردل سبع مرات تحل المعقود على النساء، ووضع ريشة من ميامنه بين رجلي المرأة يسهل ولادتها، أو يبخر بزبله يطرد الهوام، ويذاب بخل خمر، ويطلى به البرص. **(ج١/٣٤٥)**

٨٨ الحمر الأهلية:

قال بعضهم: هي حرام، وقال آخرون: هي مكروهة، وقال آخرون: هي مباحة، وسبب اختلافهم معارضة ظاهر الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، لظاهر الحديث المروي من طريق علي بن أبي طالب قال: «نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الأهلية». فمن ذهب إلى ظاهر النهي في هذا الحديث قال بتحريم الحمر الأهلية، ومن ذهب إلى ظاهر الآية المتقدمة قال بإباحتها، ومن جمع بين الآية والحديث حمل ظاهر الآية على ترك التحريم. **(ج١/٣٤٨)**

٨٩ الخيل والبغال:

فلم يرد فيهما عن النبي عليه السلام خبر، ولكنهم سلكوا بهما مسلك الحمر قياسًا عليها، ولأن البغال فيها أصل من الحمر، والزكاة غير واجبة فيهم، وهم جميعًا من ذوات الحوافر: الخيل والبغال والحمير. **(ج١/٣٤٨)**

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨] وقال في الأنعام: ﴿وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٧٢] فدل بتخصيصه الخيل والبغال والحمير بالركوب أنه لا يحل أكلها؛ لأنها لو كانت مباحة الأكل لذكر ذلك كما ذكره في الأنعام، وكذلك الفيل؛ لأنه عندهم من جنس المركوبات فقط. **(ج١/٣٤٨، ٣٤٩)**

٩٠ الحيوانات المختلفة في تحريمها:

الهــوام: قالوا: لم يرد فيها خبر فما شــابه المحرمة فهو منها مثل الحيات والأماحي وما أشبهها؛ لأنها تأكل اللحم وتعدو كالسباع، وما شابه الحلال فهو منه مثل الوبر والقنفوذ واليربوع وما أشبههم، وموضع الشبه إنما هو في الأكثر في مأكلها. (ج١/٣٤٩)

وذلك أن اليربوع دويبة ذات أربع قوائم تجتــر كالأنعام، وهي من ذوات الكروش، وكذلك ما كان مثلها. (ج١/٣٥٠)

وقيل: ما كانــت العرب فــي الجاهلية من الهــوام تســتقذره وتعده من الخبائث، فهــو حرام، وهو الــذي تســتخبثه النفوس كالحشــرات والضفادع والسرطانات والسلحفاة والحرباء والوزغ وما أشــبه ذلك، والله أعلم، والدليل على هذا القول قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. (ج١/٣٥٠)

٩١ الدم المسفوح من النجاسات المتفق عليها:

الدم المسفوح من الحيوان البري، واختلفوا في دم الحيوان البحري، وفي القليل من الحيوان البري؛ وأصل اختلافهم في دم الســمك اختلافهم في ميتة الحيوان البحري، فمن كان عنده ميتة الحيــوان البحري طاهرة كان دمه طاهرًا أيضًا قياسًا على ميتته، ومن كانت عنده ميتة الحيوان البحري محرمة كان دمه أيضًا محرمًا. (ج١/٣٥٢، ٣٥٣)

٩٢ القليل من الدم:

سبب اختلافهم فيه هو ســبب اختلافهم في المطلق والمقيد إذا تعارضا، فمن قضى بالمقيد على المطلق قال: الدم المســفوح هو المحرم، ومن قضى بالمطلق حرم قليل الدم وكثيره. (ج١/٣٥٣)

٩٣ صفة الدم المسفوح:

قال بعضهم: هو ما انتقل من مكانه وسفح إلى غيره، وأما ما كان طهوره لا يتعدى الجرح الذي خرج منه فليس بمسفوح، ولو امتلأ فم الجرح الذي جرح وكثر، وقال بعضهم: المسفوح: كل دم خرج رطبًا، وأما دم القروح فلا، وهو أن يفيض الدم من الجرح بالاندفاق من ذاته لا من مستخرج له، فإن استخرجه ذباب أو غيره ففي ذلك قولان، قال بعضهم: هو مسفوح، وقال آخرون: ليس بمسفوح، وكذلك الجرح الذي يكون في المباطن من الجسد مثل شقاق الرجل والأنف والأذن، وما أشبه ذلك. **(ج١/٣٥٣، ٣٥٤)**

قال بعضهم: سفحه هو خروجه من مكانه، وقال آخرون: ما لم يخرج من المباطن من الجسد ولو خرج من جرحه داخلًا. **(ج١/٣٥٤)**

دم البرغوث والبعوض والقمل والحلمة والقردان ودم القلب والعلق الجامد، وقال بعضهم بنجاسة كل ما وقع عليه اسم الدم إلا ما قام دليله لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] وذهب آخرون إلى طهارة هذه الأشياء، وجعلوها من صفة الكبد والطحال. **(ج١/٣٥٤)**

وذهب بعض العلماء إلى طهارة دم الشهداء وخصوه من الدم المسفوح، والدليل على هذا القول ما روي أنه قال عليه السلام في الشهداء: «**زملوهم في ثيابهم ودمائهم، فإن دماءهم تعود مسكًا يوم القيامة**»، مع أمره ﷺ بغسل الميت، فكان تركه ﷺ لغسل الشهيد دليلًا على طهارة دمه، وكذلك كل دم خرج ظلمًا على هذا الحال. **(ج١/٣٥٤)**

فيما يخرج من تحت الجلد من الماء وغيره مثل القيح والصديد، قال بعضهم: حكمه حكم الدم قياسًا عليه، وقال آخرون: لا ينجس من ذلك إلا ما نجسه الشرع، وهو الدم الخالص لا غيره. المني والمذي والودي والطهر من

النســاء، قال بعضهم بطهارة هذه الأشياء قياسًــا على اللبن الخارج من تحت الجلد، وإنما نجســوا بمعنى غيرهم، وهو خروجهم من مخارج النجس، فعلى هذا القول إن أمنى أحد أربع مرات ولم يعقب لذلــك بول أن يكون منيه في الرابعة طاهرًا، وقال آخرون: بنجاسة هذه الأشــياء المذكورة قياسًا على الدم. (ج١/٣٥٥)

٩٤ بول ابن آدم من النجاسات المتفق عليها:

بول ابــن آدم ورجيعه، وكذلك بول البهائم كلها عند أصحابنا نجســة، ما يؤكل منها وما لا يؤكل، قياسًا على بول ابن آدم المتفق على نجاسته، والدليل على هذا القياس اتفاق الجميع على تساوي دمهما في النجاسة، وكذلك البول لاتفاقهما في الشــراب الذي يكون بولًا وهو الماء، وقال بعضهم وهو الأقل: بول ما يؤكل لحمه طاهر، واستدل بحديث أنس قال: «كان رسول الله ﷺ أباح للعرنيين ـ قوم من العرب ـ أن يشــربوا من أبوال الإبل وألبانها مع الضرورة» قالوا: ولو لم تكن طاهرة لما أباح لهم رســول الله ﷺ أن يتداووا بها، وهو قد «نهى عليه السلام أن يتداوى بشيء مما حرم الله عز وجل». (ج١/٣٥٦)

٩٥ أرواث الحيوان:

قال بعضهم: تابعــة للحومها، فما كان من الحيــوان لحومه مباحًا فأرواثه طاهرة، وما كان لحومه محرمة فأرواثه نجسة محرمة، وما كان لحومه مكروهة فأرواثه مكروهة. (ج١/٣٥٧، ٣٥٨)

وقال بعضهم: أرواثها تابعــة لمآكلها، فما كان من الحيــوان يأكل اللحم والجيف والأنجاس فأرواثه منجوســة، كالسباع والجلالة من البهائم والدجاج، وما كان الحيوان يأكل العشــب، ويلقط الحبوب؛ فطرحه طاهــر، فهذا القول عندي أصح، وكذلك عرقها ولعابها تابعة للحومها. (ج١/٣٥٨)

٩٦ القيء:

عندهم نجس؛ لأن كل ما وصل الجوف نجس، والدليل على نجاسة القيء ما روي أنه قال عليه السلام: «**الراجع في هبته كالكلب يقيء ثم يرجع في قيئه**». **(ج١/٣٥٨)**

والدليل على نجاسته أيضًا ما رواه أحمد والدارقطني من قومنا من قوله عليه السلام لعمار: «**إنما تغسل ثوبك من البول والغائط والمني والدم والقيء**» وقد وافقنا على نجاسته الشافعي. **(ج١/٣٥٨)**

٩٧ قليل النجاسة:

قال بعضهم: قليل النجاسة وكثيرها سواء؛ لأن ما نجس عينه لا يتبعض، وقال آخرون: قليل النجاسة معفو عنه قياسًا على الدم مثل أن وصل رشاش البول أو غيره من الأنجاس ثوب أحد، وذلك الرشاش لو اجتمع لم يفض، فإن بعضهم رخص فيه قياسًا على الدم، وأما تحديد من حدد قليل النجاسة بمقدار الظفر أو الدرهم، فإنه غير مأخوذ عند أصحابنا رحمهم الله؛ لأنه قاسه على مقدار المخرج. **(ج١/٣٦٠، ٣٦١)**

٩٨ كيفية تنجيس الأشياء الطاهرة:

قال بعضهم: لا يحكم على الجسد الطاهر بالنجاسة إذا لاقى الجسد المنجوس، إلا إن ظهر عليه أثر النجس، ومثل ذلك إذا كانا جميعًا مبلولين، أو كان الجسد المنجوس هو المبلول، وأما إذا كان الجسد المنجوس يابسًا، والجسد الطاهر مبلولًا، فإن بعضهم ذهب إلى نجاسة الجسد الطاهر حيث كان مبلولًا. **(ج١/٣٦١)**

وقال آخرون: ما دام الجسد المنجوس اليابس يجبذ إليه فلا ينجس المبلول الطاهر بملاقاته إياه، وهذا في الأنجاس البطيء الرطوبة، مثل الدم والنطفة والقيء وما أشبههم، وأما ما كان منها سريع الرطوبة مثل البول والماء

المنجوس وما كان فــي معناها، فلا مثــل ذلك إن جعل يــده وهي منجوس بالأنجاس الســريعة الرطوبة في خابية زيت، ونزعه، ورده فــي الثانية والثالثة والرابعة؛ فإن الخوابي كلهن منجوســة إذا لم يمسح يده أو لم يلعق، وإن كان يمسح أو يلعق فإن الرابعة طاهرة وما بعدها، وتنجس الأولى والثانية والثالثة، وإنما صارت الرابعة طاهرة لأن مسح يده ثلاث مرات يطهرها إذا لم ير عليها أثر النجس قياسًا على الماء. **(ج١/٣٦١)**

٩٩ الأشياء التي بها تجب إزالة هذه النجاسات:

اتفق العلماء أن الماء الطاهر يزيل النجاســات، واختلفوا فيما ســواه من المائعات والجمــادات، قال بعضهــم: كل طاهر يزيل النجاســة مائعًا كان أو جامدًا، وقال آخــرون: لا تصح إزالة النجاســات بما ســوى الماء، وســبب اختلافهم هل المراد بغسل النجاســات بالماء إتلاف عينها أو للماء معنى زائد ليس لغيره؟ **(ج١/٣٦٤)**

فمن ذهب إلى أن للماء معنى زائدًا ليس لغيره في غسل النجاسة لم يجز إزالة النجاســة بما ســوى الماء، والدليل على هذا القول قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾ [الأنفــال: ١١] فدليل الخطاب أنه لا يجوز التطهير بغير الماء، ومن حجة الآخرين أن المراد بإزالة النجاسات بالماء إتلاف عينها، ولذلــك لم يحتج إلى نية، ويؤيد هذا القول ما روي عن أم ســلمة: أن امرأة سألتها فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي وأمشــي في المكان القذر فقال لها رسول الله ﷺ: «**يطهره ما بعده**». **(ج١/٣٦٥)**

وما روي أنه قال عليه السلام: «**إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه فطهرهما التراب**». **(ج١/٣٦٥)**

وما روي أنه ﷺ: «**أمر بالاســتجمار**» الاســتجمار في أثرهم إزالة النجو بالحجارة الصغار. **(ج١/٣٦٥)**

فهذه الأحاديث تدل على أن إزالة النجاسات تجوز بما سوى الماء من المسح والزمان والدباغ، وما يكون زوال العين من الشمس والريح والنار وسائر المائعات. (ج١/٣٦٦)

١٠٠ الزمان أو الشمس أو الريح:

يطهر جميع الأرض وما اتصل بها من الحيطان، وجميع ما أنبتت الأرض، وقال بعضهم: يطهره الزمان، وقال آخرون: لا يطهره، والدليل على هذا ما روي أنه قال عليه السلام: «**إن الأرض لا تحمل خبث بني آدم**» وكذلك جميع الحيوان عند بعضهم يطهرها الزمان، وبالجملة إن جميع ما يأكل النجس يطهر بالزمان؛ ولذلك قالوا: «إن النار تطهر جميع الأرض وجميع ما يحمل النار»، لأنها تأكل النجس وتذهبه فهي أقوى من الشمس والريح. (ج١/٣٦٨، ٣٦٩)

١٠١ الدباغ:

يطهر جلود ميتة الحيوان إلا جلد الخنزير، وفي جلود السباع معهم اختلاف على ما تقدم ذكره، وكذلك القرن والعظم في قول بعضهم يطهرون بالدباغ، والدليل على هذا قوله عليه السلام: «**دباغ الأديم طهارته**». (ج١/٣٦٩)

١٠٢ كيفية إزالة النجاسات:

أما صفة إزالتها بالماء فإنه قد ورد في الشرع النضح والغسل، والنضح بعد العرك: أما الغسل فلا خلاف أنه عام في جميع أنواع النجاسات، وهو إفراغ الماء مع الحك باليد، وأما النضح فهو إفراغ الماء من غير حك. (ج١/٣٧٠)

١٠٣ العدد هل هو مشروط في غسل النجاسات أم لا؟

قال بعضهم: لا حد في ذلك إلا زوال العين مع طمأنينة النفس، والدليل حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**المذي والودي والمني ودم**

الحيضة ودم النفاس نجس لا يصلى بثوب وقع عليه شــيء منها حتى يغســل ويزول أثره» فعلق الطهارة بزوال الأثر لا غير. **(ج١/٣٧٤)**

وقال آخرون: لا بد مــن ثلاث مرات مع زوال الأثــر وهو أقل ما يطهر عليه لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رســول الله ﷺ: «**إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثًا**». **(ج١/٣٧٤)**

١٠٤ صفة المسح الذي يزول به النجس:

اختلفوا في ذلك قــال بعضهم: لا حد في ذلك إلا الإنقــاء؛ لأن المراد بالمســح إزالة العين، فإذا زال العين ولو بمرة واحدة حكم بطهارته، والدليل على هــذا ما روي أنه قــال عليه السلام: «**إذا وطــئ الأذى أحدكم بخفيــه فطهرهما التراب**». **(ج١/٣٧٥)**

وقال آخرون: لا بد أن يمســح بثلاثة أشــياء وهو أقل ما يطهر عليه مع زوال العين قياسًا على ما في حديث الاستجمار الذي أمر فيه النبي عليه السلام بثلاثة أحجار. **(ج١/٣٧٦)**

وقال آخرون: لا ينقى إلا بســبعة أشــياء يمســح بها وهــو مذكور في الاستجمار قياسًا على غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعًا. **(ج١/٣٧٦)**

١٠٥ مقدار الزمان الذي يزول فيه النجس:

الأصل فيه ما روي أنه قــال عليه السلام: «**إن الأرض لا تحمل خبث بني آدم**»؛ ولذلك لم يحد بعضهم في ذلك حدًا، وقال: الأرض ما لم ير عليها أثر النجس قائمًا يحكم بطهارتها، وكذلك البدن عند بعضهم. **(ج١/٣٧٧)**

وقال آخرون: لا يحكم بطهارة الأشياء حتى يمر عليها زمان، وهذا القول عندي أصح، ألا ترى أنهم لم يحكموا بطهارتها بزوال الأثر في الغسل والمسح حتى تغسل أو تمسح ثلاث مرات، وكذلك هذا. **(ج١/٣٧٧)**

واختلفوا في مقدار الزمان، قال بعضهم: الزمان أربعون يومًا، وقال آخرون: خمسة عشر يومًا، وقال آخرون: سبعة أيام، وقال آخرون: ثلاثة أيام، واستعملوا خمسة عشر يومًا لما لا تصيبه الشمس والريح في الشتاء في داخل البيوت، وسبعة أيام لما تصيبه الشمس خارجًا في الشتاء، وفي الصيف سبعة أيام داخلًا، وثلاثة أيام خارجًا؛ لأن الصيف أقوى في زوال الأنجاس من الشتاء إذ هو أحر منه، واستعملوا الأربعين يومًا في طهارة الجلالة من الإبل، وفي طهارة شارب الخمر من بني آدم قالوا بذلك يتحول إلى الطهارة بعد تمام الأربعين يومًا. **(ج١/٣٧٧، ٣٧٨)**

وحكموا على تطهير موضع دفن السقط، ومعاطن الإبل، وجلد المشرك بمرور سنة، وكذلك جلود غير المشرك عند بعضهم تطهر بمرور سنة، والحصير عند بعضهم كذلك تطهر بسنة إذا نجست، وهذه المدة عندهم تسمى دهرًا، وهذه المقادير عندي استحسان منهم؛ لأن الأصل في هذا زوال عين النجس. **(ج١/٣٧٨)**

١٠٦ صفة الدباغ:

كل دباغ يدبغ به الناس، وكل عود يصلح للدباغ، ويكون الدباغ أيضًا بالتمر والتين والزيتون والرمان والملح عند بعضهم، وبالجملة إن كل ما يمنع من فساد الجلد فهو دباغ، وأما متى يحكم بطهارته فإنه كل ما كان من الجلد مثل الزق والقربة، وما كان من الجلود التي تبسط على الأرض مثل جلود الجمال والبقر أو غيرها من الجلود، ويجعل فيها الدباغ داخلًا مع الماء فإنه لا يحكم بطهارتها حتى ترشح الماء من خارج، وما كان من الجلود التي يجعل لها الماء مع الدباغ في القصرية أو غيرها ويجعلها في الدباغ فإنه لا يحكم بطهارتها حتى تدبغ لقوله عليه السلام: «**دباغ الأديم طهارته**». **(ج١/٣٧٩)**

الصـــلاة

١٠٧ حكم الصلاة وأهميتها:

الصـــلاة ركن مـــن أركان الديـــن، وقاعدة مـــن قواعد الإســـلام، بدليل قوله عليه السلام: «**بني الإســـلام على خمس؛ على أن يوحد الله تعالى، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام شـــهر رمضان، وحـــج بيت الله الحرام من اســـتطاع إليه ســـبيلًا**»، وبدليل ما روي من طريق ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رســـول الله ﷺ: «**الصلاة عماد الدين؛ فمـــن ترك الصلاة فقد هدم الإيمان**»، فهي واجبة على كل بالغ صحيح العقل، ولا خلاف في ذلك أجده بين أحد من المســـلمين، وهي بالجملة تنقســـم على ثلاثة أنواع: نوع منها واجبات فرائض، ونوع منها سنن، ونوع منها نوافل؛ أما الواجبات منها فإن العلماء أجمعوا على خمس صلوات، واختلفوا في السادســـة وهي الوتر، قال بعضهم بوجوبه وألزموا تاركه الكفارة، وتعلقوا بما روي أنه قال عليه السلام: «**إن الله زاد لكم صلاة سادسة هي خير لكم من حمر النعم، ألا إنها صلاة الوتر بين صلاة العشـــاء الآخـــرة إلى طلوع الفجر**». **(ج١/٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣)**

١٠٨ شروط صحة الصلاة:

الصلاة وجميـــع وظائف الدين لا تقـــوم ولا يصح له ثوابهـــا إلا بأربعة أشياء؛ وهي: العلم، والعمل، والنية، والورع. **(ج١/٣٨٤)**

أما العلم فعلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يعلم بوجوب الصلاة، وأنه مأمور بها. **(ج١/٣٨٤)**

الثاني: أن يعلم بوجوب الثواب على فعل الصلاة. **(ج١/٣٨٥)**

الثالث: أن يعلـــم كيف يمتثل الصلاة بوظائفها؛ أعني: فرائضها وســـننها وجميع نواقضها. **(ج١/٣٨٥)**

وأما العمل فهو ينقسم أيضًا ثلاثة أقسام: (ج١/٣٨٥)

أحدهـا: أن يعمل كما أمـر وكما وجب عليه، وعلى مـا وجب عليه أن يعلم. (ج١/٣٨٥)

الثاني: أن يرجو فـي عملها ما عند الله؛ وذلك أن ضـد الرجاء الإياس، فمن لم يـرج ما عند الله أيـس: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. (ج١/٣٨٥)

الثالث: أن يخاف في تركهـا عقاب الله، وذلك أيضًا ضد الخوف والأمن فمن لم يخف أمـن: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]. (ج١/٣٨٦)

وأما النية: فهي أن يتحرى مرضاة الأمر وطاعة الله، وذلك أن ينوي بفعله الصلاة أداء الفرض وطاعة الله ﷻ، أنه واجب عليـه مأمور به، ويتقرب بفعله إلى الله ﷻ، والتقرب طلب المنزلة عند الله. (ج١/٣٨٦)

وأما الورع: فهو أن يتورع عن جميع محارم الله، وعن جميع ما نهى عن العمل في حال الصلاة. (ج١/٣٨٦)

١٠٩ أوقات الصلاة:

الأصل في هـذا الباب قوله تعالـى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]؛ وهـي معروفـة عنـد المسـلمين، وقـد بيَّنها رسـول الله ﷺ وجعل لكل صلاة وقتًا، وبلغنا: «أن جبريل عليه السلام أتى النبي عليه السلام في وقت فاء الفيء قدر الشـراك فصلى به الظهر، ثم صلى به العصر في وقت كان ظل كل شيء مثله، ثم صلى به المغرب حين غابت الشمس، ثم صلى به العتمة حين غاب الشـفق، ثم صلى به الغداة حين طلـع الفجر، ثم جاءه مرة أخرى فصلى به الظهر في وقت كان ظل كل شيء مثله، ثم صلى به العصر في

وقت كان ظل كل شـــيء مثليه، ثـــم صلى به المغرب عند غياب الشـــفق، ثم صلى به العتمة عند ثلث الليـــل، ثم صلى به الغداة عندمـــا احمر الفجر ودنا وقت طلوع الشمس». **(ج١/٣٨٧، ٣٨٨)**

وأول وقت الظهر الذي لا يجوز قبله هو الزوال؛ لما روي: «أنه ﷺ صلى الظهر حين زالت الشمس». **(ج١/٣٨٩، ٣٩٠)**

وأما آخر وقـــت العصر فإنهم اختلفوا فيه؛ قـــال بعضهم: إذا صار ظل كل شـــيء مثليه بعد القدر الذي زالت عليه الشمس؛ لحديث إمامة جبريل المتقدم، وقال آخرون: إن وقت العصر عند اصفرار الشـــمس لمـــا روي أنه قال عليه السلام في العصر: «**ما لم تصفر الشمس**»، ولما روي من طريق عائشة رضي الله عنها: «أن النبي عليه السلام كان يصلي العصر والشـــمس فـــي حجرتها قبل أن تظهـــر»؛ أي: قبل أن تخرج. **(ج١/٣٩٢، ٣٩٣)**

وقت المغرب: فمن حين تغرب الشـــمس إلى أن يغيب الشفق الأحمر، الدليل ما روي أنه قال عليه السلام: «**المغرب من حين تغرب الشـــمس إلى أن يغيب الشفق**». **(ج١/٣٩٤)**

وأما وقت العشاء فمن حين يغيب الشـــفق إلى ثلث الليل لحديث إمامة جبريل المتقدم، وقال آخرون: آخر وقت العشـــاء نصف الليـــل، لما روي أنه قال عليه السلام: «**صلاة العشـــاء من حين يغيب الشفق إلى ثلث الليل**»، أو قال: «**إلى نصف الليل**»، وقال آخرون: وقت العشاء: طلوع الفجر. **(ج١/٣٩٥)**

وأما وقـــت صلاة الصبـــح فمن حين يطلـــع الفجر الصـــادق إلى طلوع الشمس، لما روي أنه قال عليه السلام: «**صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس**». **(ج١/٣٩٦)**

اعلم أن الفجر فجران: الفجر الأول: هو المســـتطيل؛ الذي يشـــبه بذنب السرحان. **(ج١/٣٩٦)**

ويقال للفجر الثاني: الصادق، والمصدق؛ لأنه صدقك على الصبح وبينه لك. (ج١/٣٩٧)

الوقت المختار من هـذه الأوقات أول الوقت؛ بدليـل قوله عليه السلام: «**أول الوقت رضوان الله، ووسطه رحمة الله، وآخره عفو الله**». وهذا الحديث يدل على أن المستحب أول الوقت، وقال بعضهم: يستحب تأخير وقت الظهر في وقت الحر الشديد إلى الإبراد، ودليلهم: ما روي من طريق أبي هريرة أن النبي عليه السلام قال: «**إذا اشتد الحر فأبردوا بالظهر؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم**». (ج١/٣٩٧)

وكذلك العتمة عندهم؛ يسـتحب تأخيرها؛ لما روي أنه قال عليه السلام: «**لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير صلاة العتمة**». (ج١/٣٩٨)

١١٠ الأوقات المنهي عن الصلاة فيها:

الأوقات المنهي عن الصلاة فيها خمسة؛ وهي: عند طلوع الشمس حتى يتكامل طلوعها وترتفع قليـلًا، وعند قيامها حتى تـزول، وعند غروبها حتى يتكامل غروبهـا، وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشـمس، وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشـمس، والدليل على هذا ما روي: «أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في ثلاثة أوقات: عند قيام الشمس حتى تزول، وعند غروبها حتى يتكامل غروبها، وعند طلوعهـا حتى يتكامـل طلوعها، وترتفـع قليلًا» نهي في هـذه الثلاثة الأوقات عن صلاة التطوع والفريضة؛ وأن تقضـى فيها صلاة، غير أن بعضهم استثنى من ذلك عصر يومه، وصلاة صبح يومه. (ج١/٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١)

١١١ حكم الأذان:

الأذان في اللغة: الإعلام ومنه: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٣] وفي الشـرع: إعلام بدخول وقت الصلاة المفروضة بألفـاظ مخصوصة في أوقات مخصوصة. (ج١/٤٠٤)

والأذان سُـــنَّة أمر بها النبي عليه السلام في المســـاجد وعند حضور الجماعات، وهو سُـــنَّة على الكفاية؛ إذا قام بها البعض أجزأ عن الباقيـــن، وقال بعضهم: الأذان فرض، واحتج بما روي: «أنه عليه السلام أمر بالغارة على كل حي لم يســـمع فيه الأذان»، وبمـــا روي أنه قال عليه السلام لرجليـــن: «**إذا حضرت الصـــلاة؛ فأذنا، وأقيما، وليؤمكما أفضلكما**» أو قال: «**أسنكما**». **(ج١/٤٠٤، ٤٠٥)**

وعند الأمـــة: أنه ليس علـــى النســـاء أذان ولا إقامة، ولا علـــى المنفرد بصلاته. **(ج١/٤٠٥)**

١١٢ صفة الأذان وشروطه:

صفة الأذان؛ فالأصل فيه ما روي: «أن النبي ﷺ وأصحابه همهم الإعلام للصلاة، حتى أشـــار بعضهم بالناقوس، فرأى عبد الله بـــن زيد الأنصاري في المنام رجلًا عليه ثوبان أخضران على جدار المســـجد، فقال: الله أكبر الله أكبر مرتين، أشهد أن لا إله إلا الله مرتين، أشـــهد أن محمدًا رسول الله مرتين، حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح مرتين، الله أكبر الله أكبر مرتين، لا إله إلا الله مرتين، فقعد هنيهة فقام فزاد: قد قامت الصلاة مرتين، فأخبر به النبي عليه السلام، فقال له: **علمه بلالًا**، فعلمه بلالًا». **(ج١/٤٠٧، ٤٠٨)**

شـــروط الأذان: الوقت. والدليل: مـــا روي أنه قـــال عليه السلام لرجلين: «**إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيما**»، فأمرهم بالأذان عند حضور وقت الصلاة، وأجمع الناس أنه لا يجوز الأذان قبل الوقت إلا لصلاة الصبح، فإن بعضهم قال بجواز الأذان قبل الصبح؛ لما روي أنه قال عليه السلام: «**إن بلالًا يؤذن بليل؛ يوقظ نائمكم، ويرجع غائبكم، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم**». **(ج١/٤١٠)**

ينبغـــي للمؤذن أن يؤذن ببـــدن طاهر، وثوب طاهر، علـــى موضع طاهر كالصلاة، وإن أذن وهو جنب، أو غير متوضئ، أو محدث، أو بثياب منجوسة، أو على موضع منجوس، أو على مزبلة، أو بثياب الحرير، أو باشـــر الذهب أو

الحديد أو النحاس، أو لبس الجلود؛ فإنه لا يفعل هذا كله؛ فإن فعل فلا بأس. **(ج١/٤١٢)**

وإن إفراد الأذان أو ثلث أو نكس به، فأخذه من أسفل أو من وسطه، أو أذن بالبربرية أو بالعجمية؛ فإنه يستأنف في كل هذا؛ لأنه لم يفعل كما نقل إلينا وكما أمر، وذلك إنما نقل إلينا مرتبًا متواليًا مثنى مثنى بالعربية. **(ج١/٤١٢، ٤١٣)**

وإن أذن وهو مضطجع أو مستدبر القبلة فإنه يستأنف؛ لأنه فعل على الجهة المنقولة إلينا، وقياسًا أيضًا على الصلاة، ولهذا كانوا يكرهون الأذان قدام المسجد لئلا يستدبر القبلة إذا فرغ من الأذان وهو قاصد إلى الإقامة، وإن أذن وهو قاعد ففيه قولان، وذلك عندي على حسب اختلافهم في صلاة النافلة قاعدًا، وإن أذن وهو راكب أو ماش أو ساع، فإن أذانه في هؤلاء الوجوه يجزئ عنه ما دام مستقبلًا للقبلة؛ لأن صلاة النافلة تجوز على هذه الصفة لما روي: «أنه ﷺ يصلي في السفر على راحلته النافلة» وكان المشي مثله. **(ج١/٤١٣)**

وإن أذن وغلط في أذانه حرفًا أو حرفين؛ فإنه يرجع، ويستأنف من حيث غلط قياسًا على الصلاة، وكذلك يصيب في أذانه ما يصيب في الصلاة من تنجية نفس أو مال كان له أو لغيره، أو انتقال من موضع إلى موضع من أجل عدو أو مطر أو ريح، ويبني على أذانه في هؤلاء الوجوه قياسًا على الصلاة. **(ج١/٤١٣، ٤١٤)**

وإن أذن الطفل لقوم أجزأهم، وكذلك العبد يجزئ أذانه، وأما المجنون والمشرك والمرأة لا يجزئ أذانهم للجماعة. **(ج١/٤١٤)**

ولا يؤذن رجلان أو ثلاثة معًا في مسجد واحد، وكذلك واحد بعد واحد؛ من أجل ما يؤول إلى الفرقة والاختلاف، ألا ترى إلى ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا صلاة الجماعة مع الإمام**» وذلك لأجل الاختلاف. **(ج١/٤١٦)**

١١٣ التثوب:

التثوب إنما يكون بعد الأذان لصلاة الصبـــح، وأما غيرها من الصلوات فلا يكون بعد أذانها تثوب. والدليل: ما روي أن بلالًا قال: «أمرني النبي عليه السلام أن أتثوب في الفجر، ونهاني عن ذلك في العشاء»، وهو إذا أذن المؤذن لصلاة الصبح، فليقعد هنيهة حتى يحمر الفجر، فليقم، ويستقبل القبلة، ويثوب، وإنما يقول في تثوبه: حي على الصلاة، حي على الفلاح. **(ج١/٤١٧)**

حكم التثوب كحكم الأذان، وجميع شروطه من الطهارة واستقبال القبلة، وبالجملة: أن كل ما ينقض الأذان ينقض التثوب. **(ج١/٤١٧)**

ولا يتثوب إلا من أذن؛ لحديث بلال، فإن كان له عذر أو منعه مانع فإن غير لا يتثوب، ولكن يقيم الصلاة. **(ج١/٤١٧)**

١١٤ الإقامـة:

الإقامة مثنى مثنى مثل الأذان، وهي سُـــنَّة مرغب فيها، وهي سُـــنَّة على الكفاية إذا قام بها البعض أجزأ عن الباقين كالأذان، ولكل في خاصة نفسه أن يقيم، وهي آكد من الأذان عندهم، وقال بعضهم: هي فريضة، وسبب اختلافهم هو سبب اختلافهم في الأذان بعينه. **(ج١/٤١٨، ٤١٩)**

١١٥ الثياب في الصلاة:

اللباس في الصلاة شـــرط من شـــروط صحة الصلاة، وأقل ما يجزئ من ذلك ثوب طاهر ساتر عورة المصلي وظهره وصدره، والدليل أنه يجزئ الثوب الواحد ما روي من طريق أبي هريرة قال: سئل النبي عليه السلام عن الصلاة في ثوب واحد، فقال ﷺ: «**أوكلكـــم يجد ثوبين**» وما روي أيضًا عـــن جابر قال: «كان النبي عليه السلام يصلي في ثوب واحد في بيت أم ســـلمة واضعًا طرفيه على عاتقيه» فيما بلغنا، وما روي أنه قال عليه السلام: «**يجزئ الثوب الواحد إلا إن لم يجد غيره**».

والقول الأول عندي أصح لحديث أبي هريرة المتقدم، وهو أولى من دليل الخطاب. **(ج١/٤٢٤، ٤٢٥)**

والدليل على ستر العورة ما روي من طريق ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «**ملعون من نظر إلى عورة أخيه** ـ أو قال: فرج أخيه ـ **ملعون من أبدى عورته للناس**». **(ج١/٤٢٥)**

والعورة من السرة إلى الركبة، وأما الدليل على ستر الظهر والصدر في الصلاة فما روي عن جابر بن عبد الله قال: صحبت النبي عليه السلام في بعض أسفاره وكانت علي بردة صغيرة، فاجتهدت أن أخالف بين طرفيها، ولم تصل عاتقي، فقال ﷺ: «**إذا كان واسعًا فخالف بين طرفيه، وإن كان ضيقًا فاشدده على حقويك**»، وما روي عن أُبي بن كعب قال: «**لا يصل أحدكم بالثوب الواسع ليس على كتفيه منه شيء**». **(ج١/٤٢٥، ٤٢٦)**

١١٦ أنواع الثياب التي تجوز في الصلاة:

تجوز الصلاة بجميع الثياب المعمولة من صوف، أو قطن، أو كتان، أو وبر، أو شعر، لقوله عز وجل: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ [النحل: ٨٠]، وما روي من طريق ابن عباس أنه قال عليه السلام: «**عليكم بهذه الثياب البيض، ألبسوها أحياءكم، وكفنوا فيها موتاكم، فإنها من خير ثيابكم**»، فقوله: «**من خير ثيابكم**» دليل على الندب إليها. **(ج١/٤٢٧)**

وكذلك تجوز الصلاة بجميع المعمول من نبات الأرض إذا ستره، كما تجوز الصلاة عليه. **(ج١/٤٢٧)**

ولباس الرجل كله مثل الخف والقرق وغيره فلا بأس بالصلاة به، إلا النعلين ففيهما قولان، والدليل: اتفاق الجميع على إباحة لباسه، ولم يبلغنا ما يمنع من ذلك في الصلاة، فنحن على الإباحة حتى يصح الدليل على خلافها. **(ج١/٤٢٧)**

ولا تجوز الصلاة للرجل بالحرير والإبريســم، لمــا روي: «أنه ﷺ أخذ قطعة من حريــر وقطعة من ذهــب فقال: **هــذان محرمان على رجــال أمتي، ومحللان لنســائها**»، ولما روي أنه قال عليه السلام: «**من لبسهما في الدنيا لم يلبسهما في الآخرة**». **(ج١/٤٢٨)**

وكذلك الحديد والنحاس والرصاص والذهب لا تجوز به الصلاة عندهم إذا وصل جسد المصلي، والدليل: ما روي عن أبي عبيدة رضي الله عنه قال: «بلغني عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الصلاة بالأنك والشــبه»، والأنك: القصدير، الشبه: الصفر الأحمر، والحديــد والرصاص في معناهما، وأمــا الذهب فما تقدم من نهي النبي عليه السلام الرجال عن لباسه. **(ج١/٤٢٩)**

وكذلك جميع الجلود لا تجوز الصلاة بها إلا عند عدم الثياب، مدبوغة كانت أو غير مدبوغة؛ غير الفــروة؛ فإن الصلاة تجوز بها لأن الفروة شــبيهة بالثياب التي تجوز بها الصلاة، وهي داخلة في عموم قوله تعالى: ﴿**يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ**﴾ [الأعراف: ٣١]. **(ج١/٤٣٠)**

وكذلك لا يصلــى بثوب فيه تصاوير، لحديث أبي ســعيد الخدري قال: «اشترت عائشــة نمرقة فيها تصاوير، فلما رآها رسول الله ﷺ وقف بالباب ولم يدخل، فلما رأته عائشــة عرفت في وجهه الكراهة، فقالت: يا رسول الله أتوب إلى الله ورســوله؛ فماذا أذنبت؟ فقال ﷺ: **ما بال هذه النمرقة؟** قالت: اشتريتها لك لتقعد عليها وتتوســدها، فقــال ﷺ: **إن أصحاب هذه الصــور يوم القيامة يعذبــون، ويقال لهم: أحيوا مــا خلقتم**»، وقال: «**إن البيت الــذي فيه تصاوير لا تدخله الملائكة**». **(ج١/٤٣٠، ٤٣١)**

وقال بعضهم: إن صلى بالثوب الذي فيه التصاوير جازت صلاته. **(ج١/٤٣١)**

وكذلك لا يصلى بكل ثــوب ينفذه البصر حتى يصل النظر إلى جســد المصلي، ولو صفيقًا إذا استبانت منه عورة المصلي. **(ج١/٤٣١)**

وكذلك كل ما لا يستر عورة المصلي لا تجوز الصلاة به لنهي النبي ﷺ عن ذلك. (ج١/٤٣١)

ولا يجوز للرجل أن يصلي بثوب المرأة إذا كان ذلك يشغله عن صلاته، وإن صلى وكان ذلك لا يشغله؛ فصلاته تامة. (ج١/٤٣٣)

والمرأة في اللباس مثل الرجل؛ غير أن المرأة كلها عورة ما خلا الوجه والكفين. (ج١/٤٣٣)

١١٧ صفة اللباس الذي يجوز في الصلاة:

يستحب للرجل أن يتوشح بطرف ثوبه إذا أراد أن يصلي، والتوشيح من الإبط إلى الركبتين، وإن وشح من سرته إلى ركبتيه أجزأه، لأن المراد بالتوشيح ما يوقي يديه لئلا تقع على عورته، وإن صلى بغير توشيح ولم تمس يده عورته فصلاته تامة، وكذلك إن لبس قميصًا، أو جبة، أو سراويل، فليس عليه توشيح، وكذلك إن لف يديه إلى المرافق فليس عليه توشيح لما ذكرناه. (ج١/٤٣٥)

واشتمال الصماء منهي عنه في الصلاة، واشتمال الصماء: هو أن يلبس الرجل ثوبه في الصلاة، ويشده على يديه وبدنه، ولا يرفع منه جانبًا، ويصير متجللًا له حتى لا يسهل عليه أن يصل بأعضائه كلها إلى الأرض. (ج١/٤٣٥)

وكذلك لباس السدل منهي عنه في الصلاة، وهو أن يسدل الرجل ثوبه ويجوز به على رأسه وعلى المناكب إلى أسفل، ويفرق بين أطرافه، أو يجوز به على المناكب إلى أسفل. (ج١/٤٣٦)

وكذلك من يجر إزاره خيلاء في الصلاة فلا تجوز صلاته؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ رأى رجلين يصليان، أحدهما: ينقر الأرض في سجوده، والآخر: مرخي إزاره، فقال النبي ﷺ: **أحدهما لا ينظر الله إليه، والآخر لا يغفر الله له**». (ج١/٤٣٧)

وجائز الصلاة بلباس الرأس كله؛ مثل: العمامة، والكرزية، والشاشية، إلا شاشية فيها ثقبات إذا كان ثقبها مقابلًا وسط الرأس. (ج١/٤٣٧)

وإن لم يجد إلا ثوبًا منجوسًـا فإنه يصلي بـه ولا يترك الفرض الواجب عليه، لقوله تعالى: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، ولا يسـقط هذا الأمـر إلا دليل قاطع يجب المصير إليـه، وذلك لأن الصلاة مأمور بها، والثـوب الطاهر مأمور به، وكان عجزه عن أحد الفرضين لا يسقط عنه الفرض الآخر، وكذلك إن لم يجد الحرير أو الحديد، أو الرصاص، فإنه يصلي بهـؤلاء المعاني على الاضطرار. (ج١/٤٣٩، ٤٤٠)

والثياب المنجوسـة للصلاة أولى من الحديد، والنحـاس، والرصاص، والذهب، والحرير؛ إذا لم يجد إلا هؤلاء المعاني، وذلك لأن الحرير، والذهب، والحديد، والنحاس نهي عن الصلاة بها لأعيانها، والثوب المنجوس نهي عن الصلاة به لمعنى غيره، فما نهي عنه لعينه أشـد مما نهـي عنه لغيره، إذ الغير يمكن زواله. (ج١/٤٤٠، ٤٤١)

١١٨ الأماكن، والصلاة فيها:

لا تجـوز الصـلاة إلا علـى الأرض بالسُّـنَّة، وهـو مـا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبـي ﷺ قال: «**جعلت لي الأرض مسـجدًا، وترابها طهورًا**»، وكذلك تجوز الصلاة على ما أنبتت الأرض قياسًا عليها، وكان حكمه كحكمها. (ج١/٤٤٦)

والأصل أن الصلاة تجوز في جميـع الأماكن، لعموم قوله عليه السلام: «**حيثما أدركتك الصلاة فصل**» إلا ما قـام الدليل على إخراجه من هـذا العموم، وقد خص الشـرع مواضع، وأخرجها من هذا العموم، وهـو ما روي من طريق ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**لا صلاة في المقبـرة، ولا في المجزرة، ولا في معاطن الإبل، وقارعة الطريق**». (ج١/٤٤٦، ٤٤٧)

وكذلك ورد «النهي عن الصلاة في المزبلة، والحمام، والكنائس، وموضع نجس، وفراش نجس، ووسادة، ومسواك، وظهر الكعبة». (ج١/٤٤٧)

فالمفهوم من النهي عن الصلاة في المجزرة، والمزبلة، ومعاطن الإبل، والحمام، والكنائس، من أجل نجاستها، فإذا زال عنها النجس، وحكم بطهارتها جازت الصلاة عليها. (ج١/٤٤٧، ٤٤٨)

والأرض المغصوبة لا تجوز الصلاة عليها لمن غصبها، عند بعضهم، وعند الآخرين جائزة الصلاة عليها. (ج١/٤٤٩، ٤٥٠)

١١٩ استقبال القبلة:

استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة التي لا تصح إلا به، لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩]، ووجوبه في وقت الصلاة، وإنما يهلك بترك الاستقبال في حين ما يهلك بترك الصلاة، وعليه المعرفة والعمل. (ج١/٤٥٣)

١٢٠ السترة:

روي عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام قال: «**إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه سيفًا، وإن لم يجد فعصًا، وإن لم يجد فليخط بين يديه خطًا، ثم لا يضره ما مر بين يديه**»، وروي عن طلحة بن عبيد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا كان بين يدي المصلي مثل مؤخرة الرحل لم يبال بما مر بين يديه**»، ومن ذلك قيل: إن السترة كمؤخرة الرحل، وقد يقال: إنها ثلاثة أشبار في السماء، لهذه الأخبار. (ج١/٤٥٩)

١٢١ القيام في الصلاة:

القيام في الصلاة واجب إذا قدر عليه، لقوله ﷻ: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وجميع القيام كله على هذا لا يفسد الصلاة، إلا ما قام دليله أنه

لا يجوز، مثل القيام الذي يخالف فيه عادة القيام، وهو أن يباعد ما بين رجليه حتى لا يســتقيم له القيام، والدليل ما روي أنه عليه السلام: «نهــى عن التجافي في الصلاة». (ج١/٤٦٤، ٤٦٥)

١٢٢ ما يسقط به فرض القيام مع القدرة على ذلك:

قال أبو إسحاق: وثلاث خصال يســقط بها فرض القيام في الفريضة مع القدرة. (ج١/٤٦٤)

إحداها: أن يكون عريانًا فإنه يصلي قاعدًا. (ج١/٤٦٥)

الثانيــة: أن يكون قادرًا على القيام، ولا يســتطيع الســجود، فإنه يصلي قاعدًا. (ج١/٤٦٥)

الثالثة: أن يخرج الماء من عينيه فيســتلقي أيامًــا حتى تصبح عيناه، فإنه يصلي كذلك، ويومئ برأسه. (ج١/٤٦٥)

المستحب في القيام أن يســوي المصلي قامته، ويرد بصره إلى موضوع ســجوده. لحديث عائشــة رضي الله عنها قالت: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخــل في الصلاة لم يجاوز بنظره غير سجوده تخشعًا لله عز وجل، وإذا فرع خر راكعًا»، ولا يلتفت يمينًا ولا شــمالًا ولا أمامه، لما روي أنه قال عليه السلام لعلي بن أبــي طالب: «**لا تنظرن قبل وجهك، ولا عن يمينك ولا عن شــمالك**» وإن فعل فســدت صلاته لنهي النبي عليه السلام عن ذلك. (ج١/٤٦٦)

ومــن لا يقدر على القيام فــي صلاته فيصلي قاعدًا، فإن لم يســتطع أن يصلي قاعدًا فيصلي مضطجعًا، يومئ برأســه، ومن لم يستطع أن يومئ برأسه مضطجعًا فليجز على صلاته في نفسه كما هي بركوعها، وسجودها، وقراءتها، وجميع ما يعمل فيهــا، وإن لم يمكنه هذا كله فليكبر ســت تكبيرات، وقيل: خمس تكبيرات، وقيل: أربع تكبيرات، وقيل: سبع تكبيرات. (ج١/٤٧٠)

١٢٣ كيفية الإيماء:

الذي هو بدل من الركوع والسجود في صلاة القاعد، قال بعضهم: يجعل السجود أخفض من الركوع، وقال آخرون: إذا ركع مد عنقه وإذا سجد رده إليه، وقال آخرون: بعكس هذا، أعني إذا ركع ضمه إليه وإذا سجد مده، أعني: عنقه، والقول الأول عندي أصح تشبيهًا بصلاة القيام، غير أن من قال: يمد رقبته قدامه في الركوع، ويرده إلى صدره في السجود، يحتمل أن يكون إنما ذهب إلى هذا، لأن ضمه رقبته إلى صدره أخفض من مدها، ولذلك استعمله في السجود الذي هو أخفض في صلاة القيام. (ج١/٤٧٤)

١٢٤ الراكب في السفينة:

عند بعضهم، حاله كحال المريض، إن قدر على القيام والركوع والسجود صلى بالقيام والركوع والسجود، وإن لم يمكنه، صلى كما أمكنه؛ ولا يضره استدبار القبلة بعد الإحرام، وإن لم يمكنه الاستقبال بالإحرام، فليحرم كما أمكنه، وينوي في نفسه الاستقبال، ويمضي على صلاته. (ج١/٤٧٦)

١٢٥ التوجيه:

التوجيه في الصلاة سُنَّة مؤكدة، وهو: (سبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك)، والدليل على هذا ما روي عن عمر، وعائشة، وابن مسعود رضي الله عنهم: «أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال: **سبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك**». (ج١/٤٧٧)

ولا يقطع المصلي بين التوجيه والإحرام بكلام، أو غيره من الأعمال، من الأكل والشرب وأخذ الشيء وإعطائه، وتناول شيء بيده مما لم يكن فيه إصلاح صلاة. (ج١/٤٧٩)

ولا يقرأ التوجيه ما لم يتقدم الإمام، وإن قرأه قبل الإمام أعاده، لأنه

مأمور أن يتبع الإمام من أول صلاتــه، وإن مات الإمام، أو تجنن، أو ارتد قبل الإحرام، وحدث إمام آخر: فإنه يعيده، ولا يبني عليه. **(ج١/٤٧٩)**

١٢٦ الاستعاذة:

اختلفوا أيضًا في الاستعاذة كاختلافهم في التوجيه، قال قوم: هي فرض، وقال آخرون: لو كانت فرضًا لفسـدت صلاة من تركها ناسيًا، ولكنها سُنَّة، من تركها متعمدًا أعاد صلاته كسـائر السـنن، وإن نسـيها قالها حيث ذكرها في الصلاة. **(ج١/٤٨٠)**

١٢٧ موضع الاستعاذة:

قال بعضهم: يستعيذ قبل الإحرام، وهو قول أبي عبيدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقال قوم: بعد الإحـرام عند القـراءة، لقولـه تعالـى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]. **(ج١/٤٨٠، ٤٨١)**

١٢٨ الإحرام:

إذا أقام المصلي الصلاة، واستقبل القبلة، ووجه، ونوى الصلاة؛ أحرم لها وقال: الله أكبر، وهي تكبيرة الإحرام، وتكبيرة الاسـتفتاح، لقوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم**». **(ج١/٤٨١)**

وهـي فريضـة لقولـه تعالـى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنذِرْ ۝ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ١ ـ ٣]. **(ج١/٤٨٢)**

١٢٩ القراءة في الصلاة:

قراءة القرآن في الصلاة فـرض، والدليل قوله تعالى: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [المزمـل: ٢٠]. والفرض في ذلك قراءة فاتحة الكتاب وسورة، لما روي من طريق أبي سـعيد الخدري أنه قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ في الصلاة

فاتحة الكتاب وسورة»، ولما روي من طريق أبي هريرة قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة». (ج١/٤٨٧)

وأقل السورة ثلاث آيات، ولذلك قالوا: لا تجزي من ذلك أقل من ثلاث آيات، وقال آخرون: تجزي آية منتظمة طويلة، وقال آخرون: تجزي آية قصيرة، والدليل على هذا ما روي عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فصاعدًا**»، وما روي أنه ﷺ: «أمر أعرابيًا أن يقرأ في الصلاة فاتحة الكتاب وما تيسر من القرآن»، وما روي أيضًا من طريق آخر، قال عليه السلام: «**وشيئًا من القرآن معها**». (ج١/٤٨٧، ٤٨٨)

١٣٠ متى يُقرأ فاتحة الكتاب خلف الإمام؟

اختلفوا في ذلك؛ قال بعضهم: يتبع الإمام في قراءتها، وقال آخرون: يصطحب معه، وقال آخرون: يسبق الإمام في قراءتها، وقال آخرون: لا يقرأها حتى يفرغ الإمام من قراءتها. (ج١/٤٩٢)

١٣١ البسملة:

قراءة: بسم الله الرحمن الرحيم، واجبة في الصلاة لوجوب فاتحة الكتاب، لأنها من السبع المثاني، والدليل ما روي من طريق ابن عباس رضي الله عنهما قال: «فاتحة الكتاب هي أم القرآن، فقرأها وقرأ فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، وقال: إنها آية من كتاب الله». (ج١/٤٩٣)

قال الربيع: قال أبو عبيدة: وقد روى سعيد بن جبير عن ابن عباس مثل هذا، وقال بعض أهل العلم: هي آية من القرآن على رأس كل سورة، ولذلك اختار أصحابنا ـ رحمهم الله ـ أن تجعل في أول فاتحة الكتاب، وفي أول كل سورة في الصلاة، ويدل على هذا ما روي أنه ﷺ: «لم يزل يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، حتى مات»، ثم أبو بكر، ثم عمر رضي الله عنهما، حتى ماتا. (ج١/٤٩٤)

وهي تقرأ عند أصحابنا ـ رحمهم الله ـ سـرًا مع قراءة السـر، وجهرًا مع قراءة الجهر، لاتفاق الجميع أنها آية من القـرآن، وقال الله تعالى: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [المزمـل: ٢٠]، ومن تركها متعمدًا تركها أعاد صلاته، وإن نسي قراءتها، فلا إعادة عليه. (ج١/٤٩٥)

١٣٢ كيفية القراءة:

اتفق العلماء أن القراءة في صلاة الظهر والعصر، وفي الركعتين الأخيرتين من صلاة العشـاء، وفي الركعة الأخيرة من صلاة المغرب سر، وما سوى هذه المواضع فالقراءة فيها جهر، وذكر عن بعـض العلماء أن صلاة الظهر والعصر كلها سـر إلا التكبير، فعلى هذا القول يجوز أن يسـر بالتحيات والتسـبيح، واختلفوا في صفة قراءة السـر، وقـراءة الجهر؛ قال بعضهم: قـراءة الجهر أن يسمع أذنيه، وقراءة السر تقطيع الحروف من غير أن يسمع أذنيه، وذلك أن أقل الجهر أن يسـمع أذنيه، وأكثره لا نهاية له، ويؤيد هذا أيضًا ما روي من طريق خباب بن الأرت حين سئل: «بأي شيء تعرفون قراءة رسول الله ﷺ في الأولى والعصر؟ قال: باضطراب لحيته»، ولو كان عليه السلام يسـمع أذنيه لسـمعوا قراءته، وقال آخرون: قراءة السر أن تسـمع أذنيك، وقراءة الجهر أن تسمع غيرك، لأن القراءة عبارة عن تقطيع الحروف، وتبيينهـا من مخارجها، ولا يكون ذلك من غير أن تسمعه أذنيك، لأن أقل من هذا تكييف عندهم. (ج١/٤٩٦، ٤٩٧)

١٣٣ سكتات الصلاة:

ينبغي للمصلي أن يسـكت في الصلاة سـكتتين: إحداهما بعد الإحرام، يسكت مقدار ما يتنفس فيه، ثم يقرأ، والأخرى إذا ختم القراءة، وأراد أن يركع، فإنه يسكت مقدار ما يتنفس فيه، ثم يركع، وذلك في كل مرة ختم فيها القراءة وأراد أن يركع، والسـكتة التي عند الركوع عندي آكد، لئلا يركع بالقراءة، وقد نهى عليه السلام عن القراءة في الركوع والسجود. (ج١/٥٠٢، ٥٠٣)

١٣٤ التنكيس:

لا ينبغي له أن ينكس السور في الصلاة، مثل أن يقرأ في الركعة الأولى سورة، وفي الثانية بسورة هي فوق السورة التي قرأها، وإن فعل فلا بأس عليه في صلاته. (ج١/٥٠٣)

١٣٥ الركوع وما يفعل فيه:

الركوع في الصلاة فرض من التنزيل، والدليل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، وإذا ختم الرجل قراءته في الصلاة؛ فليهو إلى الركوع بالتكبير، ويركع بيديه ويستوي في ركوعه، والدليل ما روي: «أنه ﷺ إذا ركع قال: **الله أكبر**، ووضع يديه على ركبتيه، وسوى ظهره معتدلًا، ولا يصوب برأسه في ركوعه، ولا يصوب بظهره من خلفه»، والدليل ما روي: «أنه عليه السلام نهى أن يذبح الرجل في صلاته كما يذبح الحمام»، وهو أن يطأطئ برأسه حتى يكون أخفض من ظهره، وذكر جابر بن زيد رحمه الله: «أن النبي ﷺ إذا ركع لم يشخص رأسه، ولم يصوبه». (ج١/٥٠٨، ٥٠٩)

وليضع راحتيه على ركبتيه، وليفرق بين أصابعه، والدليل ما روي: «أنه عليه السلام إذا ركع قال: **الله أكبر**، ووضع يديه على ركبتيه، وسوى ظهره معتدلًا». (ج١/٥١٢)

١٣٦ ما يقال في الركوع:

إذا ركع الرجل واستوى في ركوعه فليعظم، وهو أن يقول: (سبحان ربي العظيم) ثلاث مرات، والتعظيم في الركوع، والتسبيح في السجود أصلهما من التنزيل، والدليل ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ لما نزل عليه: ﴿فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤] قال: **اجعلوها في ركوعكم**، ولما نزل عليه: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ [الأعلى: ١] قال: **اجعلوها في سجودكم**». (ج١/٥١٤)

١٣٧ الرفع من الركوع:

إذا رفع رأسه من الركوع فإنه يقول: ســمع الله لمن حمده، حتى يستوي قائمًا، ويرجع كل عضو منــه إلى مفصله إذا كان يصلي وحده، وإذا كان يصلي خلف الإمام فإنه يقول: ربنا ولك الحمد، والدليل ما روي من طريق أبي هريرة قال: «إذا قال الإمام: ســمع الله لمن حمده، قال من خلفــه: ربنا ولك الحمد، فإن من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه، وقال: هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقول». (ج١/٥١٧)

١٣٨ السجود وما يفعل فيه:

الســجود في الصلاة فرض من التنزيل، على ما ذكرناه في الركوع، وإذا هبط الرجل إلى السجود بالتكبير، وهو سُنَّة كما في الركوع، فليسجد بأعضائه الخمســة، وإنما يســجد أولًا بركبتيه، ثم بيديه، ثم بأنفه وجبهته، لأن ركبتيه أقرب إلى الأرض من يديه، وكذا يداه أقرب مــن جبهته. وقد رأيت في بعض الكتب: «أن النبي عليه السلام إذا ســجد وضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه». (ج١/٥٢٠، ٥٢١)

وإذا أراد أن يرفع رأسه من السجود، فليرفع جبهته وأنفه أولًا، لقوله عليه السلام للذي يعلمه الصلاة: «**ثم ارفع رأسك، وقم إلى الركعة الثانية**»، ثم يديه لأنهما أقرب إلى الأرض من ركبتيه، ثم ركبتيه. (ج١/٥٢٢)

والتسبيح في الســجود ثلاث؛ وهو أن يقول: سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات كالتعظيم في الركوع، وســبيله ســبيل التعظيم في الركــوع في الزيادة والنقصان، وغير ذلك من جميع أحكامه، مثل إن قال: سبحان الله، أو لا إله إلا الله فــي ســجوده. وإن عظم في ســجوده بالعجميــة، فإنه يعيــد صلاته، لأنه لا يستعمل بين الإحرامين إلا العربية الخالصة. (ج١/٥٢٨)

١٣٩ نهوض المهر:

أي يرفع رأسه من السجود إلى القيام من غير أن يتورك للقعود، والدليل ما روي: «أنه قال عليه السلام للذي يعلمه الصلاة: **ثم ارفع رأسك، وقم إلى الركعة الثانية**» ولم يقل: ارفع رأسك، واقعد ثم قم. وإن سجد على الأرض، وترك التعظيم من غير سهو ولا عذر، فإنه يعيد صلاته، ولو كان ذلك أقل القليل، وقول آخر: إن ترك مقدار ما يعظم فيه أعاد صلاته. **(ج١/٥٣٠)**

١٤٠ القعود وما يفعل فيه من التشهد:

التشهد: التفعل من الشهادة: لما اشتمل هذا الذكر على الشهادة لله سبحانه وتعالى بالتوحيد، والشهادة للنبي ﷺ بالرسالة، تسمى تشهدًا من باب تسمية الشيء بأشرف من اشتمل عليه. **(ج١/٥٣٢)**

والقعود في الصلاة فرض، والدليل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣]. **(ج١/٥٣٢)**

وليوصلهما إلى الأرض جميعًا، وإن جعل بنان اليسرى في أخمص اليمنى فلا بأس بصلاته، وقد روي: «أنه ﷺ إذا رفع رأسه من السجود استوى قائمًا بالتكبير واستفتح القراءة، ثم فعل ذلك في الثانية، وظاهر قدمه اليمنى مما يلي الأرض». **(ج١/٥٣٣)**

١٤١ صفة القعود على التحيات:

يوقف رجله اليمنى كما في السجود ويفرش اليسرى ويقعد عليها، وقد ذكر في بعض الكتب هذه الصفة عن الرسول عليه السلام، وإن رد رجليه إلى ناحية الشمال أو ردهما إلى ناحية اليمين فلا بأس بصلاته، إلا أنه لا يفعل ذلك إلا بعذر. **(ج١/٥٣٣)**

وبالجملة: إن جميع القعود لا يفسد الصلاة إلا ما قام عليه الدليل، مثل: قعود الحبشة، وتربيع الملوك، وجلوس القرفصاء. **(ج١/٥٣٤)**

١٤٢ قعود الحبشة:

أن يضـــع إليتيه على عقبيـــه في الصـــلاة ويجلس على صـــدور قدميه، والدليل: ما روي: «أنه ﷺ نهى عن عقبى الشيطان». (ج١/٥٣٤)

١٤٣ تربيع الملوك:

الأصل فيه عندي: «أنه ﷺ نهى عن الإقعاء في الصلاة»، واختلف العلماء في صفـــة الإقعاء المنهي عنه فـــي الصلاة، قال بعضهم: أن يضـــع إليتيه على عقبيه، وهو الذي يعرف بعقبى الشيطان على هذا القول، ويكون تربيع الملوك خارجًا من النهي على هذا التفسير، وقال آخرون: معنى الإقعاء المنهي عنه في الصلاة: أن يلصق إليتيه بالأرض، وينصب ســـاقيه، ويضـــع يديه بالأرض كما تفعل الكلاب والسباع. (ج١/٥٣٤)

١٤٤ جلوس القرفصاء:

الأصل فيه ما روي عن ضمام بن الســـائب عن جابر: «أن النبي ﷺ نهى عن جلـــوس القرفصاء»، وهو أن يقعد الرجل قعـــدة المحتبي، ثم يحتبي بيديه يضعهما على ساقيه. (ج١/٥٣٥)

١٤٥ صفة التحيات:

هي سُنَّة مأثورة عن النبي ﷺ، وذلك ما روي: «أنه ﷺ كان يعلم أصحابه التشـــهد كما يعلمهـــم القرآن»؛ فهـــذا يدل علـــى وجوبها؛ وهـــي: «التحيات المباركات لله والصلوات الطيبات، والســـلام على النبـــي ورحمة الله وبركاته، وســـلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمـــدًا عبده ورســـوله» تمـــت التحيـــات، ويدعو بما فتـــح الله به. (ج١/٥٣٧، ٥٣٨)

١٤٦ معاني التحيات:

جمع تحية وهي الملك، وقيل: البقاء الدائم، وقيل: العظمة، وقيل: السلامة من الآفات، وإنما جمعت لأن كل واحد من ملوكهم كان له تحية يحيي بها، فقيل لنا: قولوا: التحيات لله والبركات الثابتات الناميات، والصلوات؛ قيل: الخمس، وقيل: كل صلاة، وقيل: العبادات، وقيل: الدعاء، وقيل: الرحمة. والطيبات: الأعمال الصالحة، وقيل: الكلمات، الطيبات لله ﷻ: وهي التكبير والتهليل والتسبيح والتحميد. والصالحين جمع صالح؛ وهو القائم بحقوق الله وحقوق العباد. **(ج١/٥٣٧، ٥٣٨)**

١٤٧ التسليم:

في الصلاة سُنَّة، وهو تحلل من الصلاة؛ لقوله عليه السلام: «**تحليلها التسليم**» أي: قد انصرفت وحل لك ما كان محرمًا عليك في الصلاة. **(ج١/٥٤٣)**

واختلفوا فيما يعني به في تسليمه؛ قال بعضهم: يعني الانصراف من الصلاة لقوله عليه السلام: «**تحليلها التسليم**» فعلى هذا تجزيه تسليمة واحدة. وقال آخرون: يعني به الحفظة ويسلم على هذا تسليمتين، تسليمة عن يمينه وتسليمة عن شماله. وقال آخرون: يعني به من خلفه إذا كان إمامًا. **(ج١/٥٤٣، ٥٤٤)**

وإنما يسلم الرجل على اليمين والشمال؛ فهذا يدل من قولهم رحمهم الله: إن التسليم للحفظة. وإن سلم على اليمين دون الشمال، أو على الشمال دون اليمين، أو سلم قدامه دون يمينه وشماله، أو سلم ولم يحول وجهه، فإنه لا بأس بصلاته في كل هذا، لعموم قوله عليه السلام: «**تحليلها التسليم**» ولم يخص جهة من جهة، والمعمول أن يصفح بها يمينًا وشمالًا. **(ج١/٥٤٤)**

١٤٨ صلاة الجماعة:

صلاة الجماعة فرض على الكفاية إذا قام بهـــا البعض أجزأ عن الباقين. والدليل: ما روي من طريـــق أنس: «أن النبي ﷺ قال: **الصلاة في الجماعة خير من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة**». **(ج١/٥٤٥)**

فكأنه قال عليه السلام: صلاة الجماعة أكمل من صـــلاة المنفرد، والكمال إنما هو شـــيء زائد على الإجزاء. ويدل أيضًا أن للمنفـــرد صلاة إذا صلى وحده ما روي: «أن النبي عليه السلام افتقد عليًّا في صلاة الصبح، فدخل على فاطمة فقال: **ما شغل ابن عمك؟** فقالت: بات يصلي، فلما طلع الفجر صلى واضطجع، فقال: **لو صلى في الجماعة لكان أفضل**»، فهذا يدل أن صلاة المنفرد تامة. **(ج١/٥٤٦)**

١٤٩ ترتيب الأئمة:

ينبغي أن يكـــون إمامًا للقوم في صلاتهم: أقرأهـــم لكتاب الله، وأعلمهم بسُنَّة نبيه عليه السلام، وأورعهم عن محارم الله، وأكبرهم سنًا وأقدمهم هجرة وإسلامًا. فإن استووا كلهم في هؤلاء الوجوه فليختاروا من أرادوا. **(ج١/٥٥٣)**

وكذلك المقيم أولى من المسافر، والمغتسل أولى من المتيمم، والمتأهل أولى من العازب، والبصير أولى من الأعمى، والمرتدي أولى من المشـــتمل. **(ج١/٥٥٣)**

١٥٠ إمامة القاعد الذي لا يقدر على القيام بالقائمين:

قال بعضهم: لا تجوز إمامة القاعـــد إلا بمن كان في منزلته؛ لقوله عليه السلام: «**صلاة أحدكم قاعـــدًا مثل نصف صلاته وهو قائم**»، وقـــال بعض بجواز إمامة القاعد. واختلف هؤلاء: كيف يصلـــي من خلفه، قال بعض: يصلون قعودًا ولو كانوا صحيحين، والدليل علـــى هذا: ما روي من طريـــق أنس بن مالك: «أن النبي ﷺ ركب فرسًا، فصرع فجحش شقه الأيمن، فصلى، وهو جالس، فصلينا

وراءه قعـــودًا، فلما انصرف قال: **إنمـــا جعل الإمام ليؤتم به، فـــإذا صلى قائمًا فصلوا قيامًا، وإذا صلى قاعـــدًا فصلوا قعودًا، وإذا قال: ســـمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد**». (ج١/٥٥٥، ٥٥٦)

١٥١ إمامة المرأة بالنساء:

لا تجوز إمامة المرأة بجماعة النســـاء، ومنهم من يرخص أن يصلي بمن كان في منزلته من أهل الضرر لتســـاوي علتهم، وكذلك المرأة تصلي بالنساء النوافل لحديث عائشـــة وأم ســـلمة: «أن النبي ﷺ قال لأم سلمة: **هلا صليت بهن؟** قالـــت: أيصح ذلك؟ قال: **نعم، يكن عن يمينك وشـــمالك**»، فعلى هذا تصلي بهن النوافل لا غير، وتكون في وســـطهن، وأما أن تصلي بالرجال فلا؛ لقوله عليه السلام: «**أخروهن من حيث أخرهن الله**». (ج١/٥٥٧، ٥٥٨)

١٥٢ المخالف:

تجوز الصلاة خلفه ما لم يدخل فيها ما يفسدها، وذلك عندي: إذا كانت تجوز عنده أشياء لا تجوز بها الصلاة عند المسلمين. (ج١/٥٥٨)

١٥٣ المنافق من أهل الدعوة:

لا تجوز الصلاة خلفه كما لا تجوز شـــهادته؛ لأنه متهـــم أن يصلي بما لا يجوز، أو ينقص شيئًا من شـــروطها، كما أنه متهم في الشهادة أن يشهد كما لا يجوز، فكانت شهادته غير مقبولة، وكذلك صلاته على هذا الحال. (ج١/٥٥٩)

١٥٤ مقام المأموم من الإمام:

أجمعوا أن من سُـــنَّة الواحد أن يقوم عن يمين الإمام. والدليل: ما روي من طريـــق ابن عباس رضي الله عنهما: «أنه أقام عن يســـار النبي ﷺ، فأقامـــه عن يمينه». (ج١/٥٦٣)

وإن قام على يســاره أو خلفه أعاد صلاته لهــذه الأحاديث، وإن كان إنما يصلي برجلين فإنهما يصطفان خلف الإمام، وكذلــك إن كان يصلي برجل ثم دخل عليهما ثالث؛ فإنه إن كان في المســجد فليدفع هــذا الداخل الإمام إلى المحراب، وإن كان خارجًا من المسجد فليجر إليه صاحبه، ولكن يؤمر الداخل أن لا يجر إليه المصلي في المكان الذي ينبغي أن يجره إليه، ثم يحرم فيصطف معه وقد دخل في الصلاة، أحسن من أن يتأخر قبل أن يكون هذا الرجل داخلًا في الصلاة، وإن جره إليــه أو دفع الإمام بعد ما أحــرم، فإنه يعيد صلاته، وإن تأخر أيضًا الرجل إلى صاحبه من غير أن يجره فلا بأس. **(ج١/٥٦٣، ٥٦٤)**

المرأة تقف خلف الإمام مما يقابل كتفه الأيســر، ويكــون بينهما وبين الإمام مقدار ما يصلي فيه الصف، وذلك عندي إذا كانت ذات محرم، وأما إن كانت أجنبية فلا يصل بها وحدها لقوله عليه السلام: «**لا يخلون أحدكم بامرأة ليست منه بذات محرم؛ فإن الشيطان ثالثهما**» وذلك منهما معصية، وقد روي: «أن أم ســليم صلَّت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وحدها»، وإن كانت ذات محرم منه وصلت إلى جانبه الأيسر فلا يجاوز سجودها منكبيه. وقال بعض: لا نقض عليه ولو ساوى سجودهما سجوده. **(ج١/٥٧٢)**

ولا تصلــي جماعتان صلاة واحدة في المســجد، لأجل ما يدخل عليهم من الاختلاف في ذلك، ألا ترى إلى قولــه عليه السلام: «**إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة**»، أو قــال: «**صلاة الجماعة مــع الإمام**». وإن فعلــوا فلا يعيدون صلاتهم، وكذلك إن أحرم الإمام داخلًا في المسجد ثم خرج بعذر فأتم الصلاة خارجًا فلا تصــل بالجماعة تلك الصلاة في المســجد، وأمــا إن أحرم الإمام بالناس خارجًا فأتم الصلاة داخلًا في المســجد بعــذر؛ فلا بأس بتلك الصلاة بالجماعة في ذلك المسجد. **(ج١/٥٧٩)**

وإذا رأى الرجل ما يخاف فساد جميع الأموال والأنفس؛ فإنه يشتغل به ويصلحه؛ إذ إصلاحه أوجب من الصلاة، ويبني على صلاته، وإن كان الإمام

هو الذي يصلح الفساد فإن القوم يرتقبونه حتى يفرغ من ذلك ما لم يغب عنهم، فإذا غاب عنهم مضوا على صلاتهم لأنه يجوز له أن يتم صلاته في موضعه ذلك، ولا تجوز صلاتهم معه وهو غائب عنهم، وأما إن أحدث بحدث يبنى فيه فخرج ولم يستخلف عليهم؛ فإنهم يمضون على صلاتهم ولا يرتقبونه؛ والفرق بينه وبين الإمام الذي يصلح الفساد؛ لأنه لا يجوز أن يصلي بهم ما لم يغتسل، والذي يصلح الفساد لو صلى بهم جازت صلاتهم. **(ج١/٥٨١، ٥٨٢)**

وإن أحدث الإمام في جميع صلاته ما يفسدها مثل الكلام، أو أحدث بحدث لا يبني به في الصلاة؛ انتقضت صلاة الذين خلفه لانتقاض صلاة إمامهم، وقال بعض: لا تنتقض صلاة المأمومين بانتقاض صلاة إمامهم، وسبب اختلافهم عندي: هل صلاة القوم مرتبطة بصلاة الإمام أم لا؟ فمن جعلها مرتبطة انتقضت صلاة المأموم بانتقاض صلاة الإمام، ومن جعلها غير مرتبطة ذهب إلى أنها لا تنتقض، كما لا تنتقض صلاة الإمام بانتقاض صلاة المأموم. **(ج١/٥٨٥)**

١٥٥ متابعة الإمام:

أجمع العلماء أنه يجب على المأموم أن يتبع الإمام في جميع أقواله وأفعاله لقوله عليه السلام: «**إنما جعل الإمام ليؤتم به**»، إلا في قول: سمع الله لمن حمده، وفي جلوسه إذا صلى جالسًا عند من أجاز صلاة الجالس، وقد تقدم معنى هذا كله، وأما صفة الاتباع فإنه يكون فعله مقارنًا لفعل الإمام، أعني: في التكبير، والركوع والسجود، والرفع منهما. **(ج١/٥٨٧)**

والدليل على هذا ما روي أنه قال عليه السلام: «**إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا قرأ فانصتوا**»، وما روي أيضًا من قوله عليه السلام: «**الإمام يركع قبلكم، ويسجد قبلكم**». **(ج١/٥٨٨)**

١٥٦ ما يحمل الإمام على المأموم:

لا يحمل الإمام على المأموم شيئًا من صلاته ما خلا القراءة، لقوله عليه السلام: «**مـــن كان له إمام فقـــراءة الإمام له قـــراءة**». واختلفوا في التعظيـــم في الركوع والســـجود هل يحمله أم لا؟ والأصل أنه لا يحمل عنه شيئًا؛ لقوله عليه السلام: «**إنما جعل الإمام ليؤتم به**» إلا ما قام الدليل على إخراجه من هذه العموم، وقد ورد الشرع في القراءة ولم يسمع في التعظيم شـــيئًا، إلا أن يكون التعظيم عند من قال: يحمله الإمام عن المأموم مقيسًـــا على القراءة؛ إذ هـــو من القرآن؛ فنعم، وكذلك بلغنا عن الإمام عبد الوهاب ووزيـــره مزور بن عمران رضي الله عنهما اختلفا في التحيات: هـــل يحملها الإمـــام أم لا؟ فقال الإمـــام: يحملها، وقـــال الوزير: لا يحملها، والدليـــل على قول الإمام: ما روي أنه قـــال عليه السلام: «**إذا قعد الرجل مقدار التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته**». (ج١/٥٩٠)

١٥٧ تنبيه الإمام في الصلاة:

الأصل فيه: ما روي أنه قال عليه السلام: «**إذا عنى الرجل أمرًا في صلاته سبح**»، وما روي أنه قال عليه السلام: «**التســـبيح للرجال، والتصفيق للنساء**»، وذلك إذا غلط الإمام في القراءة في إجهاره بالقراءة أو إسراره بها، أو في قيامه أو في قعوده، فإن من كان خلفه في الصف الذي يليـــه ينبهه، وإن نبهه رجل آخر من الصف الآخر فلا بأس لعموم الخبر، فإن لم يتنبه فإنه ينبهه إلى ثلاث مرات وهو أقل الجمع، وقال بعض: ينبهه ما لم ينبه، وإن لم ينتبه تركوه حتى تنتقض صلاته، فيمضون على صلاتهم. (ج١/٥٩٢)

١٥٨ صفة التنبيه:

ينبهه من أراد تنبيهه في القراءة بالحرف الذي وقف له، والدليل: ما روي أن نافعًا مولى ابن عمر قال: « صلى بنـــا عبدالله بن عمر صلاة المغرب، فقرأ بســـم الله الرحمن الرحيم، ثم حرز عليه القرآن، فقلت: ﴿**إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ**﴾؛

فقرأ واستمر ولم يعب علي شـيئًا». وأما في الإجهار حيث يسر فإنه يقول له: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وأما إن أسر حيث يجهر فإنه يقول: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]، وإن قام حيث يقعد، فإنه يقول له: ﴿فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ﴾ [التوبة: ٨٣]، وإن قعد حيث يقوم فإنه يقول له: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وإن سلم لهم في موضع لا يسلم فيه فلينبهوه بالتكبير وهم قعود، وقال بعض: ينبهوه ثم يقومون؛ وهذا كله عندي لكي ينتبه، وإن تنبه بعد ما سلم فقام فإنهم يتبعونه في ذلك إن كان ذلك منه بالسهو، ما لم يحدث بعد التسليم عملًا آخر، مثل الكلام، أو مشي، أو أكل، أو شرب، أو قام إلى صلاة أخرى فقرأ سبحانك اللَّهُمَّ، وقال بعض: إنما ينبهوه في جميع صلاته بسبحان الله وهو الذي ورد به الشرع، لقوله عليه السلام: «**التسبيح للرجال**»، وعلى مذهب القول الأول؛ لأن المراد بهذا ما ينتبه به الإمام، وكان تنبيهه بما في القرآن مما ينتبه به أولى. **(ج١/٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤)**

وتنبيه النساء بالصفق لئلا تسمع أصواتهن، كما قال عليه السلام: «**التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء**» وهي أن تضرب بيدها على فخذها. **(ج١/٥٩٤)**

١٥٩ الاستخلاف في الصلاة:

يجوز الاستخلاف في الصلاة كلها ما خلا صلاة الميت، لمخالفتها سائر الصلوات، إذ ليس فيها ركوع ولا سجود، وقال بعضهم بجواز الاستخلاف فيها كما يجوز في غيرها، والدليل على جواز الاستخلاف في الصلاة: ما روي: «أن أبا بكر رضي الله عنه أم بالناس فلما أبصر رسول الله ﷺ تكعكع، وأشار له رسول الله ﷺ فأتم بالناس الصلاة»، فهذا يدل على جواز الصلاة بإمامين؛ وإنما يجوز الاستخلاف في ثلاثة أوجه: **(ج١/٥٩٧)**

القيء، والرعاف، والخدش؛ لأنه يبنى بها في الصلاة؛ لما روي من طريق ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي عليه السلام قال: «**القيء والرعاف والخدش لا ينقض**

الصلاة». فإذا انفلـــت المصلي بهم توضـــأ وبنى على صلاتـــه، وأما غير هذه الوجوه مـــن الأنجاس لا يبنى بها فـــي الصلاة، ولا يســـتخلف لأنه خرج من الصلاة. **(ج١/٥٩٨)**

١٦٠ وصلان الصلاة:

وذلك فيمن فاته بعض صلاة الإمام إما بســـبق الإمام لـــه، وإما بنوم، أو سهو، أو حدث، أو إصلاح فساد، أو ما أشبه ذلك مما لم تنتقض صلاته بسببه، وهو معذور فيـــه، أعني: أن ينام، أو يســـهو، أو يحدث بحـــدث يبني فيه، أو يشـــتغل بإصلاح فســـاد وهو وراء الإمام حتى يفوته ببعض صلاته، فإنه يرقع صلاته في هذه الأشياء كلها. **(ج١/٦٠٧)**

والأصل في هذا ما روي: «أن معاذ بن جبل رضي الله عنه، دخل مع النبي عليه السلام في صلاته، وقد سبقه بشيء، فأتم معه ما أدركه، فلما سلم النبي ﷺ قام فأتم ما بقي عليه، فقال عليه السلام: **سن لكم معاذ سُنَّة حسنة فاصنعوا مثل ما صنع**». وقد كانوا قبل ذلك يحرمون ويســـتفتحون بالقراءة ويطردونه حتى يلحقوه، وما روي من طريق أنس أن النبي ﷺ قـــال: «**إذا ثوب إلى الصلاة فلا تأتوها وأنتم تســـعون، فأتوها وعليكم السكينة والوقار، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا**». **(ج١/٦٠٧)**

١٦١ صفة استدراك المسبوق لما فاته:

يكون ذلك على وجهين: أحدهما: أن يفوته أول صلاته فقط، أو وسطها فقط، أو آخرها فقط. والثاني: أن يفوته أول صلاته وآخرها، أو أولها ووسطها، أو وسطها وآخرها. **(ج١/٦١٣)**

أما الوجه الذي يفوته أول صلاته، أو وســـطها، أو آخرها؛ فإنه يقصد إلى الذي فاته فيستدركه ثم يسلم. **(ج١/٦١٣)**

وأما الوجه الثانـــي: فمثاله أن يفوته الإمام بركعـــة من أول صلاته وأخذ

معه ركعتين، ثم أحدث أو نام ولم ينتبه ولم يتوضأ حتى سلم الإمام؛ فإنه يبدأ من أول صلاته ويصلي الركعة الأولى حتى يتمها، ثم يصلي الركعة الرابعة، ثم يقعد على التحيات، ثم يسلم؛ وكذلك مقيم دخل على الإمام المسافر وقد فاته بركعة؛ فإنه إذا سلم الإمام المسافر يقوم هو بغير تكبير إلى أول صلاته، فيصلي الركعة الأولى التي فاته بها الإمام، ثم يقوم بتكبيرة التشهد بعدما يرفع رأسه من السجدة الثانية، ويتم ما بقي عليه من صلاته ثم يسلم. **(ج١/٦١٣، ٦١٤)**

١٦٢ صلاة الجمعة:

صلاة الجمعة فريضة على من أقامها من أئمة العدل وأئمة الجور، والدليل على فرضها قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩]. وهي فرض على الأعيان، لما روي أنه قال عليه السلام: «**لقد هممت أن آمر رجلًا يصلي بالناس، ثم أحرق على رجال يتخلفون عن صلاة الجمعة**»، ولما روي أنه قال عليه السلام: «**من ترك الجمعة ثلاثًا من غير ضرورة؛ طبع على قلبه**»، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «من ترك الجمعة أربعًا متواليات لا يكون لمن تركها عذر؛ إلا نبذ الإسلام من وراء ظهره». **(ج١/٦١٦)**

وبالجملة: إن صلاة الجمعة واجبة على الناس كافة، إلا من قام الدليل بعذره من مسافر أو عبد أو مريض أو امرأة أو صبي، والدليل: ما روي أنه قال عليه السلام: «**الجمعة واجبة إلا على امرأة أو مريض أو مسافر أو صبي**»، وما روي: «أنه ﷺ صلى الظهر والعصر بعرفة صلاة، وهو يوم الجمعة». **(ج١/٦١٧)**

١٦٣ شروط صلاة الجمعة:

شروط الجمعة إنما هي شروط الصلوات المفروضات بعينها، ما عدا الشروط المختصة بها التي لا تجب إلا بوجودها؛ وهي: الإمام، والمصر، والجماعة. **(ج١/٦١٩)**

أما الإمام: فإنما هو شـــرط في وجوب صلاة الجمعـــة، والدليل ما روي عن جابر بن عبد الله قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «**يا أيها الناس! توبوا إلى ربكم قبل أن تموتـــوا، وبادروا بالأعمال الصالحات قبل أن تشـــتغلوا، وصلوا الذي بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له تســـعدوا، وأكثروا الصدقة في الســـر والعلانية ترزقوا وتنصروا، واعلموا أن الله فرض عليكم الجمعة في مقامي هذا في يومي هذا في منبري هـــذا في عامي هذا إلى يوم القيامـــة، فمن تركها في حياتي وبعد وفاتي وله إمام عادل أو جائر اســـتخفافًا بها فلا جمع الله شـــمله ولا بـــارك الله له في أمره، ألا ولا صلاة له، ألا ولا حجـــه، ألا ولا صوم له، ألا ولا بركة حتى يتوب، فمن تاب تاب الله عليه**». **(ج١/٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١)**

وأما المصر: فإنه لا تجب الجمعة إلا في مصر، والدليل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَ﴾ [الجمعة: ٩]؛ وذلك أن البيع إنما يكون في الأمصار، وقال أبو عبيدة رَحِمَهُ اللَّهُ في حديث علي بن أبي طالب: «لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع». **(ج١/٦٢٤)**

وأما الجماعـــة: فأقل ما تنعقد عليـــه صلاة الجمعة اثنـــان؛ لقوله عليه السلام: «**الاثنان فما فوقهما جماعـــة**»، وروي: «أنه رأى رجلان يصليـــان؛ فقال: **هذان جماعة**»، وقال بعض: أقل ذلـــك ثلاثة، الإمام واثنان غيـــره، لأنه قال تعالى: ﴿فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعـــة: ٩]؛ فقولـــه: ﴿فَٱسۡعَوۡاْ﴾ يعنـــي: اثنين، ثم قال: ﴿إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ يعنـــي غيرهما وهو المنـــادي، وقال بعض: أقـــل ما تصح به الجمعة أربعة: مؤذن وإمام ورجلان. **(ج١/٦٢٥)**

من شروطها: الوقت، والأذان، والخطبة. **(ج١/٦٢٦)**

أما الوقـــت: فوقتها هو الزوال، وذلك أنه لما كانـــت بدلًا من الظهر كان وقتها وقت الظهـــر الذي هي بدل منه، فكل عيد فهو صـــدر النهار إلا الجمعة فإنها لا تقوم خطبتها وصلاتها، إلا بعد الـــزوال، فإن كانت الخطبة قبل الزوال والصلاة بعد الزوال. **(ج١/٦٢٦)**

وأما الأذان: فالدليل عليه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَ﴾ [الجمعة: ٩]. قال هاشم: من اشترى شيئًا بعد الأذان فالبيع فاسد، وإن اشترى قبل الأذان فالبيع تام. (ج١/٦٢٧)

وأما الخطبة: فإنه لا تكون جمعة إلا بخطبة، ويكون الأذان متصلًا بالخطبة، والخطبة متصلة بالإقامة، والإقامة متصلة بالصلاة، والخطبة من شروط صحة الصلاة للجمعة، وإذا لم تكن خطبة لم تكن جمعة، وصلوا أربعًا ولم تكن بدلًا من الركعتين كما قال بعض مخالفينا، لأن المصلي يستقبل القبلة ـ بالإجماع، والخطيب يستدبرها، وكذلك من فاتته الخطبة كان مدركًا للجمعة ولم يبدل شيئًا، ويدل أيضًا على وجوب الخطبة كونها راتبة من بين سائر الخطب، وقد احتج قوم لوجوبها بقوله تعالى: ﴿فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وقالوا: هو الخطبة. (ج١/٦٢٨)

الإنصات في حال الخطبة سُنَّة واجبة، وذلك إذا أخذ الإمام في الخطبة، فلا يأخذوا في عمل غير الإنصات إلى الخطبة، ومن دخل إلى الإمام وهو يخطب وقد فاته الركوع؛ فإنه يقعد وينصت إلى الخطبة، ويدع الركوع؛ لأنه منهي أن يفعل كل شيء يشغله عن الإنصات، والدليل: ما روي أنه قال عليه السلام: «**إذا قال الرجل لصاحبه: أنصت؛ والإمام يخطب، فقد لغا**»، وقيل: «**من قال: صه؛ فقد لغا**»، وعن أبي هريرة قال: «من لغا فلا جمعة له». (ج١/٦٣١)

١٦٤ صفة صلاة الجمعة:

هي خطبة وركعتان في صلاة الظهر، ويجهز فيهما بالقراءة. والخطبة قبل الصلاة، ولا خطبة بعدها، وإن فات وقت صلاة الظهر يوم الجمعة فليصلوا أربع ركعات؛ لأنه لم يوجب فيها رسول الله ﷺ قضاء بجماعة، وأن عليه أن يقضيها أربع ركعات. (ج١/٦٣٢، ٦٣٣)

١٦٥ سنن الجمعة:

الغسل، والغدو إلى الجمعة، والبكور. (ج١/٦٣٤)

أما الغســـل: فقد روي من طريق عائشـــة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ قال: **الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم**»، وذكروا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا أراد أن يشـــتم رجلًا قال: «جعلك الله أشـــر ممن لم يســـتحم يوم الجماعة». وعند أصحابنا رحمهم الله: أن الغســـل يوم الجمعة ليس بواجب؛ لاتفاق الجميع أنه ليس بشـــرط في صحة الصلاة، وقد روي أنه قال عليه السلام: «**من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل**». (ج١/٦٣٤)

وأمـــا الغدو إلى الجمعـــة: فأصله قولـــه تعالـــى: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] إنما هو الحث عليها والوصول إليها، ومن فعله ماشـــيًا أو راكبًا فقد ســـعى، وقول من قال: الســـعي لا يكـــون إلا علـــى القدمين خاصـــة؛ فغلط. (ج١/٦٣٥)

وأما البكـــور إليها: فمرغب فيه؛ والدليل: ما روي من طريق أبي ســـعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «**من اغتسل يوم الجمعة كغسل الجنابة فراح، فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشًا أقرن، ومن راح في الرابعة فكأنما قدم دجاجة، ومن راح في الخامســـة فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر**». (ج١/٦٣٥)

١٦٦ صلاة السفر:

اختلف أصحابنا في صلاة السفر؛ فسماها بعضهم قصرًا، وسماها آخرون تمامًا. ودليلهم: ما روي عن عائشـــة رضي الله عنها قالت: أول ما فرضت الصلاة ركعتان ركعتان في الســـفر والحضر، وأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر، وما روي عـــن عمر رضي الله عنه قال: «صلاة الســـفر ركعتـــان تمامًا غير قصر على لســـان

نبيكم عليه السلام»، وما روي عن جابر بن عبد الله: «أنه سأل النبي عليه السلام عن صلاة السفر أقصر هي؟ قال: **ركعتان في السفر ليستا قصرًا إنما القصر واحدة عند الخوف**». ومن حجة الآخرين ما روي: «أن عمر رضي الله عنه سأله رجل فقال: يا أمير المؤمنين! لم كان قصر الصلاة في الأمن والله يقول: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾؟ فقال له عمر رضي الله عنه: لقد عجبت مما عجبت منه، فسألت النبي عليه السلام، فقال: **صدقة من الله تصدق بها عليكم، فاقبلوا صدقته**». **(ج١/٦٣٧، ٦٣٨)**

فالمفهوم من هذا الحديث أن القصر في السفر رخصة من الله وتخفيف؛ لأن السفر له تأثير في التخفيف؛ كالفطر في رمضان وغيره من التخفيف للمسافر، ولكن يلزم صاحب هذا القول أن يميز للمسافر أن يصلي أربع ركعات؛ لأن إتيان الرخص ليس بواجب؛ كالفطر في رمضان، وعلى مذهب الأولين لا يجوز للمسافر أن يصلي غير الركعتين التي فرضتا عليه. **(ج١/٦٣٨)**

١٦٧ حد السفر:

حد السفر الذي يجوز فيه القصر فرسخان؛ والدليل: ما روي: «أنه كان ﷺ إذا خرج حاجًا أو غازيًا صلى صلاة القصر بذي الحليفة وبينهما فرسخان». **(ج١/٦٤٠)**

وما روي: «أنه ﷺ خرج ذات يوم ومعه أصحابه، حتى إذا صار في ذي الحليفة فصلى بهم ثم رجع، فسئل عن ذلك فقال: **أردت أن أعلمكم صلاة السفر أو حد السفر**». وعلى هذا اتفق علماؤنا رحمهم الله، ولم يأخذوا بقول من قال: ثلاثة أيام. والفرسخ عندهم: اثنا عشر ألف ذراع، وهو ثلاثة أميال، كل ميل أربعة آلاف ذراع، فعلى هذا الحديث لا يجوز لأحد أن يقصر حتى يجاوز الفرسخين، وقال بعضهم: من خرج على نية السفر صلى قصرًا ولو لم يجاوز الفرسخين، ولعل دليلهم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النساء: ١٠١]، وإذا رجع المسافر من سفره فإنه

يقصر، ولو دخل الأميال، ما لم يدخل وطنه، لوقوع اســم الســفر عليه، ولأنه مســافر ما لم يدخل وطنه، وقد روي: «أنه كان ﷺ إذا سافر قصر حتى يرجع». (ج١/٦٤١)

١٦٨ الأوطـان:

اتخاذ الوطن فرض لازم، ولا يجوز لأحــد أن يمر عليه وقت الصلاة إلا وقد اتخذ لنفســه وطنًا، ولا صلاة لمن لا وطن له، وذلك أنه لما كان لا يصح للمســافر إتمام الصلاة حتى ينوي المقام، كان واجبًا عليه أن يتخذ لنفسه وطنًا يتم فيه الصلاة لئلا يهدم قواعد الشــرع، وذلك لو جاز أن لا يتخذ لنفسه وطنًا لجاز له أن يقصر الصلاة أبدًا لأنه مســافر، ولا يصوم رمضــان ما دام حيًّا مع أشياء غير هذه التي سقطت عن المسافر، فيهدم قواعد الشرع. (ج١/٦٤٣)

وإذا أراد الرجل أن يتخذ لنفسه وطنًا فإنما ينبغي له أن يوطن البلدة التي لا يخرجه منها إلا الجــوع والقحط أو العدو، أو وجه من وجوه الأضرار كلها، ويقصد إلى موضع طاهر تمكنه الصلاة عليه، وينبغي أن يكون مقدار ما يصلي فيــه إلى ما هو أكثر؛ لأنه من شــروط الصــلاة، إلا إن وطن الدنيــا كلها فإنه لا يجوز لــه؛ لأنه كمن لا وطن له، ويجعل الرجل وطنــه في موضع ينزله في كل وقت إن قدم من ســفره، ولا يســتغني عنه؛ مثل: داره أو بستانه أو مصلاه الذي يصلي فيه، ولا يجعله على السقوف والجذوع، والمواطن التي لا يصلي عليها؛ مثل: المزبلة والمجزرة وما أشــبه ذلك مــن جميع ما لا تجوز الصلاة عليه؛ لأنه من شروط الصلاة. (ج١/٦٤٨)

١٦٩ أهل العمود:

من بنى منهم بيتًا انطلق عليه اسم مقيم ووجب عليه الإقامة دخل بيته أو لم يدخلها، وكذلك أصحاب الســفن إذا رســت مراكبهم صلــوا الإقامة حتى

يسيروا من ذلك الموضع مقدار ستة أميال فيقصروا، وكذلك الذين يسيحون في البلدان، وليس لهم قرار ولا بيوت فإنهم إذا نزلوا برحلهم صلوا الإقامة، وكذلك الرعاة إذا لم تكن لهم الأوطان إلا عصيهم فإنهم إذا وضعوا متاعهم على النزول للمبيت وللمقيل فليتموا صلاتهم. (ج١/٦٥١)

١٧٠ الشراة:

إذا وطنوا أنفسهم على الشراء في سبيل الله فإنهم يوطنون سيوفهم ويقصرون في منازلهم ويتمون الصلاة إذا خرجوا من أميال منازلهم، وهذا إذا خرجوا على أن لا يرجعوا لمنازلهم، وأما إن خرجوا على أن يرجعوا فهم مسافرون حتى يرجعوا إلى منازلهم. (ج١/٦٥٢).

١٧١ كيفية اتخاذ الوطن:

اتخاذ الوطن يكون بالنوى ويكون باللفظ، ونزعه لا يكون إلا بالنوى واللفظ جميعًا، والفرق بين أخذ الوطن ونزعه عندي والله أعلم: أن نية أخذ الوطن إنما هي نية فعل، ونية نزعه نية ترك، ونية ترك أضعف من نية فعل؛ لأن الترك عند بعضهم ليس بفعل، ولذلك كانوا يعضدونها بالقول حتى تقاوم نية أخذ الوطن التي هي نية فعل، وقيل: إنه ينزعه بالنوى كما كان يأخذه بالنوى. (ج٢/٥)

ولا ينزع الرجل وطنه حتى يتخذ لنفسه وطنًا آخر، إلا إن كان له أوطان متفرقة، فإذا نزع وطنه فإنه يصلي صلاة المقيم في الموضع الذي نزع منه وطنه ما لم يقصر منه خارجًا من الأميال، وقول آخر: ما لم يخرج من الأميال، والعلة في هذا يجوز أن تكون عندي والله أعلم: أنه لما كانت نية أخذ الوطن لا توجب التمام بمفردها حتى يكون معها المقام، كانت أيضًا نية نزعه لا توجب القصر حتى يكون معها ما يوجب القصر وهو مجاوزة الفرسخين، وقصر الصلاة كما ذكرنا عن النبي ﷺ: «حين صلى بهم بذي الحليفة قال: **أردت أن أعلمكم حد السفر**». (ج٢/٦)

١٧٢ القران في الصلاة:

يجوز قران الصلاة لمعان معلومة: **أحدهما**: السـفر لعلة التخفيف، وقد كان علماؤنا رحمهم الله يقولون: الجمع في السفر إحياء السُّنَّة. **(ج٩/٢)**

والثاني: السـحاب إذا غطت السـماء وحال الغمام دون المواضع التي يصل فيهـا إلى معرفة أوقات الصلاة قياسًـا على السـفر؛ لأن علة الجمع في السـفر التخفيف من المشقة التي تلحق المسـافر، وهي موجودة فيمن خفيت عليه أوقات الصلاة وكلف الاجتهاد في معرفتها، وكذلك المريض إذا ثقل عليه المرض على هـذا الحال، إذ المريض أعذر من المسـافر، وكذلك من له عذر بيِّن يخاف منه الفوت في الأنفس والأموال وأشـباه ذلك؛ لأن الخوف له تأثير في التخفيف قال الله تعالـى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء: ١٠١]. **(ج٩/٢، ١٠)**

١٧٣ صلاة الخوف:

الأصل فيها قولـه تعالـى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا۟ فَلْيَكُونُوا۟ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا۟ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ۗ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا۟ أَسْلِحَتَكُمْ ۖ وَخُذُوا۟ حِذْرَكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٠٢]. **(ج١٣/٢)**

١٧٤ كيفية صلاة الخوف:

روى أبو عبيدة عـن جابر بن زيد رضي الله عنهما قال: حدثنـي جملة من أصحاب رسـول الله ﷺ: «أنهم صلوا معه صلاة الخوف يـوم ذات الرقاع، فقالت طائفة

منهم: صفت طائفة خلف النبي عليه السلام، وطائفة واجهت العدو، فصلى بالذين وقفوا خلفه ركعة، ثم ثبت قائمًا وأتموا الركعة الثانية لأنفسهم فانصرفوا وواجهوا العدو، وجاءت طائفة أخرى فصلى بهم ركعة ثم ثبت جالسًا وأتموا الركعة الثانية لأنفسهم، ثم سلم بهم أجمعين». **(ج٢/١٤)**

١٧٥ سجود السهو في الصلاة:

سجدتا السهو في الصلاة سُنَّة سنَّهما رسول الله ﷺ، وهما من تمام الصلاة. وهما سجدتان يعظم فيها كتعظيم الصلاة؛ في كل سجدة ثلاث تعظيمات قياسًا على سجدتي الصلاة، ثم يسلم كما يسلم من الصلاة؛ لأنه روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**لكل سهو سجدتان بعد التسليم**»، ولم يذكر فيهما سلامًا ولا غيره. **(ج٢/١٨)**

١٧٦ سجدة السهو عند الإمام والمأموم:

هما تجبان على كل من وجبت عليه الصلاة، وتجبان على الإمام والمأموم، فإذا وهم الإمام، سجدهما وحده، إلا إن وهم المأموم معه يسجدهما معه، وإن وهم المأموم دون الإمام سجدهما أيضًا وحده؛ لأن الوهم إنما يجب على من وهم، وقال بعض: بأن الإمام يرفع السهو عن المأموم؛ لأنه ضامن لما نقض من صلاته، لقوله عليه السلام: «**الإمام ضامن**»، والقول الأصح عندي. **(ج٢/١٩)**

١٧٧ موضع سجدتي السهو في الصلاة:

بعد التسليم، والدليل ما روي عن ابن مسعود: «أنه ﷺ سجدهما بعد التسليم»، وما روي من طريق أبي هريرة: «أن النبي عليه السلام سلم من اثنتين، فقيل له: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال: **كل ذلك لم يقع**، فقال له ذو اليدين: بل ذلك قد وقع، فقال النبي ﷺ: **أحقًا ما يقول ذو اليدين**؟ فقالوا: نعم، فقام فأتم ما بقي من الصلاة فسجد سجدتين بعد الصلاة» وقال بعض:

موضعهما قبل الســـلام؛ لأنهما من تمام الصلاة، وقد روي: «أنه عليه السلام سجدهما قبل التسليم»، والقول الأول أصح عندي. **(ج٢/٢٠)**

وقال بعض: كل وهـــم وجب عليه بالنقصان من صلاتـــه فإنه يفعله قبل التســـليم؛ لأنه بدل مما نقص من صلاته وهو من تمامها فأحرى أن يكون قبل التسليم عندهم، وكل وهم وجب عليه من الزيادة فإنه يفعله بعد التسليم؛ لأنه استغفار مما ســـها في صلاته، وهذان القولان عندي ذهب بهما مذهب الجمع بين الأحاديث المتقدمة. **(ج٢/٢٠)**

ومن ســـها ســـهوات في الصلاة يســـجد لهن مرة واحد كما كان يستغفر لأفعال كثيرة بمرة واحدة إذا كانت ســـجدتا السهو استغفارًا لما سها في صلاته على مذهب بعضهم، وإن كانتا بدلًا مما ســـها فإنه يســـجد لكل سهو كان في صلاته على حدة، ويعضد هذا القول ما روي أنه قال عليه السلام: «**لكل سهو سجدتان بعد التسليم**». **(ج٢/٢٢، ٢٣)**

١٧٨ من شك في سجدتي السهو سجدهما أم لا؟

لا سهو لهما في قول بعضهم، وذلك أن السهو إنما يكون في الصلاة على ما بلغنا عن الرسول عليه السلام، وقال بعضهم: يسجد لهما كما يسجد للصلاة، والقول الأول عندي أصح، وأما من شك في صلاته: هل صلى واحدة أو اثنين أو ثلاثًا أو أربعًا، أو ســـجد مرتين أو واحدة، أو ركع أم لا، فإنه يبني علـــى اليقين في هذا كله؛ لأن الله عز وجل لا يعبد بالشـــك، وقال بعضهم: يعيد صلاته، وذلك لأنه لا يدري لعله زاد في صلاته، وقد روي أنه قال عليه السلام: «**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك**». **(ج٢/٢٣، ٢٤)**

١٧٩ الذي يوجب إعادة الصلاة:

ينقسم قســـمين: زيادة ونقصان. أما الزيادة فتنقســـم أيضًا قسمين: أقوال وأفعـــال. والأفعال تنقســـم قســـمين: ظاهر وباطـــن. أما الظاهـــر فكالحركات

والسكنات، والباطن فكالاعتقادات والإرادات. أما زيادة الأقوال فإنها لا تخلو أن تكون من الأقوال التي هي أقوال الصلاة، أو من الأقوال التي هي كلام، فإن كانت من الأقوال التي هي أقوال الصلاة؛ مثل: الحمد لله، والتكبير له، وأشباه ذلك من الاستغفار والتسبيح مما كان تلاوته من القرآن، فإن بعضهم قال: من أدخل في صلاته عملًا لم يكن فيه أعاد صلاته، إلا إن أراد بذلك إصلاح صلاته، مثل تنبيه الإمام؛ والدليل على هذا القول ما روي أنه قال عليه السلام: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**». **(ج٢/٢٧، ٢٨)**

وأما الأقوال التي هي كلام؛ فإنه اتفق العلماء أن الكلام في الصلاة عمدًا ينقضها، والدليل قوله تعالى: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] أي: ساكتين. **(ج٢/٢٨، ٢٩)**

ضحك الرجل في صلاته حتى تقهقه فقد فسدت صلاته، لما روي أنه قال عليه السلام: «**من قهقه في الصلاة انتقضت صلاته ووضوؤه جميعًا**»، فإن تبسم فلا إعادة عليه؛ لأنه لم يمتنع من ذلك. **(ج٢/٣١، ٣٢)**

البكاء في الصلاة والتنفس صاعدًا؛ إن كان ذلك لأمر آخرته فلا تنتقض صلاته، لأنه من اللائق الخوف المشروط به في الصلاة، ولقوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٩]، وهو من هيئة الخشوع، وإن كان لأمر دنياه انتقضت صلاته لقوله عليه السلام: «**إن في الصلاة لشغلًا**»، وقال بعضهم: عليه الإعادة في هذا كله ولو لأمر آخرته، وذلك عندي ـ والله أعلم ـ: لأنه ليس من أفعال الصلاة. **(ج٢/٣٢)**

١٨٠ الظاهر من الأفعال التي تنقض الصلاة كالحركات والسكنات:

الأفعال التي هي الحركات لا تخلو أن تكون من الأفعال التي هي غير أفعال الصلاة أو من الأفعال التي هي غير أفعال الصلاة، فإن كانت غير أفعال الصلاة، فإنه قد اتفق العلماء أن جميع الأفعال المباحات التي ليست من أفعال

الصلاة إذا فعلها الرجل في صلاته انتقضت صلاتــه، إلا قتل الحية والعقرب، لقولــه عليه السلام: «**اقتلوا الحية والعقــرب وإن كنتم في صلاتكــم**»، وقال بعضهم: يقتلهما إذا خافهما، وقال بعضهم: لم يرد ذكر الخــوف، فإذا قتلهما بنى على صلاته لهذا الحديث المتقدم. **(ج٢/٣٢، ٣٣)**

١٨١ السكون الذي ينقض الصلاة من جنس الأفعال:

إذا قعد أو قام فارغًا، كذلك فإنه إذا سكت كذلك مقدار العمل الذي استقبله أعاد صلاته، لأن السكون فعل، وهو أيضًا من جنس أفعال الصلاة لأنه من هيئات الخشــوع، لكنهم اختلفوا في مقدار العمل في الصلاة، وإن فعل هذا كله متعمدًا أعاد صلاته، ولو كان ذلك أقل القليل، وقــال بعضهم: غير هذا في العمد، وذلك مما رأيته في بعض الكتب إذا أحرم للصلاة وترك القراءة أكثر من مقدار ما يتنفس فيه أنه يعيــد صلاته على القول الأول، وعلى القول الآخــر حتى يتركها مقدار ما يقرأ فيه ما يجزيه للصلاة، وكذلك إن ســجد على الأرض وترك التعظيم من غير سهو على هذا الاختلاف، قال بعضهم: حتى يتركه مقدار ما يعظم فيه. **(ج٢/٤٤)**

١٨٢ الباطن من الأفعال الذي ينقض الصلاة:

جميع أفعال القلب إذا كيفهم الرجل بقلبه في صلاته متعمدًا أعاد صلاته، كما يعيد في سائر الأفعال، وقال بعضهم: في عمل القلب من جميع ما يعارضه من الخواطر والوساوس لا يكون عليه بأس ما لم يخاطب أو يرد الجواب في نفسه، وقال بعضهم: لا بأس في ذلك كله ما حفظ موضعًا كان فيه من صلاته. **(ج٢/٤٤، ٤٥)**

١٨٣ النقصان الموجب لإعادة الصلاة:

لا يخلو أن يكون نقصان فرائض، أو نقصان سنن، أو نقصان رغائب؛ فإن كان نقصان فرائض فإنه يوجب انتقاض الصلاة، سواء كان عمدًا أو سهوًا، وإن

كان نقصان سنن فإنه يوجب الإعادة بالعمد دون السهو، إلا أن ينسى أكثر ذلك الفعل في صلاته، وإن كان نقصان رغائب فإنه ينقص الأجر من غير إعادة الصلاة عمدًا كان أو سهوًا. **(ج٢/٤٦)**

١٨٤ صلاة المرأة:

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**صلاة المرأة في مخدعها أفضل من صلاتها في صحن بيتها، وصلاتها في دارها أفضل من صلاتها في المسجد**». فخص ﷺ صلاة النساء في بيوتهن أو في المسجد بالفضل، لأن هذه المواضع أستر لهن، ولا يجوز للمرأة على هذا أن تصلي خارجًا من هذه المواضع، إلا إن استترت، وسترتها من خلفها لقوله عليه السلام: «**خير صفوف الرجال المقدم، وخير صفوف النساء المؤخر**»، ولذلك لا يجوز للمرأة أن تصلي وخلفها رجل غير ذي محرم منها إلا إن استترت منه. **(ج٢/٤٩)**

١٨٥ القضاء في الصلاة:

اتفق العلماء على وجوب القضاء على الناسي والنائم بعد خروج الوقت؛ لقوله عليه السلام: «**من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها**». **(ج٢/٥٣)**

واختلفوا في العامد، قال بعضهم: لا قضاء عليه؛ لأنه لا يجب عليه القضاء إلا بأمر ثان وهو معدوم في العامد، وذلك عندهم أن تعليق الفعل بوقت معين كتعليقه بشخص معين، فكما لا يجب القضاء في شخص معين كذلك لا يجب في وقت معين، واستدل الآخرون أن الدين لا يسقط بمضي الأجل، فالعبادة أولى أن لا تسقط بمضي الوقت، ولقول رسول الله ﷺ: «**أحق ما وفيتم به دين الله تعالى**». **(ج٢/٥٣، ٥٤)**

١٨٦ المغمى عليه هل عليه قضاء الصلاة بعد خروج الوقت أم لا؟

سبب اختلافهم: هل هو مشـــبه بالنائم أو بالمجنون؟ وأما إن أغمي عليه في وقـــت الصلاة ولم يفق إلا بعـــد خروج الوقت؛ فإنه يعيـــد الصلاة لأنه قد وجبت عليه وهو صحيح، وكذلك المجنون على هذا الحال. **(ج٢/٥٤)**

١٨٧ صفة القضاء:

هو بنفسه صفة الأداء إذا كانت الصفتان متفقتين في الوجوب، وإن كانت الصفتان مختلفتين فالنائم والناســـي ومثلهما بخـــلاف غيرهم، وذلك مثل من نســـي صلاة ســـفرية أو نام عنها، أو لم ينتبه، أو لم يتذكر إلا في الحضر؛ فإنه يصليها حضرية على كل حال خرج الوقـــت أو لم يخرج، لقوله عليه السلام: «**من نام عن صلاة أو نســـيها فليصلها إذا ذكرها، فذلك وقتها**»؛ لأنه لم توجب عليه إلا في وقت الذكر أو الانتباه، وكذلك إن نام عنها أو نسيها وهو في الحضر، ولم يتذكر ولم ينتبه إلا في السفر فإنه يصليها سفرية على كل حال أيضًا لأنه وقت الوجوب. **(ج٢/٥٤، ٥٥)**

١٨٨ ترتيب المقضيات فيما بينها:

فيما بينها وبين الصلاة الحاضـــرة؛ أما فيما بينها فإن بعضهم قال: بوجوبه في الخمس فما دون قياسًا على المؤدات، وقال بعضهم: ليس الترتيب بواجب؛ لأن المؤدات إنما وجب ترتيبها من أجل أن أوقاتها مرتبة مختلفة وهؤلاء وقتها واحد، وقـــد روي: «أنه ﷺ فاتـــه يوم الخنـــدق أربع صلـــوات؛ فصلاهن على الترتيب»، فينبغي الاقتداء به ﷺ؛ ففي الأثر: «أن من فاته أو نسي خمس صلوات فأقل؛ صلاهن على الترتيب، وما عدا ذلك فليصل كما أراد». **(ج٢/٥٦)**

١٨٩ صلاة الوتر:

صلاة الوتر فريضة في قول بعضهم على ما تقدم من ذكرنا له. **(ج٢/٦١)**

١٩٠ صفة صلاة الوتر:

الوتر في اللغة الفرد، واحدًا كان أو ثلاثة أو خمسة وما فوق، ومن أوتر بثلاث لا يفصل بينهما بتسليم، أو بخمس أو بسبع؛ فهو مصيب على طريقة اللغو، ومن فصل بينها بتسليم وأوتر بواحدة فهو مصيب أيضًا، غير أن الذي أخذ به علماؤنا رحمهم الله، أن يوتر بواحدة بشرط أن يتقدمها شفع، وأقل ذلك ركعتان؛ والدليل ما روي: «أنه ﷺ يصلي صلاة الليل مثنى مثنى حتى إذا خاف الصبح أوتر بواحدة». (ج٢/٦١)

١٩١ وقت الوتر:

ما بين صلاة العشاء الآخرة إلى طلوع الفجر، هكذا روي عنه عليه السلام، وإن نسي الوتر فليوتر إذا ذكر؛ لما روي عن أبي سعيد الخدري قال: «**من نسي الوتر فليوتر إذا ذكر**»، فهذا يعضد قول من قال بوجوب الوتر. (ج٢/٦٢)

١٩٢ ركعتا الفجر:

ركعتا الفجر سُنَّة لما روي أنه قال عليه السلام: «**ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها**». والدليل على تأكيدها: ما روي: «أنه ﷺ لم يتركها في حضر ولا سفر». ويستحب التخفيف فيهما لما روي عن عائشة رضي الله عنها: «أنه ﷺ إذا سمع النداء بالصبح صلى ركعتين خفيفتين». (ج٢/٦٣)

وروي: «أنه ﷺ كان إذا انفجر الفجر صلى ركعتين، الأولى: بفاتحة الكتاب و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، والثانية: بفاتحة الكتاب و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾». والمستحب صلاتهما في البيت لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما حين ذكر صلاة رسول الله ﷺ حين بات عند ميمونة زوج النبي عليه السلام وهي خالته، فذكر صلاته ثم قال: «ثم اضطجع حتى جاء المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين، ثم خرج فصلى الصبح». (ج٢/٦٤)

١٩٣ الركعتان بعد صلاة المغرب:

سُـــنَّة مؤكدة، وقد روي عن علي بن أبي طالب قال: «سألت النبي ﷺ عن قول الله تعالـــى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾ [قَ: ٤٠] قال: **الركعتان بعد صلاة المغرب**، وعلى قوله: ﴿وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [الطور: ٤٩] قال: **الركعتان بعد صلاة الفجر**». (ج٢/٦٦)

وقد روي عـــن أبي عبيـــدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: يســـتحب بعد المغـــرب ركعتان خفيفتان. (ج٢/٦٦)

١٩٤ صلاة مقام إبراهيم عليه السلام:

سُـــنَّة مؤكدة ولا يجوز تركها، وإنما تصلى بعد الطـــواف بالبيت، وهي ركعتان يصليهما في المســـجد عند مقام إبراهيم عليه السلام، وإن خرج من المسجد ولم يركعهما فليركعهما ما دام في الحرم، وإن خـــرج من الحرم ولم يركعهما فليركعهما حيث ذكر ما لم يصل إلى بلده. (ج٢/٦٦، ٦٧)

١٩٥ سجود التلاوة:

ســـجود التلاوة سُـــنَّة مأثورة عن النبي ﷺ، وهي إحدى عشـــرة سجدة. (ج٢/٦٨)

أولهـــا: خاتمـــة الأعـــراف ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. (ج٢/٦٨)

وثانيها: في الرعد، عند قولـــه: ﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَظِلَٰلُهُم بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ﴾ [الرعد: ١٥]. (ج٢/٦٨)

وثالثها: في النحل عند قوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]. (ج٢/٦٩)

ورابعة: في بني إسرائيل عند قوله: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٩]. (ج٢/٦٩)

وخامسة: في مريم عند قوله: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨]. (ج٢/٦٩)

وسادسة: في الحج عند قوله: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨]. (ج٢/٦٩)

وسابعة: في الفرقان عند قوله: ﴿قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [الفرقان: ٦٠]. (ج٢/٦٩)

وثامنة: في النمل عند قوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦]. (ج٢/٦٩)

وتاسعة: في «الم تَنزِيلُ» عند قوله: ﴿خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَسَبَّحُوا۟ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة: ١٥]. (ج٢/٦٩)

وعاشرة: في سورة (ص) عند قوله: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤]. (ج٢/٧٠)

والحادية عشرة: (حم السجدة) عند قوله: ﴿يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]. (ج٢/٧٠)

١٩٦ كيفية سجود التلاوة:

إذا أراد القارئ أن يسجد فإنه يكبر حين يهوي إلى السجود، فإذا سجد قال: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ [الإسراء: ١٠٨]، ثلاث مرات، ثم يرفع رأسه بالتكبير، ويقول: «ربنا لك سجدنا وإليك أنبنا، وإليك المصير، ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا، واغفر لنا ربنا إنك أنت العزيز الحكيم» ويقول:

رب أعطني بها أجرًا، وضع بها عنـــي وزرًا، وتقبلها مني كما تقبلت من عبدك داود سجدته». (ج٢/٧١)

١٩٧ شروط سجدة التلاوة:

الطهارة وطهارة الثوب والموضع: شـــروط الصـــلاة المكتوبة، ورخص بعضهم أن يتيمم ويسجد، ولو كان ممن يغتسل. (ج٢/٧١)

١٩٨ قيام رمضان:

قيام رمضان سُـــنَّة مرغب فيها، وقد بلغنـــا: «أن النبي ﷺ صلى من قيام رمضان ثمان ركعات وهن أربع تسليمات»، ثم زاد أبو بكر الصديق رضي الله عنه ثمانية أخرى، ثم زاد عمر رضي الله عنه ثمانية أخرى، وذلك كله أربع وعشـــرون ركعة، فكان ذلك سُنَّة لمن بعدهم. (ج٢/٧٥)

وهي نافلة مرغب فيها لما روي عن عائشـــة زوج النبي ﷺ قالت: «صلى رســـول الله ﷺ في المســـجد فصلى بصلاته ناس، ثم صلى مـــن الثانية فكثر الناس، ثم تجمعوا من الليلة الثالثة والرابعة، ولم يخرج إليهم فلما أصبح قال: **قد رأيت الذي صنعتـــم ولم يمنعني مـــن الخروج إليكم إلا أني خشـــيت أن يفرض عليكم**». وذلك في رمضان. (ج٢/٧٥)

١٩٩ وقت صلاة القيام:

أفضل صـــلاة القيام بعد صـــلاة العتمة وقبل الوتر، لحديث عائشـــة رضي الله عنها المتقدم: «أنه ﷺ يوتر بثلاث بعد صـــلاة القيام»، ولقوله عليه السلام لبعض أصحابه: «**وآمرك بصيام ثلاثة أيام في كل شهر، ولا تنم إلا عن وتر، وركعتي الضحى**»، وإن صلى قبل العتمة أو بعد الوتر فلا بأس عليه. (ج٢/٧٦، ٧٧)

ووقته ما لم يطلع الفجر، ومن فاته بالليل فليقضه بالنهار، ويصليه الناس

بالجماعة ما لم يخرج وقته، وكذلك الوتـــر يصلى بالجماعة في رمضان ما لم يخرج وقته، والمســـتحب أن يصلي بهم الوتر من صلى بهم العتمة، لأن الوتر تابع للعتمة، كأنه بعض منها. **(ج٢/٧٧)**

٢٠٠ صلاة العيدين:

صلاة العيدين سُـــنَّة مأثورة على أهل الأمصار والقـــرى، وتاركها منزلته خسيسة عند المســـلمين، والتأكيد فيها من كتاب الله ﷻ حيث يقول: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۞ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلـــى: ١٤، ١٥]، قيل: إنـــه نزل في صلاة العيد، وروي: «أن النبي ﷺ صلى العيد وحض عليها»، وروت أم عطية، قالت: «أمرنا رســـول الله ﷺ أن نخرج إلى العيدين والعواتق من الخدور، وأمر الحائض أن تعتزل من مصلى المســـلمين»، ولولا الإجماع أنها ليســـت بفـــرض لدل هذا التأكيد على فرضها. **(ج٢/٨٢، ٨٣)**

٢٠١ مستحبات صلاة العيد:

يستحب تعجيل الأضحى وتأخير الفطر لما يرجع الناس من ضحاياهم، وقد روي: «أن النبي ﷺ كتـــب إلى عمرو بن حزم **أن عجـــل الأضحى وأخر الفطر**»، ويســـتحب الأكل يوم الفطر قبل الصلاة، ويـــوم الأضحى بعد الصلاة اقتداء برســـول الله ﷺ لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يأكل قبل أن يغدو إلى المصلى رطبات؛ فإن لم تكن فتمرات، فإن لم تكن يحســـو من الماء حسوات». **(ج٢/٨٣، ٨٤)**

٢٠٢ من سنن العيد:

السواك، والطيب، والغسل، واللباس الحسن. **(ج٢/٨٤)**

والمســـتحب: إذا أرادوا أن يصلوا العيد أن يخرجـــوا من المنزل خارجًا. **(ج٢/٨٥)**

٢٠٣ صفة صلاة العيدين:

يوجــه لها كما يوجه للفريضـــة، ويحرم ثم يكبر ثم يقــرأ فاتحة الكتاب وسورة، ويستحب سورة «وَالشَّـــمْسَ»، ثم يركع ويســجد ثم يقوم إلى الركعة الثانية، فيقرأ فاتحة الكتاب وسورة، والمستحب سورة «وَالضُّحَى»، ثم يكبر ثم يركع ويسجد ويقعد على التحيات ويسلم، ثم يخطب. **(ج٢/٨٥، ٨٦)**

٢٠٤ صفة التكبير:

بعضهم قال: يكبر ســبعًا، وبعضهم يقول: تسعًا، وبعضهم يقول: إحدى عشــرة، وبعضهم يقول: ثلاث عشرة، فمن قال بالســبع فإنه يكبر بعد تكبيرة الإحرام في الركعة الأولى أربعًا، وبعد القراءة في الركعة الثانية ثلاثًا، ومن قال بالتســع فليكبر في الركعة الأولى أربعًا وفي الثانية خمسًــا، ومن قال بإحدى عشرة فليكبر في الركعة الأولى ستًا وفي الثانية خمسًا، ومن قال بالثلاث عشرة فليكبر في الركعة الأولى ستًا وفي الثانية سبعًا. **(ج٢/٨٦)**

٢٠٥ مسبوق صلاة العيدين:

إن فاته الإمام بشــيء من صلاة العيد فإنه يدخل إليه ويستدرك ما فاته به إن علم ما كبر الإمام في صلاته، وإن لم يعلم، فإنه يستدل بالركعة الثانية أعني ما كبر فيه الإمام، وإن فاته بركعتين جميعًا فإنه لا يدخل إليه إلا إن تبين له ما فعله الإمام من التكبيــر بقول الأمناء ومن يثق به، وإن دخل إليه بغير علم فإنه يعيد صلاته، إلا إن وافق. **(ج٢/٨٧)**

٢٠٦ الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها:

روى قوم: «أن النبي عليه السلام لم يصل قبلها ولا بعدهــا»، وروي أيضًا: «أن النبي عليه السلام صلــى بعدها»، وأصحابنا رحمهم الله يصلون ما شــاؤوا قبل العيد، ولا يصلون بعدها. **(ج٢/٨٧)**

٢٠٧ صلاة الكسوفين:

يقال كسف الشمس والقمر بفتح الكاف، وكسفا بضمها، وانكسفا وخسفا وانخسفا بمعنى، وقيل: كسفت الشمس وخسفت القمر بالخاء، وحكى القاضي عياض عكسه عن بعض أهل اللغة والمتقدمين، وهو باطل مردود بقول الله تعالى: ﴿وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٨] وجمهور أهل اللغة وغيرهم على أن الخسوف والكسوف يكون بذهاب ضوئهما كله، ويكون لذهاب بعضه، وقال جماعة منهم الليث بن سعد: الخسوف في الجميع والكسوف في البعض، وقيل: الخسوف ذهاب لونهما والكسوف تغيره. (ج٢/٨٨)

٢٠٨ حكم صلاة الكسوفين:

روي: «أنه ﷺ صلى صلاة الكسوف» وعمل بها المسلمون بعده، وهي سُنَّة مرغب فيها، والأصل فيها: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كسفت الشمس، فصلى بنا رسول الله ﷺ والناس معه، فقام قيامًا طويلًا فقرأ من نحو سورة البقرة، ثم ركع ركوعًا طويلًا، ثم قام قيامًا طويلًا وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعًا طويلًا وهو دون الركوع الأول، ثم سجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس، فقال: **إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت بشر، ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله**». (ج٢/٨٨، ٨٩)

وهذا الحديث يدل أن صلاة الكسوف ركعتان في ركعة، وأن القراءة فيها سر، لتقديره قراءته عليه السلام بنحو من سورة البقرة، وأن من شروطها: الخطبة؛ ما ذكر عن ابن عباس أنه خطب عليه السلام بعد الصلاة. (ج٢/٨٩)

٢٠٩ كيفية صلاة الكسوف:

قال بعضهم وهو الأصح: صلاة الكسوف ركعتان لما روي: «أنه ﷺ صلى ركعتين وقال: **الشمس لا تكسف لموت أحد ولا لحياته، وإذا رأيتم شيئًا من ذلك فصلوا**». (ج٢/٨٩،٩٠)

ويجهروا فيهما بالقراءة؛ لأنهما تطوع بجماعة في وقت حاضر، وجعل وقتها حالًا كصلاة العيدين. (ج٢/٩٠)

وأما الخطبة فليس هي من شروطها؛ لأن النبي ﷺ إنما خطب لأن الناس زعموا أن الشمس إنما تنكسف لموت ولده إبراهيم. (ج٢/٩٠)

وصلاة الخسوف أيضًا تصلى جماعة كصلاة الكسوف، وقال قوم: لم يبلغنا أن النبي ﷺ صلى عند خسوف القمر بجماع، ولو كان ذلك لنقل إلينا لكثرة دورانه، ولكن تصلى فرادى. (ج٢/٩٠)

٢١٠ صلاة النوافل:

مرغب فيها لقوله ﷺ: «**الصلاة خير موضوع؛ فمن شاء فليقلل ومن شاء فليكثر**»، وقال ﷺ: «**ما جعل لذكر الله والصلاة فقليله كثير**». (ج٢/٩٢)

وصلاة النوافل إنما تصلى ركعتين ركعتين، ويفصل بينهما بالتسليم. (ج٢/٩٣)

وشروط النوافل هي بنفسها شروط الصلاة المكتوبة: من الطهارة، واستقبال القبلة، والثياب الطاهرة، والقيام فيها، وغير ذلك من جميع شروطها. (ج٢/٩٤)

الجنائز

٢١١ تعريف الجنائز:

مفردها: جنازة؛ وهي مشتقة من «جنز» إذا ستر، ذكره ابن فارس وغيره، والمضارع يجنز بكسر النون، والجنازة بكسر الجيم وفتحها والكسر أفصح، ويقال: بالفتح للميت، وبالكسر للنعش عليه ميت، ويقال عكسه، حكاه صاحب المطالع، والجمع جنائز بالفتح لا غير. (ج٢/٩٦)

٢١٢ حقوق الأموات على الأحياء:

أول ذلك يستحب أن يلقن الميت عند الموت شهادة أن لا إله إلا الله، وقد ذكر في بعض الكتب حديث عن النبي ﷺ فقال: «**لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله**». **(ج٢/٩٦)**

ولا ينبغي أن يحد النظر في وجه الميت، فإن ذلك يزيل نور الوجه، ولا يحد النظر في جسده كله. **(ج٢/٩٨)**

ولا ينبغي أن يلي المريض في حال خروج روحه إلا ذوو العقول، ومن يستر عورته، ومن يحسن غمض عينيه، وأموره كلها. **(ج٢/٩٨)**

ولا يغمض عينيه، ولا يغلق فاه ما لم تخرج روحه، لأن ذلك يعين على موته، وأما تسوية يديه فلا بأس بها إذا ضعف؛ لأن ذلك لا يعين على موته. **(ج٢/٩٨)**

٢١٣ علامات الموت:

وحقيقة الموت تعتبر بجس العرق الذي بين الكعب والعرقوب، وبجس عرق في الدبر، ومن علامات الموت أيضًا سكون الحركة من بدنه كله، وبرودة جسده، وتغير لونه، وانقطاع نفسه، ولذلك تعتبر الحامل موتها بوضع كفة الميزان أو ما أشبهه على سرتها، فما دامت الكفة تتحرك فهي حية، وهذا إذا تبين حملها، إما بقولها أو بقول غيرها ممن لا يتهم على ذلك. **(ج٢/٩٨)**

٢١٤ غسل الميت:

غسل الميت واجب قبل دفنه على من حضره؛ لقوله عليه السلام: «**اغسلوا موتاكم**». وغسل الميت فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين، والواجب من ذلك غسلة واحدة؛ لقوله عليه السلام: «**اغسلوا موتاكم**». **(ج٢/١٠٠)**

والمستحب ثلاث غســـلات؛ لما روي أنه عليه السلام: «غســـل وعليه قميصه ثلاثًا»، ولما روي أنه قال عليه السلام أيضًا: «**لما قبض آدم عليه السلام؛ أتته الملائكة عليهم السلام فغسلوه ثلاث غســـلات: أولهن بماء قراح، والثانية بماء وسدر، والثالثة بماء وكافـــور، فكفنوه في وتر مـــن الثياب، فقالوا: هذه سُـــنَّتك وسُـــنَّة بنيك من بعدك**». **(ج٢/١٠٠)**

٢١٥ غسل الشهيد:

الواجب غسل كل ميت من أهل الإسلام بأمر النبي عليه السلام، إلا الشهيد فإن النبي عليه السلام خصه مـــن جملة موتى المســـلمين، وأخرجه بالنهـــي منهم لقوله: «**زملوهم فـــي ثيابهم ودمائهـــم**»، وروي: «أن أعرابيًا آمـــن بالنبي عليه السلام، فأتبعه فأصابه سهم فقتله، فكفنوه في جبته». **(ج٢/١٠١)**

٢١٦ تعريف الشهداء:

هم الذين يقتلون في الحرب، وليس كل مقتول ظلمًا شهيدًا، وإن كان قد خالفنا في ذلك كثير من مخالفينا ممن زعم أن كل مقتول ظلمًا شـــهيدًا، حتى ذكروا أن الساقط من النخلة ومن سقط عليه شـــيء فقتله، والشهيد عندنا: من قتل في الحرب؛ لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**المقتول في المعركة لا يغســـل؛ فإن دمه يعود مسكًا يوم القيامة**». **(ج٢/١٠١، ١٠٢)**

وروي أن عمر رضي الله عنه غسل وكفن، وموته كان بعدما طعن ثلاثة أيام، وكذلك يوجد عن الشـــعبي أنه قال في رجل قتله اللصوص: لا تغسلوه، وقال سفيان: إذا قتل الرجل مظلومًا لم يغسل، وفي أثر أصحابنا من أهل المشرق أن الشهيد الذي لا يغســـل هو المقتول في المعركة، وإن حمل مـــن المعركـــة وفيه رمـــق حيـــاة حتى مـــات من بعـــد؛ فإنه يغســـل. **(ج٢/١٠٢، ١٠٣)**

٢١٧ إحداث الميت بعد غسله:

الميت يغسل ثم يحدث قبل أن يدخل في كفنه، قال بعضهم: يعاد عليه الغسل ما أمكن، وقال أصحابنا: يعاد عليه الغسل خمس مرارًا ثم يدرج في أكفانه، والدليل: ما روي أنه قال عليه السلام لما غسلت ابنته قال: «**إن خرج منها شيء فأعيدوه إلى خمس غسلات**»، وقال غيرهم: إذا غسل ثم أحدث لم يعد عليه الغسل ثانية، ووضئ وضوء الصلاة، وقال آخرون: يغسل الحدث وحده، والنظر يوجب عندي أن يفعل به كما يفعل المحدث الحي إذا أحدث بعد سقوط الغسل عنه، أعني أن يغسل الحدث ويتوضأ وضوء الصلاة؛ لأن فرض غسله قد سقط بالغسل الأول، ولأن النبي عليه السلام لم يفرق بين الحي والميت في الحرمة. (ج٢/١٠٤، ١٠٥)

٢١٨ من يجوز له أن يغسل الميت؟

اتفقوا على أن الرجال يغسلون الرجال، والنساء النساء، واختلفوا في المرأة تموت مع الرجال، والرجل يموت مع النساء، ما لم يكونوا زوجين، قال بعضهم: يغسل كل واحد منهم صاحبه فوق الثياب؛ أعني الرجال المرأة، والنساء الرجل، وقال قوم: يتيمم كل واحد منهم لصاحبه؛ لأن الغسل فيه وثوقة من مخافة الإنجاس. (ج٢/١٠٥)

وأما الزوجان؛ فإن بعضهم أولى ببعض في المحيا والممات، وقد جاءت بذلك الأخبار عن العلماء وأهل الفضل، ووجدنا في الأثر عن جابر بن زيد رضي الله عنه أنه غسل امرأة ماتت معه، وغسلته امرأته التي مات عنها، وقيل: إن اسمها أمينة، وبلغنا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أمر امرأته أسماء بنت عميس أن تغسله. (ج٢/١٠٧)

٢١٩ صفة غسل الميت:

الميت إنما يغسله من الرجال خمسة، وإن لم يكونوا فأربعة، وإن لم يكونوا فثلاثة، وأقل من الثلاثة يتممون له؛ لأن غسله لا يمكن بأقل من

ثلاثة، وإن أمكنهم غســـلوه قلوا أو كثروا، وقد روي: «أن النبي عليه السلام غســـله الفضل بن العباس وعلي بن أبي طالب، وأســـامة بن زيـــد كان يصب الماء عليه». (ج٢/١٠٩)

والمســـتحب لمن أراد أن يغســـل الميت أن يكون على طهـــارة بالماء، وبالتيمم إن لم يمكنه، ويمســـك الستر اثنان من الخمســـة؛ أعني: سترًا رقيقًا يخرج منه الماء، ويستر عورة الميت، والثالث من الخمسة يسكب عليه الماء، والرابع يمسك الميت من خلفه، ويوقف ركبتي الميت، والخامس يغسله على حصير أو غيره مما يخرج منه الماء، ويكون الحصير على حفرة، أو يغسله على حصير كما أمكنه. (ج٢/١٠٩)

وإذا أراد غسله، غســـل يده أول مرة، ويد الميت اليمنى، ثم اليسرى، ثم يلف يده التي يريد أن يغســـله بها، فإن كان الميت مدنفًا في مرضه فليأخذ في غسله من سرته إلى أســـفل حتى ينتهي إلى عورته؛ فيغسلها كما يغسل لنفسه، ويطهرها إذا أمكن من غير تفتيش ولا اســـتدخال يده في شيء من أبوابه، فإن كان الميت غيـــر مدنف في مرضه؛ فليقصد في غســـله إلى أبوابه فيغســـلهما وينظفهما، ثم ما ردت سرته إلى ركبتيه، وهذا كله ويده ملفوفة كما ذكرنا أولًا. (ج٢/١١٠)

ولا ينزع اللف عن يده حتى يغســـل ما ردت سرة الميت إلى ركبتيه، ثم يبدأ فيتوضأ له كما يتوضأ للصلاة، وهو سُنَّة في غسل الميت. (ج٢/١١٠)

ثم يبدأ بعد الوضوء فيغسله بســـدر أو نحوه إن حضر أو خمطى، فإن لم يكن ذلك فلا بأس. (ج٢/١١١)

ويبدأ بشق رأسه الأيمن، ثم الأيســـر، ثم عنقه، ثم يده اليمنى وما يليها، ثم اليسرى وما يليها، وجانبه الأيمن وما يليه، ثم الأيسر وما يليه، ويغسل بطنه وظهره كما يغسل لنفســـه من الجنابة، ثم ما ردت ركبته اليمنى إلى رجله، ثم

اليسرى كذلك، ويعمه بالغسل ويرفق بغسله جهده، ويحذر ما يذهب به في حال غسله من شعره وجلده، ولا يكلوا الميت إن كان متوليًا إلى أهل الجملة، وأما غير المتولي فإنهم يكلونه، ورخص بعضهم فيمن يحسن غسله أن يكلوه إليه. **(ج٢/١١١)**

٢٢٠ أكفان الموتى:

تكفين الميت فرض واجب على من حضره، وتكفيه في ثياب الكتان الطاهرة الجديدة أولى، لما روي من طريق ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**عليكم بهذه الثياب البيض، ألبسوها أحياءكم وكفنوا فيها موتاكم فإنها من خير ثيابكم، ولا تكفنوهم في حرير، ولا مع شيء من الذهب؛ لأنهما محرمان على رجال أمتي، ومحللان لنسائها**» ولذلك كان البيض في الكفن أحب إلى الفقهاء، وعنه ﷺ قال: «**إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه؛ فإنهم يتزاورون**». **(ج٢/١١٤)**

٢٢١ ثمن الكفن:

الكفن من رأس مال الميت قبل الدين والوصية والميراث، وقد غلط من زعم أنه من ثلث المال، والدليل ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: الكفن من رأس المال؛ لقول النبي عليه السلام في ميت مات بحضرته: «**كفنوه في ثوبيه**» فأضافهما إليه، وإن لم يكن للميت مال فليؤخذ ورثته بكفنه كما يرثونه، لأن ذلك عليهم حق واجب في حياته وبعد مماته، إلا الأزواج والكلالة إذا لم يكونوا من العصبة، وإن لم يكن من أوليائه أحد فعلى من حضره أن يكفنه، ولو لم يجدوا كفنه إلا بجميع أموالهم، وإن شهدوا على أنفسهم أن يأخذون قيمة كفنهم من مال الهالك فإنهم يدركونها، وإن لم يشهدوا على ذلك فليس لهم أن يأخذوها من مال الهالك بغير رأي الورثة، وأما فيما بينهم وبين الله فجائز لهم أن يأخذوا. **(ج٢/١١٤، ١١٥)**

٢٢٢ توشيح الميت:

من إبطيه إلى ركبتيه كما يوشح الحي؛ لئلا تلحق يداه عورته في الصلاة، والتوشيح للميت استحباب، ويجعلونه لكل ميت طفلًا كان أو بالغًا، ذكرًا كان أو أنثى، حرًا كان أو عبدًا، ومن لا يجـــب حقوقه من الأموات ليس عليهم من توشيحه شيء، ولا يضيق عليهم أيضًا إلا ستر عورته، وقال بعضهم: لا يجزيهم إلا أن يلفوه كله، وإن أرادوا أن يكفنوه في ثوبين أو ثلاثة فليوشحوه من الذي يليه، ثم يلفوه فيهم. **(ج٢/١١٨، ١١٩)**

٢٢٣ حمل الميت إلى موضع يصلى عليه:

إذا غسلوه وكفنوه ووضعوه على النعش، فليجعلوا عليه ثوبًا يستره، وإن كان ذلك في بيت فليخرجوا رأسه أولًا، وكذلك يقدمون رأسه في حال سيرهم به إلى قبره أو إلى موضع يصلى عليه، إلا إن لم يمكنهم ذلك. **(ج٢/١٢٠)**

فإذا حملوه فليكن ســيرهم رفيقًا لا يخبوا خبيب اليهود، ولا يدبوا دبيب النصارى. **(ج٢/١٢٠)**

٢٢٤ من مرت به جنازة:

إن مرت الجنازة على رجل فليكن على حاله؛ إن كان قاعدًا فقاعدًا، وإن كان قائمًا فكذلك، وليقل: «هذا ما وعدنا الله ورســوله وصدق الله ورســوله»، وذلك أن القيام في الجنازة منسوخ فيما ذكر في بعض الكتب عن علي بن أبي طالب: «أن النبي عليه السلام كان يقوم في الجنازة ثم جلس». **(ج٢/١٢١)**

ولا يركب المشــيع للجنازة دابة ولا يربط قرقًا، جاء الأثر في ذلك عن الرسول عليه السلام: «أنه شيع جنازة، فعرض عليه رجل فرســه ليركبه، فأعرض عنه حتى رجعوا، فعرض عليــه رجل آخر حمارًا فركبه، فســأله الأول: لم أعرض عنه؟ فقال: **إنما الملائكة معنا مشــيعون للجنازة، فاســتحييت أن أركب وهم**

معنا، فلما رجعنا انصرفوا». وفي الأثر: أن بعض الفقهاء رأى راكبًا خلف الجنازة فقال: أتركب وملائكة الله مشاة؟! وروي أيضًا عن رسول الله ﷺ: «رأى امرأة تتبع جنازة فأمر بردها»، وروي عن أم عطية قالت: «نهينا أن نتبع الجنازة»؛ فلهذا كرهوا للنساء أن يتبعن الجنازة إلا إن لم يوجد من يحمل الميت غيرهن، ويكون النساء وراء الرجال في النعش. **(ج٢/١٢١، ١٢٢)**

٢٢٥ الصلاة على الميت:

من سنن الإسلام الصلاة على الميت من بعد غسله وتكفينه؛ لما روي أنه قال عليه السلام: «**صلوا على موتاكم**»، وفي خبر آخر: «**صلوا على إخوانكم**»، وروي أيضًا في خبر آخر: «الصلاة على موتى أهل القبلة المقرين بالله ورسوله واجبة»، وروي أيضًا أنه عليه السلام قال: «**صلوا خلف كل بار وفاجر، وصلوا على كل بار وفاجر**»، وكانت الصلاة على الأموات بهذه الأحاديث واجبة. **(ج٢/١٢٣)**

٢٢٦ الصلاة على الأطفال:

أما الطفل: فإنه أجمع أهل العلم على أن الطفل إذا عرفت حياته واستهل؛ صلي عليه لقوله عليه السلام: «**إذا استهل الصبي صلي عليه**»، واختلفوا فيه إذا لم تعرف حياته، قال قوم: إذا لم يستهل لم يصل عليه. وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي. وقال قوم: يصلى عليه ولو لم يستهل؛ وروي ذلك عن ابن عمر. وأما إن اختلط من يصلى عليه مع من لا يصلى عليه فإنهم يقصدون بصلاتهم من يصلى عليه، وكذلك الموحدون والمشركون. **(ج٢/١٢٤، ١٢٥)**

٢٢٧ أولى الناس بالصلاة على الميت:

الأب، ثم الزوج، ثم الابن، ثم الأخ، ثم العم، ثم الأقرب، فالأقرب، والدليل على هذا ما روي أنه قال عليه السلام: «**يصلى عليه بإذن أوليائه**»، ولهذا أصحابنا لا يصلون على الجنازة حتى يستأذنوا أولياءها، وإن كن نساءً استأذنوهن. **(ج٢/١٢٥)**

٢٢٨ وضع الميت أثناء الصلاة:

من أراد أن يصلي على الميت فإنه يســتقبل من الذكر رأسه، ومن المرأة صدرها، وقال بعضهم بعكــس هذا، وعلى هذا إن صلــت المرأة على الميت فإنها تســتقبل خلاف ما يســتقبل الرجل؛ أعني: تســتقبل الــرأس في موضع يســتقبل فيه الرجل الصدر، والصدر في موضع يستقبل فيه الرأس، وقال قوم: يقوم حيــال الصدر رجلًا كان أو امــرأة، وهذا القول دليلــه: ما روي أنه ﷺ: «صلى على امــرأة فقام نحو وســطها»، والرجل والمرأة في ذلك ســواء، لأن حكمهما واحد، إلا إن ثبت في ذلك فرق شرعي، وقد روي أن الحسن البصري لا يبالي أين قام من الرجل والمرأة. (ج٢/١٢٦، ١٢٧)

٢٢٩ صفة الصلاة على الميت:

إذا أرادوا أن يصلوا علــى الميت فليضعوه ويردوا رأســه قبل المغرب، مســتلقيًا على ظهره أو مضطجعًا على جنبه الأيمن، مستقبلًا للقبلة كما يوضع في القبر، وإن صلوا عليه أيضًا مســتلقيًا على ظهره ورجــلاه إلى القبلة فجائز لأنه مســتقبل للقبلة، وإن صلوا عليه أيضًا ورأسه إلى المشــرق مستلقيًا على ظهره، أو مضطجعًا على جنبه الأيســر؛ فلا يفعلوا ذلك، فــإن فعلوا فلا إعادة عليهم، وقال بعضهم: كلما خالفوا السُّــنَّة في هذا أعــادوا، وأما إن صلوا عليه مكبًّا على وجهه أو مستدبرًا للقبلة، أو مستلقيًا على ظهره ورأسه إلى القبلة فلا يجزيهم ذلك، وعليهم الإعادة. (ج٢/١٢٨، ١٢٩)

وبعد ذلك يوجه من قــام إلى صلاة الميت توجيه الصــلاة، وقيل: كان الربيع رَحِمَهُ اللَّهُ يعلم أصحابه توجيه الجنازة؛ وهو: ســبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله وتعالى الله، ثم يكبّر تكبيرة الإحرام، ثم يستعيذ، ثم يقرأ فاتحة الكتاب ســرًا، ثم يكبر الثانية، ثــم يقرأ فاتحة الكتــاب، ثم يكبّر الثالثــة، ويحمد الله ويصلي على رسوله ويســتغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ويدعو بما فتح الله

له، وكان بعض يقول: لا أحب أن يكون للدعاء حد معروف فيتخذ سُنَّة إلا ما فتح الله، وفي بعض الأثر يقول: اللَّهُمَّ إن فلانًا عبدك ابن عبدك ابن أمتك توفيته وأبقيتنا بعده، اللَّهُمَّ أبدل له دارًا خيرًا من داره، وأهلًا خيرًا من أهله، وقرارًا خيرًا من قراره، وأصعد روحه في أرواح الصالحين، واجمع بيننا وبينه في دار تبقى فيه الصحبة، ويذهب فيه النصب واللغوب، وما فتح الله من هذا، ثم يدعو لنفسه بما أراد، ثم يكبّر الرابعة ويسلم على رسول الله وعلى من يسلم الله عليه، ثم يسلم على من خلفه تسليمة خفيفة يصفح بها وجهه يمينًا وشمالًا، ولا يسمعها إلا من كان قريبًا منه. (ج٢/١٢٩)

٢٣٠ شروط صلاة الميت:

شروط صلاة الميت هي بنفسها شروط الصلاة المكتوبة؛ فأول ذلك: لا يجوز أن يصلي على الميت من لم تصح منه الصلاة المكتوبة؛ كالطفل، والمجنون، والمشرك، والحائض، والنفساء، وكذلك النساء لا تجوز صلاتهن على الميت إلا إن لم يكن الرجال. (ج٢/١٣٢)

وكذلك لا تجزيهم الصلاة عليه بالثياب المنجوسة، أو بغير غسل، ولا بتيمم، أو في مكان منجوس، كما لا تجزيهم الصلاة المكتوبة على هذا الحال، إلا على الضرورة، وكذلك إن صلوا عليه بما لا يصلوا به فريضتهم، مثل الحرير وما أشبه ذلك من المعاني التي لا تجوز الصلاة بها من الثياب وأشباهها. (ج٢/١٣٣)

٢٣١ دفن الأموات:

من سنن الميت: غسله، وتكفينه، والصلاة عليه، ودفنه، والأصل في دفنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ۝ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾ [المرسلات:٢٥، ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾

[المائدة: ٣١]؛ فعلى هذا فواجب عليهم حفر قبور موتاهم ودفنهم فيها ما وجدوا لذلك سبيلًا، وإن تركوا ذلك من غير عذر ولا مانع فقد هلكوا. (ج٢/١٣٦)

وإذا أرادوا أن يحفـروا قبر الميـت؛ فإنهم يأخذون قيـاس طول الميت فيحفـرون مقـداره، ولا ينقضـون من طـول الميت شـيئًا، ولا يزيـدون ما لا يحتاجون لميتهم، ومقداره فـي العمق إلى الركبـة إن كان يمنعه ذلك مما يفسده، أو إلى الحقو، أو إلى المنكب. (ج٢/١٣٦)

وإذا حفروا القبر فليلحدوه، واللحد أولى من الضريح، والضريح شق في وسط القبر. (ج٢/١٣٧)

ويردوا تـراب القبر في وقت حفرهم خلف القبـر، ولا يجعلوه قدامه ما وجدوا لذلك سبيلًا. (ج٢/١٣٧)

٢٣٢ دفن ميت البحر:

إن مات لهـم في البحر؛ فإنهم يؤخرونه حتى يخرجـوا من البحر إن لم يخافوا فسـاده، وإن خافوا فسـاده فليجعلوه في كفنه ويربطوا إليه ما ينزله في الماء، ثم ينزلوه، ويكون الماء بمنزلة الأرض عند الضرورة. (ج٢/١٣٨)

٢٣٣ كيفية الدفن:

إن أرادوا إنزاله في القبر فإنهم ينزلون في القبر من استطاع إنزاله: رجلين أو ثلاثة من أوليـاء الميت، ثم يعطونه لهم من كان فـوق القبر، وينزلون أولًا رجليه ثم جنبه ثم رأسـه، وذكـر أن لكل بيـت بابًا، وباب القبـر من ناحية الرجلين. (ج٢/١٣٩)

وإذا وضعوه في قبره حلوا ما عقدوا به على رأسه ورجليه، وتركوا الخيط في موضعه، وقد ذكر في شرح الدعائم وفي الجامع: بلغنا أن موسى رَحِمَهُ اللَّهُ كان

يأمر بالميت إذا وضع في لحده أن يكشف الثوب عن عينه اليمنى وحدها حتى تنظر إلى الأرض، قال الشيخ: العلة في فتح اللفاف، وإظهار عينه اليمنى؛ لأنه يفتح له بابان: باب إلى الجنة، وباب إلى النار، حتى يرى بعينه ذينك البابين. (ج٢/١٣٩)

والأولياء أولى بإنزاله في القبر وأشد من ذلك الأنثى فذووا محارمها أولى بإنزالها، وإن لم يكن منهم إلا واحد؛ فليل عجزها، وإن لم يكن ذلك، فليل الأمين من القوم وهو أولى. (ج٢/١٤٠)

ويقول من يضع الميت في قبره: بسم الله وبالله، وإن كان متوليًا فليقل: بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله، ثم يرد التراب من كان فوق القبر ردًا رفيقًا، ويقولون في وقتهم ذلك: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٥٥]. (ج٢/١٤٠)

فإذا ستروه بالتراب فليطلع من كان في القبر، ولا يفرشون له في القبر، ولا يوسدونه، ولا يجعلون له ما يمنعه من التراب، وأما ما أرادوا به حرزه من السباع فلا بأس؛ مثل الشوك والجريد. (ج٢/١٤٠)

فإذا امتلأ قبره بالتراب؛ فليجعلوا له علامة من قبل رأسه، ومن قبل رجليه، فإن امتلأ القبر بالتراب وبقي؛ فإنهم يردونه عليه كله، وإن انتقض تراب القبر ولم يمتل يزيدون له التراب، ونقصان التراب للقبر من علامات السوء لصاحبه، ويقال: إنه سارق الأرض، كما أن زيادة التراب في القبر علامة حسنة، فإذا ردوا عليه التراب فليجعلوا عليه الحجارة، ويحذر منها مما مسته النار. (ج٢/١٤٠)

٢٣٤ التعزية:

يعزى المسلم في جميع من مات له؛ ولو مات بأي وجه من الوجوه، ولا يعزى أهل الفتنة والبغاة وقطاع الطرق بعضهم على بعض، ويعزى قريبهم مسلمًا كان أو غير مسلم، ويعزى المسلم ولو مضى عليه زمان كثير. (ج٢/١٤٣)

وتعزية المسلم أن يدعو له بالصبر وحســن العزاء والخلف والثواب في الآخرة، وغير المســلم يدعى له بالخلف في الدنيا وغير ذلك مما يمكنه لأمر دنياه، ويرد المعزى الجواب لمن عزاه بما يستحق والله الموفق للرشاد وحسبي الله ونعم الوكيل، ولا حول لا قوة إلا بالله العلي العظيم. (ج٢/١٤٣)

الزكـــاة

٢٣٥ حكم الزكاة:

الزكاة فريضة واجبة من التنزيل، مقرونة بالصلاة، ثم بيَّن رســول الله ﷺ قسمتها وما تجب فيه من الأموال، وكم تجب، ومن كم تجب، ومتى لا تجب. والدليل على وجوبها من الكتاب والسُّنَّة والإجماع. (ج٢/١٤٤)

أما الكتاب: فقول الله تعالــى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقوله: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ ۝ وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٤ ـ ٧]. قيل: إنها الزكاة. (ج٢/١٤٤)

ومن السُّــنَّة: ما روي من طريق ابن عبــاس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**مانع الزكاة يقتل**». (ج٢/١٤٤)

وأما الإجماع: فإنه لم ينقل إليها في ذلــك من أحد خلاف علمناه. وأما من تجب عليه فإن الناس قد أجمعوا علــى أنها تجب على كل حر بالغ عاقل مالك النصاب ملكًا تامًا. (ج٢/١٤٥)

٢٣٦ ما تجب فيه الزكاة من الأموال:

أجمع العلمــاء على أن الزكاة تجب في أربعة أنــواع من الحبوب وهي: الحنطة، والشــعير، والتمر، والزبيب، واختلفوا فيما ســوى ذلك من الحبوب. ونوعين من المعدن؛ وهما الذهــب، والفضة، واختلفوا فيما ســوى ذلك من المعمول. وثلاثة من الحيوان وهي: الإبل، والبقر، والغنم. (ج٢/١٤٨)

٢٣٧ من كم تجب الزكاة في الحبوب:

لا تجب فيما دون خمسة أوساق، والدليل على ذلك: ما روي من طريق ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «**ليس فيما دون خمسة أوساق صدقة**». (ج٢/١٥٣)

والوسق معروف عندهم ستون صاعًا، والصاع: أربعة أمداد بمد النبي ﷺ، والمد: رطل وثلث، هكذا نقل أصحابنا الحديث عن النبي ﷺ أو عن بعض الصحابة، ففي هذا دليل إذا نقص الكيل عن خمسة أوساق قليلًا، أو كثيرًا؛ ليس فيه صدقة. (ج٢/١٥٣)

٢٣٨ كم تجب الزكاة في الحبوب:

الأصل فيه: ما روي من طريق ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «**فيما سقت السماء والعيون العشر، وما سقي بالدوالي والغرب فنصف العشر**». وذلك: أنه ما سقي من هذه الحبوب والثمار بالعيون والأنهار والأمصار ففيه العشر، من عشرة واحد، وما سقي بالدوالي، والنواضح، والرشا، والعلاج؛ ففيه نصف العشر، من كل عشرين واحد بعد استكمال النصاب. (ج٢/١٥٩)

٢٣٩ يستحب لمزكي الحبوب:

إذا أراد أن يخرج الزكاة؛ فإنه يستحب أن يقول: (بسم الله) وليكتل لنفسه تسعًا ويعزل العاشر بالعيار الذي يكتال به، ويفعل هكذا حتى يفرغ من طعامه؛ لأنه قيل: إذا عزل العاشر منه؛ حزن له الشيطان، وإذا لم يعزله؛ فرح له، وإنما ينبغي له أن يعطي عشر زرعه منه، وبذلك يبارك الله فيه. وإن أعطى زكاته من غير زرعه؛ فقد أجمعوا على جواز البدل ما لم يكن معيوبًا، واختلفوا في القيمة. (ج٢/١٦٠)

مثال ذلك: جائز أن يعطي القمح على الشعير على كيل الشعير، ولا يعطي الشعير على القمح كيلًا بكيل، وكذلك الشعير الذي أصابه الضر أو الريح، فلا يعطيه إلا على جنسه. (ج٢/١٦٠)

وبالجملة: أنه لا يعطي الرديء على الجيد، وجائز أن يعطي الجيد على الرديء، وكذلـــك الفريك على اليابس، والرطب علـــى التمر اليابس على هذا الحال. (ج٢/١٦١)

وأما القيمة؛ فإن بعضهم قال: لا يجوز أن يعطـــي القيمة في الزكاة بدل المنصوص عليه، وإنمـــا يعطي ما عليه من جنس ما وجبـــت فيه الزكاة، وقال بعضهم: جائز أن يعطي القيمة في الزكاة ســـواء قدر على المنصوص عليه، أو لم يقدر عليه. (ج٢/١٦١)

٢٤٠ متى تجب زكاة الحبوب ومتى لا تجب؟

اختلفوا في ذلك؛ قال بعضهـــم: إذا دخلها الإدراك ولو أقل القليل. وقال بعضهم: لا تجب فيهـــا الزكاة حتى يدرك منها مقدار خمســـة أوســـاق. وقال بعضهم: لا تجب الزكاة إلا فيما أدرك دون ما لم يدرك. (ج٢/١٦٣)

وقد أجمعـــوا: أنه لا تجب فيها الزكاة قبل بـــدء الإدراك، فإجماعهم على هذا يقضي على اختلافهـــم: أن علة وجوب الزكاة الإدراك، فمتى لم تدرك فهي علف لا تســـمى حبًّا ولا تمرًا، والزكاة إنما وجبت فـــي الحبوب والتمر لا في العلف، بدليـــل قوله عليه السلام: «**ليس في حـــب، ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمســـة أوساق**». (ج٢/١٦٣)

وإن حضره الموت بعدما أدرك زرعه؛ ووجبت فيه الزكاة، فإنهم اختلفوا: هل عليه أن يوصي بعشره؟ قال بعضهم: لا وصية عليه في ذلك، وعلى الورثة إخراجه عن الميت، ولا يضمونه إلى مـــا لهم من الزرع؛ لأنه إنما وجبت على الميت. (ج٢/١٦٥)

وقال بعضهم: ليس على الورثة شيء إلا إن أوصى به. (ج٢/١٦٥)

والقول الأول أصح عندي؛ لأنه غير مضيع، ولا مفرط في ذلك، والعين المتعلق بها الزكاة قائمة. (ج٢/١٦٥)

وإن تلفت غلته بعدما وجبت فيها الــزكاة، وقبل تمكن الإخراج، مثل ما إذا كان يحصدها، أو يصرمها على قدر عــادة الناس، فأتت عليها ريح، أو نار، أو مطر، أو ســلطان، أو لصوص، وما أشــبه ذلك من جميع الجوائح، لا من البهائم، ولا من بني آدم فاجتاحها ألا زكاة عليه، وقد زال فرضها بزوال عينها، فإن تلف بعض وبقي بعض، فإنهم اختلفوا في ذلك؛ قال بعضهم: يؤدي الزكاة على ما بقــي إذا كان فيه مقدار ما تجب فيه الــزكاة، وإن لم يبق فيه مقدار ما تجب فيه الزكاة؛ فلا شيء عليه. **(ج٢/١٦٧)**

٢٤١ هل يحسب على الرجل ما أكل من زرعه وتمره قبل الحصاد وبعد وجوب الزكاة؟

قال بعضهم: يحسب عليه، والدليل على هذا: لأنه مال وجبت فيه الزكاة أصله ســائر الأموال. وقال بعضهم: يأكل هو وعياله على قدر حاجتهم من غير إســراف، ويفعل منه المعروف، ويداري بــه، ويعطي للجــار، ويطعم ضيفه، ويعلف دابته بغير حســاب ما لم يبدأ في الحصاد، ولــو أكله كله إلا ما أذهب منه في وقت واحد خمسة أوســاق فصاعدًا؛ فعليه زكاته، فهذا يدل من قولهم: أنه لا تجــب فيه الزكاة ما لم يقــع فيه الحصاد، ويدل على هــذا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ﴾ إلى قوله: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١]. **(ج٢/١٦٩، ١٧٠)**

٢٤٢ زكاة الذهب والفضة:

الذي يجب عليه في زكاة الذهب والفضة ربع العشر، والدليل قوله عليه السلام: «**في الرقة ربع العشر**». والرقة: اسم يتناول الذهب والفضة. **(ج٢/١٧٩)**

وشروطها ثلاث خصال: استكمال النصاب، واستقرار الملك، واستكمال الحول. **(ج٢/١٧٩)**

٢٤٣ استكمال النصاب:

الحجة فيه: مـــا روي من طريق ابن عباس: أن النبـــي عليه السلام قال: «**ليس فيما دون خمس أواق صدقة**». والأوقية: أربعون درهمًا، «**وليس فيما دون عشرين مثقالًا صدقة**». والمثقـــال: عندهم وزن ثلاثة قراريط من الفضـــة. والقيراط: وزن ثلاثين حبة من الشعير، وهذا في غير المسكك من التبر، وأما المسكك؛ فإن وزن الدينار عندهم أربع وثمانون حبة، ونقصت منه ست حبات بالنار. **(ج٢/١٧٩)**

٢٤٤ هل يضـم الذهب إلى الفضة، والفضة إلـى الذهب، ويستكمل بهما النصاب إذا عجز كل واحد منهما عن النصاب؟

قال أصحابنا: يضم كل واحد منهما إلى صاحبه ويســتكمل به النصاب عند عجــز كل واحد منهما عن النصـــاب، وذلك: أنهما عندهم بمنزلة شـــيء واحد لاتفاقهم فـــي المنفعة، كما تقول الفقهاء: إنهمـــا رؤوس الأموال، وقيمة المتلفات، وعليهما قاس أبو عبيدة رحمه الله ضم الحنطة إلى الشـــعير في استكمال النصاب. **(ج٢/١٨١)**

٢٤٥ زكاة الحلي:

اختلفوا على ما يعطـــى عليه، قـــال بعضهم: يعطى على مـــا جعل فيه. **(ج٢/١٨٥)**

وقال بعضهم: يعطى على وزنه، يزنه كل سنة. وقال بعضهم: يعطى على قيمته. وهـــذه الأقوال كلها قريبـــة بعضها من بعض فيما يوجبـــه النظر؛ لأنهم اتفقوا على وجوب زكاة الحلي. ولكنهم اختلفوا من جهة أخرى، وذلك أن من قال: يعطى على ما جعل فيه من الذهب والفضة، فـــزكاة الحلي عنده هي في الحقيقـــة زكاة الذهب والفضـــة، فأوجب أن يعطى على ما جعـــل فيه، غير أنه تتعذر معرفة ما جعـــل فيه لغير مالكـــه الأول عند الانتقـــال بوجوه الأملاك، ولانتقاصه أيضًا. **(ج٢/١٨٥)**

٢٤٦ استقرار الملك:

شــرط في الزكاة؛ لأن الزكاة إنما هي على أربــاب الأموال؛ لقوله عليه السلام لمعاذ: «**انتظر بأرباب الأمــوال حولًا ثم خذ ما أمرتك به**»، ولقوله عز وجل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]. **(ج٢/١٨٧)**

فمتى اســتقر في يد المالك نصاب من المال؛ وجــب عليه أن يأخذ له الوقت، وهذا في غير الذهب والفضة، وأما هما؛ فإنما يراعى فيهما الملك فقط سواء كانت في يده أو في ذمة غيره ســلفًا أو دينًا حل أداؤه على ما قدمنا من الاختلاف بينهم في زكاة الدين. **(ج٢/١٨٧)**

٢٤٧ من كان له على رجل دين فأخذ عليه حميلًا:

الحميل لا يسقط ما وجب عليه ما دام الذي عليه الدين موسرًا، وإن كان الحميل بمنزلة المدين، لقوله عليه السلام: «**الزعيم ضامن**». ولكنه لا يسقط ما وجب عليه؛ لأن لــه الرجوع على الذي عليه أصل الحــق، وإن كان الذي عليه أصل الحق مفلسًا أســقط ما وجب عليه من حيث أنه لا يرجع على المعسر بشيء، والمعســر كالمعدوم؛ لأن الله أعذره بقولــه: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. **(ج٢/١٩١)**

٢٤٨ استكمال الحول:

شــرط في الزكاة، زكاة الذهب والفضة والحيوان، بدليل قوله عليه السلام لمعاذ حين بعثه إلى اليمن عاملًا: «**انتظر بأرباب الأموال حولًا ثم خذ منهم ما أمرتك به**». **(ج٢/١٩٣)**

وقوله عليه السلام: «**ليس في مال صدقة حتى يحول عليه الحول**». ففي هذا دليل: أنه لا تجب الزكاة في مــال حتى يحول عليه الحول عند مالكه، فبهذا يحتج من قال: لا زكاة في الفائدة مع الأصل حتى يحول عليها الحول. **(ج٢/١٩٣)**

٢٤٩ تعجيل الصدقة قبل وقتها:

قال بعضهم: لا يجوز ذلـــك، كما لا يجوز تعجيل الصـــلاة قبل الوقت. وقال آخرون: بجواز ذلك إن لم يبق في السنة إلا شهر، أو شهران لعلة الحاجة إن رآها في الفقراء. وفي الأثر: أن النبي ﷺ بعث عمر بن الخطاب ﷺ لقبض الزكاة، فأتـــى العباس عم النبـــي ﷺ يطلب الـــزكاة، فمنعها، فأتـــى عمر إلى النبي ﷺ، وقال: إن عمـــك منع زكاة ماله، فقال: «**يا أبـــا حفص! إن عمي لم يمنع زكاة ماله، إنما احتجنا، فعجلنا زكاة عامين لعام**». فهذا الحديث يدل على جواز أكثر من الشهر والشهرين. **(ج٢/٢٠٠)**

٢٥٠ زكاة العروض:

زكاة العـــروض التي يقصد بها التجارة ثابتة عنـــد علمائنا ـ رحمهم الله ـ لأنه مـــال مقصود به النمـــاء، والزيادة، فأشـــبه الحرث، والماشـــية، والذهب، والفضة، لكنهم اختلفوا: كيف يزكي؟ قال بعضهـــم: يزكي على ما جعل فيها من الذهب والفضة، وقـــال بعض: يزكي على قيمتها ما لـــم تنقص عما جعل فيها، فإذا انتقصـــت زكاها على ما جعل فيها، وقال بعـــض: يزكي على قيمتها زادت على ما جعل فيها، أو نقصت. **(ج٢/٢٠٣)**

٢٥١ زكاة المقارض:

قال بعضهم: ليس عليه مـــن الزكاة شـــيء، وإن كان الربح في المال حتى يعلم ما يصح له، وهـــذا فيما يوجبه النظر على قول من قال: لا يعطي إلا ما جعـــل في التجارة، والمقـــارض لم يجعل فيها شـــيئًا، وعلى مذهب القيمة أينما كان في المال الربح قومه، فإن كان في سهمه من الربح عشرون دينارًا؛ فليأخذ الوقت، فإن حال الحول؛ فليؤد من نفســـه، ولا يؤد من مال القراض. **(ج٢/٢٠٦)**

٢٥٢ شروط زكاة الغنم:

استكمال النصاب، واستقرار الملك، واستكمال الحول. (ج٢/٢١١)

والحجة في **استكمال النصاب**: ما روي من طريق ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «**ليس فيما دون أربعين شاة صدقة**». (ج٢/٢١١)

وفي الأثر عن ابن عمر قال: عهد إلي عمر ـ رضي الله تعالى عنه ـ كتاب النبي ﷺ: «**ليس فيما دون أربعين شاة شيء، فإذا بلغت أربعين؛ ففيها شاة إلى مائة وعشرين، فإذا زادت واحدة؛ ففيها شاتان إلى مائتين، فإذا زادت واحدة؛ ففيها ثلاث، فإذا زادت على الثلاثمائة؛ ففي كل مائة شاة**». فهذا ما جاء به الخبر، وصدق به الأثر. (ج٢/٢١١)

لا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين مفترق حذار الصدقة. (ج٢/٢١٣)

قال: المجتمع: هو المشاع، والمفترق: هو المقسوم، وليس يجتمع غير المشاع، وإن جمعه المربض والمحلب، وذلك يتوجه إلى الساعي وإلى صاحب الغنم. ومثل توجهه إلى الساعي: أن يجمع بين غنم رجال شتى؛ ليأخذ الصدقة، وكذلك أيضًا لا يفرق بين المجتمع حيث توجب الفرقة كثرة الصدقة، مثل أن يكون عند رجل مائة وعشرون شاة، فإن عليه شاة واحدة، فإذا فرقها على ثلاث استوجب لكل أربعين شاة، وكذلك صاحب الغنم لا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع حيث توجب الفرقة، والاجتماع قلة الصدقة، مثل أن يكون عند رجلين لكل واحد منهما أربعون شاة، فإن على كل واحد منهما شاة، فيجمعانها لتكون عليهما شاة واحدة، وكذلك إن كان عند رجل أربعون شاة فيفرقها على نصفين على هذا الحال. (ج٢/٢١٣، ٢١٤)

استقرار الملك؛ فإنه كما قدمنا في الذهب والفضة شرط في وجوب الزكاة، غير أن الفرق بينهما لا يعطي فيما سوى الذهب والفضة على ماله في ذمة الغير. (ج٢/٢١٧)

استكمال الحول: شرط أيضًا كما قدمنا في الذهب والفضة، والدليل في هذا واحـــد، وكذلك أيضًا حكم الفائـــدة في زكاة الغنم حكـــم الأصل الواردة عليه؛ وهو النصاب من المال أدى عليه الـــزكاة أو لم يؤد؛ لأنه مال تجب فيه الزكاة، وأقل من النصاب من المال الذي وجبـــت فيه الزكاة أداها أو لم يؤدها كما قدمنا قبل هذا فـــي الذهب والفضة، وأقل ذلك ثلاثة أشـــياه، أو اثنين في قول بعضهم. **(ج٢/٢١٧)**

٢٥٣ ما يعطي الرجل في زكاة غنمه:

إنما يعطي في زكاة غنمه ذوات الأســـنان الثنية مـــن الضأن إلى ما فوق ذلك، والرباعيـــة من المعز إلى ما فوق ذلك، وإن أعطـــى الجذعة من الضأن، والثنية من المعز على المعز فلا بأس، وهو أقل ما يجزي في الضحايا على ما روي، والأصل في هذا ما روي عن أبي عبيدة قال: بلغني عن رســـول الله ﷺ قال: «**لا تأخذوا من أرباب الماشـــية ســـخلة، ولا ربى، ولا أكولة، ولا فحلًا، ولا شارفًا، ولا ذات هزال، ولا ذات عوار**». **(ج٢/٢٢٣)**

وكذلـــك بلغنا أن عمـــر رضي الله عنه قال لســـعاته: «لا تأخذوا حـــزرات الناس، ولا الحامل من أغنامهم». **(ج٢/٢٢٣)**

٢٥٤ زكاة الإبل:

الأصل فيها ما روي: أن النبي ﷺ كتب كتابًا في زكاة الإبل: (**بســـم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين، فمن ســـألها على وجهها يعطاها، ومن ســـألها على غير وجهها لا يعطاها: في الأربع والعشـــرين من الإبل فما دونها، في كل خمس شـــاة، فإذا بلغت خمسًا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض، وقد أجاز أن يؤخذ ابن لبون ذكرًا إذا لـــم تكن بنت مخاض، فإذا بلغت ســـتًا وثلاثين إلى خمس وأربعين؛**

ففيها بنت لبون، فإذا بلغت ستًا وأربعين إلى ستين؛ ففيها حقة طروقة الفحل، فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين؛ ففيها جذعة، فإذا بلغت ستًا وسبعين إلى تسعين؛ ففيها بنتًا لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى مائة وعشرين؛ ففيها حقتان طروقتا الفحل، فإذا زادت على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون، وفي الخمسي حقة). وهذه رواية عن نافع أنها نسخة عمر رضي الله عنه. **(ج٢/٢٢٧)**

٢٥٥ زكاة البقر:

صدقة البقر مثل صدقة الإبل على عددها، يؤخذ عنها ما يؤخذ عن الإبل من الغنم ما لم تبلغ خمسًا وعشرين، فإذا بلغت خمسًا وعشرين؛ ففيها حولية نظيرة بنت مخاض، ويؤخذ من البقر ما يؤخذ من الإبل، غير أن أسنان الإبل كثيرة، وأسنان البقر قاصرة عاجلة، ولكن يعدله من السنين ما يعدل الإبل، ويؤخذ مكان بنت لبون من الإبل نظيرتها في السنين، ويؤخذ مكان حقة نظيرتها، وكذلك مكان كل سن من الإبل نظيرتها من البقر في السنين وإن اختلفت أسماؤها، فإذا لم يجد المصدق في الإبل سن فريضة الصدقة، ووجد فوقها، أخذها ورد فضل ما بينهما بقيمة عدل ذهبًا أو فضة. **(ج٢/٢٢٩)**

والصدقة من الحول إلى الحول بسني القمر هكذا في أثر علمائنا ـ رحمهم الله ـ. وعند أئمة قومنا: أن صدقة البقر في كل ثلاثين تبيعًا، وفي كل أربعين مسنة، ووجدت شبه هذا في بعض الأثر قال: وإذا كان لرجل إحدى وأربعين بقرة؛ فقولهما ـ يعني: الربيع، وابن عبد العزيز ـ: أنه لا شيء في الزيادة على الأربعين حتى تبلغ ستين، وكان ابن عباد يقول: إذا حال عليها الحول ففيها مسنة وربع عشر مسنة، وما زاد فبحسابه يحاسب ذلك إلى أن تبلغ ستين بقرة، وقال: والقول الأول في هذا عندنا قول ابن عبد العزيز، والربيع، وهو قول أبي عبيدة والعامة من فقهائنا، وبلغنا عن النبي عليه السلام: أنه قال: «**ليس في الأوقاص شيء**». **(ج٢/٢٢٩، ٢٣٠)**

والأوقاص: ما بيـــن الفريضتين، وهذا عنـــده: أن الاختلاف إنما هو في الأوقاص لا في النصاب، والمعمول به ما ذكرناه. (ج٢/٢٣٠)

٢٥٦ من تجب له الزكاة؟

تجب لمن قال الله تعالى في كتابه وهم الأصناف الثمانية، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]. (ج٢/٢٣١)

٢٥٧ الفقراء والمساكين:

هم أهل الحاجة؛ الفقراء: المتعففون الذين لا يسألون الناس وبهم حاجة، والمساكين: الذين يسألون الناس. (ج٢/٢٣١)

والفقر في اللغة: الحاجة. يقال: افتقر فلان: إذا احتاج. وأفقره الله، وأغنى مفاقره؛ أي: وجوه فقره. وقيل: الفقير من به زمانـــة؛ لأن الفقير في اللغة عند بعضهم: هو المكسور الفقار. (ج٢/٢٣١)

وأما المسكين فاشتقاقه من السكون، وعدم الحركة عند بعض أهل اللغة، أرادوا: أنه قد حل محل الميت الذي لا حركة له. (ج٢/٢٣١)

٢٥٨ حد الغنى:

قال بعضهم: صاحب الخمســين درهمًا إذا كانت تامة في يده ولم يكن عليه دين، ولا معه عيال غني لا يأخذ الصدقة، والحجة لأصحاب هذا القول ما روي أنه قال عليه السلام: «**من سأل عن ظهر غنى جاءت مســألته يوم القيامة في وجهه خدوشًا أو خموشًــا أو كدوحًا**». قيل: وما الغنى. قال: خمســون درهمًا أو عدلها ذهبًا، وقيل أيضًا: صاحب الثلاثين درهمًا إذا كانت على هذه الصفة لا يعطى الزكاة. (ج٢/٢٣٣)

وعن بعضهم: أن من لم يكن له مال يكفيه، ويكفي عياله نفقتهم، وكسوتهم، ومؤنتهم إلى الحول؛ فهو فقير يعطى الصدقة، وقال قوم: الغني هو مالك النصاب، وهم الذين سماهم الرسول عليه السلام أغنياء؛ لقوله: «**أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردها على فقرائكم**». **(ج٢/٢٣٣، ٢٣٤)**

٢٥٩ الزكاة للأقارب:

لا يجوز له أن يعطي زكاة ماله لأبيه، ولا لأمه؛ لأنهما يدركان عليه نفقتهما إذا احتاجا، وماله لهما إذا احتاجا، وإن كانت أمه تحت زوج فلا بأس عليه أن يعطيها من زكاته على قول بعضهم؛ لأنه لم ترجع إليه نفقتها، وكذلك لا يعطيها لزوجته لما ذكرنا من النفقة، وكذلك أولاده الأطفال لا يعطيهم، وأما أولاده البلغ؛ فلا بأس عليه أن يعطيهم، وقال بعضهم: حتى يجوزهم عن نفسه، وكذلك بناته البالغات فلا يعطيهن، حتى يجوزهن عن نفسه في قول بعضهم، وحيازتهن إذا زوجهن، وجلبهن أزواجهن، طفلات كن أو بالغات، وتعطي المرأة الزكاة لزوجها إذا كان فقيرًا كما «بلغنا عن امرأة عبد الله بن مسعود حين سألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فأجاز لها ذلك، فقال لها: **ضعيه فيه، وفي بنيه، فهم لها موضع**» فعلى هذا أيضًا تعطي المرأة لأولادها وإن كان أبوهم حيًّا. وإن كانوا أطفالًا؛ أعطتهم بالخليفة، ويعطي لبني بنيه الأطفال ولجده وجدته، ويعطيها لمواليه الأطفال بالخليفة إذا أعتقهم لوجه الله، ولا يعطيهم إذا أعتقهم للكفارة؛ لأن عليه نفقتهم حتى يبلغوا؛ إن أعتقهم عن الذين، وبالجملة: أنه جائز أن يعطيها لجميع أرحامه إلا من يدرك عليه نفقته مثل الوالدين، والولد. **(ج٢/٢٣٤، ٢٣٥)**

٢٦٠ صفة الفقير الذي لا يجوز له أخذ الزكاة:

ذكر في بعض كتب أصحابنا: ولا تدفع الزكاة إلا لمن يعلم: أنه لا يتقوى بها على معصية الله، وأكثر قول المسلمين: أنها تدفع للمستحق لها من أهل

دعوة المســلمين. ومنهم من يقول: إنهــا تدفع إلى الفقراء ما لــم يعلم منهم خلاف للمســلمين في دينهم. وقال قوم: إذا كانت دعوة المسلمين ظاهرة دفع ثلث الزكاة إلى الفقراء مــن أهل البلد، وأخذ الإمام الثلثيــن، وهو الناظر في ذلك. (ج٢/٢٣٦)

٢٦١ العاملون عليها:

هم الذين يجبونها، ولهم فيها حق، ورأيت في بعض الكتب: وروي عن القاســم: أنه لا يجوز أخذ الصدقة لغني أصلًا مجاهــدًا كان أو عاملًا، والذين أجازوها للعامل وإن كان غنيًــا أجازوها للقضاة، ومن في معناهم ممن المنفعة بهم لعامة المســلمين، قال: وســبب اختلافهــم: هل أصل العلــة في إيجاب الصدقــة للأصنــاف المذكورين الحاجة فقــط، أم الحاجــة، والمنفعة العامة؟ (ج٢/٢٣٧)

٢٦٢ ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾:

ذكر في أثــر أصحابنا عن الإمــام أفلح رضي الله عنه: فهــم قوم كانــوا يتألفهم رسول الله ﷺ للإسلام، منهم من لم يكن أسلم فتألفه بذلك حتى يسلم، ومنهم من كان أسلم ولم تكن له نية في الجهاد والذب عن الإسلام، فيتألفهم لتصح نياتهم وليعينوا الإســلام، ولهــم عناء، وجزاء، وقوة، وليســت لهم خشــية، ولا رغبة في الإســلام، وقد أعطاهم رسول الله ﷺ، وأعطاهم أبو بكر، ومنعهم عمر بن الخطاب، وقد جاؤوا يسألونه حقهم، فقال لهم: لا حق لكم، ذلك؛ إذ كان الإســلام حقيًا، وأما اليوم؛ فقد بزل، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط؛ فله الســخط، وفي أثر أصحابنا: فهو اليوم سهم ســاقط ما دام الإسلام عنهم قويًّا، وعنهم غنيًّا، إلا أن ينزل قوم في الإســلام بمنزلــة خافوا عليه الضعف، فيتألفوا من نــزل بمنزلة ما ذكرنا، فليحرزوا الإســلام من شــره، ويجروا إلى الإسلام نفعه. (ج٢/٢٣٨)

٢٦٣ ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾:

وهم المكاتبون، وفي قولنا الذي أخذنا به، واعتمدنا عليه: هم أحرار ولهم فرض الصدقة مع أصحابهم الأحرار؛ لأن الله تعالى لم يفرض الصدقة للعبد، ولو أنا دفعنا صدقاتنا لعبيدنا؛ لم نجتزيها، ولا يحل لنا ذلك، ومن قال ممن خالفنا: هم عبيد حتى يؤدوا ما كوتبوا عليه، وليس لهذا القول صحة مذهب، بل هو فاسد متغير. (ج٢/٢٣٨، ٢٣٩)

٢٦٤ ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾:

هم الذين لحقهم الدين من غير فساد، فعلى هذا يأخذ الرجل الصدقة ليقضي بها ما كان عليه من الدين، سواء حل أجله، أو لم يحل، وكذلك ما كان عليه من تباعة تلزمه فيما بينه وبين الله. (ج٢/٢٣٩)

٢٦٥ و﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾:

في أثر أصحابنا عن الإمام أفلح بن عبد الوهاب رضي الله عنه: يعني به الغزاة في سبيل الله إذا لم يكن في الفيء كفاف. (ج٢/٢٤٠)

٢٦٦ ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾:

هو المنقطع به عن أهله، يعطى من صدقات المسلمين قدر ما يبلغه، وإن كان غنيًّا في بلاده. (ج٢/٢٤٠)

وإذا وصل إلى بلده وأهله، وبقي في يده شيء أنفقه على فقراء المسلمين. (ج٢/٢٤٠)

٢٦٧ كم يُعطى لكل صنف من هؤلاء الأصناف؟

أما في زمان الإمام إذا كان الإمام العدل، فأمر الصدقة إليه، ولا يجوز لأحد في أيامه أن يقسم زكاته بنفسه إلا أن يأمره الإمام بذلك، وإن قسمها

برأي نفسه لم تجزه، ألا ترى إلى قول أبي بكر: «والله لو منعوا مني عقالًا مما كانـوا يؤدونه إلـى رسـول الله ﷺ؛ لقاتلتهم عليه حتـى ألحق بالله». **(ج٢/٢٤١)**

أترى أن أبا بكر قاتل أهل الردة على شيء لم يجب عليهم فعله، كلا؛ لم يقاتلهم رضي الله عنه إلا على الواجب. **(ج٢/٢٤١)**

وقيل: يأخذ الإمام الثلثين، ويفرق على الفقراء الثلث. وقيل: النصف، يفرق على كل بلد نصف زكاته على فقراء أهله ولو كانوا من أهل الكبائر، أو من أهل الخلاف. وفـي سـيرة الإمـام أفلـح بـن عبد الوهاب رضي الله عنه قال بعد كلام فـي أمر الصدقة لمن يسـتحقها: فكانوا يأتون بهـا إلى نبي الله حيث كانوا، من هاجر، ومن لـم يهاجر، وكان الحـق مفترضًا عليهم في أموالهم، وكان رسول الله ﷺ يأمر عماله أن يأخذوا منهم النصف، ويفرقوا النصف فـي فقرائهم، وذلك لأن السـهام ثمانية، فأربعـة منهم يحضرون قسمها لا محالة، وهم: الفقراء، والمساكين والرقاب، والغارمون، فهم يفرق فيهم النصف، وأما الأربعة السـهام؛ فهو يلي أخذهـا، وأداءها إلى أهلها، فأولها سـهم العاملين، ثم سهم المؤلفة، ثم سـهم سبيل الله، ثم سهم ابن السبيل، وذلك: أن ابن السـبيل إذا أتى لم يجد ملجأ إلا إلى الإمام، وإليه يأتـي، وعنـده يجـد حقـه، وبذلـك كان رسـول الله ﷺ يأمـر عماله. **(ج٢/٢٤١، ٢٤٢)**

٢٦٨ حد كل صنف:

ليس في ذلـك حد ينتهـى إليه دون حسـن النظر والاجتهـاد من أهل الصلاح، وقسـمتها بالنظر والاجتهاد، ولا تبعث هدية ولا تخبأ لغائب، ولكن يفضل الشـيخ الكبير والعجوز، وذو الفضل في الإسـلام، وذو العيال، وروي عن رسول الله ﷺ قال: «**خير الصدقة ما أبقت غنى**». **(ج٢/٢٤٣)**

٢٦٩ الوكالة والخلافة في دفع الزكاة:

جائز للرجل أن يدفع زكاة ماله بنفسه، وجائز أن يوكل من يدفعها، أو يستخلف، ولكنه لا ينبغي له أن يوكل في ذلك إلا أمينًا، وإن لم يجد فليختر خير من وجد، ويكون وكيله بمنزلته لا يبرئه إلا وصولها إلى مستحقيها، سواء كان الوكيل حرًا، أو عبدًا، رجلًا، أو امرأة، مسلمًا، أو مشركًا، طفلًا أو بالغًا لا يبرئه إلا وصولها. (ج٢/٢٥٢)

٢٧٠ من يستخلف من يأخذ له الزكاة:

جائز أن يستخلف من يأخذ له الزكاة من الناس حرًا كان أو عبدًا، ذكرًا كان أم أنثى، موحدًا كان أم مشركًا، إلا ما كان من اختلاف العلماء في استخلاف الموحد والمشرك في الوجوه كلها. (ج٢/٢٥٧)

وكذلك يستخلف من يستخلف على هذا الحال، ولا يقبل الرجل خلافة رجل على أن يأخذ له الزكاة من الناس إذا كان لا يعطيه هو زكاة ماله، وقد بعض: يقبل خلافته إذا كان الذي يأخذ له منه يعرفه، لأن هذه مسألة فيها اختلاف كثير، وجائز للرجل أن يأخذ الزكاة لنفسه ولمن استخلفه معًا، وكذلك إذا كان خليفة رجلين يأخذها لهما معًا، أو مفترقين، سواء استخلفاه معًا، أو مفترقين؛ لأنه في هذا لم يتعده، ولم يخالف ما رسم له. (ج٢/٢٥٧)

٢٧١ زكاة الفطر:

اختلفوا في زكاة الفطر؛ قال بعضهم: إنها فريضة، وحجتهم في ذلك: ما روي من طريق ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان صاعًا من بر، أو صاعًا من شعير، على كل حر أو عبد، ذكرًا كان أو أنثى، صغيرًا كان أو كبيرًا». (ج٢/٢٦١)

وقال بعض: كل صدقة في القرآن منسوخة، نسختها آية الزكاة في سورة

«براءة» وفي الأثر: «روي: أن النبي ﷺ أمر بزكاة الفطر من شـــهر رمضان قبل أن تفرض الزكاة». **(ج٢/٢٦١)**

وقال آخرون: ليســـت بمفروضة حتى تنســـخ، ولكنها عنـــد هؤلاء نافلة مرغب فيهـــا، الأخذ بها فضيلـــة، وتركها ليـــس بخطيئة، ويـــدل فهذا حديث الأعرابي المشهور الذي جاء إلى النبي ﷺ يســـأله عن الإسلام، حتى قال له: «**والزكاة**، قال: هل عليَّ غيرها؟ قال: **لا، إلا أن تطوع**». **(ج٢/٢٦١)**

٢٧٢ عمن يخرج الرجل زكاة الفطر؟

يخرجها عن نفســـه وعمن يعول مما تلزمه نفقته مثـــل: أولاده الأطفال، وعبيده، موحدين كانوا، أو مشركين، وبناته البالغات ولو زوجهن ما لم يجلبهن أزواجهن، ونسائه ســـواء منهن طفلات، أو بالغات، أو موحدات، أو مشركات. والدليل على هذا: ما روي: أنه قال عليه السلام فـــي زكاة الفطر: «**يعطيها الرجل عن نفسه، وعمن يعوله**». **(ج٢/٢٦٢)**

٢٧٣ من تجب عليه زكاة الفطر؟

تجب على الغني على قدر اختلافهم في حد الغنى، والدليل ما روي: أنه قال عليه السلام: «**لا صدقة إلا عن ظهر غنى**»، وما روي أيضًا أنه قال عليه السلام في صدقة الفطر: «**صاعًا مما تأكلون يعطيها الغني، ويأخذها الفقير**». **(ج٢/٢٦٣)**

٢٧٤ كم يعطي مزكي الفطر؟

يعطي صاعًا مما فيه جل قوته، كما قال عليه السلام: «**صاعًا مما تأكلون**»، فعلى هذا يعطيها مما فيه جل قوته، وكثرة عيشه من بر أو شعير، أو تمر، أو لحم، أو لبن، أو بقل، ويعطي من اللبن صاحبه حين يحلبه بكيل، ويعطي صاحب البقل من البقل منقطعًا بكيل، وكذلك صاحب اللحـــم يعطيه منقطعًا، وينزع عظامه. **(ج٢/٢٦٣)**

٢٧٥ متى تجب زكاة الفطر؟:

صدقة الفطر مأخوذة من الاســم؛ تجب يوم الفطر، ولا تجب قبل ذلك، وقد أجاز أصحابنا تعجيلها في شــهر رمضان قياسًا على تعجيل زكاة الأموال، والناس مختلفون في تقديمها، وفي تقديم زكاة الأمــوال قبل وقتها؛ واختلفوا في أول وقــت وجوبها، قال بعضهم: تجب بغروب الشــمس من آخر يوم من رمضان. (ج٢/٢٦٤)

وقال آخرون: إنما تجب بطلوع الفجر من يــوم الفطر، وذلك لأنها عند هؤلاء مأخوذة من الاسم، وهو يوم الفطر. وأما القول الأول؛ فإنه يدل: أن قائله ذهب إلــى أنها متعلقة بيــوم العيد بخــروج رمضان، وليلة العيد ليســت من رمضان. (ج٢/٢٦٤، ٢٦٥)

الصـــوم

٢٧٦ أقسام الصوم:

الصوم ينقسم قسمين: واجب، ومندوب. (ج٢/٢٦٦)

فالواجب: ينقسم ثلاثة أقســام: واجب للزمان بعينه؛ وهو صوم رمضان. وواجب لعلة؛ وهو صوم الكفارات. وواجب بإيجاب الإنسان ذلك على نفسه؛ وهو صوم النذر. (ج٢/٢٦٦)

صوم رمضان؛ واجب على كل بالغ عاقل حاضر صحيح، إذا لم تكن فيه الصفة المانعة من الصوم، وهي: دم الحيض، والنفاس للنساء خاصة. (ج٢/٢٦٦)

والدليل على وجوبه: الكتاب والسُّنَّة والإجماع. (ج٢/٢٦٦)

أما الكتاب: فلقوله ﷻ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۞ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣، ١٨٤]. (ج٢/٢٦٦، ٢٦٧)

وأما وجوبه بالسُّـــنَّة: فقوله ﷺ: «**بني الإســـلام على خمس...**» الحديث. **(ج٢/٢٦٧)**

وأما الإجماع: فإنه لم ينقل إلينا عن أحد خلاف علمناه. **(ج٢/٢٦٧)**

٢٧٧ العلم بدخول شهر رمضان:

يحصل بثلاثة أشياء: أحدها: الرؤية، والثاني: الخبر، والثالث: استكمال ثلاثين يومًا. **(ج٢/٢٦٨)**

الرؤية: فإن شـــاهد الهلال بنفسه، فإذا شهده؛ وجب عليه الصوم، ولو لم يشاهده غيره؛ لقوله عليه السلام: «**صوموا لرؤية الهلال، وأفطروا لرؤيته**». **(ج٢/٢٦٨)**

وكذلك إن شـــاهد هلال شـــوال فإنه يفطر، ولكنه يفطر ســـرًّا؛ لئلا يبيح البراءة من نفسه؛ لأنه غير مصدق في ذلك؛ لأنا لا نصدق كل من ادعى إباحة شيء حرمه الله ﷻ في حقنا بغير بيان. **(ج٢/٢٦٨)**

الخبر: اتفقوا إذا شـــهد عدلان: أنهما رأيا الهلال: أنـــه يصام بهما، ويفطر بهما؛ لأنهما حجة. واختلفوا في الواحد العدل: هل يصام به، أم لا؟ قال بعضهم: لا يصام به، وذلك: أنه عند هؤلاء لا يصام به، كما لا يفطر به. **(ج٢/٢٦٩)**

٢٧٨ هل يجب على أهل بلد إذا لم يروه أن يأخذوا في ذلك برؤية بلد أخرى، أم لكل بلد رؤية؟

قيل له في ذلك ـ والله أعلم ـ: اختلـــف مخالفونا في ذلك؛ قال بعضهم: كل بلد ورؤيته قرب، أو بعـــد. وقال بعضهم بخلاف ذلك فـــي البلاد القريبة والبعيدة، وذلك أن البـــلاد إذا لم تختلف مطالعهـــا كل الاختلاف، فيجب أن يحمل بعضها على بعـــض، وبخاصة إذا كان بائنًا في الطـــول والعرض كثيرًا. **(ج٢/٢٧٠، ٢٧١)**

وأما البلاد النائية، كالحجاز، والأندلس؛ فلا. **(ج٢/٢٧١)**

٢٧٩ استكمال ثلاثين يومًا:

أجمع العلماء على أن الشهر العربي يكون تسعة وعشرين يومًا، ويكون ثلاثين يومًا، وإن غم الشهر ولم تمكن الرؤية في وقت الرؤية؛ فإن الحكم في ذلك كما قال عليه السلام: «**فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين يومًا**»، وهو قول الجمهور، وذلك اليوم هو الذي يعرف أيضًا بيوم الشك، وهو ذلك اليوم الذي يشك فيه: أنه من رمضان، وهو آخر يوم من شعبان؛ فاختلف أصحابنا في صيامه، فبعض أجرى عليه التحريم، وحكم على صائمه بالعصيان؛ لما روي: أن النبي ﷺ «نهى عن صوم يوم الشك» وهو آخر يوم من شعبان. وبعض لم يروا صومه محرمًا، ورآه مكروهًا. **(ج٢/٢٧٥)**

٢٨٠ هل يكون يوم الشك في النوافل؟

قال بعضهم: لا يصام يوم الشك في فريضة، ولا نافلة. وقال آخرون: لا يكون يوم الشك إلا في رمضان، وذلك مثل من أراد أن يصوم شهرًا معروفًا مثل رجب وغيره. والنظر يوجب عندي: القول الأول؛ لأن علة النهي عن صوم يوم الشك من أجل أن صيامه على الشك بغير انعقاد نية على يوم معروف. **(ج٢/٢٧٦)**

٢٨١ تعريف الصوم:

الإمساك من طريق اللغة، ومن طريق الشرع: الإمساك عن المطعوم والمشروب، ويجب على الصائم أن يصوم عن جميع المفطرات زمان الصوم. **(ج٢/٢٧٧)**

٢٨٢ زمان الصوم:

اتفقوا: أن آخره غيوبة الشمس؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] واختلفوا في أوله، فالذي عليه أصحابنا، وهو قول الجمهور: أنه

طلوع الفجر الثاني المستطير الأبيض؛ لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ: أنه قال: «**إذا رأيتم الفجر المستطيل، فكلوا، واشربوا، ولا تصلوا الفجر، وإذا رأيتم الفجر المستطير فلا تأكلوا، ولا تشربوا؛ وصلوا الفجر**» يعني بالمستطير: المتعرض في الأفق. وبظاهر قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، يعني ـ والله أعلم ـ: بياض النهار من سواد الليل. **(ج٢/٢٧٧)**

٢٨٣ من انكشف له أنه أكل بعدما أصبح:

قال بعضهم: عليه قضاء يومه. وقال آخرون: ليس عليه القضاء، فهذا يدل من قولهم ـ رحمهم الله ـ أن من أوجب عليه القضاء جعل الحد في ذلك طلوع الفجر نفسه، كما قدمنا عن بعض الفقهاء، ومن لم يوجب عليه القضاء جعل الحد في ذلك العلم الحاصل، لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ فعلق الإمساك بالتبين نفسه. **(ج٢/٢٧٨)**

٢٨٤ من قام من النوم في ليلة غائمة:

فلا يأكل بعدما انتبه من نومه من أجل: أنه لم يدر ما نام، وإن أكل ثم تبين له أنه أكل بعدما أصبح انهدم صومه لتقدمه على الأكل على هذا الحال، وقد رخص أيضًا أبان بن وسيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لرجل سأله عن هذه المسألة أنه لا يلزمهم إلا إعادة ذلك اليوم. فهذا يدل من قولهم: إنه ما لم يتعمد لهتك حرمة الصوم فلا ينهدم صومه، بل إنما أكل هذا بشبهة. **(ج٢/٢٧٩)**

٢٨٥ المفطرات التي يجب على الصائم الإمساك عنها زمان الصوم:

منها الطعام، والشراب، بدليل قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. **(ج٢/٢٨٠)**

واختلفوا في غير المطعوم والمشروب مثل الحصى والحديد وغير ذلك مما لا يؤكل. (ج٢/٢٨٠)

قال بعضهم: حكم هذا حكم المطعوم، والمشروب قياسًا عليه؛ وقال آخرون: بخلاف ذلك، وأن هذا لا يفطر، والقول الأول أصح؛ لأن المقصود من الصوم الإمساك عما يؤدي إلى الجوف، سواء كان مغذيًا أو غير مغذ، وكذلك الدموع، والمخاط، والريق بعدما بان من فيه على هذا الحال. (ج٢/٢٨٠)

ومن المفطرات أيضًا: الجماع، بدليل قوله تعالى: ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وكذلك أيضًا: المتعمد لإنزال النطفة حكمه حكم الجماع، مثل من عبث بذكره متعمدًا لإنزال النطفة، فعليه البدل والكفارة، وفي خفض أبي صفرة: «من أنعظ ذكره حتى أنزل المني من غير أن يمسه نهارًا في شهر رمضان؛ فعليه بدل ذلك اليوم» وقال أبو عبد الله: لا بدل عليه إذا لم يعالج ذكره، ولم يرده، كذا ذكره ابن جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أو أدام النظر إلى فرج حتى أمنى، أو مسه، فأمنى، وكذلك من ترك الغسل من الجنابة حتى أصبح فهو مفطر، لما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من أصبح جنبًا؛ أصبح مفطرًا**». (ج٢/٢٨١، ٢٨٢)

٢٨٦ من قَبَّل امرأته وهو صائم:

قال بعضهم: أفطر، وقال آخرون: لم يفطر. وحجتهم ما روي عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم»، ولعل حجة الباقين قول عائشة: «ولكنه ﷺ أملككم لأربه»؛ وقد روى بعض مخالفينا في ذلك حديثًا: «سئل النبي ﷺ عن القبلة للصائم، فقال: **أفطرا جميعًا**»، والنظر يوجب عندي أنها مكروهة؛ لأنها من دواعي الجماع. (ج٢/٢٨٢)

٢٨٧ الكذب المتعمد عليه:

اختلف أصحابنا: قال بعض: لا ينقض الصوم، وقال بعض: ينقض، والدليل على أنه ينقض ما روي من طريق أنس: أنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«**النميمة والكـــذب ينقضان الوضوء، وينقضان الصـــوم**»، وعنه عليه السلام قال: «**رب صائم حظه من صيامه الجوع والعطش، ورب قائم حظه من قيامه السهر، ورب داع حظه من دعائه لا لبيك، ولا سعديك!**»، وكذلك جميع الكبائر؛ كبائر النفاق على هذا الحال قياسًا على الكذب، والنميمة. وأما من لا يرى النقض بالكذب المتعمد عليه، فلعله لم يبلغه هذا الحديث. **(ج٢/٢٨٢، ٢٨٣)**

٢٨٨ القيء هل يفطر أم لا؟

اختلفوا: قال بعضهم: من تقيـــأ متعمدًا أفطر، ومن ذرعه القيء فلا نقض عليه، والدليل على هـــذا القول ما روي: أنه قال عليه السلام: «**مـــن ذرعه القيء؛ فلا قضاء عليه، ومن اســـتقاء؛ فعليه القضاء**»، وأوجب بعض على من تقيأ بالشبع إعادة ذلك اليوم، والقول الأول أصح عندي؛ لقيام الدليل عليه. **(ج٢/٢٨٣)**

٢٨٩ ما يُكره للصائم:

يكره للصائم الحجامة بالنهار في رمضان، وبعض فرق في ذلك بين آخر النهار، وأوله، فبعضهم كرهها فـــي أول النهار، وبعضهم كرهها في آخر النهار، وقد روى بعـــض مخالفينا في كتبهم عن رســـول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**أنها تفطر**»، والقول الأول أصح. **(ج٢/٢٨٣)**

وكره للصائم السواك في آخر النهار، وذلك: أنه يستحب للصائم أن يفطر على أثـــر رائحة الصوم، لقولـــه عليه السلام: «**لخلوف فم الصائم أطيـــب عند الله من رائحة المسك**». **(ج٢/٢٨٣، ٢٨٤)**

وكره بعض الفقهاء أيضًا الكحل للصائم، وأجازه أكثرهم، قال أبو محمد في كتابه: والنظر يوجب إجازته لما روي: أن ابن عباس كان يجوز للصائم أن يذوق طعم القدور، والخل ما لم يدخل حلقه، وأجاز أصحابنا للطباخات، ومن يعالج الأطعمة في شهر رمضان وهو صائم ذوق الطعام بلسانه. **(ج٢/٢٨٤)**

٢٩٠ النيّة في الصوم:

اختلفوا في النية: هل هي شرط في صحة هذه العبادة أم لا؟ أعني: عبادة الصوم، قال بعضهم ـ وهو الأصح ـ: لا يجوز صوم نفل، ولا فرض، ولا كفارة إلا بتبييت النية من الليل؛ لما روي: أنه قال عليه السلام: «**لا صوم لمن لم يبيت الصيام من الليل**»، وهذا عموم يشتمل على كل صوم. **(ج٢/٢٨٥)**

٢٩١ وقت النيّة للصوم:

عند أصحابنا: أن الوقت في ذلك قبل طلوع الفجر؛ لقوله عليه السلام: «**لا صوم لمن لم يبيت الصيام من الليل**». **(ج٢/٢٨٦)**

وقال بعض مخالفينا: تجزئ النية بعد الفجر في النافلة ولا تجزئ في الفرض، وهذا القول مذكور عن الشافعي، واحتج في ذلك بحديث معاوية: أنه قال على المنبر: «يا أهل المدينة! أين علماؤكم؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **هذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب الله علينا صيامه، وأنا صائم، فمن شاء منكم؛ فليصم، ومن شاء فليفطر**». **(ج٢/٢٨٦)**

كيفية النية: يقول في ذلك قبل الفجر: غدًا ـ إن شاء الله ـ أصبح صائمًا الفريضة من شهر رمضان طاعة لله من طلوع الفجر إلى الليل. **(ج٢/٢٨٧)**

وقال أبو حنيفة: يجزئه أن ينوي الصوم هكذا مطلقًا، وإن نوى فيه غير رمضان؛ أجزأ، وانقلب إلى صيام رمضان إلا أن يكون مسافرًا؛ لأن المسافر لم يجب عليه صوم رمضان وجوبًا معينًا، ولم يفرق صاحباه بين المسافر والحاضر في ذلك، وقالوا: كل صوم نوي في رمضان انقلب إلى رمضان قياسًا على الحج. **(ج٢/٢٨٧)**

واختلفوا: هل يجزئ رمضان كله نية واحدة أم لكل يوم نية؟ فمن قال: رمضان كله فريضة واحدة؛ قال: تجزئه نية واحدة من أول الشهر. **(ج٢/٢٨٨)**

ومن قال: كل يوم فريضة؛ قال: لكل يوم نية جديدة. (ج٢/٢٨٨)

والقول الأول أصح. ودليل من قال: إن كل يـــوم منه فريضة: أن أكل الليل يوجب تجديد النية للصوم الثاني، وإن أمر النبي ﷺ بالســـحور يدل على تجديد النية لفرض آخر، وعند أصحاب هـــذا الرأي أن على المفطر يومًـــا واحدًا يبدله، ويقال لهم: لو كان أكل الليل يوجـــب تجديد النية لكانت كل نية يعقبها الأكل أو ما أشبه الأكل مما يفسد الصوم لا تجزئ، ولكانت نية أول الليل غير مجزئة لصوم غد إلا إن لم يعقبها الإفطـــار، ولكانت أيضًا غير مجزئة ولو لـــم يعقبها الإفطار، لقوله عليه السلام: «**إذا أقبل الليل من ها هنا؛ أفطر الصائم أكل، أو لم يأكل**». (ج٢/٢٨٩)

٢٩٢ المفطرون وأحكامهم:

المفطرون على ثلاثة أصناف: صنف يجوز له الفطر، وصنف لا يجوز له الفطر، وصنف يجب عليه الفطر. (ج٢/٢٩٠)

فالذي يجوز لـــه الفطر على أربعـــة أصناف: صنف يلزمـــه القضاء دون الكفارة، وصنف تلزمـــه الكفارة دون القضاء، وصنف يلزمـــه القضاء والكفارة جميعًا، وصنف لا يلزمه قضاء، ولا كفارة. (ج٢/٢٩٠)

أما الصنف الذي يلزمـــه القضاء دون الكفارة: فهو المريض والمســـافر. والصنف الذي تلزمه الكفارة دون القضاء، فهو الشيخ الكبير، والعجوز الكبيرة اللذان لا يقدران على الصيام، ومن به مرض دائم لا يرجى برؤه. (ج٢/٢٩٠)

والصنف الذي يلزمه القضاء والكفارة جميعًا، فهو الحامل والمرضع إذا خافتا من الصوم على أولادهما. (ج٢/٢٩٠)

والصنف الذي لا يلزمه قضاء ولا كفارة، فهو المجنون والمريض المتمادي في مرضه حتى مات في قول بعضهم، والمســـافر المتمادي في سفره حتى مات فيه. فلنشرع الآن في شرح ذلك صنفًا صنفًا إن شاء الله. (ج٢/٢٩٠، ٢٩١)

٢٩٣ أحكام المريض والمسافر:

أما المريض والمسافر فجائز لهما الإفطار، بدليل قوله ﷻ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] يعني: إن أكل، وهو الذي يعرف بلحن الخطاب عند أرباب هذا الشأن. **(ج٢/٢٩٢)**

متى يفطر المسافر إذا سافر سفرًا نائيًا. قال بعضهم: حتى ينتهي إلى الحد الذي يجوز له فيه الإفطار، وهو مجاوزة ثلاثة أيام، أو خروجه من الحوزة إذا جاوز ستة أميال. **(ج٢/٢٩٤)**

وقال آخرون: إذا برز من منزله للسفر النائي، وتعدى الفرسخين قصر الصلاة، وجاز له الإفطار. وهذا الاختلاف منهم يمكن أن يكون سببه: هل أباح الله تعالى الإفطار للمسافر لئلا تلحقه مضرة في سفره من أجل الصوم، كما روي: «أنه عليه السلام أمر أصحابه في بعض أسفاره بالإفطار، فقال: **تقووا لعدوكم، والفطر أقوى لكم**»؟ أو يكون إنما أباح الله تعالى لأجل المشقة التي تلحقه في السفر النائي، ولا يفطر حتى يكون في الحد الذي تلحقه فيه. **(ج٢/٢٩٤، ٢٩٥)**

٢٩٤ قضاء المريض والمسافر ما أفطر في رمضان:

شرط القضاء أن يكون متتابعًا على صفة الأداء، سواء أفطر متتابعًا أو غير متتابع إذا كان الشهر واحدًا. وأصل ذلك الصلاة، والحج، وإن اضطر في صوم القضاء فأكل أو شرب بجوع، أو عطش، أو إكراه، فسد ما مضى من صومه. **(ج٢/٣٠٢)**

وإن حضره الموت وعليه قضاء رمضان وضيع مقدار ما يصومه فيه فإن أصحابنا اختلفوا في ذلك؛ قال بعضهم: يصوم عند الورثة بأمره، والحجة معهم: ما روي عنه عليه السلام: «أنه أمر امرأة أن تصوم عن أختها قد ماتت وعليها الصيام». **(ج٢/٣٠٣)**

وما روي فـــي خبر آخر عنه عليه السلام: أنه قال: «**أدوا عنهـــم الصوم، والنذر**»، يعني: الموتى. **(ج٢/٣٠٣)**

وقال آخرون: لا يصـــوم أحد عن أحـــد، كما لا يصلي أحـــد عن أحد، ولا يتوضـــأ أحد عن أحـــد، ولكن يطعمون عنـــه إذا أوصى الميـــت بالإطعام فليطعموه أو لا يصوموا جميعًا، وإن أوصى بالصوم وأراد بعض الورثة الصوم، وأراد بعض الإطعام، فإنهم يصومـــون جميعًا أو يطعمـــون جميعًا، ولا يصوم بعض، ويطعم بعـــض، وإن أرادوا الصوم؛ فإنهم يصومـــون جميعًا، ولا يصوم بعض، ويطعم بعـــض، وإن أرادوا الصـــوم؛ فإنهم يصومون كمـــا ورثوا ماله، ولا يصوم واحد منهم شطرًا من يوم، ولكن يصومه الأول، أو الآخر؛ لأن هذا صوم واحـــد لا يتخلله الإفطـــار، وكذلك أيضًـــا لا يصومـــون جميعًا، ولكن يصومون واحدًا بعد واحد، وكما لزم وارثهم. **(ج٢/٣٠٣)**

٢٩٥ الذي تلزمه الكفارة دون القضاء:

الأصل فيه قوله تعالـــى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖ﴾ [البقرة: ١٨٤]، اختلف الناس في تفســـير هذه الآية؛ قال بعضهم: الآية منســـوخة نسختها آية الصوم، وقال آخرون: ليست بمنسوخة وحكمها باق، وبهذا القول يقول أصحابنا. وفســـر بعض المفســـرين ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾ أي: على الذين لا يطيقونه، وهـــذا معروف في لغة العرب، وقـــال بعضهم: معنى الآية: وعلى الذين كانـــوا يطيقونه، ثم عجزوا عنه، وهو الشـــيخ الكبيـــر، والعجوز الكبيرة فعجزا عن الصوم، فعليهمـــا أن يطعما على ما مضى، وكذلك المريض الذي لا يرجى برؤه ملحق بالشـــيخ الكبير في قول بعضهـــم، وفي الأثر: قال أبو ســـفيان رحمه الله: إن عجوزًا أكبرت على عهد جابر بن زيـــد، فقال له ولداها: إنها عجزت عن شـــهر رمضان، فقال لهما جابر: صوما عنها، فتنافسا في ذلك، فرغب كل واحد منهما أن يصوم عن والدته، فصام عنها الأكبر منهما، ثم بقيت إلى حول ســـنة، فأتيا جابرًا، فقـــال لهما: أو حية هي بعد؟ فقـــالا: نعم، فقال

لهما: أطعما عنها، فقال أبو سفيان: لا أدري أيهما أمر به أولًا، غير أنه أمرهما بالإطعام والصوم، وقال بعض: لم نر على الكبير الذي لا يقدر على الصوم، ولا المريض المتمادي الذي لا يقدر قضاء ولا كفارة. (ج٢/٣٠٥، ٣٠٦)

٢٩٦ الذي يلزمه القضاء والكفارة جميعًا وهو الحامل والمرضع:

واتفقوا أن الحامل والمرضع إذا خافتا على أولادهما أن لهما أن يأكلا، واختلفوا فيما عليهما إذا أفطرتا. (ج٢/٣٠٧)

قال بعضهم: يأكلان، ويطعمان عن كل يوم أكلتاه مسكينًا، ثم يقضيان ما عليهما بعد ذلك. (ج٢/٣٠٧)

٢٩٧ الذي لا يلزمه قضاء ولا كفارة، وهو المجنون:

إذا جن قبل شهر رمضان، ولم يفق حتى أهل شوال؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وهو لم يشاهد من الشهر شيئًا، ولقوله عليه السلام: «**رفع القلم عن ثلاثة من أمتي: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ**». (ج٢/٣٠٩)

واختلفوا في المغمى عليه إذا أغمي عليه قبل شهر رمضان ولم يفق حتى أهل شوال؛ قال بعضهم: حكمه حكم المجنون لا يقضي، وقال بعض: يقضي لأنه داخل في عموم قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، والمغمى عليه صحيح العقل كالنائم، وآفته في جسمه. (ج٢/٣٠٩، ٣١٠)

٢٩٨ الصنف الذي يجب عليه الإفطار:

الحائض والنفساء، يجب عليهما الإفطار لما جاء فيهما من الأثر عن الرسول عليه السلام: «**بتفسيقهما إذا صامتا**»، ويجب عليهما القضاء فقط، لما ثبت عن رسول الله عليه السلام: «أنه أمرهما أن يقضيا الصوم ولا يقضيا الصلاة». (ج٢/٣١١)

٢٩٩ الصنف الذي لا يجوز له الإفطار:

وهو كل بالغ عاقل حاضر غير حائض ولا نفساء. (ج٢/٣١٢)

وأما أحكامه إذا أفطر فإنها مختلفة؛ إما لاختلاف أحكام المفطرات، وإما لاختلاف جهات الإفطار، مثل الإفطار بالعمد، والنسيان، والإكراه. (ج٢/٣١٢)

٣٠٠ من أفطر بالجماع عامدًا:

عليه القضـــاء والكفارة. والكفارة: عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شـــهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا، كذلك الخبر عن رسول الله ﷺ: «أن رجلًا جاءه فقال: يا رســـول الله! هلكت، وأهلكت، فقال: **ما شـــأنك؟** قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم فـــي رمضان، فقال: **هل تجد عتق رقبة؟** قال: لا، قال: **هل تستطيع صيام شـــهرين متتابعين؟** قال: لا، قال: **هل تستطيع أن تطعم ستين مســـكينًا؟** قال: لا، فأتى النبي ﷺ بتمر من عنده، فقال: **خذها، وتصدق بها عن نفسك.** فقال: يا رسول الله! ما بين لابتيها أفقر مني! فضحك النبي ﷺ، فقال: **خذها وأطعم أهلك، ولا تجزي أحدًا غيرك**». (ج٢/٣١٢)

٣٠١ هل تتكرر الكفارة بتكرير الإفطار؟

أجمعوا: أن من وطئ في رمضان ثم كفر، ثم وطئ في يوم آخر أن عليه كفارة أخرى. (ج٢/٣١٤)

واختلفوا إذا كرر الوطء قبل أن يكفر، قال بعضهم: عليه كفارة واحدة ما لم يكفر على الجماع الأول، وقال بعض مخالفينا: عليه كل يوم كفارة. (ج٢/٣١٤)

٣٠٢ الصوم المندوب إليه:

الصوم المندوب، شروطه كشـــروط الصوم الواجب في النية، والإمساك عن المفطـــرات. وجميع ما ينقـــض الصوم الواجب ينقض الصـــوم المندوب، والاختلاف الذي هناك لاحق هنا. (ج٢/٣٢٣)

٣٠٣ حكم الإفطار في التطوع:

ليس على من دخل التطوع فقطعه بعذر قضـــاء، وأما إن قطعه بغير عذر فعليه القضاء، والدليل على هذا ما روي: أن عائشـــة، وحفصة كانتا صائمتين، فأفطرتا، فقال لهما النبي ﷺ: «**أبدلا يومًا مكانه**». **(ج٢/٣٢٣)**

وفي الأثر: من أوجب على نفســـه تطوعًا، ثم فســـد عليـــه؛ لزمه بدله، وروي: «أن عائشـــة كانت صائمة فرأتهـــا حفصة رضي الله عنها في آخـــر النهار مصفرة الوجه، فقالت لها: ألست بصائمة؟ فقالت: بلى، ولكن أصابني جهد فأفطرت، فأخبرت النبي ﷺ بذلك، فقال: **تقضي يومًا مكانه**». **(ج٢/٣٢٣)**

فهذا الحديث يدل علـــى أن من دخل في صوم التطـــوع، فأفطر فيه: أن عليه بدله، سواء أفطر فيه بعذر، أو بغير عذر. **(ج٢/٣٢٤)**

٣٠٤ الأيام التي يُستحب صيامها في السنة:

ويستحب صيام يوم عاشـــوراء؛ لما ثبت عنه عليه السلام من طريق ابن عباس، قال: «من صام يوم عاشوراء كان كفارته ستين شهرًا، وعتق عشر رقاب مؤمنات من ولد إسماعيل عليه السلام». **(ج٢/٣٢٤)**

ويستحب أيضًا صوم يوم سبعة وعشرين من رجب، وقد رأيت في كتاب ـ وأظنه لقومنا ـ عن رسول الله ﷺ قال: «**سبعة أيام في السنة ما صامها أحد من أمتي إلا حرم الله جسده على النار، فأول يوم منها السابع والعشرون من رجب، فيه بعث الله محمدًا ﷺ، فمن صام ذلك اليوم فكأنما حج البيت ســـبع حجج، وعتق أربعين رقبة**». **(ج٢/٣٢٤، ٣٢٥)**

ويستحب أيضًا صيام يوم خمسة وعشرين من ذي القعدة، واليوم الأول، والسابع، والتاسع من ذي الحجة، وهو يوم عرفة. **(ج٢/٣٢٥)**

ويستحب أيضًا صيام شـــهر رجب، لما روي: «أن رسول الله ﷺ سئل:

أي صيام أفضل غيــر رمضان؟ قال: **شــهر الله الأصم الــذي يدعى رجب**». **(ج٢/٣٢٧)**

ويستحب أيضًا صيام ستة أيام من شوال؛ لما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من صام رمضان ثم أتبعه بســتة أيام من شــوال فقد صــام الدهر كله**». **(ج٢/٣٢٧)**

ويســتحب أيضًا صيــام التســع الأوائل مــن ذي الحجة، وهــن الأيام المعلومات، آخرهن يوم النحر، وهو أيضًا من العشــر التي قال الله تعالى فيها: ﴿وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾ [الأعراف: ١٤٢]. **(ج٢/٣٢٧)**

ويســتحب أيضًا صيام الأيام البيض من كل شــهر، وهن الثالث عشــر والرابع عشر والخامس عشر، وقد بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**صوم شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر يذهبن بوغر الصدر**»، وقد بلغنا: أنه قال عليه السلام: «**من صام في كل شهر ثلاثة أيام، فكأنما صام الدهر كله**». **(ج٢/٣٢٧، ٣٢٨)**

٣٠٥ الأيام التي يحرم فيها الصوم:

ولا يصام ستة أيام من السنة: يوم الفطر، ويوم الأضحى، وأيام التشريق، وهن الثلاثة التي بعــد يوم الأضحى، واليوم الذي تشــك فيه أنه من رمضان، وهو آخر يوم من شعبان. **(ج٢/٣٢٨)**

وأما صوم الدهر؛ فقــد بلغنا عنه عليه السلام قال: «**لا صــوم لمن صام الدهر**». ولعل هذا من باب خشية الضعف، والمرض. **(ج٢/٣٢٩)**

٣٠٦ تعريف الاعتكاف:

الاعتكاف في لغة العــرب: لزوم الشــيء والإقامة عليه، قــال الله تعالى: ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فأخبر الله تبارك وتعالى عن إقامتهم عليها. **(ج٢/٣٣٠)**

٣٠٧ وجوب الصوم في الاعتكاف:

قال أكثرهم: لا يجوز إلا بالصوم، وقال الباقون: يجوز بغير الصوم؛ وحجة من أجاز الاعتكاف بغير صوم أن الاعتكاف اسم وجب لملازمة المكان وحده، ولم يخبر الله تعالى: أنه لا يقبل إلا بغيره. (ج٢/٣٣٠)

ومن ادعى وجوب شيء يضم إليه كان محتاجًا إلى إقامة الدليل، وحجة الآخرين: «أن النبي ﷺ ما اعتكف إلا وهو صائم وإن كان لم يعتكف إلا في شهر رمضان»، والاعتكاف المتفق عليه هو إذا كان بصوم، وروي أيضًا من طريق عائشة، وابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «**لا اعتكاف إلا بصوم**»، ولهذا لو نذر أحد أن يعتكف الليل لم يلزمه؛ لأنه لا يصام في الليل. (ج٢/٣٣٠، ٣٣١)

٣٠٨ شرط المسجد:

لا يجوز إلا في المسجد الذي تصلى فيه الجماعة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فأضاف عليه السلام: «**لا تمنعوا إماء الله من مساجد الله**»، وهذا دليل أن اعتكاف النساء في المساجد جائز إذا جعل لهن خباء، وفي بيوتهن أفضل لقياس الاعتكاف على الصلاة. (ج٢/٣٣١)

واختلفوا في الأعمال المختصة بالاعتكاف، قال بعضهم: الصلاة، وقراءة القرآن، وذكر الله تعالى؛ لأن المفهوم من الاعتكاف هو حبس النفس على الأعمال المختصة بالمساجد. وفي أثر أصحابنا: ينبغي للمعتكف أن يكون مصليًا أو قارئًا، أو نائمًا، وقيل: كانت عائشة إذا اعتكفت لا تدخل البيت إلا لحاجة الإنسان، ولا تعود مريضًا إلا مريضًا على طريقها، وهذا أيضًا لا يعود مريضًا، ولا يشهد جنازة، فإن فعل انتقض اعتكافه، وبعض أجاز له أن يشهد جنازة، ويعود مريضًا. (ج٢/٣٣١، ٣٣٢)

وقد ذكر بعض أهل الخلاف: يجوز له جميع أعمال البر المختصة بالآخرة. (ج٢/٣٣٢)

٣٠٩ من شروط الاعتكاف:

ترك المباشرة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والمباشـرة في هـذا الموضع كناية عن الجمـاع، وقد ذكر بعض مخالفينا: أنه الجماع، وغيره. والصحيح: أن المباشـرة الجماع؛ لإجماعهم أن القبلة لا تفسـد الاعتكاف، ولو كانت المباشرة في الفرج وغيره من سائر البدن لم يجمعوا على أن القبلة من المعتكف لا تفسد اعتكافه. **(ج٢/٣٣٣، ٣٣٤)**

أقل ما يصح به الاعتكاف، بعضهم: عشـرة أيام فصاعدًا، وقال آخرون: ثلاثة أيام فصاعدًا، ويدل على مذهب القائلين بعشرة أيام ما ثبت من فعله عليه السلام: «أنه يعتكف في رمضان كل سَـنة عشـرة، فلما كان في العـام الذي قبض فيه اعتكف عشـرين يومًا»، فدل فعله هذا عليه السلام أن أقل الاعتكاف عشـرة أيام؛ إذ علينا الاقتداء به في أفعاله، كما يجب الاقتداء به في أقواله. **(ج٢/٣٣٤، ٣٣٥)**

وأما من قال: ثلاثة أيام؛ فإنه يدل على قوله ما روي: أنه قال عليه السلام: «**إني لأعتكف العشـرة الأوائل ألتمس بها هذه الليلة**»، ـ يعني ليلة القدر ـ ثم قال: «**ومـن أراد أن يطلبهـا فلا يطلبهـا إلا في العشـر الأواخر**»، وقـال: « **رأيتها فاختلست مني، فالتمسوها في العشر الأواخر، من تسع بقين أو سبع بقين، أو ثلاث بقين**». **(ج٢/٣٣٥)**

وقال بعض أهل الخلاف: أقل ذلك يوم وليلة، واعتبر ذلك أن من شروط الاعتكاف الصوم، وأقل ذلك يوم وليلة. **(ج٢/٣٣٥)**

ومن شـروطه التتابع إلا من ضرورة، مثل المـرض الذي لا يحتمل معه القعود في المسجد، واحتاج إلى معالجة نفسـه، وخاف من ضرورة المسجد، فإنه يخرج إلى بيته، ويعالج نفسـه ويأكل إن اضطـر إلى ذلك، ويبني على ما مضى مـن اعتكافه إذا رفـع الله عنه ما به حيـن يبرأ، وليس ذلك بأشـد من رمضان، وكذلك الحيض للنساء، وغير ذلك من جميع ما يعذر به في رمضان فإنه يعذر به في الاعتكاف، ويبني على ما مضى. **(ج٢/٣٣٦)**

الحـــج

٣١٠ حكم الحج:

الحج واجب بشروطه بإجماع الأمة، والكتاب، والسُّنَّة. **(ج٢/٣٣٧)**

أمـــا الكتـــاب: فقولـــه ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمـــران: ٩٧]، وقوله: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقـــرة: ١٩٦]، ففي هذه الآية دليل على وجوب الحج والعمرة جميعًا. **(ج٢/٣٣٧)**

وأما الدليل من السُّـــنَّة على وجوب الحج: فمـــا روي: أنه قال عليه السلام في الحديث المشهور: «**بني الإســـلام على خمس، على أن يوحد الله تعالى، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام شـــهر رمضان، وحج بيت الله الحرام من استطاع إليه سبيلًا**». **(ج٢/٣٣٧، ٣٣٨)**

٣١١ شروط الوجوب:

منها الاســـتطاعة؛ لقوله تعالـــى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] واختلف المسلمون في الاســـتطاعة ما هي؟ قال قوم: من وجد زادًا، وراحلة؛ فقد وجـــب عليه الحـــج، والدليل على هـــذا القول: مـــا روي: أنه قال عليه السلام: «**الاستطاعة: زاد، وراحلة**». **(ج٢/٣٣٨)**

وقال آخرون: الاســـتطاعة: مـــال، واحتمال. وقال آخرون: الاســـتطاعة: صحة البدن، وذلك مع الوجود لذلك. وســـبب اختلافهم: هو سبب اختلافهم فيما يدل عليه اسم الاستطاعة، ولذلك اختلفوا. **(ج٢/٣٣٨)**

ومن شـــروطه أيضًا: البلوغ، وقـــد اختلفوا في ذلك، قـــال بعضهم: حج الصبي جائز. وحجتهم ما روي من طريق ابـــن عباس: «أن النبي ﷺ مرَّ بامرأة في محفة، فقيـــل لها: هذا رســـول الله! فرفعـــت بعضد صبي معهـــا، فقالت: يا رسول الله! ألهذا حج؟ قال: **نعم، ولك أجر**». **(ج٢/٣٤١، ٣٤٢)**

٣١٢ شروط صحة الحج:

الإســـلام؛ لأن حج المشرك غير صحيح بشـــركه، ولو كان مأمورًا به حال شركه، كما لا تصح عبادته ما دام في شركه، وليس في أن لا تصح منه عبادة ما دام في شركه ما يمنعه من خطابه كما قال بعض الناس، ألا ترى أن المصلي قد خوطب بالصلاة ولو كان محدثًا، ولا تصح منه صلاة مع حدث. **(ج٢/٣٤٢، ٣٤٣)**

ومن شروط الصحة أيضًا: ترك الجماع في الحج، فإن جامع؛ فسد حجه؛ وعليه حجة أخرى من قابل، لقوله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. **(ج٢/٣٤٣)**

٣١٣ هل يحج أحد عن أحد؟

قـــال بعضهـــم: لا يحج أحد عـــن أحد، كمـــا لا يصوم أحد عـــن أحد، ولا يصلي أحـــد عن أحد. والمعمول بـــه عند أصحابنـــا: أن الوصية بالصوم، والحج جائزة دون الصلاة. **(ج٢/٣٤٤)**

وفي الأثر: أنه يجوز أن يحج على من لا يستطيع الحج من الكبر، والمرض الذي لا يصح منه، ويدل على هـــذا ما روي من طريق أنس بـــن مالك، قال: «أتى رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إن أمي عجوز كبيرة لا تستطيع الركوب على البعير، وإن ربطتها خفت عليها أن تموت؛ أفأحج عنها؟ قال: **نعم**». **(ج٢/٣٤٤)**

كذلك أيضًا جائز الحج على الميت، لما روي: «أن المســـلمين قالوا: يا رســـول الله! أنحج عن آبائنا؟ قال: **نعم حجوا عنهم**»، فمضت السُّنَّة بذلك أن يحج عن الأموات. **(ج٢/٣٤٤)**

٣١٤ هل يحج أحد عن غيره قبل أن يحج عن نفسه، أم لا؟

قال بعضهـــم: لا يحج عن غيره حتى يحج عن نفســـه، والحجة لهم: ما روي: «أن النبي ﷺ ســـمع ملبيًا يلبي عن الغير، فقال له النبي عليه السلام: **إن كنت**

حجيت عن نفسك، وإلا فحج عن نفسك، ثم حج عن غيرك». وقال آخرون: جائز مع الضرورة على وجه الإجارة؛ وقالوا: قول النبي ﷺ: **حج عن نفسك ثم حج عن غيرك**، لعلة قد عرف استطاعة الرجل؛ لأنه لا يأمره إلا بالواجب، والدليل على هذا: ما روي من طريق ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال ﷺ: «**يدخل الجنة ثلاثة بالحجة الواحدة إذا كانوا مسلمين، الموصي بها، والذي ينفذها عن الميت، والخارج بها**»، وإذا كان الخارج أمينًا، ثم رجع، فقال: قد أديت؛ فإن قوله في هذا مقبول عندهم لأنه أمين. **(ج٢/٣٤٤، ٣٤٥)**

٣١٥ ما يفعله الإنسان عند خروجه للحج:

إذا أردت الخروج؛ فاقض ديونك، وتخلص من تبائعك، وكفر أيمانك، وأوف بنذرك، وصل أرحامك، واعتب على من وجد عليك من جيرانك، وإخوانك، ووسع من زادك ليتسع خلقك، وقد أمر الله تعالى بالتزود في قوله: ﴿وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٧]. **(ج٢/٣٤٨)**

ولا تماكس في الكراء، ولكن ساوم فإن غلى عليك فاتركه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] يعني: ولا مراء في الحج. **(ج٢/٣٤٨)**

وإذا أوقفت راحلتك، وأردت الخروج؛ فصل في منزلك ركعتين وقل: اللَّهُمَّ! إنك افترضت الحج، وأمرت به، فاجعلني ممن استجاب، واجعلني من وفدك الذين رضيت، وكتبت، وسميت. وأخلص النية. واقصد الاحتساب لله تعالى، ثم سلم على أهلك وودعهم، وأظهر لهم الشفقة. **(ج٢/٣٤٨)**

وإذا ركبت راحلتك؛ فقل كما بلغنا عن الرسول ﷺ يقول، وذلك: أنه بلغنا عن الرسول ﷺ من طريق ابن عمر: «أنه كان إذا ركب راحلته، وأراد السفر؛ كبر ثلاثًا، وقال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣]، **اللَّهُمَّ! إني أسألك في سفرنا هذا، البر والتقوى، والعمل بما ترضى، اللَّهُمَّ! هون علينا السفر، واطو لنا الأرض، اللَّهُمَّ! أنت الصاحب في**

الســفر، وأنت الخليفة في الأهل، والمــال جميعًا، اللَّهُمَّ! اصحبنا في ســفرنا، واخلفنا في أهلنا»، فينبغي الاقتداء به ﷺ. **(ج٢/٣٤٩)**

وإذا ســرت، فقل: الحمد لله الذي حملنا في البر، والبحــر، ورزقنا من الطيبات وفضلنا على كثير من خلقه تفضيلًا، ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ۞ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾ [الزخــرف: ١٣، ١٤]، والحمــد لله رب العالمين. **(ج٢/٣٤٩)**

فإذا صعدت شــرفًا؛ فكبر، وإذا هبطت فســبح، وقد بلغنا من طريق أبي هريرة: «أن رجلًا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إني أحب سفرًا، فقال له النبي ﷺ: **أوصيك بتقوى الله العظيم، والتكبير عند كل شرف**، فلما ولى؛ قال النبي ﷺ: **اللَّهُمَّ! اطو له البعد، وهون عليه السفر»**. **(ج٢/٣٤٩)**

وإذا نزلت منزلًا؛ فقل: الحمد لله الذي بلغنا ســالمين، اللَّهُمَّ! ربنا أنزلنا منزلًا مباركًا، وأنت خير المنزلين، اللَّهُمَّ! ارزقنا بركة منزلنا هذا، واصرف عنا شره وبأسه، فإذا قدمتنا من منزل فأبدل لنا ما هو خير منه. **(ج٢/٣٥٠)**

وينبغي أن يكون اشــتغال الحاج في ســفره بذكر الحج كمــا بلغنا عن عائشة رضي الله عنها قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ ليس يذكر غير الحج». **(ج٢/٣٥٠)**

٣١٦ الإحرام وشروطه:

من شروط الإحرام الزمان والمكان. **(ج٢/٣٥١)**

أما المكان: فهو الذي يسمى مواقيت الحج، فالأصل في هذا ما روي من طريق أبي سعيد الخدري، قال: «وقَّت رسول الله لأهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، ولأهل العراق ذات عرق». **(ج٢/٣٥١)**

وأما الزمان: الذي هو شرط في الإحرام بالحج، فالأصل فيه قوله تعالى:

﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ومجاز الآية: وقت الحج أشهر معلومات، وقد اختلف الناس في أشهر الحج، فقال قوم: ثلاثة أشهر: شوال، وذو القعدة، وذو الحجة. (ج٢/٣٥٣)

وقال آخرون: شهران وعشرة أيام، وهي: شوال، وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة، وبهذا يقول أصحابنا. (ج٢/٣٥٣)

٣١٧ كيفية الإحرام:

إذا أراد أن يحرم؛ فليغتسل في بدء إحرامه، وهو سُنَّة. وقيل: يجزئه الوضوء. وفي الأثر: قال الشيخ في غسل بدء الإحرام: إنه واجب، وما سواه من الاغتسال في الحج، فليس بواجب، وهو مستحب. (ج٢/٣٥٥)

وليلبس ثوبين، ويستحب أن يكونا جديدين، أو غسيلين لم يلبسا منذ غسلًا، وإن أحرم في ثيابه الدنسة التي عليه فلا بأس، وكذلك إن أحرم وهو جنب؛ أجزأه؛ لأن الإحرام يلزم على كل حال، والمستحب والسُّنَّة أن يحرم كما ذكرنا. (ج٢/٣٥٥)

ويصلي للإحرام ركعتين إن لم تحضر الصلاة المكتوبة، وقد بلغنا: «أن النبي عليه السلام أحرم إثر صلاة مكتوبة». (ج٢/٣٥٥)

وروي: «أنه كان ﷺ ربما أهل إذا استوت به راحلته»، وكذلك تفعل إذا أردت، تقول بعد أن تعقد نيتك: لبيك اللَّهُمَّ لبيك! لبيك لا شريك لك لبيك! إن الحمد والنعمة لك، والملك، لا شريك لك لبيك! فإن كنت متمتعًا فقل: لبيك بعمرة تمامها وبلاغها عليك يا الله! وإن كنت قارنًا؛ فقل: لبيك بحجة، وعمرة تمامها، وبلاغها عليك يا الله! وإن كنت مفردًا؛ قلت: لبيك بحجة تمامها، وبلاغها عليك يا الله! تقول ذلك ثلاث مرات في مجلسك، ثم تقوم، وعن ابن عباس: أن هذه تلبية النبي ﷺ فأيما فعلت من هذا؛ فهو يجزئ، غير أن المسلمين يستحبون أن يبدأ بالعمرة قبل الحج. (ج٢/٣٥٥، ٣٥٦)

٣١٨ أنواع نسك الحج:

اعلم أن المحرميـــن صنفان: إما مفـــرد، وإما جامع. فالمفـــرد: أن يفرد بالحج، والجامع: أن يجمع بين الحج والعمرة، وهذا النوع ضربان: إما متمتع، وإما قـــارن. أما المفرد، فهو ما عـــدا هذين النوعين أعنـــي: المتمتع، والقارن. **(ج٢/٣٥٨)**

٣١٩ التمـتع:

النســـك الذي هو المعنى بقوله ﷻ: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وهو نوعان: **(ج٢/٣٥٨)**

أحدهما: أن يهل الرجل بالعمرة في أشـــهر الحج من الميقات، ثم يأتي حتى يصل البيت، ويطوف بعمرة، ويسعى، ويحلق في تلك الأشهر بعينها، ثم يحل بمكة، ثم ينشئ الحج في ذلك العام بعينه، وفي تلك الأشهر من غير أن ينصرف إلى بلده، إلا ما روي عن الحسن: أنه كان يقول: هو متمتع، وإن عاد إلى بلده، ولم يحج أن عليه هدي المتمتـــع المنصوص في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقـــرة: ١٩٦]؛ لأنه كان يقول: عمرة في أشهر الحج متعة. **(ج٢/٣٥٨، ٣٥٩)**

وإن اعتمر في غير أشهر الحج ثم أقام حتى حج؛ فلا دم عليه، ولو أتمها في أشهر الحج؛ لأنه لم يحرم في أشهره. **(ج٢/٣٥٩)**

النوع الثاني: من أحرم بحجة، ثـــم نقلها إلى عمرة؛ يلزمه الهدي ويكون متمتعًا، وذلك أنه بلغنا عن عائشـــة رضي الله عنها أنها قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس ليال بقين من ذي القعدة ولا نرى إلا أنه الحـــج. فلما دنونا من مكة؛ أمر رســـول الله ﷺ من لم يكن معه هدي إذا طاف بالبيت، وســـعى بين الصفا والمروة أن يحل». **(ج٢/٣٥٩)**

٣٢٠ المكي لا متعة له:

لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، يعني: لمن يكن منزله في الحرم كله، فمن كان منزله في الحرم فهو من حاضري المسجد الحرام، ولا متعة له، فلو تمتع؛ فلا يلزمه الهدي، وفي أثر أصحابنا: المكي ليس عليه متعة، وكذلك من أقام بمكة سنة، وإن خرج الذي أقام بمكة سنة لحاجة في أشهر الحج، ثم دخل محرمًا بعمرة فينبغي أن لا تكون عليه المتعة إذا كان مسافرًا يقصر الصلاة. (ج٢/٣٦١)

٣٢١ صفة القران:

يحرم في أشهر الحج بالحج مع العمرة جميعًا، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعًا يوم النحر، كما بلغنا عن الرسول عليه السلام من طريق أبي سعيد الخدري، قال: «قالت حفصة زوج النبي عليه السلام لرسول الله ﷺ: ما بال الناس حلوا بعمرة ولم تحل أنت من عمرتك؟ قال: **إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر**». (ج٢/٣٦١، ٣٦٢)

٣٢٢ صفة المفرد:

تعدى من هذه الصفة، وهو الإهلال بالحج فقط، ويكون على إحرامه حتى يرمي جمرة العقبة يوم النحر، وإذا قدم مكة ملبيًا بالحج فلا يطوف بالبيت، وليقم على إحرامه في المسجد الحرام حيث شاء، وليستلم البيت ولا يطوف به وهو على إحرامه وتلبيته. (ج٢/٣٦٣، ٣٦٤)

٣٢٣ ما لا يجوز للمحرم أن يفعله:

ممنوعات الإحرام خمس: أحدها: المخيط من الثياب مع تغطية الوجه. الثانية: استعمال الطيب. الثالثة: إلقاء التفث. الرابعة: الجماع. الخامسة: الاصطياد. (ج٢/٣٦٥)

٣٢٤ ما لا بأس به للمحرم أن يفعله في الحل والحرم:

يجوز للمحرم أن يحتجم؛ لما روي: «أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم»، ولم يرو: أنه أوجب جزاء، فعلى هذا؛ فــلا دم على المحرم إذا احتجم؛ إلا إن قطع شعرًا، وقال آخرون: لا يجوز. (ج٢/٣٨٦)

ويجوز له أيضًا أن يقتل من قاتله من السباع، والأصل في ذلك: ما روي من طريق عائشــة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**خمس ليس على المحرم في قتلهن من جنــاح: الغراب، والحــدأة، والفــأر، والعقرب، والكلــب العقور**». (ج٢/٣٨٧)

ويجوز له أن يدهن بعيره، ويطليه، ويحكه، ويقرده، وبلغنا: أن عمر رضي الله عنه كان يقرد بعيره وهو محرم. (ج٢/٣٨٨)

وما نبت في الحرم ممــا يأكل الناس من الشــجر، فبعضهم رخص فيه، وبعض كرهه. (ج٢/٣٨٨)

٣٢٥ ما يفعله الإنسان عند دخوله مكة:

وفي الأثر: المحرم إذا قدم مكة؛ فإنه يدخل مكة من الثنية السفلى حتى يأتي المســجد الحرام، ولا يقطع التلبية حتى يقف على باب المســجد؛ لأن التلبية جواب الله عن إبراهيم عليه السلام، فإذا انتهى إلى المسجد قطعها. (ج٢/٣٩٠)

ويروى: «أنه عليه السلام دخل من باب بني شيبة»، ويستحب له أن يدخل منه، فإذا دخل؛ قال: اللَّهُمَّ أنت السلام، ومنك السلام، وإليك يرجع السلام، فأحينا يا ربنا بالسلام، وأدخلنا دار السلام. وإذا دنا من البيت قال: اللَّهُمَّ زد بيتك هذا شــرفًا، وتعظيمًا، وبرًا، وتكريمًا، ويكثر من الدعاء، والاستغفار لذنوبه، ويمد يده إلى الحجر الأســود، ويمســحه بيده، ويكبر ثلاثًا، ويقــوم حيال الحجر، ويدعو لنفسه، وللمؤمنين، والمؤمنات، ويصلي على النبي ﷺ. (ج٢/٣٩٠، ٣٩١)

٣٢٦ ما يقال في الطواف:

في الأثر: وإذا أراد الطواف لاذ بالبيت بقدر ما لا يقابل الباب، ثم يأخذ في الطواف على يمينه، ويقول عند ركن الحجر: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، اللَّهُمَّ إني أسألك إيمانًا بك، وتصديقًا بكتابك، ووفاء بعهدك واتباعًا لسُنَّتك، وسُنَّة نبيك محمد ﷺ، ثم تمشي في الطواف، وأنت تقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم. (ج٢/٣٩١)

وإذا قصدت الباب؛ فقل: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، اللَّهُمَّ اغفر لنا ذنوبنا وأقنعنا بما رزقتنا، وقنا شح أنفسنا، واجعلنا من المفلحين. ثم تمشي وأنت تقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على محمد وآله، وصحبه وسلم. (ج٢/٣٩١، ٣٩٢)

فإذا قصدت الميزاب؛ فكبر ثلاثًا، وقل: اللَّهُمَّ إني أسألك الراحة عند الموت، والعفو عند الحساب، والنجاة من العذاب. (ج٢/٣٩٢)

ثم تمشي، وتقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد النبي، وآله وصحبه وسلم. (ج٢/٣٩٢)

وإذا أتيت الركن اليماني؛ فكبر ثلاث مرات وقل: اللَّهُمَّ ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار. واستلم الركن إن قدرت على ذلك، أو امسحه، ولا تؤذ أحدًا. (ج٢/٣٩٢)

ثم تمشي وأنت تقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد النبي، وآله، وصحبه وسلم. (ج٢/٣٩٢)

فإذا وصلت إلى ركن الحجر؛ فاســتلم، وإلا؛ فكبر حياله، ولا تؤذ أحدًا، ثم تقول عند ركن الحجر: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، اللَّهُمَّ إني أسألك إيمانًا بك، وتصديقًا بكتابك، ووفاءً بعهدك، واتباعًا لسُــنَّتك، وسُنَّة نبيك محمد ﷺ. **(ج٢/٣٩٢)**

ثم تأخذ في الطواف حتى تتم سبعة أشواط. **(ج٢/٣٩٢)**

الركعتان خلف مقام إبراهيم عليه السلام سُــنَّة، وقــد روي عن النبي عليه السلام قال: «**من طاف بالبيت، وركع، فله من الأجر كثير**». **(ج٢/٣٩٨)**

٣٢٧ السعي بين الصفا والمروة:

في الأثر: من أراد السعي بين الصفا والمروة خرج من باب الأسطوانتين المذهبتيــن، ثم من بــاب الصفا، وهو يقــول: اللَّهُمَّ أدخلنــي مدخل صدق، وأخرجني مخرج صدق، واجعل لي من لدنك سلطانًا نصيرًا. **(ج٢/٤٠٠)**

ويصعد على الصفا، ولا يعلو عليه، ولكن بقدر ما اســتقبل البيت، وقد قيل: إلى خمس درجات، ومن لم يســتطع قام بأصله، والمرأة تقوم في أصله، وإذا صعدت عليه؛ فكبر سبع تكبيرات، ويستحب بأن يقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر كبيرًا، لا إلــه إلا الله، والله أكبر كبيرًا، والحمد لله كثيرًا، وســبحان الله بكرة وأصيلًا، لا إله إلا الله، والله أكبر على ما هدانا وأولانا، والحمد لله على ما أعطانا، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يمــوت بيده الخيــر كله، وهو على شــيء قدير، لا إلــه إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، لا إله إلا الله إلهًا واحدًا ونحن له مسلمون، لا إله إلا الله إلهًا واحد، ونحن له عابدون، لا إلــه إلا الله إلهًا واحدًا، ونحن له مخلصون، لا إله إلا الله إلهًا واحد، فردًا، صمدًا، مبدئًا، معيدًا، لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا، لا إله إلا هو أهل التحميد، والتهليل، والثناء الحســن الجميل، لا إله إلا الله لا نعبد إلا إياه ونحن له مخلصون له الدين ولو كره المشــركون، لا إله إلا الله وحده،

صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده. ثم تصلي على محمد النبي، وتستغفر لذنبك، وللمؤمنين، والمؤمنات، ثم تقول: اللَّهُمَّ استعملنا لسُنَّة نبينا محمد ﷺ وأعذنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن. تقول ذلك ثلاث مرات. (ج٢/٤٠٠، ٤٠١)

ثم تنحدر من الصفا قاصدًا إلى المروة تمشي وأنت تقول: اللَّهُمَّ اجعل هذا المشي كفارة لكل مشي كرهته مني ولم ترض. وإذا أتيت العلم؛ هرولت بين العلمين، وأنت تقول: رب اغفر وارحم، وتجاوز عما تعلم، واهدنا إلى الصراط الأقوم، إنك الأعز، وأنت الأكرم، وأنت الرب، وأنت الحكم، اللَّهُمَّ نجنا من النار سراعًا سالمين، ولا تخزنا يوم الدين. فإذا أتيت العلم الذي يلي المروة؛ أمسك عن الهرولة، وامش إلى المروة، فاصعد عليها بقدر ما تقابل البيت ثم تدعو بدعائك على الصفا، تقول ذلك ثلاث مرات في كل شوط على الصفا وعلى المروة. فإذا أتممت سبعة أشواط من الصفا إلى المروة تبدأ بالصفا، وتختم بالمروة؛ انحدر من المروة واحلق رأسك فقد أحللت من عمرتك، وقد حل لك كل شيء من الحلال إلا الصيد من الحرم، فإنه حرام على المحلين، والمحرمين. (ج٢/٤٠١)

٣٢٨ الخروج إلى منى والإحرام بالحج:

إذا كان عشية التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، وأراد أن يحرم بالحج؛ اغتسل بالماء، وهو مستحب كما قدمنا، ولبس ثوبي إحرامه ثم طاف سبعًا، وصلى ركعتين وإن شاء صلى ركعتين للإحرام، وليس بواجب الطواف يوم التروية عند الإحرام، ثم يجهر بالتلبية. ويقول: لبيك اللَّهُمَّ لبيك! لبيك لا شريك لك لبيك! إن الحمد والنعمة لك، والملك لا شريك لك، لبيك بحجة تمامها، وبلاغها عليك يا الله! يقول ذلك ثلاثًا، ثم يقوم؛ وإن أحرم من المسجد الذي يقال له: مسجد الجن فذلك جائز. (ج٢/٤٠٥، ٤٠٦)

وإذا ركب راحلته، وتوجه إلى منـــى ابتهل إلى الله تعالى في الدعاء، فإذا أتى منى؛ قال: اللَّهُمَّ إن هذه منى، وهي مما دللت عليه من المناسك، أسألك أن تمن علي فيها وفي غيرهـــا بما مننت به على أوليائك، وأصفيائك فها أنا ذا عبدك وبين يديك، وفي قبضتك. **(ج٢/٤٠٦)**

وينـــزل بهـــا ويصلي بها خمـــس صلوات يجمـــع بين الظهـــر والعصر، والمغرب والعشـــاء، والفجر، ويبيت بها مع الناس، ويكثر من ذكر الله تعالى، ويستحب أن يكون مشـــيه في ذلك كله من حين خرج من مكة إلى منى، ومن منى إلى عرفات، ومن عرفات إلى المزدلفة، ومن المزدلفة إلى منى، ومن منى إلـــى مكة يوم النحـــر الطريق الأعظـــم، إلا إن منعـــه منه عدو غالـــب أو أمر لا يستطيع معه السير في الطريق من سيل الماء، ونحو ذلك. **(ج٢/٤٠٦)**

٣٢٩ الغدو إلى عرفات:

لا حج لمن لم يقف فيها. وإذا مضيت إلى عرفات، فإذا بلغت محســـرًا؛ فقف حتى تطلع الشـــمس، ولا تجاوز منى إلا بعد طلوع الشمس، فإذا طلعت الشمس فامض إلى عرفات، وأنت في ذلك تلبي، ولا تقطع التلبية. **(ج٢/٤٠٩)**

وفي الأثـــر: أن من غدا إلى عرفات يقول: اللَّهُـــمَّ إليك صمدت، وإليك قصدت، وما عندك أردت، أســـألك أن تبـــارك لي في رزقـــي، وأن تلقني في عرفات حاجتي، وأن تباهي بي من هو أفضل منـــي، فإذا أتيت عرفات؛ فانزل بها، وقل: اللَّهُمَّ هذه عرفات، فاجمع لي فيها جوامع الخير كله، واصرف عني فيها جوامع الشـــر كله، وعرفني فيها مـــا عرفت أوليـــاءك، وأصفياءك، وأهل طاعتك، واجعلني متبعًا لسُنَّتك، وسُنَّة نبيك محمد ﷺ، وتقعد فيها، فإذا زالت الشمس فاغتسل إن أمكنك ذلك، فإنه مستحب وإلا أجزأك الوضوء، ثم تصلي صلاة الظهر، والعصر مـــع الإمام إن أمكنك ذلك، تقـــف خلف الإمام أو عن يمينـــه، فإذا قضيت الصـــلاة قف مع النـــاس، وادع بما فتـــح الله، واجتهد في

الدعاء، واسأله، وادع مثل دعائك على الصفا والمروة، وأكثر من قول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي، ويميت، وهو حي لا يموت بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، وصلى الله على نبينا محمد، واستغفر لذنبك، وللمؤمنين، والمؤمنات، واسأله حوائجك كلها، وأكثر في المسألة والدعاء حتى تغرب الشمس، ويجب الإفطار، ثم امض من عرفات إلى المشعر الحرام، وأنت تقول: اللَّهُمَّ إليك أفضت، وإليك قصدت، وما عندك أردت، ومن عذابك أشفقت. (ج٢/٤٠٩، ٤١٠)

٣٣٠ القدوم إلى جمع:

إذا أتيت جمعًا؛ فقل: اللَّهُمَّ هذه جمع فاجمع لي جوامع الخير كله، واصرف عني فيها جوامع الشر كلها، واجتهد في تلك الليلة في الدعاء بما قدرت عليه، فإنه قد قيل: إن أبواب السماء لا تغلق تلك الليلة، قال الله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨] ثم تصلي المغرب والعشاء جمعًا، وبت مع الناس، وهيئ منها سبعين حصاة مثل حصاة الخذف، واغسلها، وإذا طلع الفجر؛ فصل، ثم قف عند المشعر الحرام، وادع مثل دعائك على الصفا والمروة، واحمد الله، وأثن عليه، وصل على النبي محمد ﷺ، واستغفر لذنبك، وللمؤمنين والمؤمنات، ثم أفض من جمع قبل طلوع الشمس، وأنت في ذلك تلبي، ولا تقطع التلبية حتى تأتي جمرة العقبة. (ج٢/٤١٣، ٤١٤)

٣٣١ حد المزدلفة:

من لدن يخرج من مأزمي عرفات إلى قريب من الحياض التي عند محسر. (ج٢/٤١٦)

٣٣٢ فيما يفعله الحاج عند جمرة العقبة:

وإذا أتى جمرة العقبة؛ قطع التلبية، وقال: اللَّهُمَّ اهدنا للهدى، ووفقنا للتقوى، وعافنا في الآخرة، والأولى. ثم يرميها من بطن الوادي بسبع حصيات

يكبر فيها مــع كل حصاة تكبيرة، ويقول في إثــر كل تكبيرة: ولله الحمد، وإذا رماها؛ قــال: اللَّهُمَّ هــذه حصياتي فأنت أحصــى لهن منــي، فتقبلهن مني، واجعلهن في الآخرة ذخرًا لــي، وأثبني عليهن غفرانك! وقيل: إن جمرة العقبة لا ترمى إلا من بطن الوادي، فــإذا رماها انصرف، ولا يقــف عندها، ويقول: اللَّهُمَّ اجعله حجًا مبرورًا، وسعيًا مشــكورًا، وارزقنا نضرة، وسرورًا، ثم يذبح، ويحلق. **(ج٢/٤١٧)**

٣٣٣ حكم الضحية:

الضحية سُــنَّة، وليســت بواجبة إلا على المتمتع والقارن والمحصر عن الحج، وأما المفرد الذي لا يسوق هديًا؛ فلا هدي عليه، وكذلك ليست بواجبة على أهل الأمصار. والدليل: ما روي: أنه قال عليه السلام: «**فرضت عليَّ الضحية ولم تفرض عليكم**». ولا تجوز ضحية ولا متعــة إلا من الأنعام التي نص الله عليها في قوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [المائدة:١]. **(ج٢/٤٢٠)**

والحلال للمحرم الإبل، والبقر، والغنم، فأجمل البهائم، وجمعها باســم «البهيمة»، وأفرد الأصناف الثلاثة باسم «الأنعام». **(ج٢/٤٢٠)**

٣٣٤ وقت الضحية:

الأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الحج:٢٨]، واختلفوا فــي الأيام المعلومات، قال بعضهم: عشــرة أيام من ذي الحجة، وآخرها يوم النحــر، وقال آخرون: الأيام المعلومات يوم النحر ويومان بعده. **(ج٢/٤٢٤)**

٣٣٥ البدن والهدي:

قال الله تعالى: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ [الحج:٣٦]، والبدن: هي الإبل. وقيل أيضًا: هي البقر، وإنما سميت بدنًا؛ لأنها

تقلد، وتشعر، وتساق إلى مكة. والهدي: هو الذي يساق إلى مكة، وينحر بها، ولو لم يقلد، ولم يشعر. (ج٢/٤٢٩)

٣٣٦ الحلق:

روي: «أن النبي ﷺ لما نحر؛ حلق رأسه» وكذلك الحلق لا يكون إلا بعد النحر، وإن حلق بنورة أو غيرها أجزأه؛ لأنه يسمى حالقًا، وإن لم يكن له شعر أجرى الموسى عليه. (ج٢/٤٣٣)

ويستحب له إذا حلق أن يقول: اللَّهُمَّ بارك لي في تفثي، واغفر لي ذنبي، واشكر لي حلقي، ويكثر من قول: الحمد لله رب العالمين، رب السموات السبع ورب العرش العظيم، وله الكبرياء في السموات والأرض، وهو العزيز الحكيم. في كل موقف. (ج٢/٤٣٣)

٣٣٧ التحلل:

التحلل تحللان: تحلل أصغر، وهو الحلق بعد الذبح، فإنه يحل له كل شيء إلا النساء والصيد، والتحلل الأكبر هو طواف الزيارة؛ لأنه يحل له كل شيء إلا صيد الحرم، فحرام على المحلين والمحرمين. (ج٢/٤٣٤)

٣٣٨ الزيارة (طواف الإفاضة):

لا حج لمن تركها، والزيارة ركن من أركان الحج الذي لا يتم إلا بها. وتعجيلها أفضل، وقد قيل: من أخرها فلا شيء عليه. والأصل فيها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] يعني: حلق الرأس: والذبح، ورمي الجمار ﴿وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] يعني: في حج، وعمرة مما أوجبوا على أنفسهم من هدي، أو غيره، فإذا نحروا يوم النحر وفوا نذورهم ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] يعني: الطواف الواجب بعد النحر،

وسمي البيت العتيق لأنه أعتق في الجاهلية من أن يخرب أو يقتل أهله، أو يسبى، والزائر يفعل في زيارته كما يفعل في عمرته من الدخول من الباب، والطواف، والسعي والدعاء والتسبيح والتهليل والتكبير، ثم ينصرف إلى منى، ولا يطوف تطوعًا بعد طواف الزيارة، وقيل: من فعل ذلك؛ فقد أخطأ. **(ج٢/٤٣٤)**

٣٣٩ الرجوع إلى منى:

إذا أردت الخروج إلى منى بعد الزيارة؛ فلتخرج إلى منى، ولا تبت بمكة، واقعد بمنى أيام التشريق، وترمي الجمار بعدما تزول الشمس. ويستحب أن ترمي على طهارة، فابدأ بالجمرة التي تلي المشرق وارمها بسبع حصيات، وكبر مع كل حصاة تكبيرة، فإذا فرغت من رميها فتقدمها، واستقبل القبلة، وادع مثل دعائك على الصفا والمروة، وتفعل ذلك ثلاث مرات، ثم امض إلى الجمرة الوسطى فاجعلها على يمينك، وارمها بسبع حصيات، وتكبر مع كل حصاة تكبيرة، فإذا فرغت من رميها فتقدمها إلى يسارها عند المسيل، وادع كما وصفت لك عن الأولى ثم ائت جمرة العقبة وارمها من بطن الوادي، وكبر مع كل حصاة تكبيرة، فإذا فرغت من رميها فانصرف من حيث جئت، ولا تقف عندها إذا رميتها، تفعل ذلك أيام التشريق، فإذا فرغت من رميها اليوم الثالث أو الثاني إن أردت أن تعجل في يومين روح مع الناس إلى مكة، فأقم بها ما بدا لك، وأكثر من الطواف. **(ج٢/٤٣٤، ٤٣٥)**

٣٤٠ طواف الوداع:

في الأثر: إذا أردت الخروج فائت البيت وطف به سبعة أشواط، ثم صل ركعتين، ثم ائت زمزم، واشرب من مائها، وصب على رأسك وقل كما وصفت لك عند العمرة، وكذلك تفعل عند الزيارة من الدعاء، ثم ارجع فقم بين الباب والحجر الأسود، واعتمد بيدك اليمنى على أسكفة الباب حيث تبلغ يدك،

ويدك اليسرى قابضة بأستار الكعبة، ثم ألزق بطنك بجدار الكعبة، وادع بما فتح الله لك من الدعاء، وقل عند ذلك: اللَّهُمَّ لك حججنا، وبك آمنا، ولك أسلمنا، وعليك توكلنا، وبك وثقنا، وإياك دعونا، فتقبل نسكنا، واغفر ذنوبنا، واستعملنا لطاعتك. (ج٢/٤٥٢)

اللَّهُمَّ إنا نستودعك ديننا، وإيماننا، وسرائرنا، وخواتم أعمالنا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم. (ج٢/٤٥٣)

الأيمان والكفارات

٣٤١ أصل الأيمان وتعريفه:

الأصل في هذا قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩]. (ج٢/٤٥٤)

والأيمان تنقسم قسمين: لغوية، ومنعقدة. والمنعقدة تنقسم قسمين: مباحة، وغير مباحة. (ج٢/٤٥٤)

فاللغوية: لا إثم فيها، ولا كفارة، لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩]. (ج٢/٤٥٤)

وأما غير المباحة، فهو أن يحلف الرجل بغير الله، مثل أن يقول: وحق المسجد، وحق الكعبة، وما أشبه ذلك، والدليل على هذا: ما روي: أنه قال عليه السلام: «**لا تحلفوا بآبائكم، ولا بالطواغيت، ولا بالكعبة**» وهذا القسم أيضًا ليس فيه كفارة، وروي أيضًا من طريق أبي سعيد الخدري: «أن النبي ﷺ أدرك عمر بن الخطاب في ركب، وهو يحلف بأبيه، فقال رسول الله ﷺ: **إن الله نهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان منكم حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**». ففي هذا دليل أن الحلف بغير الله لا يجوز. (ج٢/٤٥٥)

٣٤٢ الأيمان المباحة التي فيها الكفارة: على أربعة أقسام:

أحدها: أن يحلف الرجل بالله، ومثل ذلك: والله، وبالله، ولا والله، وبلى والله، وربي، وربك، ورب الكعبة، ورب السموات والأرض، ورب القرآن، في كل ما ذكر الله حالفًا به، فهو يمين، فإذا حنث؛ لزمته كفارة، وكذلك أيضًا: إن حلف بصفة من صفات الله على هذا المعنى، مثل أن يقول: وعزة الله، وعظمة الله، وقدرة الله. (ج٢/٤٥٥)

الثاني: أن يحلف بالأيمان التي ليست أقسامًا لشيء وإنما تخرج مخرج إلزام الواقع بشروط؛ مثل: من حلف بالحج، أو بالمشي إلى بيت الله الحرام، أو حلف بالصدقة، أو العتق، أو الصلاة، أو الصيام، أو الاعتكاف، أو العهد، فإذا حلف بهذا كله، وحنث؛ لزمه ما جعل من ذلك على نفسه. وقد روي: أن جابر بن زيد رضي الله عنه كان يقول: من ألزم لنفسه شيئًا ألزمناه له. ولكن يكره اليمين بالطلاق، والعتاق لما روي في الخبر عن النبي عليه السلام أنه قال: «**الطلاق، والعتاق من أيمان الفساق**»، وقد ذكر عن عطاء قال: من حلف بالمشي، أو الهدي أو هو محرم بحجة، أو عليه بدنة ثم حنث فلكل واحدة من هذه كفارة يمين. (ج٢/٤٥٥، ٤٥٦)

الثالث: أن يحلف بما يخرجه من الإسلام، مثل أن يقول: إنه مشرك بالله، أو يهودي، أو نصراني، أو من ملل المشركين، أو من المنافقين، أو الكافرين بالله، أو الظالمين، أو يعبد الشمس، أو الجمجمة، أو يعبد النار أو الشيطان؛ إن فعل، ثم حنث لزمته الكفارة، وهي عندهم كفارة مغلظة، وقد ذكر عن الربيع قال: من قال: هو كافر، أو يهودي، أو نصراني، فهو يمين مغلظة، وقد ذكر أبو عبد الله محمد بن بركة في كتابه، فقال: وقد فرق أكثر أصحابنا بين كفارة اليمين فيما يحلف به غير الله تعالى، والذي يختاره ما دلت عليه الآية: أن كفارة الأيمان كلها سواء، سوى كفارة الظهار، فإنه لاحظ للنظر مع وجود النص. (ج٢/٤٥٧)

الرابع: أن يحلف بمكنيات الأيمان، ويرجع ذلك إلى يمينه، مثل: أن يقول في يمينه: أقسمت عليك، أو حلفت، أو معاذ الله، أو أعوذ بالله، أو حاش

بالله، أو أشهد بالله، أو الله علي شهيد، أو لعمر الله. فكل هذا إن أراد به اليمين، فعليه الكفارة إن حنث، وقال بعض: لا يمين، ولا كفارة في هذا. (ج٢/٤٥٨)

٣٤٣ الاستثناء والأيمان:

الاستثناء: معناه: إخراج بعض من كل بإلا، أو بكلمة في معنى إلا من جميع تخصيصات العموم، مثل: أن يقول في إثر يمينه: إلا أن يشاء الله، أو إن أراد الله، أو إن قضى الله، أو إن أذن الله. وذكر عن بعضهم: أنه أجاز الاستثناء بكل شيء ذكر الله فيه، وأراد به هدم اليمين، مثل: أن يحلف ويقول: أستغفر الله، أو: سبحان الله. (ج٢/٤٦٠)

٣٤٤ شروط الاستثناء في الأيمان:

الاتصال بالمستثنى منه. وقد أجمعوا أنه إذا اجتمع في الاستثناء ثلاثة شروط: أن يكون متناسقًا مع اليمين، وملفوظًا به، ومقصودًا من أول اليمين: أنه لا ينعقد معه اليمين. واختلفوا في غير هذه الثلاثة مواضع: أعني إذا لم يكن متناسقًا مع اليمين، أو نواه ولم ينطق به، أو حدثت له نية الاستثناء بعد اليمين. (ج٢/٤٦٠، ٤٦١)

وفي الأثر: الاستثناء يهدم الأيمان، سواء كان قبلها، أو بعدها إذا كان متصلًا بها، وذلك فيما يوجبه النظر: لما كان الاستثناء مؤثرًا في هدم اليمين بعدها؛ فأحرى أن يؤثر قبلها. (ج٢/٤٦١)

٣٤٥ الأيمان التي يؤثر فيها الاستثناء من التي لا يؤثر فيها:

في الأثر: الاستثناء يهدم الأيمان كلها إلا الطلاق، والعتاق، والظهار، والنكاح، فهذا لا ينفع فيه. فقد ثبت: ولا ينهدم به، كقوله لزوجته: طالق إن شاء الله، وعبده: حر إن شاء الله، وهي عليه كظهر أمه إن شاء الله. (ج٢/٤٦١، ٤٦٢)

٣٤٦ موجب الحنث في الأيمان المستقبلة:

الموجب للحنث هو المخالفة لما عقدت عليه اليمين، وذلك إما فعل ما حلف عليه ألا يفعله، وإما ترك ما حلف على فعله، وذلك إذا تراخى عن فعل ما حلف على فعله إلى وقت ليس يمكنه فيه فعله، مثل: إن حلف ليأكلن هذا الرغيف، فيأكله غيره، أو ليذبحن هذه الشاة، فيذبحها غيره، أو ليغلقن هذا الباب، فسبقه غيره، فغلقه، فإنه في هذا كله حانث. ولو فتح الباب، وغلقه ثانية لم ينفعه ذلك؛ لأنه في هذا كله قد فاته ما حلف عليه. (ج٢/٤٦٣)

وكذلك إن حلف أن يفعل شيئًا، ولم يفعله حتى فات فإنه حانث لمخالفة ما حلف عليه. وكذلك إن حلف أن يفعل كذا، وكذا في وقت محدود، وانقضى الوقت ولم يفعله فإنه حانث ضرورة. (ج٢/٤٦٣)

وكذلك على هذا الاختلاف من حلف على المعدوم، مثل: من حلف ليأكل هذا الطعام الذي في هذا الوعاء، وقد كان سبقه إليه غيره، فأكله قبل أن يحلف، ثم حلف؛ وهو يظن أن الطعام في الوعاء. (ج٢/٤٦٤)

وكذلك أيضًا إن حلف ألا يفعل كذا، وكذا، فإنما يحنث إذا كان ذلك الشيء الذي حلف عليه يحنث بفعله، وأما بغير فعله فلا يحنث. (ج٢/٤٦٤)

٣٤٧ هل يتعلق موجب الحنث بأقل ما يطلق عليه الاسم، أو بجميعه؟

مثل: من حلف لا يفعل شيئًا محدودًا، ففعل بعضه، فإنه حانث في قول بعضهم، وقال آخرون: غير حانث حتى يفعل جميع ما حلف عليه، وأما إن حلف على أن يفعل شيئًا، ففعل بعضه، فلا يبرئه ذلك عندهم، ففرقوا بين الفعل، والترك في هذا، وذلك عندي لما توجبه لفظة: لا أفعل؛ لأنه توجب الترك، فإذا فعل البعض لم يكن تاركًا بالكلية، ولا فاعلًا بالكلية، فساغ الاختلاف. (ج٢/٤٦٥)

٣٤٨ هل تقع الأيمان على الألفاظ، والمسميات، أو على المقاصد، والعرف بين الناس؟

ذكر في هذا أبو محمد في كتابه، وقال: إنما الأيمان على المقاصد والعادات، وتعلق الأسماء بمسمياتها، والذي يوجبه النظر عندي: أن هذا كله موجود في الشرع. (ج٢/٤٦٥)

٣٤٩ كفارة الأيمان:

على وجهين، منها كفارة مغلظة، ومنها كفارة مخففة. (ج٢/٤٨٦)

فالمغلظة: على ثلاثة أوجه: عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينًا، فهو مخير في الثلاثة الأوجه إلا في الظهار وقتل النفس، فإنه غير مخير، وإنما يلزمه في ذلك ما ذكر الأول فالأول: العتق، فإن لم يجد؛ فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع؛ فإطعام ستين مسكينًا، وهذا في الظهار. وأما قتل النفس فلم يذكر الإطعام في كفارة القتل. (ج٢/٤٨٦)

والمخففة: هي كفارة الأيمان المرسلة. (ج٢/٤٨٦)

٣٥٠ تعريف الكفارة:

الكفارة: ما ذكر الله في سورة المائدة، وهو قوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ﴾ [المائدة: ٨٩]. (ج٢/٤٨٧)

وإذا حلف الرجل بأيمان شتى على شيء واحد: يجب عليه من الكفارات بعدد الأيمان التي حلف بها إذا حنث، وكذلك أيضًا إذا حلف بيمين واحد على أشياء شتى مثل أن يقول: والله لا أفعل كذا وكذا، ولا كذا وكذا، فإنه تجب عليه من الكفارة بعدد الأشياء المحلوف عليها إذا حنث. وأما إن حلف بيمين واحد مرارًا على شيء واحد فإنهم اختلفوا في ذلك، قال بعضهم: عليه الكفارة بعدد

الأيمـــان إلا أن يريد التأكيد، وقال آخـــرون: عليه كفارة واحـــدة؛ لأن هذا كله تأكيد، وكذلك إن اختلف اللفظ، واتفق المعنى على هذا الحال، مثل أن يقول: والله رب كل شيء، وخالق كل شيء، لا أفعل كذا، وكذا. (ج٢/٤٩٤، ٤٩٥)

٣٥١ كفارة الأيمان التي تخرج مخرج الشرط والإلزام:

كفارتها أن يفعل ما ألزم نفســه، ومثل ذلك أن يقول: عليَّ صوم سنة، أو ســنتين إن فعلت كذا، وكذا، فحنث، فعليه أن يصوم ما ألزم نفسه حين حنث، ويصومه متتابعًــا، وكذلك إن قال: عليَّ مغلظة، أو علــيَّ كفارة يمين، أو عليَّ الظهار لا أفعل كذا، وكذا، ثم فعله، فعليه ما ألزم نفسه. (ج٢/٤٩٥)

٣٥٢ النذور الواجبة:

النذر الواجب أن يقــول الرجل، أو المرأة: لله علــي إن رزقني مالًا؛ أن أحج العام، أو: إن ولد لي غلام؛ لأصلين، أو: لأصومن كذا وكذا، أو: لئن قدم فلان من ســفره، أو: برئ فلان من مرضه؛ لأطعمن كذا، وكذا، أو: لأفعلن كذا وكذا، في شــيء يطيقه، وهو طاعة، ثم رزقه الله ما سأل، فذلك النذر الواجب، إذا قال: لله علي كذا وكــذا، أو: لأفعلن كذا وكذا، وأمــا إن قال: علي نذر أن أحج، أو أحرم، أو أفعل، أو نحو هذا، ولم يقل أولًا: إن كان كذا، وكذا؛ فليس بنذر، إنما هو يمين يكفره. (ج٢/٥٠٢)

لفظ النذر على وجهين: مطلق، ومقيد. (ج٢/٥٠٢)

فالمطلق: أن يقول القائل: لله علي نذر أن أحج أو أصوم، أو ما سمى من طاعة، ولله علي أن أصوم، أو أحج، أو ما سمى منه، فهذا واجب عليه أن يفعل ما سمى، فإذا حنث؛ لزمته كفارة النذر. (ج٢/٥٠٢)

والمقيد: أن يقول: لله علي كذا وكذا، إن رزقني مالًا، أو إن ولد لي غلام أو ما أشبه هذا، فهذا أيضًا يلزمه ما أوجب على نفسه، وإن حنث، لزمته كفارة

النذر، وأما إن قال: علي نذر، أو: علي أن أحج، أو: أصوم، أو ما سمى من طاعة، إن فعلت كذا، وكذا، أو إن فعل الله كذا، وكذا، فهذا النذر بعض يسميه نذرًا، وبعض يسميه يمينًا. **(ج٢/٥٠٣)**

٣٥٣ الشيء المنذور به:

لا يخلو من ثلاثة أقسام: إما أن يكون طاعة لله، وإما أن يكون معصية لله، وإما أن يكون مباحًا. فنذر الطاعة واجب الوفاء به، مثل أن يقول: إن عافى الله ولدي؛ صليت لله صلوات، أو أطعمت المساكين، أو تقربت لله بصوم، أو بحج، أو باعتكاف، أو ما كان لله مطيعًا في فعله، فإذا فعل الله ذلك له؛ فعليه الوفاء بتلك الطاعة والإتمام بها. **(ج٢/٥٠٤)**

وأما إن نذر المعصية؛ فالأصل فيه: ما روي: أن النبي ﷺ قال: «**لا نذر على العبد في معصية الله، ولا فيما لا يملك، ولا فيما لا يستطيع، ولا فيما فيه قطيعة رحم**»، واختلف أصحابنا في وجوب كفارة نذر المعصية، قال بعضهم: لا يجوز الوفاء بنذر المعصية، ولا كفارة على من نذر به، والدليل على هذا القول: ما روي من طريق عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ قال: «**من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه**»، وقال بعضهم: عليه بدل نذر المعصية كفارة، لأن النذر عقد كما أن اليمين عقد، إذا حلف على فعل معصية الله كانت عليه كفارة اليمين. **(ج٢/٥٠٦، ٥٠٧)**

وأما من نذر ما ليس بطاعة، ولا معصية، فالأصل فيه: ما روي: «أن النبي ﷺ مر برجل قائم في الشمس، فسأل عنه، فقيل له: إنه نذر أن يصوم ولا يجلس، ولا يستظل، ولا يتكلم، فقال ﷺ: **ليصم، ويجلس، ويتكلم، فإن عليه ما كان طاعة من الصيام**»، فأمره بالقعود وبالاستظلال، وبالتكلم؛ لأن ذلك ليس بطاعة. فعلى هذا الحديث من نذر ما ليس بطاعة فليس عليه الوفاء به. **(ج٢/٥٠٧، ٥٠٨)**

الذبـائح

٣٥٤ أنـواعها:

البهائـم المحلـلات الأكل لا تحل إلا بالتذكية الشـرعية لقولـه تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]. (ج٢/٥٠٩)

والحيوانات المشـروطة فيها الذكاة على ضربين: مقـدور عليها أو غير مقدور عليها، فالمقدور عليها لا تحل إلا بالتذكية في المنحر، أو اللبة، والغير المقدور عليها ذكاتها العقر. (ج٢/٥١٠)

٣٥٥ الحيوانات المقدور عليها:

اتفقوا أن الذكاة فـي بهيمة الأنعام نحـر، أو ذبح، وأن من سُـنَّة الطير والغنم الذبح، والإبل النحر، والبقر يجوز فيه الذبح والنحر، وإن نحر ما سبيله الذبح، أو ذبح ما سبيله النحر فإنه يؤكل، وقال بعض: لا يؤكل، والحجة لهم: ما ثبت من فعله عليه السلام: «أنه نحر الإبل والبقر، وذبح الغنم». (ج٢/٥١١)

٣٥٦ صفة الذكاة:

الذكاة في اللغة: الشق، وفي الشرع: قطع الحلقوم، والمريء، والودجين، وتسمي وتدعها حتى تبرد، كما أمر رسـول الله ﷺ، ولا يجوز أكل الحيوانات إلا بالتذكيـة الشـرعية، كما قـال رسـول الله ﷺ: «**إذا أتيت علـى المريء، والودجين، والحلقـوم، فدعها حتى تبـرد**»، وفي رواية أخـرى: «**أفر الأوداج والمريء، وأرح البهيمة**»، وقيل: الحلقوم موضع النفس، والمريء: الذي يدخل منه الطعام من كل حي من بشـر أو بهيمـة، فإذا بانا فلا حيـاة بعد إبانتهما، والودجان ممدودان في صفحة الحلق، وإذا قطع الحلقوم والمريء، ولم يقطع الودجين، كان تعذيبًا للبهيمة؛ لأن الراحة للبهيمة في قطع ذلك. (ج٢/٥١١، ٥١٢)

٣٥٧ الذكاة في المنحر واللبة:

لقوله عليه السلام: «**الذكاة في المنحر واللبة**»، ومن ذبح في غير المذبح لم تصح الذكاة؛ لأن السُّنَّة جاءت بخلاف ما فعل، وهذا يدل على أنه لا يجوز له قطع أعضاء الذكاة من جهة القفا، وإن قطعهما من جهة القفا لم تكن ذكاة شرعية، إنما هو قتل. **(ج٢/٥١٣، ٥١٤)**

٣٥٨ ذكاة الجنين:

قال بعضهم: ذكاته ذكاة أمه، وعليه العمل عند أصحابنا، لقول النبي عليه السلام: «**ذكاة الجنين ذكاة أمه**»، وخالفهم أبو حنيفة، ولم يجز ذلك إلا بعد ذبحه إن كان حيًّا، واحتج بأن الخبر: ذكاة الجنين ذكاة أمه بنصب التاء، أي كذكاة أمه فلما سقطت الكاف انتصبت التاء، واحتج أيضًا بأن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين. **(ج٢/٥٢٢)**

٣٥٩ شروط الذكاة:

من شروط الذكاة: التسمية، والنية واستقبال القبلة، أما التسمية فالأصل فيها قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَـٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ١١٨]. **(ج٢/٥٢٤)**

والتسمية لا تكون إلا باللسان؛ لأن الإنسان لا يسمى مسميًا إلا باللسان، وذكر اسم الله في هذا الموضع يوجب ذكر التسمية باللسان؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، وقوله: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَـٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨]. **(ج٢/٥٢٥، ٥٢٦)**

وأما النية: فإن الذكاة عبادة تصلح فيها النية، ومثل ذلك من طعن جملًا برمح في موضع النحر، فإنه إن ذكر اسم الله وعنى النحر فإنه يؤكل، وإن لم يعن النحر فلا يؤكل. **(ج٢/٥٢٨)**

وأما استقبال القبلة فإنه مستحب، وإن تعمد وذبح لغير القبلة فإنه ليس في ذلك تحريم ما لم يعتقد في ذلك مخالفة المسلمين، فإذا اعتقد مخالفة المسلمين؛ لم تؤكل، وكذلك من ذبح بشماله، فإنه قد خالف ما جاءت به الشريعة من المسلمين، فإن كان سمى الله، ولم يرد بذلك مخالفة السُّنَّة، لم تكن بذلك خبيثة، والمأمور أن يضجع الذبيحة إلى القبلة على شقها الأيسر، ويذبح باليمين؛ لقوله عليه السلام: «**الشمال الأسفل**»، ويسمي الله تعالى، وإن ذبحها قائمة لم تحرم؛ إذا سمى عليها عند الذبح. **(ج٢/٥٢٨)**

٣٦٠ ما تجوز به الذكاة:

الأصل في هذا: ما روي أنه قال عليه السلام: «**إن الله يحب الرفق ومن ذبح؛ فليذبح بشفرة حادة**»، وما روي من طريق أبي سعيد الخدري، أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنمًا له، فأصيبت شاة منهن فذكتها بحجر، فسأل رسول الله ﷺ عنها، فقال: «**لا بأس بها فكلوها**»، فهذا دليل على جواز الذبح بالحديد، والحجارة مما له حد منها. وقد ذكر في الأثر: قال أبو عبدالله: إنما يذبح بالحجارة المرو، وهي البيضاء، والحمراء، ولا يذبح بما سواها من الحجارة. **(ج٢/٥٢٩)**

٣٦١ من تجوز ذكاته:

تجوز ذكاة الموحدين من البلغ العقلاء، رجالًا كانوا، أو نساءً، أحرارًا كانوا أو عبيدًا، ما لم يكونوا غاصبين ولا سارقين. **(ج٢/٥٣٢)**

وفي الأثر: وذبيحة الحائض والنفساء، والجنب، والعريان، جائزة إذا اضطروا إلى ذلك، وهذا فيما أرى؛ لأن هذا من شروط الصلاة، لا من شروط الذكاة، ولا يجوز أكل ما ذكاه المجنون، والسكران الذي قد زال عقله، والصبي؛ لأن التذكية ضرب من العبادة، فلا تجوز إلا من مخاطب مأمور منهي، وفي الصبي عندهم اختلاف. **(ج٢/٥٣٢، ٥٣٣)**

وأما الأقلف البالغ؛ فلا تجوز ذكاته، كما لا تصح صلاته، ولا صيامه، وغير ذلك من الفرائض قبل الاختتان إلا إن كان له عذر يمنعه من الاختتان فهو وغيره سواء. (ج٢/٥٣٤)

واختلفوا أيضًا في ذبيحة الغاصب، والسارق، وقال بعضهم: لا تجوز، وذلك؛ لأن الذكاة طاعة، وذكاة الغاصب معصية، ولا يكون فعل واحد من فاعل واحد في وقت واحد طاعة ومعصية، وقال بعضهم: بجوازها. (ج٢/٥٣٤)

٣٦٢ ذبائح المشركين:

أما ذبائح المشركين فإنه لا تجوز ذبيحة أحد من ملل أهل الشرك غير أهل الكتاب، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ [المائدة: ٥] يعني: الحلائل من الذبائح، ثم قال: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥] يعني: اليهود والنصارى: ﴿حِلٌّ لَّكُمْ﴾ [المائدة: ٥] يعني: للمسلمين، ﴿وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ [المائدة: ٥] يقول: وذبائح المسلمين حل لهم، وذلك أن المسلمين كانوا يتقون ذبائح أهل الكتاب ونسائهم فأحلها الله لهم. (ج٢/٥٣٥، ٥٣٦)

٣٦٣ ذبائح المرتدين:

وأما من ارتد من المسلمين إلى أهل الكتاب، فإنه لا تحل ذبيحته، ولا يقبل منه غير الإسلام، وإلا فالسيف، وليست له حرمة أهل الكتاب، وكذلك من ارتد من أهل الكتاب إلى المجوس فلا تؤكل ذبيحته، لأنه براء من أهل الكتاب الذي به حلت ذبائحهم. (ج٢/٥٣٧)

٣٦٤ ذكاة الصيد:

اعلم أن الصيد على وجهين: بري وبحري، لقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، ولقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟﴾ [المائدة: ٢]؛ وأجمعوا على أن

الأمر في هذا مباح وليس بواجب، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ تَنَالُهُۥٓ أَيۡدِيكُمۡ وَرِمَاحُكُمۡ ...﴾ [المائدة: ٩٤]، فصيد البحر هو الحيتان، ومصيد البحر السمك، وقيل: كل ما كان من صيد البحر فكلوه، سواء ما كان في صورة السمك، أو على صورة الكلاب وغيرها بظاهر قول النبي ﷺ: «**هو الطهور ماؤه، والحل ميتته**»، ولم يخص شيئًا من شيء. **(ج٢/٥٣٨)**

وأما ما به يكون صيده فالأصل فيه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ﴾ [المائدة: ٩٤] يعني: ببعض الصيد صيد البر خاصة ﴿تَنَالُهُۥٓ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [المائدة: ٩٤] يعني: صغار الصيد، والفراخ تأخذونها أخذًا بغير سلاح، ﴿وَرِمَاحُكُمۡ﴾ يعني: سلاحكم. يقول: تصيدون كبار الصيد بالنبل، والرياح، وقوله أيضًا: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمۡ﴾ [المائدة: ٤]، وذلك أن عدي بن حاتم، وزيد بن المهلهل الطائيين سألا النبي ﷺ، فقالا: «يا نبي الله! إن كلاب آل بني إدريح وآل بني حداثة يأخذان الضبي والبقر، ففيه ما تدرك ذكاته، وفيه ما يقتل، ولا تدرك ذكاته، وقد حرم الله الميتة ماذا يحل لنا منها؟ فنزلت: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمۡۖ قُلۡ﴾ [المائدة: ٤] يا محمد: ﴿أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ [المائدة: ٤] يعني: الذبائح الحلال طيبة لكم. ثم قال: ﴿وَمَا عَلَّمۡتُم مِّنَ ٱلۡجَوَارِحِ﴾ [المائدة: ٤] يعني: وما أحل لكم من الجوارح. ﴿مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: ٤] يعني: معلمين للصيد ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ﴾ [المائدة: ٤] أي: تؤدبوهن لطلب الصيد ﴿مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤] يعني: كما أدبكم الله ﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [المائدة: ٤] يعني: مما حبسن عليكم، وإن قتل فهو حلال لكم ما لم يأكل منه، وإن أكل منه؛ فلا يصح أكله، ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [المائدة: ٤] يعني: حين ترسلونها على الصيد. **(ج٢/٥٣٩)**

وروي أيضًا: عن عدي بن حاتم قال: «سألت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله! إن أرضنا أرض صيد، فنرمي الصيد فيغيب عنا الليلة، والليلتين،

فنجد فيه سهمنا، فقال عليه السلام: **إذا وجدت فيه سهمك، ولم تجد فيه أثرًا غيره وعلمت: أن سهمك قتله فكل». (ج٢/٥٤٠)**

فما ذكرنا من الكتاب، والسُّنَّة هو أصل لأكثر ما في هذا الباب، وهو مما وجدته في الأثر: فهذا يدل أن الذي يجوز به الصيد حيوان جارح وغير حيوان، وغير الحيوان على وجهين: محدد وغير محدد، فالمحدد يجوز به الصيد باتفاق، وهو مثل السهم، والرمح؛ والسيف وما أشبه ذلك. وفي الأثر: ومن رمى صيدًا بنبل ليس له جناحان فلا بأس به، كل الحديد سواء. **(ج٢/٥٤١)**

وغير محدد: مثل الحجر والخشب وما أشبه ذلك، فلا يجوز الصيد به إلا أن تدرك حياته، أو يكون له حد فيصيب بحده، ويخرق كما قال عليه السلام: «**إذا أصابه المعراض بحده، وقتل، فكل وإن أصاب بعرضه فلا تأكل فإنه وقيذ**». **(ج٢/٥٤١)**

وأما الحيوان الجوارح؛ فإن العلماء اتفقوا على جواز الاصطياد بالكلاب المعلمة ما عدا الكلب الأسود البهيم الشديد السواد، فإن بعض العلماء قال: لا يجوز الاصطياد به لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتله، فكيف يجوز الاصطياد بما نهى عليه السلام عن اقتنائه؛ إذ النهي يدل على فساد المنهي عنه. **(ج٢/٥٤١، ٥٤٢)**

واختلفوا فيما عدا الكلب، قال بعضهم: لا يجوز الاصطياد بغير الكلب إلا ما أدركت ذكاته، ولعل هؤلاء كانوا لا يجيزون القياس، أو لا يرون الإمساك المشترط على صاحبه في غير الكلب موجودًا، وذكر أيضًا: أن أصحاب الصيد تزعم: أنه ليس من الجوارح بشيء أجدر أن يمسك على صاحبه، ولا يمسك على نفسه من الكلب. وقال بعض بإجازة الاصطياد بالكلب، والباز، ولا يجوز بغيرهما. **(ج٢/٥٤٢)**

وقال آخرون: يجوز بما سوى الكلب والباز، وإنما ذكرهما النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه سئل عنهما، أعني: بكل جارح، مكلب، معلم. **(ج٢/٥٤٢)**

٣٦٥ شروط ذكاة الصيد:

من شـروط هذه الذكاة التسـمية؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [المائدة: ٤]. والتسـمية باللسـان كما ذكرنا في الذبائح... وهو أن يذكر الله على الصيد حين يرسل السهم أو الكلب. **(ج٢/٥٤٤)**

وفي الأثر أيضًا: والتسـمية على الصيد، وعلى السهم، وعلى الرمح، كل ذلك جائز، وذكر أيضًا في الأثر: والصقر، والكلب التسمية عليهما. **(ج٢/٥٤٥)**

ومن شـروط هذه الذكاة أيضًا: أن لا يكون مقدورًا عليـه أعني الصيد، فمتى كان مقدورًا عليه لم تجز ذكاته إلا في اللبة، وهذا باتفاق منهم، ومن هذه العلة ألحق بعضهم البهيمة الإنسـية إذا توحشـت أنها ترمى كما يرمى الصيد لأنها غير مقدور عليها، وقد ذكر عن ابن مسـعود في البهيمة الأهلية تتوحش قال: هي بمنزلة الصيد يرمى. **(ج٢/٥٤٦)**

ومن شـروط هذه الـذكاة أيضًا: أن لا يـأكل الكلب منـه لقوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [المائدة: ٤]، ولا يكون ممسكًا علينا إلا بتركه أكله لنا مع حاجته إليه، ولو سـمي ممسكًا علينا مع أكله منه؛ لكان لم يكن بينه وبين غير المعلم فرق، ومن أرسل البازي فلما أتاه وجده قد قتله، فله أكله، وكذلك إن كان ينتف ريشه، ولم يأكل منه، فيؤكل. **(ج٢/٥٤٧)**

ومن شـروطهم أيضًا أن لا يكون في هذه الذكاة اشتراك مع من لا يجوز أكل ما قتل، مثل أن يجد مع كلبه كلبًا آخر، ولا يـدري أيهما قتل، فلا يأكله؛ لقوله عليه السلام: «**وإنما سميت على كلبك**». **(ج٢/٥٤٧)**

٣٦٦ شروط القانص:

هي بنفسها شروط الذابح، فكل من تجوز ذكاته يجوز اصطياده، وكل من لا تجوز ذكاته لا يجوز اصطياده، غير أنه يخص في الاصطياد في البر شـرط

زائد، وهو أن لا يكون محرمًا، ولا خلاف في ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦] وذلك أن صيد البر كله حرام على المحرم في الحل والحرم، ولا يجوز له اصطياده ولا يؤكل لحم صيده؛ لأنه منهي عن ذلك. (ج٢/٥٥١)

٣٦٧ ذكاة السمك صيده:

وكذلك الجراد؛ لقوله عليه السلام: «**أحل لكم ميتتان، ودمان: فالميتتان، الجراد والسمك، والدمان: الكبد والطحال**». (ج٢/٥٥٣)

وفي الأثر: وسألت عن الجراد يطرح في الماء الساخن وهو حي، وتنف أجنحتها وهي أحياء، وتجعل في غرائر فوجد بعضها قد ماتت، أيأكلها وقد اصطادها حية؟ قال: نعم، ويدل عليه هذا الحديث المتقدم لأنه حلال لنا ميتتها، وكذلك أيضًا لو صاد السمك، أو الجراد الوثني، أو المجوسي أو من لا تحل ذكاته فإنه لا بأس به حلال؛ لأنه لا يحتاج إلى ذكاة. (ج٢/٥٥٣، ٥٥٤)

الحقوق

٣٦٨ حقوق الوالدين على أولادهما:

حقوق الوالدين فريضة على أولادهما؛ لقوله تعالى ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [النساء: ٣٦]. وقال أيضًا: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨]. وقال أيضًا: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]. ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ﴾ [الإسراء: ٢٣]: أرذل العمر ﴿أَحَدُهُمَآ﴾ [الإسراء: ٢٣] يعني: أحد الوالدين ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] يقول: فبرهما. ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] يعني: الكلام الرديء؛ أي: تقول:

أرحني منهما عند معالجتك إياهمـــا عند الكبر، ﴿وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾: ولا تغلظ لهما فـــي القول، فلا ينهـــران، ولا يقهـــران، ويقال لهمـــا ألين الـــكلام، ويبذل لهما المعروف من المال ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا﴾ [الإسـراء: ٢٤] عندما تعالج منهما ﴿كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤] يعني: كما عالجا ذلك مني صغيرًا، وإن كانا مشركين، أو منافقين فلا تقل: رب ارحمهمـــا ولكن برهما كما قال الله تعالى في ســـورة لقمان: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ۞ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٤، ١٥] يعني: بالبر والصلة. **(ج٢/٥٥٨، ٥٥٩)**

وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من أســـخطهما؛ فقد أسخط الرحمن، ومن أغضبهما، فقـــد أغضب الرحمـــن، وإن أمراك أن تخـــرج لهما من أهلك ومالك؛ فاخـــرج بهمـــا**». وروي أن جبريل قال للنبي عليه السلام: «**مـــن أدرك والديه فدخل النار أبعده الله قل يا محمد: آميـــن! فقال النبي** عليه السلام: **آمين**». وروي: أنه قال عليه السلام: «**لا يجزي ولد عن والده إلا أن يجده مملوكًا، فيشـــتريه، ثم يعتقه**». **(ج٢/٥٥٩)**

فهذه الآيات، والأحاديث كلها تدل على وجوب الإحســـان إليهما بنفسه وماله إن استطاع ذلك، وتحريم الإســـاءة لهما، فمن لم يحسن لهما، فقد أساء إليهما، ومن لم يبرهما؛ فقد قطعهما. **(ج٢/٥٥٩)**

وحق الوالدة أعظم من حق الأب لما روي عن أبي هريرة، قال: «قلت: يا رســـول الله! من أحق الناس مني بحســـن الصحبة؟ قال: **أمك**، قلت: ثم من؟ فقال: **أمك**، فقلت: ثم من؟ فقال: **أمك**، فقلت: ثم من؟ قال: **أبوك**». وفي خبر آخر: «**ثم الأقرب فالأقرب**». **(ج٢/٥٦٨)**

وعليه صلة أجداده كما تقاربوا إليه مثـــل الأبوين، وقيل: إن الأخ الكبير إذا لم يكن الأب ينبغي لإخوته أن يجعلوه بمنزلة الأب. **(ج٢/٥٦٨)**

٣٦٩ حق الولد على الوالدين:

في الأثر: عن النبي ﷺ: «**يلزم الوالدين من الحقوق ما يلزم ولدهما من حقوقهما**». وعن النبي ﷺ قال: «**لا تدع على ولدك بالموت؛ لأنه يورث الفقر**». وقال: «**ورحم الله والدين أعانا ولدهما على برهما**». وعنه عليه السلام: أنه قال: «**من ابتلي بشيء من هذه البنات فأحسن إليهن؛ كن له سترًا من النار**». **(ج٢/٥٧٠)**

ففي الأثر: وحق الولد على والده أن يحسن أدبه، وتربيته، وتعليمه القرآن، والحساب، والصلاة، والفرائض، وكل ما يحتاج إليه العبد، وينفق عليه، ويكسيه حتى يبلغ، ويطلب المعاش والكسب ويجد إلى ذلك سبيلًا، ومن حقه أيضًا أن يختار له أخواله، فإذا ولد، فليختر له خير الأسماء، وخير الأسماء أسماء الأنبياء وأسماء الصالحين بعدهم. **(ج٢/٥٧٠)**

وبالجملة: كل شيء فيه صلاح الولد لدينه ودنياه يعلمه؛ لقوله عليه السلام: «**يلزم الوالدين من الحقوق ما يلزم ولدهما من حقوقهما**». **(ج٢/٥٧٠، ٥٧١)**

٣٧٠ حق القرابة:

قال الله تعالى: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الإسراء: ٢٦]، وقال أيضًا: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١]. يعني: يسأل بالله بعضهم بعضًا الحوائج، والحقوق، ثم قال: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، يقول: «**واتقوا الأرحام، ولا تقطعوها وصلوها**». وروي عن ابن عباس أنه قال: وجد في مقام إبراهيم عليه السلام كتاب مكتوب فيه بالعبرانية: إنني أنا الله ذو بكة خلقت الرحم، وشققت له اسمًا من أسمائي، فمن وصله وصلته، ومن قطعه قطعته، وأعظم ذوي الأرحام حق الوالدين خاصة. **(ج٢/٥٧٢)**

وصلة الرحم فرض واجب لما ذكرناه، وعلى المرء صلتهم، ولو قطعوه. **(ج٢/٥٧٢)**

وفي الأثر: وذكر: أن رجلًا سـأل النبي ﷺ فقال: يا رسـول الله! إن لي أرحامًا أحسن إليهم فيسيئون، وأصل فيقطعون، وأعطيهم فيمنعون، أفأكافئهم؟ قال له رسول الله ﷺ: «**إذًا تريد أن يرفضكم الله جميعًا، ولكن أحسن إليهم وإن أساؤوا، وصلهم وإن قطعوك، وأعطهم وإن منعوك، ولا يزال لك من الله عليهم ظهير**». **(ج٢/٥٧٢، ٥٧٣)**

٣٧١ صفة صلة الرحم:

ذكر في الأثر: قال أبو محمـد: ليس لصلة الرحم حد يعرف، ولكن يكون على النية، والوصول إذا قدر متى كان، والصلة على من قدر بماله، ونفسـه إذا استطاع إلى ذلك، وإنما يجب عليه في ماله إذا خاف أن يهلكوا جوعًا، ومن كان له أرحام، فعجز عن الوصول إليهم، وهو يريد الوصول إليهم إلا أنه يمنعه الشغل عن ذلك، فإذا كان على نية الوصول وهو مشـتغل فجائز ما لم يقطع النية على الوصول إليهـم، قيل: فهل يكون في هـذا حد لمن عجز عـن الوصول؟ قال: لا حد في هذا، ولكنه حق الله ﷻ، والأصل في هذا قوله ﷺ: «**صلوا أرحامكم ولو بالسلام**». **(ج٢/٥٧٤، ٥٧٥)**

وفي الأثر: وأفضل الصلة صلة الهدايا، وأضعف الصلة أن يرسـل إليهم بالسلام، فإذا وصلت بقدمك، ونويت بذلك زيارتهم لله، فإذا وصلتهم، وسلمت عليهم، فقد وصلت. **(ج٢/٥٧٥)**

وصلة الرحم واجبة على كل أحد رجالًا ونساءً، فعلى هذا فليس للرجل أن يمنع زوجته وبنته مـن وصل رحمهما في كل وقت، غير أن الصلة مختلفة. **(ج٢/٥٧٧)**

٣٧٢ حقوق اليتامى:

وقد أمر الله بالإحسان إلى اليتيم؛ لقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٨٣]. وقال: ﴿وَأَن تَقُومُوا۟ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُوا۟

مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا ﴾ [النساء: ١٢٧]. وقال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ...﴾ [النساء: ١٠]. (ج٢/٥٧٩)

وروي عن النبي ﷺ: أنه قال: «**من ربى يتيمًا له أو لغيره كنت أنا وهو كهاتين في الجنة، وأشار بإصبعيه**». وروي أيضًا من طريق ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «**من آوى يتيمًا أو قام به احتسابًا، وقع أجره على الله ولا يضيع الله أجر من عمل له**». (ج٢/٥٧٩)

والواجب على أولياء اليتامى وعشائرهم، أن يقوموا بهم وبما يصلح لهم، وهو عليهم حق واجب، وذلك من صلة الرحم. وإن لم يكن لهم ولي، أو لم يحضر أولياؤهم فعلى من حضر من المسلمين القيام بهم وبأمورهم، قال تعالى: ﴿ وَأَن تَقُومُوا۟ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [النساء: ١٢٧]. وقد أمر الله تعالى بالإحسان إلى اليتامى، وقال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ [المائدة: ٢]. (ج٢/٥٧٩، ٥٨٠)

٣٧٣ حق المساكين:

حق المساكين واجب، وقد أمر الله تعالى بالإحسان إليهم وقال: ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾ [النساء: ٣٦]. وقال سبحانه وتعالى في آية أخرى: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [الإسراء: ٢٦]. ثم قال: ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٨]. وذلك «أنه كان أصحاب صفة رسول الله ﷺ: يسألون النبي عليه السلام فلا يجد ما يعطيهم فيعرض عنهم، ويسكت لهم حياء، فعلمه الله كيف يصنع، وقال: ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا ﴾ يعني: تعرض عنهم وجهك يعني: عمن يسأل حياء ورحمة إذا لم تجد ما تعطيهم: ألا تراه يقول: ﴿ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا ﴾ يعني: انتظار رزق من ربك ﴿ تَرْجُوهَا ﴾ يعني أن يأتيك بها ﴿ فَقُل لَّهُمْ ﴾ يعني: لمن يسأل ﴿ قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴾ يعني: اردد عليهم

معروفًا، يعني: العدة الحسنة أنه سيكون فأعطيكم، وقال أيضًا سبحانه وتعالى في سورة الضحى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] يعني: فلا تجهر في وجهه ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠]. **(ج٢/٥٩٢، ٥٩٣)**

فهذا كله يدل على وجوب حق المساكين، وقيل: إنك لن تدخل في عمل من أعمال الله إلا أعانك بسبعمائة عون، ولم تخط خطوة إلا بسبعمائة خطوة، وقد أمر الله بالنفقة في سبيل الله، ورغب فيها فقال عز من قائل: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦١]. وقال أيضًا: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤]. **(ج٢/٥٩٣)**

٣٧٤ حقوق الجيران:

حق الجيران فرض واجب، والدليل على فرضه: قوله تبارك وتعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦]. **(ج٢/٥٩٥)**

وقد روي عن جابر بن عبدالله الأنصاري قال: «كان نبي الله ﷺ يقول: **ما زال جبريل ﷺ يوصيني بالجار حتى ظننت أنه يورثه كالولد من والديه**». وفي خبر آخر: «**حتى خفت أن يرثه**»، وفي خبر آخر: «**ما زال جبريل ﷺ يوصيني بالجار حتى ظننت أنه يورث الجار من جاره**»، وقال ﷺ: «**الجار قبل الدار، والرفيق قبل الطريق**». **(ج٢/٥٩٥)**

وبلغنا: أنه قال ﷺ: «**ما من امرئ بات شبعانًا وجاره طاوٍ. وعلم به لم يطعمه إلا كان الله بريئًا منه وأنا برئ منه**». **(ج٢/٥٩٥)**

وفي خبر آخر: «**ليس المؤمن من بات شبعانًا وجاره جائعًا**». وروي: أنه قال: «**حرمة الجار على جاره كحرمة أمه**». **(ج٢/٥٩٦)**

٣٧٥ أنواع الجيران:

والجار ثلاثة: جار له عليك ثلاثة حقوق، وهو جار بينك وبينه قرابة: حق القرابة، وحق الإسلام، وحق الجوار. وجار له عليك حقان؛ وهو جارك من قوم آخرين له عليك حق السلام، وحق الجوار. وجار لك عليك حق واحد، وهو جارك من غير دينك. (ج٢/٥٩٦)

وفي الأثر: أن من الإسلام كف الأذى عن الجار، وإن كان مجوسيًا، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾ [النساء: ٣٦]. (ج٢/٥٩٦)

والجار يكون بالدور، والبيوت، والغرف، والخصوص، والغيران، وجميع المساكن، وكذلك رحالات المسافرين يكون بها الجوار، وكذلك أهل السفن فيما بينهم على هذا الحال. (ج٢/٥٩٦)

٣٧٦ حد الجوار:

اختلفوا فيه، وفي الأثر: قال أبو عبيدة: حد الجار أربعون ذراعًا من منزله إلى تمامها متصلة. وقال أبو عبدالله: حد الجوار أربعون بيتًا وإن كان فيها بين البيوت أرض براح، وكان في مثلها أربعون بيتًا، وإن كانوا في فلاة، قال: سمعنا أن الجوار ينتهي إلى قبس بعضهم من بعض النار. وفي الأثر: والجار الذي قلناه عشرة بيوت عن يمينه وعشرة عن يساره، عشرة قدامه، وعشرة خلفه، ومنهم من يقول: سبعة سبعة، ومنه من يقول: ثلاثة ثلاثة. (ج٢/٥٩٦، ٥٩٧)

٣٧٧ حق الجار:

في الأثر: حق الجار والصاحب: كف الأذى عنهما، والإحسان إليهما ما استطاع، وإن سألوا حاجة وأنت تقدر عليها ولم تقضها لهم وهم محتاجون

إليها، فما لـــم تخف عليهم الهلاك مـــن تلك الحاجة التي ســـألوها ويلحقهم التلف إن منعتهم إياها؛ فلا بأس بذلك إن شاء الله. (ج٢/٦٠٣)

وحق الجار، والصاحب، والرحم في هذا المعنى واحد ســـواء، وقيل: إن الجار، والرحم، والصاحـــب حكمهم في الإنكار عليهم كحكم ســـائر الناس، فعلى هذا القول، فما لم يخف عليهم التلف، فليس عليه شـــيء إن شـــاء الله. (ج٢/٦٠٣)

٣٧٨ حق الصاحب بالجنب:

أمر الله بالإحســـان إلى الصاحب بالجنب، قال الله تعالى: ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾ [النساء: ٣٦]. قال بعض المفســـرين: هو الصاحب في السفر، وقال بعضهم: هو الزوجة. (ج٢/٦٠٨)

والصحبة التي لها الحقوق: إذا خرجوا من المنزل وعقدوا الصحبة على الخروج من الأميال، فإذا عقدوا الصحبة، لزم كل واحد منهم حق من عقد معه صاحبه، قال بعضهم: يلزمه، وعند هؤلاء كما لزمه حقه لزمه حق من لزمه حقه بالصحبة، أعني: صاحب صاحبه. قال آخـــرون: لا يلزمه إلا حق من عقد معه الصحبة، في ذلك عقد الصحبة مع البالغ أو الطفل، أو العاقل، أو المجنون أو الحر أو العبد، أو الموحد، أو المشـــرك، فهؤلاء كلهـــم إذا عقد معهم الصحبة لزمته حقوقهم، غير أنهـــم قالوا: لا يعقد الصحبة مع المشـــركين إلا بالأجرة، وليس في تلك الأجرة حـــد معلوم، وإذا طلب الصحبة إلى أحد، فأبى أن يعقد معه الصحبة فإنه لا يلزم كل واحد منهما حـــق صاحبه، وإن طلبه إلى الصحبة وســـكت، فاصطحبا كذلك، ولم يرض بقلبه، فإنه ليس عليه من حقوقه شـــيء حين لم يعقد معـــه، وقال بعضهم: إن ســـكت لزمه حقوقه، وجعلوا ســـكوته يوجب حق الصحبة، وذلك أن الســـكوت مما يطمئن إليـــه أنه راض بصحبته. (ج٢/٦٠٨، ٦٠٩)

٣٧٩ من حقوق الصحبة:

ألا يناجي عن صاحبه؛ لأن ذلك مما يحزنه، ولا يأكل، ولا يشرب دونه إلا إن أذن له إلى ذلك وطابت نفسه، إلا بالضرورة، ويواسيه بما قدر عليه من المعروف مما لم يكن عند صاحبه من الزاد والحمولة والمواساة، ولا يمض بحمولته عن حمولة صاحبه، وإن كان لصاحبه حاجة يشتغل فيها بنفسه وماله، فلينتظره حتى يفرغ منها، وإذا أراد أن يرتحل فليرفع على حمولة صاحبه أولًا، وكذلك النزول إن أراده فليحط عن دابة صاحبه أولًا، ويقف له عند البيع والشراء، ويحفظه من جميع ما يضره ولا يضيع ما يقدر عليه من جميع منافعه، وإن مرض فليقف عليه ويقم بحوائجه في نفسه وماله حتى يبرأ، وإن مات فليحفظ تركته ووصيته حتى يوصلها إلى ورثته. **(ج٢/٦١١، ٦١٢)**

وبالجملة: أن يحسن إليه في جميع الأشياء ما استطاع، ويكف عنه أذاه. **(ج٢/٦١٢)**

وكذلك الصاحب في طلب العلم من حقوقه أن ينصحه في أمر دنياه وآخرته ويفهمه ما لم يفهم مما لم يكن عند من الأدب، والعلم، والسيرة، فإذا رأى له زلة؛ فليزجره عنها، ويسترها عليه، ويذكره إذا غفل، ويرغبه أن يجتهد فيما يطلب، ولا يفعل ما يمرض به قلبه من التناجي عنه، وصحبة من لا يريد صحبته. **(ج٢/٦١٢)**

٣٨٠ حقوق المسلم على المسلم:

من حقوق المسلم على المسلم: أن يسلم عليه إذا لقيه، ويشمته إذا عطس، ويجيبه إذا دعاه، ويزحزح له في المجلس، ويحفظه في أولاده بعده، ويصله بما قدر عليه. **(ج٢/٦١٣)**

وروي: أنه قال عليه السلام: «**للمسلم على أخيه المسلم: ستر بالمعروف، ويسلم عليه إذا لقيه، ويعوده إذا مرض، ويستجيب له إذا دعاه ويشهده إذا توفي، ويشمته إذا عطس، ويحب له ما يحب لنفسه**». **(ج٢/٦١٣)**

وروي: أن أُبي بن كعب الأنصاري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من أكـــرم أخاه المؤمـــن كان حقًا علـــى الله أن يحمله أعلـــى درج الجنة**». وقال ﷺ: «**المشـــي لأخ مســـلم في حاجة أحب إلي من اعتكاف شـــهرين**». **(ج٢/٦١٣)**

ومن حقوق المســـلم على أخيه إذا رأى له زلة أن يستتيبه منها، ويسترها عليه. وفي الأثـــر: قال أبو محمد: روي عن النبي ﷺ: «أنه أوصى المســـلمين بعضهـــم ببعض، وأمرهـــم بالرعاية فـــي ذلك والســـتر على بعضهـــم بعضًا، ولا يهتكوا ســـتر إخوانهم عند هفواتهم، وزلاتهم، وندبهم إلى الستر عليهم»، وفي الرواية عنه عليه السلام من طريق أبي هريرة: أنه قال: «**من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة، ومن ستر على مؤمن في الدنيا، ستر الله عليه في الآخرة، والله تعالى في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه**». فالواجـــب على المســـلمين مراعاة هذه السُّـــنَّة واتباعها فـــي إخوانهم المســـلمين عند هفواتهم وزلاتهم، وإذا سقط أحدهم أخذوا بيده وستروا عليه. **(ج٢/٦١٣، ٦١٤)**

ومن حقوق المسلم على أخيه: ألا يهجره، وقد نهى ﷺ عن الهجر؛ عن أبي أيوب الأنصاري: أن النبي ﷺ قال: «**لا يحل للمســـلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام، يلتقيان، فيصد هـــذا عن هذا، وهذا عن هـــذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام**». وفي الأثر قال: من هجر أخاه المســـلم فوق ثلاثة أيام إن كلمه بعد ثلاثة أيـــام، وإلا فلا ولاية له، ويبرأ منه حتى يكلمـــه، ويتوب، وإن مات على ذلك الحال لم يتول. وروي أيضًـــا: أنه قال عليه السلام: «**تعرض أعمال بني آدم على الله سبحانه وتعالى عشية الإثنين، فلا يرفع أعمال المتقاطعين فوق ثلاثة أيام**». وقال: «**من هجر أخاه سنة كان كسافك دمه**». وقال: «**لا يحل للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام، وإن مات على ذلك، لـــم يجتمعا في الجنة**». قال: البادئ صاحبه بالكلام أفضل. **(ج٢/٦١٤، ٦١٥)**

وذكر في الكتاب: أن من حقوقه عليه ألا يكتسي هذا ويعرى هذا، ولا يشبع هذا ويجوع هذا، ولا يتزوج هذا، وليس لهذا ما يتزوج به، وإن احتاج إليه أن يقرضه، أو يبيع له من ماله فلا يمنعه ذلك إذا وجد، وروي: أنه قال عليه السلام: «**المؤمن مرآة أخيه المؤمن: ينصحه إذا غاب، ويميط عنه ما يكره إذا شهد، ويوسع له في المجلس**». **(ج٢/٦١٥)**

وروي: أنه قال عليه السلام: «**والذي نفسي بيده لا تؤمنوا حتى تحابوا**». **(ج٢/٦١٥)**

٣٨١ حق ابن السبيل:

أمر الله بالإحسان إلى ابن السبيل، قال تعالى: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النساء: ٣٦]، وهو المنقطع به عن أهله وخرج من الأميال وليس عنده مال، ولا يجد من يسلف له، ولا من يبيع له بدين إلى ماله فاحتاج، فقد وجب حقه على من جاز عليه. **(ج٢/٦١٦)**

ويجب حق ابن السبيل كائنًا ما كان من الناس إلا من يسعى في معصية الله، مثل قطاع الطريق، وأهل الفتنة، ومن هجره المسلمون، والمرأة العاصية لزوجها، والعبد الآبق، وأشباههم، فلا يجب حق هؤلاء، ولا يطعمون، ولا يسقون. **(ج٢/٦١٦)**

وروي: أنه صلى الله عليه وسلم قال: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، جائزته يومًا وليلة، والضيافة ثلاثة أيام، فما فوق ذلك فهو صدقة، ولا يحل له أن يثوي عنده حتى يخرجه**». **(ج٢/٦١٦، ٦١٧)**

٣٨٢ حق الضيف:

حق الضيف واجب على من نزل عليه لهذا الحديث، وينبغي لمن نزل عليه الضيف أن يكرمه ويلي أمر ضيافته بنفسه، ولا يكله لغيره، وذكر عن

النبي ﷺ: «أنه إذا أتاه الأضياف تولى أمرهم بنفســه، ولا يكله إلى غيره»، ومن كرم الرجل أيضًا أن يكرم ضيفه، ويخدمــه، وذكر في الكتاب عن إبراهيم عليه السلام أنه يكنى أبا الأضياف، قال الله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٤]. (ج٢/٦١٧)

ومن حقوق الضيف على أهــل البيت أن يقدموا له خيــر ما في بيتهم، ويســرعوا له بعيشــه، ويحفظوا له أوقات الصلاة، ويحفظوا لــه دابته بالعلف والسقي، ولا يغيبوا عن وجهه، لأن هذا كله من إكرامه. (ج٢/٦١٧)

وإنما تجــب الضيافة علــى أهل المنــزل والحي، وليس على النســاء، ولا على المسافرين ضيافة، لأنها إنما تجب للسيارة على المقيم، وهو المفهوم من قوله عليه السلام: «**ولا يحل له أن يثوي عنده حتى يخرجه**». (ج٢/٦١٨)

وتجب على عامة أهــل المنزل أو الحي، وإن قام بهــا البعض أجزأ عن الباقين إلا إن قصد الأضياف إلى أحد دون غيره، فعليه الضيافة خاصة، وليس على غيره شــيء، ولا تجــزئ ضيافة أهل منــزل على أهل منــزل، ولو كانوا متقاربين فيمــا دون الأميال؛ لأن كل واحد منهم لــم يدخل في خطاب غيره، وكذلك أهل الأخبية والفياطين على هذا الحال، وإن أبرأ الأضياف أهل المنزل من ضيافتهم أو من قصدوا؛ فقد أبرئوا. (ج٢/٦١٨، ٦١٩)

٣٨٣ من تجب له الضيافة؟

تجب لجميع الناس ممن كان خارجًا من الأميال، ومن كان دون الأميال وبه حاجة، ولم يجد الوصول إلى منزله، إلا أهل معصية الله، مثل قطاع الطريق، وأهــل الفتنة، ومن هجره المســلمون، وأهل حرب المســلمين، ومانع الحق، والعبد الآبق، والمرأة العاصية لزوجها... وأشــباههم، ولا يضاف عندهم أيضًا ولو كانت الضيافة واجبة عليهم. (ج٢/٦٢٠)

٣٨٤ حق صاحب البيت:

حق صاحب البيت على الضيف ألا يحقر ما قدم إليه، وقد ذكر عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: أنه بات عنده الأضياف، فقال لهم: إنكم بتم عند ثلاثة: عندي، وعند رزقكم، وعند الله. فإن لمتموني؛ فقد لمتم رزقكم، وإن لمتم رزقكم، فقد لمتم الله، وإن لمتم الله؛ فقد كفرتم. (ج٢/٦٢٢)

ومن حقوق صاحب البيت أيضًا على الضيف: أن لا يرمي ببصره في نواحي البيت، ولا يدخل إلا بإذن، ولا يخرج إلا بإذن، ولا يخبر بسر أهل البيت، وإن دعاه صاحب البيت إلى طعام، فلا يجلب إليه أحدًا بغير إذنه. (ج٢/٦٢٢)

٣٨٥ حقوق العبيد على ساداتهم:

أمر الله تعالى بالإحسان إلى المماليك في كتابه فقال: ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦]، وقد روي أنه قال عليه السلام: «**أوصاني حبيبي جبريل** عليه السلام: **برفق المملوك حتى ظننت أن ابن آدم لا يستخدم**»، وقد قيل في آخر خطبة كل نبي: «**اتقوا الله في النساء، وما ملكت اليمين**». (ج٢/٦٢٣)

وحق العبد على سيده: أن يشبع بطنه، ويكسو جثته، ولا يستعمله إلا بما يقدر عليه، ولا يكلفه فوق الطاقة، ويحفظه فإنه أمانة في يده، ونعمة من الله كف بها عناءه، وجعله وقاية، ولا يحمله على ما لا يحل له. (ج٢/٦٢٣)

ولا يجوز له أن يضربه بالظلم، وقد روي عن أبي مسعود الأنصاري قال: «فبينما أنا ضارب غلامًا لي بسوط، إذ سمعت صوتًا خلفي يقول: «**اعلم يا أبا مسعود!**» فجعلت لا أعقل من الغضب، حتى أتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما رأيته وقع السوط من يدي، فقال: **اعلم يا أبا مسعود أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام**، فقلت: يا رسول الله: والذي بعثك بالحق لا ضربت عبدًا أبدًا» أو قال: «**مملوكًا أبدًا**». (ج٢/٦٢٥)

وروي: أنه قال عليه السلام: «**لا تضربوا إماءكم على كسر إنائكم فإن لها أجلًا كآجالكم**». وروي: أنه قال عليه السلام: «**إذا دعـا الرجل مملوكه، فقال: لبيك، فقال له: لا لبيك، ولا سعديك، تقول له الملائكة: بل أنت لا لبيك ولا سعديك!**». **(ج٢/٦٢٥)**

٣٨٦ حق السيد على عبده:

حق السـيد على عبده أن يناصحه في ضيعته، ويحفـظ له ما ائتمنه عليه ويحسـن خدمته، ولا يعصيه في جميع الأحوال، إلا أن يأمره بمعصية الله فلا يطيعه على ذلـك، وقيل: ليس للعبد أن يصلي نافلـة ولا يصوم نافلة إلا بإذن سيده، إلا ما جوز له من النوافل التي للسُنَّة، وجائز أن يصلي ويصوم لاحتياط ما عليه. **(ج٢/٦٢٦)**

ويقاتـل العبد على مال مـولاه بغير إذنـه إذا كان مثل قيمتـه أو أكثر، واختلفوا في أقل من قيمته؛ لأن في ذلك ضررًا للسـيد بإتلاف الكثير من ماله على القليل. **(ج٢/٦٢٧)**

٣٨٧ بنيان المساجد وحقوقها:

ينبغي للقوم إذا كانوا في منزل واستطاعوا بنيان المسجد أن يبنوه، ولهم الفضل في ذلـك، ولينظروا أرضًا طيبة حلالًا، حيث يصلـح لهم أن يبنوه فيه فليبنوه، وإن أرادوا أن يبنوه فليبنوه من أطيـب أموالهم ابتغاء وجه الله تعالى، ليجمعوا فيه الصلاة وليذكروا الله فيه، قال الله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [النور: ٣٦]. **(ج٢/٦٢٩)**

وإذا أرادوا أن يبنوه؛ فليشاوروا في ذلك أهل دعوتهم بعد اتفاق من أهل المنزل على ذلك، وإن لم يتفق خيار أهل المنـزل على بنيانه، فلا يبنوه حتى يتفقـوا، وإذا جمعوا مالًا لبنيانـه، فليبنوه، فإن بقي منه بعـض، فإنه يجعلونه

لمصالح ذلك المسجد، ويجوز لهم أن يستأجروا من ذلك المال من يبنيه، ومن يعمل له الطوب، أو يقطع الحجارة أو يأتي بالطين أو بالماء، أو بما يحتاج إليه البنيان؛ لأن ما لا يمتثل الشيء إلا به فهو من حكمه، كتناول الماء للوضوء. (ج٢/٦٣٠)

وإذا أرادوا أن يضعوا أساسه وضعوه على نية المسجد، وإن لم يحضر لهم ذلك فلا بأس إذا كان نواياهم أولًا على المسجد، وإن وضعوا الأساس على المسجد فلا يجعلوه مصلى، وكذلك إن وضعوه على المصلى فلا يجعلوه مسجدًا. (ج٢/٦٣٠)

والأصل في هذا: أن بنيان المسجد قربة من القرب يحتاج إلى نية وقصد، فلا يكون مسجدًا إلا بالنية عند بنائه؛ لأن النية هي المفرقة بين البناء والبناء، أعني بنيان المسجد، وبنيان غير المسجد، لقوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى**». (ج٢/٦٣٠، ٦٣١)

٣٨٨ حقوق المسجد على أهله:

حقوق المسجد على أهله أن يتخذوا مؤذنًا أمينًا ورعًا، حافظًا لأوقات الصلاة، ويصلوا فيه الجماعة، ولا يصلوا فيه فرادى، ولا يصلوا فيه صلاة واحدة جماعة بعد جماعة، ويحفظوه بالمصباح، ويحفظوا ضيفه، ويعمروه بذكر الله سبحانه وتعالى؛ قال الله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ...﴾ [النور: ٣٦]. (ج٣/٥)

وينبغي لهم أن يتفقدوه بالكنس من وقت إلى وقت. (ج٣/٦)

وإن أراد أن يدخل المسجد فليقل: باسم الله، اللَّهُمَّ افتح لنا أبواب رحمتك، وأدخلنا فيها، وأعذنا من النار، ومن الشيطان الرجيم، إنك أنت السميع العليم. ومن أراد أن يخرج منه فليقل: رب أدخلني مدخل صدق، وأخرجني مخرج صدق، واجعل لي من لدنك سلطانًا نصيرًا. (ج٣/٦، ٧)

وذكر: أن رسول الله ﷺ دخل عليه رجل في المسجد فجلس، ولم يركع، فقال له رسول الله ﷺ: **إن للمسجد تحية، وتحيته ركعتان قم فاركعهما**». **(ج٣/٧)**

٣٨٩ ما لا يجوز في المسجد:

روي عن النبـــي ﷺ أنه قال: «**طهرت المســـاجد من خمـــس: تقام فيها الحدود، أو يتخذ فيها الطرق، أو ينشد فيها بالضالة، أو يبيعوا فيها، أو يشتروا، ومن فعل ذلك؛ فلينهوه ويخرجوه، وإن لم ينته عن ذلك فليضربوه**». **(ج٣/٧، ٨)**

ولا يتكلمـــوا في المســـجد بـــكلام الدنيا كلـــه، ففي الأثـــر: قيل: عن رسول الله ﷺ قال: «**كل الكلام في المسجد لغو إلا ثلاثة: مصليًا، أو ذاكرًا الله، أو سائلًا حقه، فأعطوه حقه**». **(ج٣/٩)**

ولا يتخاصمـــوا فيه عنـــد الحاكم، ومنهـــم من يقـــول: يتخاصمون فيه، ولا يحكم، ولا يضرب إلا خارجًا منه. **(ج٣/١٠)**

ولا يدفنوا فيه ميتًا، وإن مات فيه فليخرجوه، وإن خافوا أن يفســـدوا فيه إن رفعوه فليردوا عليه التراب في ذلك المكان. **(ج٣/١٠)**

ولا يبزق الرجل في المسجد ولا يتنخم فيه. **(ج٣/١١)**

ولا يغلقوا المسجد لئلا يمنعوه ممن أراد أن يدخل فيه. **(ج٣/١١)**

ولا يضع ثوبًا منجوسًا في المسجد. **(ج٣/١١)**

ولا يدخل الجنب ولا الحائض ولا النفساء المسجد، لنهي النبي ﷺ عن ذلك، وقد روي عنـــه ﷺ: «أنه أمر الحائض أن تعتزل عن مصلى المســـلمين، وكره دخول المســـاجد بالجنابة». وكذلك أيضًا المقطِّر لا يدخل المسجد لئلا ينجسه. **(ج٣/١٢)**

ولا يطلعه ـ يعني: المســـجد ـ إلا من يصلحه أو من اضطره العدو إليه. **(ج٣/١٢)**

ولا يرمي القمل في النار التي تكون في المسجد، ولا كل ما له رائحة منتنة، ولا يجعلوا فيه البخور أيضًا، ولعل هذا منهم لئلا يشغلهم ذلك عما هم فيه من طاعة الله. (ج٣/١٢، ١٣)

ولا يجوز الرقود في المسجد، لأنه إنما جعل لذكر الله والصلاة، ولئلا يضر برقوده أهل المسجد، إلا المسافرين جائز لهم الرقود في المسجد، لأنهم مضطرون إلى ذلك، ولا بد منه. (ج٣/١٣)

ورخص بعضهم للمقيمين إذا أرادوا أن يحضروا الصلاة أن يرقدوا فيه. (ج٣/١٣)

ولا يطبخ المسافرون طعامهم في المسجد، ولا يخزنون فيه، وقال بعضهم: إن اضطروا إلى ذلك فلهم أن يضعوا فيه متاعهم. (ج٣/١٣)

٣٩٠ حق المصافحة وفضلها:

وقد روي: أنه قال ﷺ: «**إذا تصافح الأخوان في الله لا تفترق الكفان حتى يتناثر ذنوبهما كما يتناثر ورق الشجر**». (ج٣/١٥)

وروي عنه ﷺ: أنه قال: «**من صافح العلماء فكأنما صافحني...**». (ج٣/١٥)

٣٩١ من تجوز مصافحته:

وتجوز مصافحة جميع أهل التوحيد، الذكور منهم والإناث، الحر والعبد، الصغير والكبير، إلا أهل الفتنة ومن هجره المسلمون. (ج٣/١٥)

٣٩٢ صفة المصافحة:

وأما صفة المصافحة لمن تجوز له مصافحته، فمصافحة الرجل لأبويه أن يعانقهما ويقبل رؤوسهما. (ج٣/١٥)

ومصافحته مع أخيه في الله أن يعانقه، ويقبل جوانب عنقه. (ج٣/١٥)

ومصافحة الرجل لولده يقبله في الخد. (ج٣/١٦)

ومصافحة ذوات المحارم منه بالنسب وبالرضاع منه وبالصهر بالمعانقة، وأما غيـــر ذوات المحارم فإنه يصافحهن بالكلام ومن وراء حجاب أحســـن. (ج٣/١٦)

٣٩٣ حق الزيارة وحق الزائر:

أ ـ فضلها:

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**من زار أخاه أو عـــاد مريضًا؛ ناداه مناد من السماء: طبت وطاب ممشاك، وتبوأت في الجنة منزلًا**». (ج٣/١٧)

ب ـ أنواعها:

الزيارة على ثلاثة أوجـــه: زيارة المريض، وزيارة أخيه المســـلم، وزيارة أرحامه، وذوي القرابة. (ج٣/١٧)

٣٩٤ حق المجلس:

وإذا كان القوم في موضع فليجتمعوا لأمر دنياهم وآخرتهم، وليكن أكثر اجتماعهم على ذكر الله في الليل والنهار. (ج٣/٢٠)

وحق مجلس الذكر أن يدرؤوا الحلقة في ابتـــداء قعودهم، ويذكرون الله ولا يتركوا بينهم الخلل. (ج٣/٢٠)

وروي عن النبي ﷺ قال: «**اقرؤوا القرآن ما ائتلفت قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا، ولا تضحكوا في المجلس فإن الضحك يميت القلب، وليس من أخلاق الصالحين**». (ج٣/٢١)

وقد ذكر في بعض الكتب عنه ﷺ: أنه قال: «**لا يقيمن أحدكم الرجل من**

مجلسه ثم يجلس فيه، ولكن يقول: افسحوا بارك الله فيكم»، ولا يتخطى رقاب الناس، وينبغي لهم أن يتزحزحوا في المجلس لمن كان أهلًا لذلك، ويقربوه إلى وجه الحلقة. **(ج٣/٢٢)**

وفي الأثر: ولا يتأطَّى برأسه إذا أراد القعود في المجلس، وليسوِّ قامته حتى يقعد، فإذا قعد في المجلس؛ فليدعُ لأمر آخرته ودنياه. **(ج٣/٢٢)**

وإذا أراد أن يقوم منه أيضًا فليدعُ الله. **(ج٣/٢٢)**

وفي الأثر: إذا قعدوا في المجلس حتى أرادوا أن يقرؤوا فيه دفترًا أو مصحفًا أو يقرؤوا فيه القرآن؛ فإنه يتكلم أحدهم ويحمد الله ثم يمضون على مجلسهم. **(ج٣/٢٣)**

ويخبروا في المجلس عن المطر، وقدوم المسافرين، وولادة الصبي، ورخص الأسعار، ولا ينزع فيه القمل، ولا يقصوا فيه الشارب، ولا يقلم فيه الأظافر، ومن أراد أن يتحول فيه إلى ناحية أخرى ليقلم أظافره، فليقم، وليباعد قليلًا، ثم يرجع فيقعد حيث شاء. **(ج٣/٢٣)**

وليصغ بأذنيه ويرد ذهنه إلى ما يجوز في المجلس، ولا يشغل قلبه بأمور الدنيا. **(ج٣/٢٣، ٢٤)**

ولا بأس أن يقف الرجل في المجلس يشتمل ثوبه، ولكن لا ينبغي له أن يقف على المجلس، ولا بأس أن ينزع الرجل الطوق إذا لبسه في المجلس. **(ج٣/٢٤)**

وأنفع هذه المشاهد من شهد مجلس العلم، أما علمت بأن الله يطاع بالعلم، ويعبد بالعلم، وخير الدنيا والآخرة مع العلم، وشر الدنيا والآخرة مع الجهل. **(ج٣/٢٥)**

٣٩٥ حقوق الجمعة وفضلها:

أ ـ فضـلها:

وحقوق الأيام كلها: أن يطاع الله فيها ولا يعصى، ... عن رســول الله ﷺ أنه قال: «**خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أهبط من الســماء إلى الأرض، وفيه تاب الله عليه، وفيه مات، وفيه تقوم الساعة، وما من دابة إلا وهي مصيخة ليلة الجمعة حتى تطلع الشــمس شــفقًا من الساعة، إلا الجن، والإنس، وفيها ســاعة لا يصادفها عبد مسلم، وهو قائم يصلي يسأل الله شــيئًا إلا أعطاه إياه.** قال كعب: ذلك في كل سَــنة يوم؟ قلت: له: **بل في كل جمعة،** فقرأ كعب التوراة، فقال: صدق رسول الله ﷺ». **(ج٣/٢٨)**

ب ـ من حقوق الجمعة:

وذكر أن حقوق الجمعة سبعة: أحدها: أن تقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ عند طلوع الشمس مئة مرة. والثاني: أن تحضر لمجلس الذكر. والثالث: أن تغتسل. والرابع: أن تنقي جســدك علــى جميع الوجــوه. والخامــس: أن تتصدق لله، والسادس. أن تزور لله. والســابع: أن تصلي قبل الصلاة سبع تحيات، تقرأ في كل ركعة بأم القرآن مرة، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ ثلاث مرات. **(ج٣/٢٨، ٢٩)**

٣٩٦ حق السلام وفضله:

ابتداء الســلام مرغب فيه، وهو من أخلاق الصالحين؛ قــال الله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١]. **(ج٣/٣٣)**

وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء: ٨٦]. **(ج٣/٣٣)**

٣٩٧ على من يسلم:

ويســلم على جميع أهل التوحيد من البالغين الأصحــاء العقول لعموم

الأمر في ذلك، إلا من استخصوه من أهل المعاصي، والملاهي، ومانع الحق، والطاعن في دين المسلمين، ومن هجره المسلمون، والمرأة العاصية لزوجها، والعبد الآبق لسيده، وأهل الفتنة كلهم، والمبتدع في دين الله، ومن سلم عليه أحد من هؤلاء فليس عليه أن يرد عليهم السلام. **(ج٣/٣٥)**

ولا يسلم على المجانين، ولا على الأطفال، وليس على من سلموا عليه رد السلام. **(ج٣/٣٥)**

وجائز السلام بين الرجال والنساء في المنزل وفي الفحص إلا ما يكرهونه من سلام الرجل على المرأة في الفحص لما يخاف من الريبة وشغل القلب. **(ج٣/٣٥)**

وجائز له أن يسلم على ذوات المحارم ويسلمن عليه. **(ج٣/٣٦)**

ولا يسلم على من يأكل، أو يشرب، ولا على من كان في الخلاء، أو يغتسل للصلاة، ولا يسلم على من يأخذ في الأذان، وفي إقامة الصلاة، أو من كان في الصلاة، أو في مجلس الذكر، أو من يقرأ القرآن، أو من يقرأ الكتاب، أو من كان في المسجد، أو كل من اشتغل بذكر الله تعالى. **(ج٣/٣٦)**

عن جابر عنه ﷺ أنه قال: «**يسلم القليل على الكثير، والصغير على الكبير، والراكب على الماشي، والماشي على القاعد، والماشيان أيهما ابتدأ بالسلام كان أفضل، وإذا سلم رجل من جماعة أجزأ عنهم**». **(ج٣/٣٧)**

وينبغي للفاضل أن يسلم على المفضول، ويسلم الآمن على الخائف، والغني على الفقير، ومن كان في سعة على من كان في ضيق، والقلة على الكثرة، وينبغي للكثرة أن يسلموا على القلة. **(ج٣/٣٧)**

وإذا تلاقى الإمام مع الرعية فليبدؤوه بالسلام، وينبغي للإمام أن يبدأهم بالسلام. **(ج٣/٣٨)**

٣٩٨ حق الاستئذان في البيوت وحكمه:

حكم الاستئذان واجب؛ لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النور: ٢٧]، ومن أنكره؛ فقد أشرك لرده المنصوص مواجهة، وإذا دخل بغير إذن؛ فقد عصى ربه. **(ج٣/٤١)**

٣٩٩ على من يجب الاستئذان:

يجب على كل من لزمه التكليف من كل بالغ صحيح العقل؛ لقوله ﷺ: «**رفع القلم عن ثلاثة من أمتي...**» الحديث، وأما أطفال الرجل وعبيده فإنه يتركهم يدخلون عليه بغير إذن إلا في الثلاثة الأوقات التي ذكر الله في كتابه؛ قال سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِ ...﴾ [النور: ٥٨]. **(ج٣/٤١، ٤٢)**

٤٠٠ صفة الاستئذان:

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النور: ٢٧]. **(ج٣/٤٤)**

وروي: أنه قال ﷺ: «**الاستئذان ثلاثًا، فإن أذنوا لك وإلا فرجع**». **(ج٣/٤٤، ٤٥)**

٤٠١ في الإذن ومن يجوز له الدخول بإذنه:

أما صفة الإذن: فإنه ينتهي ذلك إلى تقييد من له الإذن، مثال ذلك: إن أذن له في الدخول إلى الدار فلا يدخل إلى البيت، ولا يطلع إلى الغرفة، ولا إلى سقف البيت إلا بإذن. **(ج٣/٤٦)**

وأما من يجوز الدخول بإذنه؛ فإنه يجوز الدخول بإذن صاحب البيت والدار كان فيها أو لم يكن لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النور: ٢٧]. **(ج٣/٤٧)**

٤٠٢ فيما يجب فيه الاستئذان وما لا يجب:

فإنه يجب في بيوت الغير إذا كانت مسكونة، كما قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهۡلِهَاۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [النور: ٢٧]. وسواء كانت البيوت من شعر، أو جلود، أو وبر، فلا يدخلها إلا بإذن. **(ج٣/٥١)**

وأما البيوت الغير مسكونة فلا يستأذن فيها لقوله تعالى: ﴿لَّيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ مَسۡكُونَةٖ﴾ [النور: ٢٩]. **(ج٣/٥١)**.

البيـــوع

٤٠٣ أنواع البيوع:

كل معاملة وجدت بين اثنين، فإنها لا تخلو من أن تكون عينًا بعين، أعني: حاضرًا بحاضر، أو عينًا بشيء في الذمة، أو ذمة بذمة، وكل واحد من هذه الثلاثة: إما عاجلًا، وإما آجلًا. والعاجل: إما أن يكون عاجلًا نقدًا، وإما عاجلًا غير نقد، والآجل: لا يكون إلا معلوم الأجل غير مجهول، أما العين بالعين، فإنه لا يدخله الأجل، ولا يجوز فيه؛ لأنه من بيع الغرر لوجود الجهل في تسليمه إلى البائع؛ لأنه غير مأمون السلامة من الآفات حتى يسلم إلى البائع، وهو المطلوب من العين المبيعة، ولذلك لا يجوز فيه الأجل، وأما الحاضر بشيء في الذمة، فإنه يكون عاجلًا ويكون آجلًا إلى أجل معلوم، وأما الذمة بالذمة، فلا يجوز؛ لأنه من بيع الدين بالدين، وقد (نهى ﷺ عن بيع الكالي بالكالي)، سواء كان عاجلًا أو آجلًا إلا في الحوالة خاصة، على قول من جعلها بيعًا، فإنها تجوز في الدين العاجل والآجل الذي حل أجله. **(ج٣/٦٠، ٦١، ٦٢)**

وأسماء هذه البيوع منها ما يكون من قبل صفة العقد، ومنها ما يكون من قبل صفة العين المبيعة، وذلك أن العين المبيعة لا تخلو أن تكون ثمنًا بثمن أو

مثمنًا بثمن، أو ثمنًا بمثمن، أو مثمونًا بثمن، والثمن هو الدنانير والدراهم؛ لأن كل ما يجوز بيعه وشراؤه يكون ثمنًا، ومثمنًا إلا الدنانير والدراهم، فهي أثمان الأشياء، والأشياء مثمنة لها. (ج٣/٦٢)

٤٠٤ معرفة الأسباب المفسدة للبيع:

من تأمل النهي الوارد من الشـارع في البيوع وجده علـى أربعة أوجه، ويتفرع إلى ما أكثـر من ذلك، أحدها: نهي تحريـم، والثاني: نهي تعبد، وهو الربا، والثالث: نهي غرر، والرابع: الشـروط في البيع. وهذه الأربع إنما يعلق النهي فيها بالبيع من جهة ما هو بيع، وأما الأسـباب التي ترد من خارج فمنها الغش، ومنها الضرر، ومنها المكان، والوقت. (ج٣/٦٤)

٤٠٥ نهي التحريم:

أما نهي التحريـم، فإنه لا يجوز بيع جميع ما حرمه الله تعالى ورسـوله ولا شـراؤه، مثل: الميتة، والدم، ولحـم الخنزير، وأقذار بنـي آدم ولحومهم وجميع أجزائهم. وبيع الأحرار، وأشـباه هذه الأشياء مما هو محرم العين ليس فيها اختلاف. (ج٣/٦٤، ٦٥)

وأما ما كان فيه اختلاف العلماء، فإنه بيعه على قدر اختلافهم، فمن حرم حرم، ومـن حلل حلل، ومن كره كـره، ولا يقطعون عذر من يفعل شـيئًا من ذلك؛ مثل: ثمن الكلاب وغيرها من ذوات المخالب والأنياب. (ج٣/٦٧)

٤٠٦ نهي التعبد (الربا) وحكمه:

أما التعبد، وهو الربا، فقد حرمه الله ورسـوله، قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال تعالـى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمـران: ١٣٠]، وقـال: ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، فهو حرام حرمه الله ورسوله

على كل بالغ صحيح العقل من ذكر أو أنثى، فمن استحله فقد أشرك لرده المنصوص، ومن فعله من غير استحلال كفر كفرًا دون الشرك. **(ج٣/٧٢، ٧٣)**

وروي أنه ﷺ قال: «**لعن الله آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهده**». **(ج٣/٧٤)**

بلغنا عن ابن عمر أنه قال: «درهم واحد من الربا أعظم عند الله خطيئة من اثنين أو ثلاث وثلاثين زنية». **(ج٣/٧٥)**

٤٠٧ التوبة من الربا:

من فعل الربا ثم تاب فليرد كل واحد منهما ما أخذ وما ربح فيه ولا يجزيهما فيه الحل ولا التبرية ولا التقاضي لقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، وورثتهما في هذا بمقامهما. **(ج٣/٧٥، ٧٦)**

٤٠٨ ربا الجاهلية المحرم:

إن أصل الربا الذي حرمه الله تعالى: أن الرجل كان في الجاهلية يكون عليه دين أو قرض، فإذا حل دينه قال للديان: أخر لي وأزيدك، أو يقول له الطالب: أرب لي وأؤخرك، فيربي له بزيادة من ماله، ويؤخره، وهذا ـ فيما قالوا ـ معنى الربا الذي حرمه الله. **(ج٣/٧٧، ٧٨)**

وعلى مذهبهم رحمهم الله: أن الربا إنما يكون إذا اجتمعت شروط ثلاثة: الزيادة والأجل والجنس، لأن الزيادة والجنس بلا أجل جائز، والأجل والجنس من غير زيادة سلف، والزيادة والأجل من غير جنس بيع، لقوله ﷺ: «**إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم**». **(ج٣/٧٨)**.

٤٠٩ علة تحريم الربا:

العلماء اختلفوا ما المتفق والمختلف في ذلك، قال بعضهم: كل ما يقتات ويدخر لا يجوز فيه النسيئة؛ لأنه عندهم جنس، وهو قول مالك

وأصحابه، وحجتهم في ذلــك: لما ذكر النبي ﷺ في حديــث الربا الأصناف الأربعة ـ أعني: البر والشــعير والتمر والملح ـ علم أنه قصد بكل واحد منها التنبيه على معناه، فهي كلها يجمعها الاقتيات والادخار. (ج٣/٧٩)

وقال بعضهم: علة الربا ما أنبتت الأرض، وبهذا القول قال الشافعي، وقد قال به بعض أصحابنا، وهؤلاء استدلوا على قولهم بما روي أنه ﷺ: «نهى عن بيع الطعام بالطعام»، وقالوا: إن الحكم إذا علق باســم مشتق دل على أن ذلك المعنى الذي اشتق منه الاسم هو علة الحكم. (ج٣/٨٠، ٨١)

وقال بعضهم: علة الربا الكيل والوزن، أي: ما يكال بما يكال، وما يوزن بما يوزن لا يجوز نســيئة، وحجتهم: أن النبي ﷺ لم يذكر في حديث الربا إلا أشياء مكيلة وموزونة، فدل ذلك على أن العلة هي الكيل والوزن. (ج٣/٨٢)

وبهذا القول قال أبو حنيفة، وقد قاله بعض أصحابنا. (ج٣/٨٢)

٤١٠ بيع الشيء قبل قبضه:

روي أنه ﷺ قال: «**من اشــترى طعامًا فلا يبعه حتى يقبضه**»، وفي بعض الروايات: «نهى عن بيع ما لم تقبض، وربح ما لم تضمن»، فهذا الحديث أعم من الأول؛ لأن الحديث الأول مقصور على الطعام، والحديث الثاني شائع في جميع الأشــياء، والعلماء مختلفون، منهم من منع بيع ما لم تقبض في جميع الأشــياء، ومنهم من منعه في الطعام دون غيره، أو في المكيل والموزون على قول بعض. (ج٣/٨٩، ٩٠)

٤١١ بيع الكالئ بالكالئ:

روي: أنه ﷺ: «نهى عن بيع الكالئ بالكالئ، وعن بيع وسلف»، والكالئ بالكالئ مأخوذ من قولهم تكلأت كلأة: إذا أخذت نسيئة، وكلا الشيء إذا بلغ منتهاه وغايته. (ج٣/٩٥)

وبيع الكالئ بالكالئ بيع الدين بالدين، فالرجل يسلم لرجل في طعام، فإذا حل وقت تقاضي الطعام قال له المسلم إليه: ليس عندي طعام أعطيكه وليس عندي مال، ولكن بعه مني وأجلني بالثمن شهرًا، فهذا وما أشبهه من بيع الدين بالدين، وعند أصحابنا: لا يجوز بيع الدين لا بنقد ولا بدين. (ج٣/٩٥)

٤١٢ بيوع الذرائع:

هو شيء يعرض للمتبايعين إذا اشترى أحدهما من صاحبه الشيء الذي باعه بزيادة أو نقصان؛ مثل: أن يبيع إنسان سلعة بعشرة دنانير نقدًا، ثم يشتريها منه بعشرين إلى أجل، فإذا أضيفت البيعة الأولى إلى الثانية استقر الأمر على أن أحدهما دفع عشرة دنانير بعشرين إلى أجل؛ فهذا هو الذي يعرف بالقلابات وهو يتذرع إلى: أنظرني وأزيدك، أو إلى بيع ما لا يجوز نسيئة، أو إلى وضع وتعجيل، أو بيع طعام قبل أن يستوفى، وقد اختلف العلماء في هذه البيوع. قال بعضهم بجوازها، وهي عندهم بيوع مستأنفة، وحمل الناس على التهم لا يجوز، لأن من أبطلها أبطلها بالتهمة، وحجة من أبطلها ما روي عن عائشة رضي الله عنها: أنها قالت لسرية زيد بن أرقم: «أبلغي زيدًا: فإنه قد أبطل غزوه وجهاده مع رسول الله ﷺ، وأبطل حجه وصلاته وصيامه إن لم يتب» وذلك أن زيدًا ابتاع جارية من سريته بثمانمائة درهم إلى خروج العطايا، فاشترتها منه السرية نقدًا بستمائة درهم. (ج٣/٩٧-٩٩)

٤١٣ نهي الغرر:

الغرر يوجد في المبيعات من جهة الجهل؛ إما بصفة الثمن أو المثمن أو بقدره أو بأجله إن كان هناك أجل، وإما من جهة الجهل بوجوده أو تعذر القدرة عليه، وإما من جهة الجهل بسلامته، أعني بقاءه، ومثل ذلك: «كنهيه ﷺ عن بيع الملامسة والمنابذة، وعن بيع الحصاة، وعن بيع حبل الحبلة، وعن بيع

الملاقيح والمضامين، وعن بيع الثمار حتى تزهـــو، وعن بيع المعاومة، وعن بيع الزروع حتى ييبس، والعنب حتى يسود، وعن بيع الغيبة، وعن بيعتين في بيعة واحدة، وعن بيع وشرط، وعن بيع وسلف». (ج٣/١٠٨)

٤١٤ بيع الملامسة:

أما بيع الملامســة: فكانت صورته في الجاهلية أن يلبس الرجل الثوب، ولا ينشره، أو يشتريه ليلًا، ولا يعلم ما فيه، وهذا مجمع على تحريمه، وسبب تحريمه الجهل في الصفة. (ج٣/١٠٨)

٤١٥ بيع المنابذة:

أمــا المنابذة: أن يقــول له: أنبذ لــي وأنبذ إليك، فينفــذ كل واحد من المتبايعين إلى صاحبــه الثوب من غير أن يعينا هذا بــذا، ولم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه، بل كانوا يجعلون ذلك راجعًا إلى الاتفاق. (ج٣/١٠٩)

٤١٦ بيع الحصاة:

أما بيع الحصاة: وهو المعروف بإلقاء الحجر، هو أن يقول المشتري: أي ثوب وقعت عليه الحصــاة التي أرمي بها فهو لــي، أو إذا وقعت الحصاة من يدي وقع البيع، وهذا كله فاسد. (ج٣/١٠٩)

٤١٧ بيع حبل الحبلة:

أما بيع حبل الحبلة: ففيهــا تأويلان: أحدهما: أنها بيوع كانوا يؤجلونها إلى أن تجمل ما تنتج به هذه الناقة، والغرر في هذا مــن جهة الأجل، وقيل: إنما هو بيع جنين الناقة، وهذا من بيــع الملاقيح والمضامين، فالملاقيح بيع ما في ظهور الجمال، والمضامين: بيع ما في بطون الأمهــات الإناث من الإبل، هذا كله بيوع جاهلية متفق على تحريمها، محرمة من تلك الوجوه التي ذكرناها. (ج٣/١٠٩، ١١٠)

٤١٨ بيع الثمار:

أما بيع الثمار: فإنه ثبت من طريق أنس بن مالك قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى تزهو، قيل: يا رسول الله! وما زهوها؟ قال: **حتى تحمر فقال رسول الله ﷺ: أرأيت إن منع الله الثمرة؛ فبم يأخذ أحدكم مال أخيه؟!**». **(ج١١١/٣)**

٤١٩ النهي عن بيعتين في بيعة:

أما نهيه ﷺ عن بيعتين في بيعة واحدة، فهو أن يبيع الرجل سلعته هذه بدينار نقدًا، أو إلى شهرين بدينار ونصف، أو إلى أشهر بدراهم معلومة، فيتراضيان، ولا يقطعان ثمنًا معلومًا، ولا يتفقان على أجل معلوم ولا نقدًا، ولا نسيئة، فهذا لا يجوز من جهة الجهل بالثمن والأجل. **(ج١٢٤/٣)**

٤٢٠ بيوع الشرط والثنيا:

الأصل في هذا الباب: ما روي من طريق ابن عباس: عن النبي ﷺ: «أنه اشترى من جابر بن عبدالله بعيرًا، واشترط جابر ظهره من مكة إلى المدينة، فأجاز النبي ﷺ البيع والشرط». قال ابن عباس: وإنما أجاز النبي ﷺ هذا؛ لأن الشرط لم يكن في عقدة البيع، قال ابن عباس: «وكان تميم الداري باع دارًا، واشترط سكناها، فأبطل النبي ﷺ البيع والشرط»؛ لأن الشرط كان في عقدة البيع، ويحتمل أيضًا أن يكون إنما أبطل ذلك لجهل مدة السكنى، وروي: أن عائشة رضي الله عنها: «اشترت بريرة لتعتقها، فاشترط البائع ولاءها، فأجاز النبي ﷺ البيع وأبطل الشرط»، وقال: «**الولاء لمن أعتق**»، فلاختلاف هذه الأخبار اختلف العلماء في تأويلها. **(ج١٢٧/٣، ١٢٨)**

والذي يوجبه النظر عندي: أن الشرط في ذلك لا يخلو من وجهين: **(ج١٣١/٣)**

إما شـــرط يكون في نفس المبيع، وإما شرط يكون في غير نفس المبيع، فالذي يكون في نفس المبيع هو أيضًا على وجهين: (ج٣/١٣٢)

أحدهما: أن يكون فيه منفعة للبائع، فهذا الشـــرط جائز إذا كان معلومًا، والبيع أيضًا جائز قياسًـــا على حديث جابر بن عبدالله، وإن كان الشـــرط غير معلوم، فهو والبيع باطلان، قياسًا على ما في حديث تميم الداري. (ج٣/١٣٢)

الثاني: فيما لا يحل تملكه للبائع، فإنه باطل، والبيع جائز قياسًا على ما في حديث بريـــرة، وكذلك أيضًا قالوا: لو اشـــترط البائع على المشـــتري ألا يخرجه من ملكه أو يبيعه لفلان أو أن يهبه له أو لا يستعمله إلا في كذا وكذا، فهذا كله باطل؛ لأنه لا يحل له منعه مما يجـــوز له لقوله ﷺ: «**المؤمنون على شروطهم إلا شرطًا أحل حرامًا أو حرم حلالًا**». (ج٣/١٣٢)

وأما الشـــرط الذي يكون في غير نفس المبيع مثل: أن يبيع أحد بيعًا بقفيز شعير، واشترط على المشتري أن يطحنه له، أو أن يحمله إلى موضع سماه، أو أن يبيعه له، أو اشترط على المشتري أن يعمل له عملًا سماه من وجوه العمل، فهذا كله لا يجوز به البيع من جهة الجهل بالثمن؛ لأن هذا كله من الثمن. (ج٣/١٣٣)

٤٢١ بيع العربان:

أما نهيه ﷺ عن بيـــع العربان: هو أن الرجل كان يبيـــع بيعًا، ويدفع إليه المشتري من ثمنه شـــيئًا عربونًا، ولعله يكون بيده إلى وقت، فإن رجع لذلك الوقت، وإلا لم يكن له أن يرتجعه من البائع، فهذا لا يجوز. (ج٣/١٣٤)

٤٢٢ بيع الثنيا:

أما نهيه ﷺ عن بيع الثنيا: هو أن يبيع الرجل الشيء جزافًا، ويستثني منه كيلًا معلومًا. وإنما لم يجز هذا البيع من جهة الجهل بالمبيع، ولأن الاســـتثناء لعله يأتي على المبيع كله. (ج٣/١٣٤)

٤٢٣ البيوع المنهي عنها:

وهو ما ثبت عنه ﷺ من نهيه عن أن يساوم الرجل على سوم أخيه، وعن أن يبيع على بيع أخيه، ونهيه عن تلقي الركبان، وعن أن يبيع حاضر لباد، وعن الاحتكار، وعن النجش، وعن الغش والخديعة. (ج١٤١/٣)

٤٢٤ النهي عن أن يساوم الرجل على سوم أخيه:

أما نهيه ﷺ عن أن يساوم الرجل على سوم أخيه، فالبيع في هذا عند أصحابنا جائز، والمرتكب عاص، وذلك؛ لأن هذا فيما يوجبه النظر إنما هو عن البيع، وإنما تضمن ضرر الغير، ولذلك نهى عنه. (ج١٤١/٣).

٤٢٥ النهي عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه:

وأما نهيه عن أن يبيع أحدكم على بيع أخيه، فمعناه، ومعنى أن يساوم أحدكم على سوم أخيه واحد؛ لأن البيع في كلام العرب من حروف الأضداد يقع على البيع والشراء. (ج١٤٣/٣).

٤٢٦ تلقي الركبان:

أما نهيه ﷺ عن تلقي الركبان، فإنهم اختلفوا في مفهوم النهي عنه، فرأى بعضهم أن المقصود بذلك أهل البلد لئلا ينفرد المتلقي برخص السلعة دون أهل البلد، فيضر بهم، وهذا إذا أراد بها التجارة. (ج١٤٣/٣، ١٤٤)

وفي الأثر أيضًا ما يدل على أن المقصود بهذا البائع لئلا يغبنه الملاقي، وذلك مروي عن عمر عن النبي ﷺ: «أنه نهى أن تتلقى الأجلاب، وأن يبيع حاضر لباد»، معناه: هو ما نهى عنه من الغرر، والخديعة. (ج١٤٦/٣)

٤٢٧ بيع الحضري للبدوي:

وأما نهيه ﷺ عن بيع الحضري للبدوي وأن يعان بدوي على حضري هو: أن يتلقى الرجل أو الجماعة من أهل القرى فيتولون البيع، ويتحكمون على أهل البلد بالأثمان التي يريدونها، قال ﷺ: «**ذروا الناس ينتفع بعضهم من بعض**»، لأن الحضري يتحكم على الناس بمال غيره، ويتربص به، والبداة يبيعون بما يرزقون من السعر، فالمقصود بهذا النهي على هذا التأويل هو: الإرفاق بأهل الحضر. **(ج٣/١٤٧)**

٤٢٨ النهي عن الاحتكار:

وأما نهيه ﷺ عن الاحتكار، وهو أشد هذه المناهي لقوله ﷺ: «**المحتكر ينتظر اللعنة**». **(ج٣/١٤٨)**

ومعنى الاحتكار: أن يشتري الرجل الطعام للتجارة وقت رخصه فيرفعه إلى وقت غلائه في البلد التي اشتراها فيها، والنهي واقع على المقيمين دون المسافرين، لأن المسافر إنما ذلك منه تجارة ونفع يرفعه من بلدة إلى بلدة. **(ج٣/١٤٨)**

٤٢٩ النهي عن النجش:

أما نهيه ﷺ عن النجش: فهو أن يزيد الرجل في الشيء الذي يباع ولم يكن عن الشراء، سواء كان الشيء المباع لنفسه أو لغيره، فلا يحل له ذلك، وإن فعل ذلك وزاد فيه، وبيع الشيء على هذا الحال كان ذلك عليه تباعة، وعليه أن يدرك المشتري ويخبره بذلك، وإن كان صاحب الشيء هو الناجش فالمشتري بالخيار، وإن كان غيره فلا يكون عليه حجة، وعليه التوبة من ذلك والتنصل. **(ج٣/١٥١، ١٥٢)**

٤٣٠ النهي عن الغش:

وأما نهيه ﷺ عن الغش فإنه روي عنه أنه قال: «**من غشنا فليس منا**»، ففي الأثر: يعني: **ليس بولي لنا**. **(ج٣/١٥٢)**

وروي: أنه نهى عن بيع الغش، وهو تغير الصورة عن حالها. ومثل ذلك في الحيوان إذا أراد أن يبيعها فيعطشها ثم يسقيها الماء، ويمشط الكسا لبرهانها جديدة، أو يرش ثياب الكتان بالجير والملح. **(ج٣/١٥٣)**

ومن هذا المعنى روي: أنه ﷺ قال: «**لا تصروا الإبل والغنم**». **(ج٣/١٥٤)**

وهو أن يحبس الرجل اللبن في أخلاف ناقته وضرع شاته وبقرته يومين أو ثلاثة ليغر به المشتري ويوهم المشتري أن لبنها كل يوم هكذا. **(ج٣/١٥٥)**

٤٣١ بيع الغبن:

من هذا أيضًا بيع الغبن، وروي «أنه ﷺ نهى عن قيل وقال، وعن تضييع المال، وكثرة السؤال». ومعنى قوله: قيل وقال: كثرة الكلام فيما لا يعني، ومعنى كثرة السؤال: هو طلب الحوائج إلى الناس والإلحاح عليهم، واختلفوا في معنى قوله ﷺ عن تضييع المال: قال بعضهم: أن يبيعه ولا يحوطه ولا يحفظه، وقال بعض: معناه: ألا يغبن في الشراء. **(ج٣/١٥٥، ١٥٦)**

٤٣٢ النهي الوارد من قبل وقت العبادة:

ـ **البيع وقت النداء للجمعة**: أما النهي الوارد من قبل وقت العبادة فهو ما ورد في ذلك: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [الجمعة: ٩]، وهذا أمر مجمع عليه عند الأذان الذي يكون عند الزوال، واختلفوا في حكمه إذا وقع هل ينفسخ أم لا ينفسخ؟ وهل يلحق سائر العقود في هذا البيع أم لا يلحق؟. **(ج٣/١٥٨، ١٥٩)**

ـ **البيع قبل طلوع الشـــمس**: روي أيضًا عن النبي ﷺ أنه: «نهى عن البيع قبل طلوع الشـــمس»، ففي قولهم: إن هذا نهي تأديب، يحتمل أن يكون ترغيبًا لهم بالاشتغال بذكر الله في ذلك الوقت لما فيه من جزيل الثواب، ويحتمل أن يكون نهيه لهم في ذلك الوقت من اغترار المشـــتري، وقلة معرفته لما يشتريه للبس الظلمة الباقية من الليل. **(ج٣/١٥٩)**

٤٣٣ الأسباب المصححة للبيع:

هي بالجملة ضد الأسباب المفسدة له، وهي على ثلاثة أجناس:

ـ **في العاقدين**: يشـــترط فيهما أن يكونا بالغين مالكين، أو وكيلين تامي التوكيل، وأن يكونا مع هـــذا غير محجور عليهما أو علـــى أحدهما؛ إما لحق أنفسهما كالسـفيه والمريض، وإما لحق غيرهما كالعبد، إلا أن يكون مأذونًا له في التجارة، أما اشـــتراط كونهما مالكين، فإنه لا يجـــوز التصرف في الأموال لغير ملاكها لقوله ﷺ: «**لا يحل مال امريء مسلم إلا بطيبة نفسه**»، وأما اشتراط كونهما بالغين؛ فـــلأن الأطفال لا قبض لهم في أموالهـــم، ولا دفع، فلا يجوز تصرفهم. **(ج٣/١٦٠، ١٦١)**

ـ **في المعقود عليه**: المعقود عليه يشـــترط فيه سلامته من الغرر، والربا، والشروط المفســـدة له على ما تقدم، والغرر ينفي عنه أن يكون معلوم الوجود معلوم الصفة، معلـــوم القدر، ومقدورًا على تســـليمه، معلـــوم الأجل إن كان مؤجلًا، وذلك في الثمن والمثمن جميعًا.

ـ **في المبيعات**: ذلك أن المبيعات على قسمين:

ـ مبيع حاضر مرئي فهذا لا خلاف في بيعه.

ـ مبيع غائب أو متعدد الرؤية فهنا اختلاف العلماء. **(ج٣/١٦٧)**

وفي الأثر: والبيع بيعان: بيع بصفة مضمونة في الذمة، وبيع عين مرئية،

فبيع الأعيان لا يجوز إلا بعد المشاهدة وإحاطة العلم بهيئة المبيع من الصحة وغير ذلك، وبيع الصفة بيع السلم، فعلى هذا إن بيع الصفة لا يجوز إلا في السلم خاصة. (ج٣/١٧٣).

٤٣٤ بيع الجزاف:

منها ما أصله الجزاف؛ وهو كل ما لا تدرك حقيقته بالكيل ولا بالوزن، وتتعذر معرفته بالمسح، وليس المقصود منه آحاد أعيانه، فيجري عليه العدد؛ مثل: القطف والطنافس والحصر وكل ما يفرش ويمهد على الأرض. (ج٣/١٧٦)

٤٣٥ بيع الحيوان:

إذا باع رجل لرجل هذا الغنم: ولم يعرف عددها ولا أسنانها؛ فبيعه غير جائز كما قدمنا من أجل الغرر في ذلك، وبعض: جوز بيعها ولو لم يعرف أسنانها إذا عرف عددها، وبعض: جوز ذلك ولو لم يعرف عددها ولا أسنانها، ولعل هؤلاء جوزوا فيها بيع الجزاف كما هو جائز في المكيل والموزون. (ج٣/١٧٧)

٤٣٦ حكم بيع الرقيق:

بيع الرقيق وشراؤهم واستخدامهم جائز، قد أباحه الله ﷻ وجوزته السُّنَّة، وقد أباح رسول الله ﷺ استخدامهم على الرفق والدعة، وروي أنه قال ﷺ: «**وصاني حبيبي جبريل برفق المملوك حتى ظننت أن ابن آدم لا يسترق**». (ج٣/١٧٨)

٤٣٧ شرط الشراء:

لا يشتري الرجل العبد حتى يعلم أنه عبد، أو يخبره بذلك الأمناء، ويقر هو أنه عبد لفلان. (ج٣/١٧٨)

٤٣٨ شراء الطفل:

أما الطفل إن اشتراه، فادعى أنه حر فلا يستعمله، لأن القاعدة هي الحرية، ويكون فـــي يده، أو في يد الأمين إن خافوا عليـــه، وينفق عليه حتى يبلغ، فإن مضى على إقراره، خرج حرًّا ويرجع على البائع بالثمن. (ج٣/١٧٩)

٤٣٩ شراء العبيد المشركين:

شـــراء العبيد على اختلاف مللهم جائز، موحدين كانوا أو مشركين، وفي الأثر: وينبغي أن لا يمســـك العبد الوثني إلا أن يبيعه، أو ينتقل مما كان عليه من الشـــرك، وذلك فيما يوجبه النظر؛ لأن العبد الوثني ليـــس من أهل العهد فيحل له إمســـاكه، ولا يأكل ما مســـه بيده ـ ممـــا كان مبلولًا ـ عبـــدهُ الوثني والمجوسي. (ج٣/١٨١)

٤٤٠ بيع العبد للمشركين:

يبيع الرجل عبده للموحدين من الرجال والنساء والموافقين والمخالفين وأهل البادية والقرار، ولا يبيعه لأهل الشرك، ولو كان من أهل تلك الملة، وقد مضت السُّنَّة بذلك. (ج٣/١٨٢)

٤٤١ بيع الأمة دون ولدها:

لا ينبغي للرجل أن يبيع أمته إذا كان لها ولد حتى يستغني عنها، أو يبيع ولدها فيمســـكها فيفرق بينهما للرواية التي جاءت عن رسول الله ﷺ: «**لا تولِه والدة بولدها**». (ج٣/١٨٣)

٤٤٢ شراء ما سبي بغير إمام العدل:

لا يشترى ما ســـبي من الروم بغير إمام العدل أو بغير إذنه، وقيل أيضًا: لا بأس بشرائهم إذا كان سبيهم على يدي السلطان. (ج٣/١٨٣)

٤٤٣ بيع أهل الحرب أولادهم:

في الأثر: وقال من قال: يجوز لأهل الحرب بيع أولادهم في المجاعة الشديدة، وأما أهل الذمة فإنه ذكر عن أبي عبيدة رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في الأثر أبو سفيان قال: كان رجل من المسلمين يقال له: مغلس أبو روح اشترى من رجل من أهل الذمة بنتًا له في مجاعة أصابتهم؛ قال: فولدت منه أولادًا، قال: فبينما هو جالس عند أبي عبيدة إذ جاء رجل فسأله عن مثل ما ابتلي به قال: فقال أبو عبيدة: لا تحل... (ج٣/١٨٥)

٤٤٤ شراء العبيد من عند أهل الحرب:

في الأثر: ولا يجوز شراء العبيد من عند أهل الحرب لمن دخل إليهم بأمان، إلا ما سبى بعضهم من بعض في حين حربهم بعد قدومه إليهم، فإن قالوا: إنهم إنما سبوا ذلك بعد قدومه، ورأى من ذلك أثرًا فقيل: إنه يجوز الأخذ منهم، ويقبل في ذلك قولهم. (ج٣/١٨٦)

٤٤٥ استخدام المتقين:

في الأثر: ويستحب للرجل أن لا يستخدم من اتقى الله من عبيده، ولكن يعتقه ويعطيه شيئًا من ماله أو يكاتبه، والأصل في هذا قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]. (ج٣/١٨٨)

٤٤٦ بيع المتاع والثياب:

بيع الثياب ـ كما قدمنا ـ لا يجوز حتى تنشر وتذرع، وبعض جوز بيعها ولو لم تذرع؛ فهؤلاء جوزوا بيعها ولو لم تذرع كما يجوز بيع الجزاف في المكيل والموزون. (ج٣/١٨٩)

٤٤٧ بيع الحبوب:

وبيع الحبوب كلها جائز بالكيل أو الـوزن، وأما الجزاف ففيه اختلاف، ولا يجوز للبائع أن يبيع إلا بعيار معلوم أنه معير، أو بعيار الأمين أو من صدقه من الناس أنه معير؛ لأن التصديق عند بعض حجة. (ج٣/١٩٣)

بيع الأرض وما اتصل بها من الحيطان والأشجار

٤٤٨ بيع الأرض:

بيـع الأرض جائز بالحـدود الأربعة، وبها تصح معرفتهـا، لأن الحدود تعرفك الشيء معرفة تحصره بها، حتى لا يدخل فيه ما ليس منه ولا يخرج منه ما هو فيـه، ولا تصح معرفتها بأقـل من أربعة حدود يذكرها على حسـب ما تقابلت. (ج٣/١٩٨)

٤٤٩ بيع الحيطان والأشجار:

أما بيع الحيطان والأشجار والسواري فلا يحتاج إلى الحدود لأن الاسم واقع عليهـا دون الأرض، وإن أراد أن يبيع الأرض دون مـا فيها من الغيران والمواجل والمطامير والآبار وما أشـبه ذلك، فإنه لا يجـوز حتى يحد لذلك حدودًا. (ج٣/١٩٩)

٤٥٠ صفة الحدود:

الحدود في الأصل: جميع ما تبين به الشـيء من غيره، ويصل الواصف له إلى صحة الشـيء على ما هو فيه، وذلك يكون بالمنـازل والأودية وقرون الجبال والطرق الجائزة والآبار والأجباب إذا بنيت، والقبور المبنية والمساجد أو المصـلاة، تكونن حدودًا في البيع والهبة والوصيـة والرهن وجميع العقود كلها. (ج٣/٢٠٠، ٢٠١)

٤٥١ حكم بيع التسمية:

حكمها حكم الشيء الذي منه سميت التسمية من المخصوص، يلزمه فيها ما يلزمه في المخصوص، من استثناء الثمار والماء والمقابر والمساجد وما أشبه ذلك من الدمنة لا يلزمه ذلك كما لا يلزمه في بيع الدمنة؛ لأن حكم البعض من الشيء كحكم الشيء كله. (ج٣/٢١٦)

وقد اختلف العلماء في بيع التسمية وفي الشيء الذي يجوز فيه، قال بعض: يجوز فيما لا تمكن فيه القسمة، وأما ما تمكن فيه القسمة فلا يجوز بيع التسمية منه إلا الأصل والأرض والحيطان وما أشبه ذلك. (ج٣/٢٢٠)

٤٥٢ بيع أحد الشريكين سهمه:

إن أراد أن يبيع أحد الشريكين سهمه من الشيء الذي بينهما فلا يجوز حتى يسمي سهمه نصفًا أو ثلثًا أو ما أشبه ذلك. (ج٣/٢٢٢)

٤٥٣ بيع الماء مع الأرض:

بيع الماء جائز مع الأرض، ولا يجوز دون الأرض لما جاء من النهي في ذلك عن بيع فضل الماء. (ج٣/٢٢٧)

وبيع الماء في الجب لا يجوز؛ لأنه مجهول؛ إلا إن علم المشتري قدر ذلك، وأما بيع الذراع منه ففيه قولان. (ج٣/٢٢٩)

٤٥٤ ما يتبع الشيء المبيع مما لم يذكره المتبايعان:

كل ما يتبع الشيء المبيع فإنه يكون على وجهين: أحدهما: يشمله اسم المبيع ولا ينزع عنه إلا بفساده، والثاني: أن يشمله الاسم، وإن نزع عنه انتزع بغير فساد، أما الأول فداخل في الشيء المبيع، وذلك مثل الباب بمساميره، والبيت بسقفه وخشبه ببقعته. وأما الثاني الذي يشمله الاسم وينزع عنه من غير فساد فهو أيضًا على وجهين: متصل ومنفصل. (ج٣/٢٣٠)

فالمتصل الذي داخل في البيع، وذلك مثل الأرض بما نبت فيها من الأشجار من حبها؛ مثل: نوى التمر وحب التين والزيتون. (ج٣/٢٣٠)

وأما المنفصل مما ينزع من الشيء من غير فساد ففيه اختلاف، قال بعضهم: هو للبائع ما لم يشترطه المبتاع، وقال بعض: هو للمشتري ما لم يشترطه البائع. (ج٣/٢٣٤)

٤٥٥ ما يجوز به البيع من الثمن:

الثمن أيضًا لا بد أن يكون معلومًا، وهو أن يكون معلومًا إما بوزن مما يوزن، أو بكيل مما يكال، أو بصفة معلومة تبين الشيء من غيره، وهذا إذا لم يكن حاضرًا، فكل ما جاز بيعه جاز به البيع معلومًا كان أو مجهولًا، متفقًا أو مختلفًا، ويجوز البيع بالدنانير والدراهم والفلوس والدوانق والمثاقيل والصقالى بعدد معلوم. (ج٣/٢٣٨، ٢٣٩)

ولا يجوز البيع بكذا وكذا حبة من ذهب أو فضة، لأن الحبة مجهولة. (ج٣/٢٤٠)

ويجوز البيع بالحبوب كلها بكيل معلوم من الأقفزة والأثمان والأصواع والأمداد وكل كيل معلوم. (ج٣/٢٤٠)

ولا يجوز البيع بالأراضي والحيطان والأصول، إذا لم تكن معينة. (ج٣/٢٤٢)

وكذلك لا يجوز البيع بكذا وكذا حبة من قمح أو شعير أو تمر أو جميع الحبوب؛ لأن المقصود بهذا كله الكثرة، لا آحاد أعيانها. (ج٣/٢٤٢)

ويجوز بيع الشيء الواحد بأثمان مختلفات؛ حضرت الأثمان، أو لم تحضر بعضها. (ج٣/٢٤٥)

ولا يجوز البيع بدينار أعلى الدنانير، أو أفضل الدنانير، أو خير الدنانير، لأن هذه الصفة مجهولة، ولعلها لا توجد. (ج٣/٢٤٦)

العقـد

٤٥٦ ألفاظ العقد:

العقد لا يصح إلا بالألفاظ التي تعقلها العرب في لسانها، فإذا أتى البائع والمشتري بتلك الألفاظ كان بيعًا، وإن أتيا بألفاظ غير موضوعة للبيع لم يكن بيعًا، وإذا قال البائع: بعت لك، وقال المشـتري: قد اشتريت منك أو اشتريته، كان بيعًا صحيحًا. (ج٣/٢٤٩، ٢٥٠)

وإن قال: هاء وهاء، أو هذا بهذا؛ فهو جائز لقوله ﷺ في حديث الربا لما ذكر الأصناف الأربعة فقال: «**إلا هاء وهاء يدًا بيد**». (ج٣/٢٥١)

وأما الشراء فإنه يجب على المشتري إذا رضيه بقلبه فيما بينه وبين الله، وأما في الحكم فحتى يلفظ بلسـانه كلامًا يدل على الرضا من قلبـه؛ مثل: أن يقول: قبلت أو اشتريت، أو فعل في الشيء فعلًا يدل على الرضا بالبيع. (ج٣/٢٥٢، ٢٥٣)

٤٥٧ إجبار المشتري على القبول:

لا يجبر المشـتري على القبول، لأنه ليس بواجـب عليه، وبعض يقول: يجبـر على القبـول أو الإنكار، لأن ذلك عنـدي ضرر على البائـع، والضرر لا يحل. (ج٣/٢٦١)

٤٥٨ البيوع الصحيحة:

أعني أحـكام وجود العيب فـي المبيعـات، ومتى ينتقـل الضمان في المبيعات من ملك البائع إلى ملك المشتري. (ج٣/٢٦٣)

٤٥٩ معرفة العقود التي يوجب فيها بالعيب حكم:

الأصل في وجوب الرد بالعيب قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النسـاء: ٢٩]، وحديث المصراة المشهور، وأما العقود التي يوجب

فيها بالعيب حكم بلا خلاف فهي العقود التي المقصود منها المعاوضة، كالبيع والتولية والقيلولة والمبادلة، والهبـــة لغير الثواب والصدقة، لا خلاف فيها أنها لا ترد بالعيب؛ لأن المقصود بها مكارم الأخلاق. (ج٣/٢٦٤)

وأما ما بين هذين الصنفين من العقود، أعنـــي ما جمع قصد المكرمات والمعاوضة؛ ففيها اختلاف مثل الصداق والإجارات. (ج٣/٢٦٥)

٤٦٠ معرفة العيوب التي توجب الحكم:

العيوب التي لها تأثير في العقد هي عنـــد الجميع؛ ما نقص عن الخلقة الطبيعة والخلق الشرعي نقصانًا له تأثير في ثمن المبيع، وذلك يختلف بحسب اختلاف العوائد والأزمـــان، ولذلك قال بعض العلماء: لا يرد الحاكم الشـــيء المبيع على البائع بالعيب، حتى يقول العدول: هو عيب عندنا. (ج٣/٢٦٦، ٢٦٧)

٤٦١ عيوب الأرض وما اتصل بها من الحيطان والمواجل من الغيران والأشجار:

من عيـــوب الأرض: إذا اشـــترى رجل أرضًـــا، فخرج فيها مثـــل غيرانًا ومطامير، أو مواجيل أو آبار أو عيون فهو عيب؛ لأن هذا تغير في عين الشيء، وكذلك إن خرج فيها ما يضر بالحرث أو النبات أو الأشجار مثل الصفا الصم والحجارة، وجميع المعادن مثل الشـــب والملح والمغرة والطفل والجبس وما أشبه ذلك. (ج٣/٢٦٩)

٤٦٢ عيوب العبيد:

نقصان الجوارح وزيادتها كلها في العبيد عيب، وكذلك جميع الأمراض عيب، ســـواء في الجســـد كله أو في بعضـــه مثل: الجنون والبـــرص والجذام والمفتول والرتقاء والعفلاء والقرن والاســـتحاضة والبواسر، أو يسيل لعابه أو دموعه، أو مخاطه، وما أشبه ذلك من جميع الأمراض عيب. (ج٣/٢٧٥، ٢٧٦)

٤٦٣ عيوب الحيوان:

من عيوب الحيوان الزيادة في الجوارح، والنقصان فيها، والكسر والاعوجاج والاختلاف في جوارحها كلها عيب، وكذلك الأمراض في جميع الحيوان عيب، قليلًا أو كثيرًا، في بعضها أو في جميعها. (ج٣/٢٧٩)

٤٦٤ عيوب الثياب:

من عيوب الثياب: التفاضل في طرف الثوب إذا كان أربعة أصابع إلى أكثر؛ لأن هذا اختلاف فيها، وكذلك أيضًا اختلاف النسج والغزل والقيام عيب، وكذلك إن كان في أحد طرفيه خط ولم يكن في الآخر، أو كانت خطوطها مختلفة، فهذا كله عيوب. (ج٣/٢٨٤)

٤٦٥ عيوب الأواني:

الكسر والشقوق والمسامير والرشح في الأواني كلها عيب. وكذلك النجس في جميع الأمتعة والأواني والحيوان عيب إلا ما وصل الحيوان من نجس نفسها، فليس ذلك بعيب لها؛ لأن النجس عائق عن الاستنفاع. (ج٣/٢٨٧)

٤٦٦ معرفة حكم العيب الموجود في المبيع:

المبيع لا يخلو أن يكون متغيرًا أو غير متغير، فإن كان غير متغير بشيء من العيوب عند المشتري، فقد اختلف العلماء فيه، فالجمهور على أن المشتري مخير، بين أن يرد المبيع، أو يأخذ ثمنه، أو يمسك ولا شيء له. (ج٣/٢٩١)

وكذلك أيضًا إن عمل في المبيع المعيب ما يدل على رضاه به، فإنه يلزمه بذلك. (ج٣/٢٩٢)

وكل عيب تراه العين، ويقصده، ويضع عليه يده، ويخبر المشتري بأنه

عيب، وإن أخبره، ولـــم يضع عليه يده، فإنه لا يجـــزي؛ لأن الرؤية أظهر من الخبر، وكذلك إن وضع عليه يده، ولم يخبـــره بأنه عيب، فإنه لا يجزيه ذلك إلا علـــى قول من قال: معرفة المشـــتري بالعيب تجزي علـــى البائع، ولو لم يخبره به. (ج٣/٢٩٦)

٤٦٧ رد المبيع المعيب إن كان متعددًا:

إذا اشـــترى المشـــتري أنواعًا من المبيعات في صفقة واحدة، فوجد في أحدها عيبًا، فإن بعضهم قال: ليس له إلا أن يرد الجميع أو يمسك الجميع إلا إن سمى لكل واحد لتلك الأنواع ثمنًا، فإذا سمى؛ فإنه يرد المعيب بعينه فقط، وإن لم يسم فلا يرد المعيب دون غيره. (ج٣/٣٠٢، ٣٠٣)

٤٦٨ العيب في الثمن:

إن خرج العيب في الثمن، وهو دنانير أو دراهم فإنه يردها، ويأخذ دنانير ودراهم أخـــرى، وكذلك جميع ما في الذمة إذا أخـــذه، فخرج فيه العيب، فإنه يرده ويبدله له، لأنه إنما له عليه ما لم يكن فيه العيب. (ج٣/٣٠٣)

٤٦٩ بيع البراءة:

بيع البراءة اختلف العلماء فيه، وصورته: أن يشترط البائع على المشتري التزام كل عيب يجده في المبيع، على العموم، فبعض جوز البراءة من العيوب في ذلك، وأبى بعض. (ج٣/٣٠٩)

٤٧٠ الرد بالعيب على الوكيل:

من اشترى شـــيئًا من وكيل رجل، فخرج فيه عيب، فإنه يرده على أيهما شاء، من البائع ووكيله، فإن رده على الوكيل، فإنه يرده الوكيل على البائع، إن لم يخبره بالعيب أولًا. (ج٣/٣١١)

٤٧١ جواز شراء المعيب:

يشتري الرجل الشيء الذي فيه العيب لنفسه، ولغيره ممن ولي أمره، من اليتامى، والغياب، والمجانين؛ إن رأى أن ذلك أصلح، وكذلك المقارض، والعبد، والمأذون أيضًا له في التجارة. (ج٣/٣١٣)

٤٧٢ إن كان المعيب متغيرًا:

أما إن كان الشيء المعيب متغيرًا، فإنه لا يخلو أن يكون التغيير إخراج ملك، أو إتلاف عين، أو زيادة، أو نقصانًا. (ج٣/٣١٨)

أ ـ إن كان المعيب إخراج ملك:

إن كان إخراج ملك، ولم يعلم المشتري بالعيب حتى أخرجه من ملكه، ببيع، أو بهبة، أو بعتق، أو تدبير في العبد، فإنه في هذا كله يرجع المشتري على البائع بقيمة العيب، وعند بعض: أنه لا يرجع في شيء من ذلك، إذا فات، ولم يمكنه الرد. (ج٣/٣١٨)

ب ـ إتلاف العين:

أما إن تلف عين الشيء، مثل إن كان عبدًا، أو دابة فماتت، فإنه لا يرجع المشتري على البائع إلا بقيمة العيب، إلا إن كان هلاكه من قبل ذلك العيب الذي كان فيه، فإنه يرجع على البائع بالثمن كله، لأنه دلسه بالعيب. (ج٣/٣٢٢)

ج ـ زيادة العين:

كذلك إن حول الشيء في نفسه مثل من اشترى صوفًا، أو كتانًا، فعملهما ثيابًا، أو اشترى قمحًا، أو شعيرًا، فطحنهما دقيقًا، أو اشترى دقيقًا، فخبزه، أو اشترى حائطًا فنقضه، أو نقضًا فبناه، فإنه في هذا كله لا يرده بعيب ظهر فيه، بعد هذا التحويل، قياسًا على إتلاف عينه، ويدرك الأرش في هذا كله على البائع. (ج٣/٣٢٣، ٣٢٤)

د ـ نقصان العين:

أما النقصان الحادث في المبيع، فلا يخلو أن يكون نقصانًا في القيمة، أو نقصانًا في البدن أو النفس؛ أما نقصان القيمة لاختلاف الأســواق، فغير مؤثر في الرد بإجماع، وأما النقصان الحادث في البدن أو النفس، فإن كان يسيرًا غير مؤثر في القيمة، فلا تأثير له في الرد بالعيب، وإن كان النقصان الحادث مؤثرًا في القيمة، فهو عيب، فيكون من ضمان المشــتري، وله تأثيــر في الرد، وقد اختلف العلماء فيه. **(ج٣/٣٢٥)**

٤٧٣ ضمان المشتري المبيع:

أما ضمان المشتري الشيء المبيع فإنهم اتفقوا على أن الشيء المبيع إذا قبضه المشــتري فهو من ضمانه، واختلفوا إن هلك بعــد العقد، وقبل القبض. **(ج٣/٣٣٠)**

٤٧٤ حكم البيوع الفاسدة وأنواعها:

البيوع الفاســدة الحكم فيها الــرد، ولا تجوز فيها المحاللــة ولا التبرئة ولا التقاضي، أعني: بيع التحريــم وبيع الربا؛ مثل: بيــع الميتة والدم ولحم الخنزير، وبيع الأحرار وما أشبه ذلك. **(ج٣/٣٣٥، ٣٣٦)**

٤٧٥ بيع الغرر:

أما بيع الغرر فهو: بيع الانفســاخ، فإنه قد ذكر عن بعضهم: لا يجزيهم الحل ولا التبري ولا التقاص حتى يتــرادا، فهؤلاء حكمه عندهم كحكم الربا، لأنه منهي عنه كالربــا، وعند بعض: أنهما يتقاضيان فيمــا بينهما إذا لم يعلما بالانفساخ في وقت البيع وأتلف كل واحد منهما ما في يده. **(ج٣/٣٣٦، ٣٣٧)**

وأما الحكم فــي بيع الانفســاخ: أن يــرد كل واحد منهما مــا في يده لصاحبه، وجميع ما استغل منه. **(ج٣/٣٣٨)**

٤٧٦ تلف الشيء في بيوع الغرر:

إن تلف ذلك الشيء بعد ما اشتراه شراء الانفساخ؛ فإنه لا يخلو أن يكون مما ينتقل من المكيل والموزون والحيوان والعروض، أو مما لا ينتقل من الأرض...، فإذا كان مما ينتقل وتقبضه الأيدي، وتلف في يد مشتريه شراء الانفساخ؛ فهو ضامن المثل، أو القيمة فيما لا يمكن فيه المثل. (ج٣/٣٣٩)

وأما إن كان مما لا ينتقل مثل الأرض وما اتصل بها، فلا ضمان عليه في شيء من هذا إن تلف؛ لأنه لم يقبضه ولم يدخل يده وهو باق على ملك صاحبه. (ج٣/٣٤٠)

٤٧٧ تلف المبيع في يد الوكيل:

إن علم الوكيل بالانفساخ ثم قبضه فتلف من يده فهو له ضامن، لأنه قبض ما ليس له أن يقبضه حين علم بالانفساخ، ووكالته ليست بشيء. (ج٣/٣٤٣)

وما اشتراه الوكيل لمن وكله شراء فاسدًا فتلف في يده قبل أن يوصله إلى الموكل، فهو من ماله، لأن الموكل لم يوكله على الشراء الفاسد، وإنما وكله على الشراء الصحيح. (ج٣/٣٤٤، ٣٤٥)

٤٧٨ خليفة اليتيم وبيوع الغرر:

كذلك أيضًا خليفة اليتيم والمجنون والغائب، إن اشترى لهم شيئًا شراء منفسخًا، ثم تلف في يده فهو له ضامن. (ج٣/٣٤٥)

٤٧٩ تحويل المبيع عن حاله:

وإن حوله المشتري عن حاله الأول فخرج في بيعه الانفساخ؛ فإنه لا يخلو أن يكون التحويل تحويل نقصان أو زيادة. (ج٣/٣٤٩)

أ ـ فإن كان نقصانًـا، فإنه يكون البائع بالخيار، إن شـاء أخذ ذلك مع تغييـره ويأخذ ما أنقصه ذلك، وإن شـاء أخذ مثل شـيئه الأول أو قيمته. (ج٣/٣٥٠)

ب ـ كذلك إن كان التغيير زيادة في الشيء، فالبائع بالخيار، إن شاء أخذ ذلك مع تغييره ويعطي للمشـتري عناه، وإن شـاء أخذ مثل شيئه. (ج٣/٣٥٠)

الاستحقاق

٤٨٠ حكمـه:

إذا اشـترى أحد شـيئًا من رجل على أنه له، فخرج ذلك الشـيء لغيره بالبينة العادلة، فالحكم فيه: أن يأخذ صاحب الشـيء شيئه، ويرجع المشتري على البائع بالثمن. (ج٣/٣٥٦)

وأما إن كان ذلك الشـيء في يد بائعه بالوديعة أو بالعارية أو بالكراء أو باللقطة أو بجميع الأمانات، فإنه لا يدرك ماله حتى يعطي للمشتري ما اشتراه به ويرجع هـو على البائع بما أعطـى، وعند بعض: أنه يأخذ ماله ولا شـيء عليه، ويرجع المشتري على البائع بما أعطاه له فيأخذه.

٤٨١ بيع العارية:

في الأثر: ولهم فيها أيضًا ـ يعني: العارية إذا باعها مسـتعيرها ـ ثلاثة أقوال، قال بعض: يأخذها من يد المشـتري، ويرجع المشـتري على البائع قياسًا على السرقة. وقال بعض: يأخذها من يده بالثمن، وقال بعض: ليس له أن يطالب المشـتري، لكـن يطالب المسـتعير حتى يمكنه من المشـتري. (ج٣/٣٥٧، ٣٥٨)

٤٨٢ ما زاد في يد المشتري:

إن زاد فيه المشتري شيئًا فهو له، لأن المستحق لا يستحق إلا ماله. (ج٣/٣٦٠)

٤٨٣ بيع المال الحرام:

ومن كان بيده مال حرام، ولا يدري صاحبه، فإنه يبيعه في مكان لا يعرف فيه، وينفق عنه، وإن باعه في موضع يعرف فيه على التوبة أيضًا فبيعه جائز، غير أن الأحسن أن يبيعه في موضع لا يعرف فيه. (ج٣/٣٦٧، ٣٦٨)

وأما إن باع ذلك بغير توبة، ثم غرم لصاحبه قيمته؛ فإن المشتري لا يخلو أن يكون عالمًا بأنه حرام في وقت البيع، أو غير عالم بأنه حرام، فإن كان عالمًا بأنه حرام فلا يجوز بيعه. (ج٣/٣٦٩)

ولا يجوز للمشتري أن يمسكه، وأما إن كان المشتري غير عالم بأنه حرام في وقت البيع، ثم علم بأنه حرام بعد ما أعطى البائع قيمته لصاحبه؛ ففيه اختلاف. (ج٣/٣٦٩، ٣٧٠)

٤٨٤ ما يرجع به المشتري على البائع:

اختلف العلماء: بم يرجع المشتري على البائع إن اشترى منه شيئًا فاستحق من يده؟ قال بعض: يرجع عليه بالثمن الذي أعطاه إياه، وقال بعض: يرجع بالعوض، وقال بعض: يرجع عليه بالقيمة. (ج٣/٣٧٨)

٤٨٥ ما يجوز فيه العوض:

الذي يجوز فيه العوض: الأرض وجميع الأصول، ولا يجوز في غير ذلك من جميع ما يباع ويشترى لتعذر المثل في ذلك. (ج٣/٣٨٠)

٤٨٦ التبرئة من العوض:

التبرئة من العوض كله أو بعضه جائزة بعد وجوبه، لأن هذا حقه، إن شاء أخذه وإن شاء تركه، وكذلك سائر الحقوق، وكذلك إن باع المشتري ما اشترى، أو استأجر به أجيرًا، أو وهبه، أو أصدقه، أو جعله للمسجد، أو للمساكين، أو ما أشبه ذلك من وجوه المتالف كلها، فإن العوض يرجع إلى صاحبه، لأن هذا كله مثل التبرئة. (ج٣/٣٨٩، ٣٩٠)

٤٨٧ العوض عند موت البائع أو المشتري:

إن مات البائع بعدما عوض للمشتري، فورثته في مقامه في الذي له والذي عليه، وكذلك إن مات المشتري فورثته في مقامه، ويثبت العوض له على حاله، وإن ماتا جميعًا البائع والمشتري، فقد زال العوض عن حاله وعن معناه الأول، وجائز لورثة البائع التصرف فيه، وهذا مما ذكر في الأثر. (ج٣/٣٩٣)

بيع الصرف

٤٨٨ حكمه:

الصرف جائز بين الناس، وهو بيع من البيوع، وإنما يكون في الذهب والفضة على ما تراضوا عليه من قليل أو كثير، ولا يجوز إلا يدًا بيد، والأصل فيه: ما روي عن زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن النبي ﷺ أنه قال لهما: «**لا بأس بالصرف يدًا بيد، وأما بالنسيئة فلا**»، وما روي أيضًا: عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ: «**لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا يدًا بيد**». (ج٣/٣٩٩)

٤٨٩ جوازه بالوزن وغيره:

يجوز الصرف بالوزن وبغير الوزن بخلاف السلم. (ج٣/٣٩٩)

٤٩٠ اشتراط التقابض في المجلس:

إن اتفقا على الصرف فـوزن كل واحد منهما ما في يده ثم صره ثم قال: هذا بذا؛ فذلك جائز، لأنهما قد تقابضا في المجلس. (ج٣/٤٠٠)

٤٩١ عدم جواز الخيار في الصرف:

لم يجوزوا الخيار في الصرف، وإن اشـترطاه انفسخ الصرف، ومنهم من يقول: الشرط باطل والصرف جائز. (ج٣/٤٠١)

٤٩٢ لا يجوز فيه الحمالة ولا الحوالة:

لا يجـوز في الصـرف الحمالة ولا الحوالـة، وأما التوليـة والإقالة فجائزتـان في الصرف؛ لأنه بيـع من البيوع، وصرف التسـمية في الدينار جائز. (ج٣/٤٠٢)

بيع السلم

٤٩٣ تعريفه وشروطه:

السلم: هو أن يسلم له كذا وكذا درهمًا أو دينارًا معلومة الوزن، إلى نوع معلوم بعيار معلوم، إلى أجل معلوم في مكان معلوم، مع حضرة الشهود، فهذه الستة شروط السلم إن بقي واحد منها بطل السلم. (ج٣/٤٠٨، ٤٠٩)

٤٩٤ جوازه بغير الدنانير والدراهم:

اختلفوا: هل يجوز السلم بغير الدنانير والدراهم؟ قال بعضهم: لا يجوز إلا بالدنانير والدراهم. (ج٣/٤٠٩)

وبعض جوز السلم بغير الدنانير والدراهم. (ج٣/٤١٠)

٤٩٥ اشتراط الجنس في السلم:

أما الجنس المشروط في السلم فقد اتفقوا على جواز السلم، فيما يكال ويوزن، مما لا ينقطع من أيدي الناس، مثل: الشعير والبر والتمر والزبيب. (ج٣/٤١٢)

ولا يجوز إلى الأشياء التي تزول من أيدي الناس مثل: العنب والتين الطري؛ لأنه غرر، ولا يؤمن أن يكون موجودًا، وقيل: بجواز ذلك، ويجعلون أجل السلم إلى وقته. (ج٣/٤١٣)

٤٩٦ امتناعه فيما لا يثبت في الذمة:

اتفقوا أيضًا في امتناعه فيما لا يثبت في الذمة؛ مثل: الدور والعقار وما أشبه ذلك. (ج٣/٤١٣)

٤٩٧ السلم في الحيوان:

اختلفوا فيما سوى هذا من العروض والحيوان، وأصل اختلافهم: هل هذه الأشياء تضبط في الذمة بصفة معلومة أم لا تضبط؟ (ج٣/٤١٣)

٤٩٨ اشتراط الأجل:

أما الأجل المشروط في السلم فقد اتفقوا على أنه لا يكون السلم بغير أجل لقوله ﷺ: «**إلى أجل معلوم**» وإن كان بغير أجل، فهو من بيع ما ليس معك فلا يجوز، وبعض جوزه، وهو الذي يسمونه بيع النقد. (ج٣/٤١٦)

٤٩٩ اشتراط المكان في السلم:

أما المكان المشروط في السلم فقد اختلف العلماء فيه، فقال بعضهم: إن لم يشترط مكانًا يقبض فيه فسد السلم، فهؤلاء عندهم المكان شرط في صحة السلم كالزمان وهو الأجل. (ج٣/٤٢١)

وقال آخرون: ليس المكان شرطًا في صحة السلم. (ج٣/٤٢١)

٥٠٠ الشهود المشروطة في السلم:

أما الشهود المشروطة في السلم فالأصل فيها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والأمر على الوجوب، إلا أن يأتي دليل ينقله إلى خلاف الوجوب. (ج٣/٤٢٢)

٥٠١ ألا ينقطع السلم من أيدي الناس:

أما اشتراطهم أن يكون السلم فيما لا ينقطع من أيدي الناس، لأنه إذا كان فيما ينقطع كان من بيع المعدوم؛ لأنه غرر غير مأمون الوجود. (ج٣/٤٢٤)

ولا يجوز في معين؛ لأن المعين غير مأمون الوجود. (ج٣/٤٢٤)

وإن أسلم له دراهم أو دنانير فخرج فيها رداءة أو زيوف فالسلم فاسد؛ لأن الصفقة وقعت على غير ما اتفقا عليه، لأن اتفاقهم على ما يجوز. (ج٣/٤٢٥)

٥٠٢ أن يكون السلف في شيء معلوم:

إنه أسلفه عشرة دراهم في ثوبين، كل ثوب من صنف غير صنف الآخر، ولم يجعل لكل ثوب رأس مال معروف، فذلك فاسد، لأن ثمن كل ثوب مجهول في هذا. (ج٣/٤٢٦، ٤٢٧)

٥٠٣ جواز التولية والشركة:

لا يجوز في السلم التولية ولا الشركة، لأن التولية والشركة بيع من البيوع، وبيع السلف لا يجوز حتى يحل ويقبض، لنهيه ﷺ عن بيع ما لم تقبض، وكذلك أيضًا الحوالة في السلم، لا تجوز، لأن الحوالة مخصوصة من بيع الدين بالدين، والمخصوص لا يتعدى ما خص فيه. (ج٣/٤٢٨)

٥٠٤ تغيير الجنس في السلم:

لا يجوز أن يأخذ إلا من أسلم إليه أو رأس ماله لئلا يدخل في النهي عن بيع ما لم تقبض، وقد ذكر في بعض الكتب عن النبي ﷺ: «**من أسلم في شيء؛ فلا يصرفه في غيره**». (ج٣/٤٣٠)

٥٠٥ أخذ بعض رأس المال في السلم:

لا يجوز أن يأخذ بعض رأس ماله وبعض ما أسلم إليه، لئلا يكون ذلك ذريعة إلى بيع وسلف. (ج٣/٤٣٤)

٥٠٦ الرهن في السلم:

لا يجوز الرهن في السلم قبل محله، ويجوز فيه الكفيل، ويجوز أيضًا الرهن بيد الكفيل. (ج٣/٤٣٦)

٥٠٧ جواز السلم بالكتاب:

يجوز السلم بالكتاب إذا أرسل إليه كتابًا أن يسلفه دراهم، فأرسل إليه الدراهم، وكتب إليه كتابًا: إني قد أسلفتك كذا وكذا درهمًا بكذا وكذا إلى وقت كذا وكذا، فهو جائز على قول بعض الفقهاء ممن يرى الكتاب كلامًا؛ لأنه قد كلمه وأسلفه من الكتاب وقد قبض. (ج٣/٤٣٩)

٥٠٨ أخذ السلم قبل الأجل:

ينفسخ السلم إن أخذه صاحبه قبل الأجل، وكذلك الدين، وأما اللزوم ففيه اختلاف. (ج٣/٤٤٤)

٥٠٩ اختلاف صاحبي السلم:

إن اختلف صاحب السلم مع المسلم له في أجل السلم بعد اتفاقهما أنه شهر أو شهران أو ما أشبه ذلك، فقال صاحب السلم: قد حل الأجل، وقال

صاحبه: لم يحل؛ فالقول قول من قال منهما: لم يحل، وعلى المدعي على أنه قد حل؛ البينة، وإن لم تكن بينة فعلى الآخر اليمين. (ج٣/٤٤٥)

بيع النقد

٥١٠ معناه:

بيع النقد: أن يبيع له هذه الدراهم بكذا وكذا من صنف كذا وكذا، ولا يحتاج إلى الشهود ولا إلى الأجل، ويجوز بالوزن وبغير الوزن، ولا يحتاج فيه إلا إلى الجنس والعيار فقط، ويجوز فيه الرهن والحميل ويلزمه متى ما شاء. ويأخذه وقت ما شاء؛ لأنه بغير أجل، وتجوز فيه الحوالة أيضًا؛ لأنه ليس بسلم، ويجوز في كل ما يتبين مما يكال ويوزن، وإلى الحيوان بصفة معلومة على قول بعضهم، ولا يجوز النقد بغير الذهب والفضة على قول بعضهم. (ج٣/٤٤٦)

بيع الدين

٥١١ حكمه والإشهاد عليه:

بيع الدين جائز لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. ولا يجوز بيع الدين إلا إلى أجل معلوم بشاهدين أو رجل وامرأتين. ومنهم من يقول: البيع جائز بغير شهود. (ج٣/٤٤٨، ٤٤٩)

٥١٢ أخذ الرهن والحميل:

يجوز فيه أخذ الرهن والحميل، ولو أنهم قالوا: الرهن في الدين والحمل في السلم. ويجوز فيه أيضًا الحوالة بعد حلول الأجل، وأما قبل حلول الأجل فلا؛ لئلا يكون ذلك من بيع الدين بالدين؛ لأن الحوالة بيع. (ج٣/٤٥٠)

٥١٣ بيع الدين نقدًا ونسيئة:

إن باع له بكذا وكذا نقدًا، وكذا وكذا نسيئة، فلا يجوز؛ لأنه من بيعتين في بيعة واحدة، ومنهم من يقول: جائز. (ج٣/٤٥١)

٥١٤ بيع أموال اليتيم بالدين:

خليفة اليتيم والمجنون والغائب والوكيل على البيع لا يبيع أموال هؤلاء بالدين، ولا يبيع في هذا كله أيضًا إلا بالدنانير والدراهم. (ج٣/٤٥١)

٥١٥ بيع الدين بالعروض:

إذا باع بعروض مثل الحب والتمر أو غير ذلك من سائر العروض فعند أصحابنا أنه ضامن والبيع بذلك غير جائز؛ لأنه باع بغير ثمن؛ لأن الدراهم والدنانير أثمان الأشياء، والعروض مثمنات غير أثمان، والنظر يوجب عندي إسقاط الضمان وجواز البيع؛ لأن حقيقة البيع هو إخراج الشيء من الملك على بدل له قيمة يتعوض عليه، وهو عين ملك. (ج٣/٤٥٢، ٤٥٣)

٥١٦ قبض الدين قبل حلول الأجل:

ينفسخ بيع الدين إذا أخذه صاحبه قبل الأجل؛ لأن تلك الزيادة إنما هي في مقابلة الأجل، وبعض جوز ذلك إذا أرضى الذي عليه الدين. (ج٣/٤٥٣)

٥١٧ المطالبة بالدين المؤجل:

من لزم الدين المؤجل انفسخ، وكذلك أيضًا إن طلب إليه الرهن، وأما إن طلب الضمين، فلا ينفسخ ولا يدركه، بل يدركه عليه ضمين الوجه إذا أراد أن يسافر. (ج٣/٤٥٥)

٥١٨ هل يحل الدين بموت المدين:

اختلفوا: هل يحل الدين بموت المديـــن أم لا؟ قال بعض: لا يحل الدين بموت المدين ولا يدركه صاحبه حتى يبلغ أجله، وهو الذي يوجبه النظر، وعند بعض: أن الدين يحل بموت الغريم؛ لأنه متعلق بذمته قبل الموت. **(ج٣/٤٥٨)**

قضاء الدين

٥١٩ حكمه:

قضاء الدين واجب، وليس عليه إثم ما لم يطالب، وفي كتاب أبي عبدالله محمد بن بركة: واختلف أصحابنا في تأخير قضاء الواجب من الديون وما يتعلق بالنذر من الفرائض من الأعمـــال ومن الكفارات؛ فوســـع بعضهم تأخير ذلك، وضيق آخـــرون، والنظـــر يوجب عنـــدي تعجيل ذلك مـــع الإمـــكان والقدرة لقوله ﷻ: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقول النبي ﷺ: «**مطل الموسر ظلم**». **(ج٣/٤٥٩)**

٥٢٠ من نسي ما عليه من الديون:

إن نســـي ما عليه من الديون من قبل التعديات، فلا يسعه ذلك، وكذلك إن ضيع ما عليه من قبل المعاملات حتى نســـيه فلا يسعه من هذا كله جاء من قبله، وقد ذكر عن بعض العلماء في النســـيان كله رخصة إذا تاب، لا من قبل التعدي، ولا من قبل المعلومات. **(ج٣/٤٦٣، ٤٦٤)**

٥٢١ لزوم الدين:

لزوم الدين جائز بعد محله، إلا أن يكون المدين معســـرًا، لقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖ﴾ [البقـــرة: ٢٨٠]. ولـــزوم الفقيـــر حرام لقوله ﷺ: «**لزوم الفقير حرام ومســـألته، والمدعي ما ليس له والمنكر لما عليه كافران**». **(ج٣/٤٦٥)**

٥٢٢ دفع الدائن خلاف ما عليه:

إن قضى له في دينه خلاف مـا عليه، فإنه جائز، لأن صاحب الدين جائز له أن يعترض بحقه ما أراد إلا النوع الذي باعه له أولًا، فإنه لا يأخذه في حقه، لئلا يكون ذلك ذريعة إلى الربا. (ج٣/٤٦٦)

٥٢٣ استيفاء الدين بالزيادة أو النقصان:

أما إن أعطاه من جنس ما عليه، فأعطاه في ذلك بالزيادة أو بالنقصان، فإنه في هذا كله يرد الزيادة على دينه، ويدرك هو أيضًا ما بقي من دينه له. (ج٣/٤٦٨)

وكذلك ما يكال ويوزن على هذا الحال، لأن الزيادة على الدين لا تحل، وربما أن تكون من أجل الدين. (ج٣/٤٦٨)

وأما الحيوان فجائز أن يقضي فيما عليه خلافًا كان أو وفاقًا. (ج٣/٤٦٩)

٥٢٤ استيفاء الدين معيبًا:

إن خـرج العيب في الـذي قضى له فإنـه يرده إن شـاء، أو يأخذ أرش العيب؛ لأن القضاء بيع من البيوع، وإن اسـتحق أيضًا ذلك الشيء الذي قضى بشهادة العدول، فإنه يرجع عليه بدينه الأول. (ج٣/٤٧١)

٥٢٥ ما يأمر صاحب الدين غريمه أن يجعله لدينه:

إن أمر صاحب الديـن غريمه أن يقضي دينه لابنه الطفـل، أو لعبده، أو لعبد غيره، أو طفل غيره، أو غيرهم من النـاس، فأعطاه لهم الغريم كما أمره؛ فقد برأ لفعله ما أمر به. (ج٣/٤٧٥)

٥٢٦ الوكالة في قبض الدين:

الوكالة في قبض الدين جائزة، وكل ما أعطاه المدين للوكيل مما خالف ما له عليه من الدين فلا يبرئه ذلك، وإن أخذه فالموكل بالخيار؛ لأن الوكيل

قد خالف موكلــه فيما أمره به، وإن تلف قبل أن يصــل إلى الموكل، فليس على الوكيل شــيء، وهو من مــال المدين ما لم يصل إلــى صاحب المال ويرضاه؛ لأن المدين لم يعط للوكيل على الوكالة حين خالف ما وكل عليه، وعند بعضهم أن المدين قد برئ ويضمن الوكيل إن لم يرض بذلك الموكل. **(ج٣/٤٨١)**

٥٢٧ موت الموكل:

إن وكل رجل رجــلًا أن يأخذ دينه من فلان، فمات الــذي وكله قبل أن يأخذ شــيئًا؛ فلا يأخذه بعد ذلك، لأن الديــن قد انتقل إلــى الورثة، وبطلت الوكالة. **(ج٣/٤٨٢، ٤٨٣)**

٥٢٨ إرسال الدين إلى صاحبه بغير إذنه:

إذا أرســل المدين إلى صاحب الدين دينه مع أمين أو غير أمين، فلا يبرأ حتى يصل إلى صاحبه، وعليه أن يبحث حتــى يعلم وصوله كما علم بلزومه، وإن قال له الذي أرســله معه: قد وصلته لصاحبه، فإن كان أمينًا فقد برئ، وإن كان غير أميــن فلا يبرئه قولــه حتى يعلــم بوصوله، إلا على قــول من قال: التصديق حجة فيما بينه وبين الله، ومنهم من يقول: قد برأ من الدين إن أرسله مع الأمين ولو لم يسأله بعد ذلك. **(ج٣/٤٨٧)**

٥٢٩ ضمان الرسول للدين:

إن دفع الرســول ذلك الدين لمن يوصله لصاحبه بغير أمر المدين؛ فإنه ضامن لذلك حيث خالف ما أمر به، والمدين بــرئ من الدين إن وصل ذلك إلى صاحب الدين، ويكون الرســول بمنزلة من قضى عنه دينه من ماله حيث خالفه فيما أمر به. **(ج٣/٤٩٠)**

٥٣٠ موت الدائن أو المدين:

إن مات الذي أرسل إليه الدين، أو مات الذي أرسله، فإنه يرده في هذين الوجهين إلى الأول أو لورثته إن مات فيخير لهم ما قال وارثهم؛ لأن ذلك الشيء مال المرسل ما لم يقبضه صاحب الدين، وإذا مات رجع إلى ورثته، وإن مات صاحب الدين قبل أن يقبضه بطلب الوكالة؛ لأنها في معين. (ج٣/٤٩١)

٥٣١ وضع الدين لصاحبه إن أبى أن يأخذه:

إن أبى صاحب الدين أن يأخذ دينه، فلا يبرئه المدين إن وضعه قدامه حتى يأخذه؛ لأن الدين متعلق بالذمة، فما لم يأخذ صاحب الدين ذلك الشيء، فليس هو بداخل في ملكه. وقال بعض: إن أبى صاحب الدين أن يأخذ دينه فإنه يضعه له في يده أو في حجره إن لم يجد في يده. (ج٣/٤٩٥)

٥٣٢ تقاضي الديون:

اختلفوا إذا كان لرجل على رجل دين، وله وعليه مثله، هل يكون ذلك تقاضيًا بينهما أم حتى يتقاضيا؟ (ج٣/٤٩٩)

وأنا لا أحب المقاصصة بالسلف، وإنما أحب فيه القبض، يسلم هذا إلى هذا، أو يسلم هذا إلى هذا، وكذلك في الإجارات، والسلف. (ج٣/٥٠٠)

٥٣٣ ما يجوز فيه التقاضي:

اختلف العلماء في الشيء الذي يجوز له أن يأخذ منه مقدار حقه، ومتى يجوز له ذلك. (ج٣/٥٠٢)

قال بعض: لا يجوز التقاضي في الديون إلا بعد الجحود واليمين. (ج٣/٥٠٢)

وقال بعض: جائز له التقاضي بعد الجحود ما لم يحلفه، فإذا حلفه لا يقضي من ماله شيئًا. (ج٣/٥٠٣)

وأما ما يجوز به التقاضي؛ ففي الأثر: وأجمعوا أنه إذا وجد من مال الهالك مثل عين ماله من الجنس الذي له من الذهب والفضة، أو ما يضبط بالكيل والوزن ويساوي، ولا يختلف أن له أخذ ذلك إذا قدر سرًا، ولا يأخذه جهارًا، ويؤاخذ بأخذه ظاهرًا؛ لأنه يكون متعديًا في الظاهر، وقوله ليس بحجة في دعواه. **(ج٣/٥٠٤)**

٥٣٤ التقاضي في الغصب:

إن غصب له غاصب من ماله شيئًا، فإنه لا يقضي من مال الغاصب، ما دام ذلك قائمًا بعينه في يد الغاصب، لأن ملكه لم يزل عليه، ولكن يقضي ما أكل الغاصب من غلة ذلك الشيء وما استنفع به من عناه. **(ج٣/٥٠٧)**

التولية والقيلولة

٥٣٥ حكمها:

التولية والقيلولة بيع من البيوع، وروي: «أن النبي ﷺ دخل السوق، وقال: **يا أهل البقيع لا يفترق البائعان إلا عن تراض، البيع والحوالة بيع، والتولية بيع، والقياض بيع، والإقالة بيع**». **(ج٣/٥١١)**

وتجوز التولية والإقالة في كل ما يجوز فيه البيع، ولا يكونان إلا بعد البيع، والتولية تجوز من المشتري للبائع وغيره من الناس، وأما القيلولة فإنها مخصوصة للبائع لا غير. **(ج٣/٥١١)**

٥٣٦ فضلها:

لا ينبغي لمن يمنعها له إن سألها، لما فيها من الفضل وتكفير السيئات واليمن والبركة في مال من أقال صاحبه، ونزوع البركة من مال من منعها. **(ج٣/٥١٢)**

٥٣٧ الثمن الذي تجوز به القيلولة:

اختلفوا أيضًا في التولية، والقيلولة، قال بعض: لا تجوز التولية والقيلولة إلا بمثل الثمن الذي اشتري به أولًا، ولا تجوز بأقل من ذلك، ولا بأكثر، ولا بخلافه، ولا يحتاجان أيضًا إلى ذكر الثمن، إذ عرفاه قبل ذلك، فهذا فيما يوجبه النظر يدل من قائله أن التولية والإقالة ليستا بيعًا من البيوع عنده. (ج٣/٥١٣)

وقال بعض: تجوز التولية والإقالة بجميع ما يجوز به البيع بالثمن الأول وأقل منه أو أكثر، بالوفاق وبالخلاف. (ج٣/٥١٣)

٥٣٨ موت البائع أو المشتري:

إن مات البائع، فجائز للمشتري أن يولي ذلك الشيء لورثته تولية، كما يجوز أن يوليه لغيرهم، وكذلك الإقالة. (ج٣/٥١٥)

وإن مات المشتري، فلا يجوز لورثته تولية ولا إقالة؛ لأن ذلك الشيء إنما صار لهم من قبل الميراث لا من قبل البيع. والتولية والإقالة والمبادلة بيع من البيوع، وتجوز فيهما التولية والإقالة. (ج٣/٥١٥)

٥٣٩ ما يجوز فيه التولية والقيلولة:

أما السلم والنقد وما أخذ في الدين والعطية للثواب والإجارة والصداق وما أشبه ذلك من وجوه غير البيع، فلا تجوز التولية فيهم، وكذلك القيلولة على هذا الحال عند هؤلاء. (ج٣/٥١٦، ٥١٧)

والتولية جائزة في النقد والنسيئة، إذا اشترى المشتري بالنسيئة، وولى بالنقد. (ج٣/٥١٧)

وأما الإقالة فلا تجوز في بيع النسيئة بالنقد، ولا بالنسيئة لئلا يتذرعوا إلى الربا. (ج٣/٥١٧)

بيع الخيار

٥٤٠ حكمه:

اختلف العلماء في بيع الخيار، قال بعضهم: جائز. (ج٣/٥٢٠)

والدليل لهم قوله ﷺ: «**من اشترى شاة محفلة فهو بالخيار**»، والنظر إلى ثلاثة أيام؛ إن شاء ردها ورد معها صاعًا من تمر، وقوله ﷺ: «**البائعان بالخيار ما لم يفترقا**». وقال بعض: لا يجوز بيع الخيار؛ لأنه بيع وشرط، وقال آخرون: البيع جائز والشرط باطل، والأصل في اختلافهم هو الأصل في اختلافهم في بيع الشرط. (ج٣/٥٢١)

٥٤١ مدة الخيار:

اختلف الذين أجازوا بيع الخيار في مدته، قال بعضهم: ثلاثة أيام ولا تجوز أقل من ثلاثة أيام ولا أكثر، فهؤلاء قد اقتفوا ظاهر الحديث في المصراة لا غير. (ج٣/٥٢١)

ومنهم من يقول: أدناه ثلاثة أيام وأكثره إلا ما يفسد فيه ذلك الشيء، ومنهم من يقول: جائز على ما اتفقا عليه من المدة طالت أو قصرت. (ج٣/٥٢٢)

٥٤٢ تعيين المدة في الخيار:

إن اشترط الخيار مطلقًا من غير تعيين المدة، فلا يجوز؛ لأنه غرر مجهول، فلا يصح إذًا بيع ما باع هذا. (ج٣/٥٢٤)

٥٤٣ الخيار حق البائع والمشتري:

يجوز الخيار عند من أجازه للبائع والمشتري، ويجوز أن يشترطاه جميعًا، ويجوز أن يشترطه كل واحد منهما لنفسه، ولغيره من الناس ممن تجوز أفعاله. (ج٣/٥٢٥)

٥٤٤ خروج وقت الخيار:

وإن خرج وقت الخيار، ولم يفعل شيئًا لم يدفع، ولم يرض، فإن البيع له لازم؛ لأن الصفقة على ذلك وقعت. (ج٣/٥٢٦)

٥٤٥ موت من اشترط الخيار:

إن مات الذي اشترط الخيار بائعًا كان أو مشتريًا، فورثته بمقامه؛ فيرثون ماله من الحقوق في الخيار كما يرثون ماله؛ لأن الخيار في هذا من صفة البيع. (ج٣/٥٢٦)

٥٤٦ أثر الردة على الخيار:

أما الردة؛ فإنها لا تبطل الخيار؛ لأن البيع جائز بين الموحدين والمشركين؛ إلا أن كان الذي اشترطا فيه الخيار عبدًا أو مما لا يجوز تمليكه للكافرين، فهو لمن لم يرتد منهما إن لم يسلم المرتد حتى مضى الأجل. (ج٣/٥٢٨)

٥٤٧ اشتراط الوكيل الخيار:

الوكيل على البيع والشراء لا يشترط الخيار، وإن اشترطه، فالخيار للموكل؛ لأن الوكيل قد خالفه في ذلك حين زاد الخيار. (ج٣/٥٢٨)

٥٤٨ اشتراط المقارض الخيار:

أما المقارض إن اشترى شيئًا بالخيار، فإليه الخيار دون صاحب المال؛ لأن صاحب المال حكم له في ذلك، وكذلك العبد المأذون له في التجارة إن اشترط الخيار، فهو إليه دون مولاه. (ج٣/٥٢٨)

٥٤٩ الخيار في بعض المشترى:

إن اشترى شيئًا فاشترط الخيار في بعضه، أو اشترى رجلان من رجل شيئًا فاشترط واحد منهما الخيار، أو اشترى رجل من رجلين، فاشترط الخيار

المشـــتري في ســـهم أحدهما دون صاحبه، فإن هذا كله جائز، كما يجوز شراء التسمية من الشيء. (ج٣/٥٣٠)

٥٥٠ نفقة الشيء المبيع في الخيار:

نفقة الشيء الذي بيع بيع الخيار وكسوته ومداواته على البائع، وكذلك غرم جميع ما أفســد، وإدراك ما فســد على هذا الحال، فإذا صار إلى المشتري، رجع عليه بجميع ذلك، لأن الشيء باق على ملك البائع ما لم يتم فيه البيع. (ج٣/٥٣١)

٥٥١ تلف المبيع في الخيار:

إن تلف ذلك الشيء فهو من مال الذي تلف في يده. (ج٣/٥٣١)

وبعض العلماء جعلوه من مال البائع على كل حال، والمشتري فيه أمين، لأنه عندهم باق على ملك البائع، ما لم يتم البيع بينهما. (ج٣/٥٣٢)

٥٥٢ تغير محل الخيار:

إن أحدث فيه صاحب الخيار حدثًا من بيع أو هبة أو صداق أو إجارة أو ما أشبه ذلك من الوجوه التي توجب إخراج الملك، فهو له لازم. (ج٣/٥٣٣)

المشاركة في الربح

٥٥٣ تعريفها وحكمها:

عند بعض العلماء: الشركة بيع من البيوع. (ج٣/٥٣٥)

وعن بعض العلماء: أن الشركة لا تكون إلا فيما اشتري للتجارة دون ما اشتري للكسب، ولا تكون إلا في الربح خاصة دون الوضيعة، وليس عليه من الوضيعة شـــيء، وهو بمنزلة المضارب عندهم، غير أن المضارب يعمل بيده. (ج٣/٥٣٧)

ومنهم من يقول: لا تجوز الشـركة، ولعل هؤلاء إنمـا أبطلوها من جهة الغرر؛ لأن الربح فيها مجهول معدوم. (ج٣/٥٣٩)

٥٥٤ القبول في المشاركة:

من جوزها فلا تحتاج عنده إلى القبول كالمضاربة. (ج٣/٥٤٠)

٥٥٥ نفقة الشيء المشارك فيه:

نفقة ذلك الشـيء وكسـوته وجميع مصالحه، وغرم ما أفسد وإدراك ما أفسـد فيه وزكاته فهذا كله على صاحبه الأول، وليس على الداخل منه شـيء حتى يبيعه. (ج٣/٥٤١)

بيع المرابحـة

٥٥٦ ما يجوز فيه بيع المرابحة:

البيع بيعان: بيع مرابحة، وبيع مسـاومة. فبيع مساومة يجوز في كل شـيء، وبيع مرابحة لا يجوز إلا بعـد البيع كالتوليـة والقيلولة والمبادلة والنقد والسلم وما رد بالشـفعة. وأما الإجارة والصداق والهبة للثواب، فلا يجوز فيها بيع المرابحة. وبيع المرابحة جائز في ماله وغير ماله ممن ولي أمره من اليتامى، ويشـتري أيضًا لنفسـه ولغيره ممن ولي أمـره مرابحة. (ج٣/٥٤٣).

٥٥٧ تعريف بيع المرابحة:

بيع المرابحة أن يذكر البائع للمشـتري الثمن الذي اشـترى به السـلعة ويشـترط عليه ربحًا ما للدنانير والدراهم من خلاف ما اشـترى به أو وفاقه. (ج٣/٥٤٤)

٥٥٨ رأس المال الذي يبنى عليه الربح:

اختلف العلماء فيما يعد من رأس المال الذي يجوز أن يبنى عليه الربح مما لا يعد. (ج٣/٥٤٤)

قال بعض: لا يعد إلا الثمن الذي اشترى به السلعة فقط. (ج٣/٥٤٤)

وقال بعض: كل شيء أنفقه عن البيع من كراء أو غيره فهو محسوب من ثمنه. (ج٣/٥٤٥)

٥٥٩ بيع الشيء كله أو بعضه:

يجوز له أن يبيع الشيء كله أو بعضه مرابحة مثل التسمية منه فيما لا تمكن فيه القسمة، أو البعض بالكيل والوزن فيما يكال ويوزن على قدر ما نابه من الثمن، والأصل في ذلك: لا يبيع مرابحة إلا ما تبين ثمنه سواء كله أو بعضه. (ج٣/٥٤٦)

٥٦٠ نقص الشيء عند البائع:

كذلك الحيوان إذا نتج عنده، فتلف نتاجه من قبل الله، أو أتلفه بنفسه، فإنه يخبره، وإن لم يخبره بذلك فلا بأس. (ج٣/٥٤٧)

٥٦١ الزيادة على الثمن في المرابحة:

من باع شيئًا مرابحة فزاد فيه على ما اشترى به من الثمن متعمدًا أو غير متعمد؛ فإنه يخبر المشتري بذلك، ويكون فيه بالخيار، كالمعيب إن شاء رده، وإن شاء أمسكه بالثمن الذي باعه له به. (ج٣/٥٤٩)

٥٦٢ البيع مرابحة بأقل من الثمن:

أما إن غلط البائع على نفسه، فباع مرابحة بأقل مما اشترى به، ثم أتى ببينة على ذلك، فإنه لا يدرك على المشتري شيئًا؛ لأنه قد كذب بينته. (ج٣/٥٥٠)

٥٦٣ تقسيم الربح في شركة المرابحة:

إذا اشترى رجل نصف جمل بعشـرة دنانير، واشترى رجل آخر النصف الآخر بخمسـة دنانير، فأرادا أن يبيعـاه، فإنه إن باعاه مسـاومة فالثمن بينهما نصفان، وإن باعاه مرابحة ففيها اختلاف. (ج٣/٥٥١)

الطـوافة

٥٦٤ شروطها:

الطواف لا ينادي إلا بما أعطي له، ولا ينادي بما أعطي له من قبل ذلك اليوم أو في غير ذلك السـوق إلا إن أخبر بذلك، لأن السعر في ذلك يختلف. (ج٣/٥٥٣)

وأما إن كان في يد الورثة وأمروا بالمناداة فلا ينادي بعطيتهم؛ لأنهم هم الذين وكلوه على البيـع. وينادي بعطية الراهن في الرهـن حين أراد أن يبيعه المرتهن أو المسلط. (ج٣/٥٥٣)

٥٦٥ المناداة بالمال الحرام:

للطواف أن ينادي بما زاده من اسـتراب ماله، أو كان في يده مال حرام، وكذلك صاحب الشـيء إن أراد أن يشـتريه لمن ولي أمره فإنه ينادي بزيادته، لجواز شرائه له ذلك الشيء. (ج٣/٥٥٤)

٥٦٦ نقص ثمن الشيء الذي ينادي به:

إن أعطي للطواف شيء معلوم في الشيء الذي ينادي عليه ثم انكسر فإنه يخبر للذي أراد الشـراء بذلك، ويقول له: قد أعطي فيـه كذا وكذا ولم تصح تلك العطية. (ج٣/٥٥٥)

٥٦٧ أجرة الطواف:

إن اشترط عليه صاحب السلعة إن لم يبعها ألا يعطيه شيئًا؛ فإنه لا يدرك عليه شيئًا، إن لم يبعها كما اشــترط عليه، ومنهم من يقول: عليه قدر عناه ولو اشترط عليه. (ج٣/٥٥٧)

وإن نادى عليها الطواف قاعدًا ولم ينتقل من مكانه ولم يتعن شيئًا فليس له شيء، ومنهم من يقول: يأخذ أجرته. (ج٣/٥٥٧)

٥٦٨ أجرة من جلب للطواف:

من يجلب المسافرين إلى الطواف أن يبيع لهم، ويشتري، فأعطاه الطواف شيئًا فلا بأس أن يأخذه منه، ولو اشترطه عليه فلا بأس. (ج٣/٥٥٨)

٥٦٩ ما ينفقه الطواف:

من يقصد إليه الرفاق، فأطعمهم من ماله حتى يقضوا حوائجهم ليبيع لهم ويشتري، فأخذ منهم شــيئًا معلومًا، فإنه إن اتفق مع أصحاب السلع على ذلك فجائز. وإن لم ينفق معهم فلا يجوز. (ج٣/٥٥٩)

٥٧٠ ضمان ما يذوقه المشتري:

من أراد أن يشتري شيئًا مثل: الزيت أو الطعام، أو ما أشبه ذلك، فأراد أن يذوقه، فإنه إن عزم على الشراء، فلا بأس أن يذوقه إن أذن له صاحبه، وإن لم يعزم على الشراء، فلا يفعل ذلك. (ج٣/٥٦٠)

الإجـارات

٥٧١ حكمها:

والإجارات جائزة بين الناس، للخبر الوارد عن النبي ﷺ أنه قال: «**أعطوا الأجير أجرته قبل أن يجف عرقه**». (ج٣/٥٦٤)

وفي كتـاب الله دليل على ما ذكرنـاه من قوله تعالـى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖ﴾ [القصص: ٢٧]. (ج٣/٥٦٥)

٥٧٢ أنواع الإجارات:

والإجارات على ثلاثة أوجه: جائز، وغير جائز، ومختلف فيه. (ج٣/٥٦٥)

٥٧٣ الإجارة الغير جائزة:

أما الإجـارات الغير جائزة: فهي أجرة كل منفعة كانت في شـيء محرم العين، وكذلك كل منفعة كانت محرمة بالشـرع، مثل: أجـرة النائحة واللعابة والمغنية والزمارة والكهان والعراف والساحر والكتاف، وكل شيء من الملاهي من دق أو طار أو شـطرنج أو ما أشـبه ذلك من وجه الملاهـي والمنكرات. (ج٣/٥٦٥- ٥٦٦)

وبالجملة: كل أجـرة عن جميع ما حرم الله لا تجـوز، فمن أخذها على ذلك فقد ذكر في الأثر: فليرد ما أخذ، وينفق مثله. (ج٣/٥٦٧)

٥٧٤ الأجرة على الطاعات:

لا تجوز أجـرة كل منفعة كانت على الإنسـان بالشـرع؛ مثل: الصلاة، والصوم، والأذان، وتعليم العلم كله، والأمر بالمعـروف، والنهي عن المنكر، والقيام بالحق كله من وصول الشـهادات وأخذها، وجميع القضيات، وغسـل الموتى وتكفينهم ومواراتهم. (ج٣/٥٦٩)

ومع ذلك؛ فإن الأذان اختلف العلمـــاء فيه، هل هو فريضة أو نافلة؟ وقد ذكر أبو عبد الله محمد بن بركة في كتابه تجويز أخذ الأجرة للشـــاهد إذا دعي لأداء الشهادة، وهو يخاف على نفسه ضررًا يؤديه إلى تلف نفسه أو تلف عياله لاشتغاله بأداء الشهادة عن طلب قوته وقوت عياله، كان الاشتغال بفرض نفسه أولى، وإن دفع إليه المشـــهود له عوضًا يقيم به رمقه جـــاز له ما صار إليه من العوض، ووجب عليه أداء الشهادة بعد العوض. **(ج٣/٥٧٠، ٥٧١)**

٥٧٥ أخذ الأجرة على المسابقات:

كذلك أيضًا: الأجرة على وجه المراء لا تجوز، ولا يجوز ذلك للمعطي، ولا للآخذ مثل مـــا يتمارى الناس فيمـــا بينهم، من المســـابقة بالخيل والإبل والقطع بالسيوف والرمي بالسهام، وأن يرفع رجل حجرًا أو عمودًا من موضع إلى موضع، وأن يأكل طعامًا معروفًا، فلا يجوز أخذ الأجرة على شيء من هذا، لأنه من بـــاب أكل أموال النـــاس بالباطل والقمـــار المنهي عنه في الشـــرع. **(ج٣/٥٧٢، ٥٧٣)**

٥٧٦ أخذ الأجرة على تعليم القرآن:

أما تعليم القرآن فقد اختلـــف العلماء في جواز الأجـــرة فيه، ودليل من أجاز الأجرة على تعليم القرآن «تزويج النبي ﷺ المرأة التي وهبت له نفســـها لرجل قال: يـــا رســـول الله زوجنيها إن لم تكـــن لك بها حاجـــة، حين أطال رســـول الله ﷺ الســـكوت على المرأة، فقال النبي ﷺ: **أعندك شيء تصدقها؟** فقال: ما عندي غيـــر إزاري إن دفعته إليها بقيت عريانًا، فقال له النبي ﷺ: **هل عندك شيء من القرآن؟** فقال: نعم معي ســـورة كذا وسورة كذا؛ لسور سماها، فقال له النبي ﷺ: **زوجتها لك على ما معك من القرآن**». **(ج٣/٥٧٧)**

وعند الآخرين الأجرة على تعليم القرآن من وجوه السحت. **(ج٣/٥٧٧)**

٥٧٧ الأجرة على قسمة الأرضين:

أما الأجرة على قسـمة الأرضين والحساب بين قوم، فلعل ذلك عند من كرهـه بمنزلة التعليم، وفـي الأثر: ومن غيـره قال: وقد أجاز مـن أجاز من المسلمين أجرة القسام، وأخذ الأجرة على الحساب، لأن ذلك عمل وليس من التعليم، ولا يأخذ الأجرة على التعليم. (ج٣/٥٧٨)

٥٧٨ الأجرة على الرقية:

أما الأجرة على الرقية فإنمـا كرهه لئلا يأخذ الأجر على ما في كتاب الله وأسـمائه، وفي الأثر: ويكره أن يأخذ الراقي جعلًا إذا كان يرقي من كتاب الله تعالى وأسمائه. (ج٣/٥٧٩)

٥٧٩ أجرة الحجام:

عند بعض أنـه لا بأس بكراء الحجـام، لما روي عنـه ﷺ: أنه احتجم وأعطى الحجام أجرته. (ج٣/٥٧٩)

٥٨٠ كراء بيوت مكة:

أما كراء بيوت مكة فهو من السـحت عند بعضهم، وفي الأثر: وإن أخذ شـيئًا من أجرة بيوت مكة على أنه أجر الخشب والبناء الذي هو له فأرجو ألا يلزمه رده، وكرهه أيضًا من كرهه، وفي الحديث: «**مكة مباحة لا تؤاجر بيوتها ولا تباع رباعها**». (ج٣/٥٨٠)

٥٨١ كراء الأرضين والمياه:

أما كراء الأرضين والمياه فقد اختلـف العلماء فيه على ثلاثة أقوال: قال بعض: لا تجوز المزارعة إلا بجزء مما يخرج منها، وقال آخرون: لا تجوز إلا بأجر من ذهب أو فضة، وقال آخرون: لا تجوز. (ج٣/٥٨٠)

٥٨٢ أخذ الأجرة على الختان:

من هذا الباب أخذ الأجرة على الختانــة والقبالة؛ لأن ذلك واجب، وقد رخص فيما يعطى للقابلة وللختان من غير شرط. (ج٣/٥٨٤)

٥٨٣ أجرة الباكية:

الباكية إن أعطى لها شــيئًا من غير شرط فلا بأس، لأن البكاء مباح، وقد بكى رسول الله ﷺ على ولده إبراهيم. (ج٣/٥٨٤)

٥٨٤ كراء المكيال والميزان:

من هذا المعنى كراء المكيال والميزان فيما يوجبه النظر؛ لأنهم يقولون: في كرائهم من وجوه الســحت إلا أن يعمل صاحبه بيده، فليأخذ الأجرة على عمله بيده، ومنهم من يقول بالرخصة في كرائهما. (ج٣/٥٨٤)

٥٨٥ الأجرة على السير:

إن اســتأجر قوم رجلًا أن يبلغ لهم خبرًا في بلد معروفة، أو يدلهم على الطريق إلى بلد معروفة، فبعض جوز ذلك، وبعض لم يجوز حتى يحمله شيئًا من أموالهم كتابًا أو غيره، فيبلغه إلى ذلك البلد. (ج٣/٥٨٥)

٥٨٦ شروط جواز الإجارات:

أما الإجارات الجائزة؛ فمن شــرط جوازها أن تكــون الأجرة مما يجوز بيعــه والمنفعة التي تكون مقابلة الأجرة من جنس ما لم ينه عنه الشــرع، مثل إجارة الدور والدواب والناس على الأفعال المباحة. (ج٣/٥٨٥)

٥٨٧ أن يكون الثمن والمنفعة معلومان:

ذلك إما بغايتها؛ مثــل: خياطة هذا الثوب، وعمــل الباب، وحصاد هذا الزرع، وحرث هذه الأرض. (ج٣/٥٨٦)

وإما بضرب مـن الأجل إذا لم تكـن لها غاية؛ مثـل: خدمة الأجير، وسكن الدور والحوانيت. وإما بالمكان إذا كان مشـيًا؛ مثل: كراء الدواب، والسفن. (ج٣/٥٨٦)

٥٨٨ أن يكون الأجل محددًا:

ومن شـرط الأجل إذا ضرباه في الإجارات التي لم تكـن لها غاية، أن يكون محدودًا؛ مثل: اليوم واليومين والثلاثة الأيام، وما أشـبه ذلك من الأيام والشهر والشـهرين والثلاثة الأشـهر، أو ما شـابه ذلك من الشـهور والسنة والسنتين والثلاثة سنين وما أشبه ذلك من السنين. (ج٣/٥٨٦)

٥٨٩ إجارة المشاع:

إجارة المشـاع غير جائزة فيما يوجبه النظر لتعذر الانتفاع به مع الإشاعة مثل: إن استأجره نصف هذه الدار أو هذه الدابة وقد اشتركها مع آخر أن يحمل عليها شيئًا معلومًا إلى بلد معلوم. (ج٣/٥٨٩، ٥٩٠)

٥٩٠ الإجارة على الزرع:

إن اتفق رجلان على أن يكون البذر والدابة مـن عند أحدهما، ويحرث الآخر بيده، ويكون الزرع بينهما أنصافًا أو ثلاثًا، فإن هذا فاسد، وللذي حرث أجر عناه، والـزرع لصاحب البذر، وجوز بعض هـذه الإجارات، ويكون ذلك على اتفاقهما. (ج٣/٥٩١)

٥٩١ الإجارة على رعاية الدواب:

إن اتفقا على مشـاركة الغنم والـدواب على أن يعطـي أحدهما الثمن، ويقوم الآخر بها كذا وكذا سـنة، فتكون بينهما نصفيـن، والأصوب إذا أردوا المشـاركة في هذا في الدواب وفي الأرض أن يبيع له نصف هذه الغنم بكذا

وكذا من الثمن، ثم يستأجره لخدمة النصف الآخر كذا وكذا سنة بذلك الثمن وإن كان يسيرًا. (ج٣/٥٩٢)

٥٩٢ أنواع الإجارات:

الإجارات أيضًا على وجهين: إجارة منافع في أعيان محسوسة، وإجارة منافع في الذمة قياسًا على البيع، فالتي في العين من شرطها الرؤية؛ مثل: أن يستأجره أن يرعى له هذا الغنم أو يحصد هذا الزرع أو يحرث هذه الأرض، والتي في الذمة من شروطها الصفة كالحال في البيع؛ مثل: أن يستأجره أن يحرث له، أو يحصد له. (ج٣/٥٩٥)

٥٩٣ إذا تعدد الأجراء:

إن كان الأجراء أكثر من واحد فتفاضلوا في العمل، فإنه إذا كانت الأجرة في مقصود أو موصوف، ولو كان في الذمة فإنهم يتفاضلون في الأجرة كما تفاضلوا في العمل. (ج٣/٥٩٨)

وإن كانت الإجارة غير مقصودة فتفاضلوا في العمل، فإن بعضهم قال: الكراء بينهما أنصافًا. (ج٣/٥٩٩)

وقال بعض: إن الكراء بينهما على قدر عملهما. (ج٣/٥٩٩)

وهذا يصح أيضًا فيما تبين فيه تفاضل الأعمال. (ج٣/٥٩٩)

وأما ما لا يتبين فيه التفاضل في الأعمال، فالكراء بينهما نصفان. (ج٣/٥٩٩)

٥٩٤ أحكام الإجارات:

اختلفوا في عقد الإجارات: هل هو عقد لازم مثل البيع والعقود اللازمة، أو عقد جائز وليس بلازم؟ فمتى أراد أحدهما رجع. (ج٣/٦٠٣)

٥٩٥ تصرف المالك في العين المستأجرة:

إذا أكرى رجل لرجل دابة، أو ما أشبه ذلك؛ فلا يجوز لصاحبها فيها بيع ولا هبــة ولا صداق ولا رهن ولا قســمة حتى ينقضي أجل الكــراء، لأن هذا بمنزلة البيع، ومنهم من يقول: يجوز البيع والهبة والصداق، بشــرط تمام مدة الكراء بينهما، وأما الرهن فلا يجوز حتى تنقضي المدة، لأن الرهن من شــرط صحته القبض. (ج٣/٦٠٣، ٦٠٤)

٥٩٦ تصرف الأجير في الأجرة:

إن نقــده رب العمل أجرته، فلا يجوز له التصــرف فيها حتى يتم عمله، ومنهم من يقول: يجوز لــه التصرف فيها بعد قبضه إياهــا ويكون العمل حقًا واجبًا، عليه الوفاء به لصاحبه. (ج٣/٦٠٤، ٦٠٥)

٥٩٧ إعادة تأجير الشيء المؤجر:

إن أكرى رجل لرجل دارًا بعشــرة دنانير في الســنة، أو دابة لحمل متاع معلوم إلى بلد معروف بعشــرة دنانير، وما أشــبه هذا، ثم إن المكتري أكرى الدار أو الدابة لغيره بخمسة عشر دينارًا، فلا تحل له تلك الزيادة، وهذا بمنزلة ربح ما لــم يضمن في البيوع، إلا إن زاد في الدار شــيئًا مــن عنده من أداتها ومصالحها. (ج٣/٦٠٦)

٥٩٨ زكاة الأجرة:

إن اســتأجر رجل رجلًا بمائتي درهم، فزكاتها علــى رب العمل، ما لم يدخل الأجير في العمــل، فإذا دخل في العمل، فكلما عمــل جزءًا من العمل اســتحق جزءًا من الأجرة، حتى يتــم العمل، ولا يســقط رب العمل عند أداء الزكاة إلا ما استحقه الأجير بعمله. (ج٣/٦٠٧)

٥٩٩ تجارة الأجير بأجرته:

إن اتجر الأجير بتلك الدنانير قبل دخوله في العمل، فربحها لرب العمل، وللأجير عناؤه. (ج٣/٦٠٧)

وإن عمل بعد ذلك العمل، فله أجرتــه، والربح مردود لرب العمل، وإن اتجر بها بعد دخوله في العمل، فله من الربح بقدر ما يقابل عمله من الأجرة، ولرب العمل ما بقي. (ج٣/٦٠٨)

٦٠٠ زيادة الشيء المؤجر:

إن كان الكراء دابة أو شــجرة، فما حدث في الدابة والشجرة من النسل والثمار بعد عقد الكراء وقبل دخول الأجير في العمل؛ فهو لرب العمل، وليس للأجير إلا رأس الشجرة أو رأس الدابة إذا عمل العمل. (ج٣/٦٠٩)

وإن دخل العمل قبل أن تطيب ثمرة الشجرة وقبل ولادة الدابة، فله عناؤه إذا تم له عمله بنظر أهل العدل. (ج٣/٦١٠)

٦٠١ حق الشفيع في الشيء المؤجر:

إن كان الكراء دارًا، أو فدانًا، فللشــفيع أخذه بالشــفعة، بعد تمام العمل بقيمة أهل العدل، لأن الإجارة بيع من البيوع. (ج٣/٦١٠)

٦٠٢ كيفية تقدير العمل والأجرة:

إن اســتأجر رجل من رجل دابة ليحمل عليها كذا وكذا من الطعام، إلى بلد معروف، بكذا وكذا دينارًا، أو درهمًا، أو بكذا؛ فالشــيء الذي وقعت عليه الإجارة، إنما يكال أو يوزن بمكيال أو ميزان البلد الذي هما فيه، وأما الأجرة، فإنما يدركها الأجير بميزان البلد الذي يسيرون إليه، أو بمكياله؛ لأنه لا تجب له إلا في ذلك الموضع، إلا إن اتفاق على ميزان معروف، أو مكيال معروف، فليمضيا على اتفاقهما. (ج٣/٦١٢)

٦٠٣ تحديد المكان الذي يصل إليه المستأجر:

إذا اســتأجر رجل دابة لحمل متاع معروف، إلى مدينة معروفة، فله عليه حمله حتى يدخــل من باب المدينة، وقد ذكر في بعــض الكتب: حتى يدخل داره في المدينة، وهذا فيما يوجبه النظر، إذا كانت داره في المدينة. (ج٣/٦١٣)

٦٠٤ مؤونة الشيء المؤجر:

إن اســتأجر رجل من رجل دابة ليحمل عليها شــيئًا معلومًــا، إلى بلد معروف، أو ليحرث عليها كذا وكــذا يومًا؛ فمؤونتها وعلفها في ذلك كله على صاحبها. (ج٣/٦١٤)

٦٠٥ زيادة المدة المتفق عليها والإجارة:

إن استأجر رجل رجلًا ليرعى غنمه ســنة معروفة، بكراء معروف، ثم انقطع فيما بينهما، وليم يلتقيا إلا بعد ســنين، والغنم باقية في يد الراعي على رعيها؛ فله أجرته في السنة الأولى، وكراء مثله في السنين الزائدة، بنظر أهل العدل. (ج٣/٦١٥)

٦٠٦ إحداث المؤجر ضررًا بالعين:

إذا أكرى رجل لرجل دارًا بكراء معلوم إلى أجــل معلوم، فحدثت عليه مضرة؛ فلرب الدار نزعها على الذي أحدثها، لأنها داره. (ج٣/٦١٧)

أحكام الطوارئ على الكراء

٦٠٧ هلاك العين التي يعمل لها الأجير:

إذا اســتأجر رجل رجلًا لعمل معلوم، بهذا العبد، أو بهذه الدابة، أو بهذا الفدان، أو ما أشــبه ذلك من الكراء المعين، ثم باع ذلك رب العمل، أو وهبه، أو أصدقه، أو هلك ذلك الشيء من قبل الله، قبل دخول الأجير في العمل، ثم عمل بعد ذلك الأجير العمل، فله كراء مثله إن علم بذلك. (ج٣/٦٢٣)

٦٠٨ أحكام الطوارئ في العمل:

إذا استأجر رجل رجلًا لحرث أرضه هذه، أو لحصاد زرعه هذا، أو ما أشبه ذلك من العمل المقصود إليه، بكراء معلوم، ثم باع تلك الأرض، أو ذلك الزرع ربه قبل دخول الأجير في العمل، أو وهبها، أو أصدقها، ثم رجعت إليه بوجه من وجوه الإملاك، قبل دخول الأجير في العمل، ثم عمله بعد ذلك، فله ذلك الكراء الذي استأجره عليه، إن لم يعلم بما فعل رب الأرض في أرضه؛ لأنه غره حين لم يخبره بما فعل من ذلك. (ج٣/٦٢٧، ٦٢٨)

أحكام الطوارئ على الأجير

٦٠٩ موت الأجير قبل إتمام العمل:

إذا استأجر رجل رجلًا لعمل معلوم بأجرة معلومة، ثم نقد له الأجرة، فمات الأجير قبل تمام العمل؛ فورثته بالخيار؛ إن شاؤوا أتموا ما بقي من عمل مورثهم، وليس عليهم الرد، وإن شاؤوا ردوا على رب العمل بقدر ما بقي من العمل بحسابه. وإنما كان الورثة بالخيار؛ لأنهم في مقام مورثهم، وليسوا بأجراء للمستأجر، فيجبرون على العمل. (ج٤/٥)

٦١٠ موت رب العمل:

إن مات رب العمل قبل تمامه، فورثته أيضًا بالخيار؛ إن شاؤوا تركوا الأجير لتمام عمله، وإن شاؤوا استردوا منه الأجر بقدر ما بقي من العمل بحسابه، ومنهم من يقول: لا يدركون منه الرد، وذلك لأنهم في مقام مورثهم، والذي يكون منه العمل موجود، وهو الأجير. (ج٤/٦)

٦١١ مرض الأجير:

إن استأجره أن يرعى له الغنم بكذا وكذا في هذه السنة، أو ليخدمه بكذا وكذا في هذه السنة، فنقده الأجرة، فمرض الأجير شهرًا أو شهرين من السنة أو أكثر من ذلك ولم يعمل شيئًا، فعليه رد ما ينوب الشهر الذي مرض فيه، لأن الحر لا يباع ولا يجري عليه معنى البيع.

ومنهم من يقول: ليس عليه الرد، وذلك لأن المستأجر كمن اشترى قوة الأجير في هذا، والقول الأول أصح. (ج٤/٧)

٦١٢ عدم تمكن الأجير من إتمام العمل:

كذلك أيضًا: إن استأجره لحصاد الزرع عنده كذا وكذا يومًا بأجرة معلومة، فمر إلى زرعه، فمنعه خوف أو مطر من حصاده، فله عناؤه في تلك الأيام التي منع منها، ومنهم من يقول: ليس له عليه شيء. (ج٤/٨)

٦١٣ موت المؤجر:

إن أكرى رجل لرجل داره أو عبده أو دابته بكراء معلوم إلى أجل معلوم، فمات رب الدار أو الدابة أو العبد قبل تمام الأجل، فلا يدرك ورثته دخول الدار، ولا منع المتكاري الدابة والعبد حتى ينقضي أجل الكراء، لأن مورثهم كمن باعهم، ويقسمون ماله كله إلا العبد أو الدابة أو الدار حتى يفي الشرط. (ج٤/٨)

٦١٤ موت المستأجر قبل تمام المدة:

إن مات المتكاري قبل تمام هذه المدة، فليس لورثته إلا سكنى الدار، أو استخدام العبد أو الدابة إلى انقضاء الأجل؛ لأن هذا بمنزلة البيع، والشيء الذي تكون منه المنفعة موجود، وعلى مذهب الذين يقولون: عقد الإجارة عقد جائز، فلورثة كل واحد منهما الرد على صاحبه، وهذا إذا قبض رب الدار أو العبد أو الدابة الكراء. (ج٤/٩)

٦١٥ موت أو مرض من تكون منه المنفعة:

إذا استأجر رجل من رجل عبده أو دابته، فمرض العبد أو الدابة عند رب العمل شهرًا أو شهرين، أو هربا، أو ماتا قبل تمام السَنة، وقد نقد الأجرة، فليس لرب العمل استرداد شيء مما يقابل الشهر الذي مرض فيه العبد أو الدابة، أو هربا، أو ماتا قبل تمامه، لأنه كمن اشتراهما، فمرضهما وموتهما وهروبهما محسوب عليه. (ج٤/١١)

وأما إن منع صاحب العبد أو الدابة عبده أو دابته من عمل المستأجر شهرًا أو شهرين، فعليه رد ما ينوبهما من الأجرة، إن كان نقده إياها، وإن لم يكن نقد له شيئًا، فليس له إلا ما عمل عبده أو دابته. (ج٤/١٣، ١٤)

٦١٦ بناء الدار إن هدمت:

إن هدمت الدار قبل السَنة، فله على رب الدار بنيان داره وإصلاحها، أو الرد لما ينوب الذي بقي من السَنة بحسابه إن أبى على إصلاح داره؛ لأن رب الدار في هذا الموضع يمكن أن يصلح داره، ولذلك وجب عليه إصلاحها أو الرد لما فات من حساب السَنة، إلا أن يتفقا أن يسكن الآن بقيمة سنته فلا بأس. (ج٤/١٦، ١٧)

٦١٧ عدم استعمال المؤجر العين المستأجرة:

إن استأجر رجل من رجل دارًا له بكراء معلوم في شهر معلوم، فنقد الكراء، ثم إنه سافر عنها، أو غاب عنها بعد دخوله فيها حتى انسلخ ذلك، فهو محسوب عليه، ولا يدرك على رب الدار الرد فيما لم يسكن، لأن ذلك جاء من قبله. (ج٤/١٨)

٦١٨ رد العين المستأجرة بالعيب:

إن كرى رجل لرجل دارًا أو دابة أو عبدًا، فنقده الكراء، ثم اطلع فيها على عيب، فله الخروج منها، واسترد الأجرة من ربها؛ لأن الإجارة كالبيوع

ترد بالعيوب التي تضر بالمكتري أو بماله، ومثل ذلك مساكن يسوس فيها الطعام، أو بيت سكن فيه قبل ذلك مجذوم، أو سكن قريبًا منها في ذلك الوقت. (ج٤/٢١)

٦١٩ تضمين الأجير ما تلف مما استؤجر عليه:

الضمان يكون على الأجير بوجهين: بالتعدي، أو لمكان المصلحة وحفظ الأموال. وقد وقع فيه الخلاف بين الفقهاء؛ وأما التعدي فلا خلاف في تضمينه إياه، وذلك: إما بتضييعه لما استؤجر عليه حتى هلك، وإما بتدليسه في العمل، فتلف بسببه. (ج٤/٢٣)

وأما الضمان الذي يكون لمكان المصلحة وحفظ الأموال؛ فقد اختلفوا فيه: قال بعض: في الحمال أو العمال، الذي يعمل بيده بالأجرة، ضامن لما هلك، أعني بالحمال: الذي يحمل على رأسه، فما سقط له من متاع، أو وقع، أو عثر، أو ما هلك منه، فهو ضامن، وكذلك صاحب الدابة.

وقال من قال: يلزم الصناع الذي يصنعون بأيديهم، ولا يلزم الحمال على أنفسهم ولا على دوابهم بالكراء، إلا ما أحدثوا وضيعوا، وقال من قال: لا يلزم أحد أولئك بالضمان إلا ما ضيع، أو أحدث بيده. (ج٤/٢٧)

وأما من أخذ للحفظ بعينه مثل الراعي والراقب، فلا ضمان عليه إلا على سبيل التضييع.

وفرق بعضهم بين الأجير الخاص والمشترك، كل أجير استأجره الرجل في داره، وكان يعمل فيها ويخدم فلا ضمان عليه، وكل أجير استأجره الرجل، ولم يكن في داره في عمله وخدمته، فهو ضامن، ومنهم من يرى عليهما الضمان جميعًا، إلا أن يكون أمر غالب. (ج٤/٢٨)

٦٢٠ ضمان صاحب السفينة:

كذلك أيضًا: صاحب السفينة إذا أكراها لقوم، فغرقت في البحر؛ ليس عليه ضمان ما هلك منها، لأن الماء عدو، إلا أن يكون غرهم قبل ذلك، فدلسهم بها، أو كان غير عالم بسياسة البحر، فهو حينئذ ضامن.

ومنهم من يقول: إن صاحب السفينة ليس عليه ضمان ما أصابها من فوقها، ولزمه الضمان لما أصابها من أسفلها، من خرق أو كسر أو قطع؛ لأن ذلك يكون من تضييعه. (ج٤/٣٠)

٦٢١ اختلاف الصانع ورب المصنوع:

إذا اختلف الصانع ورب المصنوع في صفة الصنعة، مثل: إن قال الصانع: أمرتني أن أقطع هذا الثوب سراويل، وقال له رب الثوب: بل أمرتك أن تقطعه قميصًا، فالقول قول رب الثوب، وعلى الصانع البينة، لأنه مدعى عليه في شيئه، وقال آخرون: القول قول الصانع، وعلى رب الثوب البينة، لأنه حين أقر للصانع بالقطع صار مدعيًا، والقول الأول فيما يوجبه النظر أصح. (ج٤/٤٢)

٦٢٢ الاختلاف حول مدة استيفاء المنفعة:

إن اختلف المكري والمكتري، والأجير والمستأجر في مدة الزمان الذي يقع فيه استيفاء المنفعة، فالقول قول الأجير والمكري، لأن المكتري والمستأجر قد صدقاهما في دعواهما، وادعيا عليهما زيادة على دعواهما. (ج٤/٤٦)

٦٢٣ الاختلاف في مقدار الكراء:

إن اختلفا في مقدار الكراء، وفي نوعه، فالقول قول المستأجر والمكتري مع يمينهما، لأنهما غارمان، والغارم القول قوله مع يمينه. (ج٤/٤٦)

الشـركة

٦٢٤ أنواعها:

الشركة على ثلاثة أوجه: شـركة مضاربة، وشركة عنان، وشركة مفاوضة. (ج٤/٤٩)

٦٢٥ حكم شركة المضاربة:

أما شركة مضاربة: فجائزة باتفاق، وجواز ذلك بالسُّنَّة، ولولا الاتفاق على جوازها لم تجز؛ لأنها أجرة غير معلومة وهي ضرب من الإجارة. (ج٤/٤٩، ٥٠)

٦٢٦ صفتها:

صفتها: أن يعطي الرجل لرجل المـال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربـح المال، أي جزء كان مما يتفقان عليـه؛ ثلثًا أو ربعًا أو نصفًا أو ما أشـبه ذلك، وإن ضارب على ربح نصف المال، أو ربح مائة درهم من رأس المال فذلك جائز. (ج٤/٥٠)

٦٢٧ محلها:

أما محلها ففي الدنانير أو الدراهم بالوزن؛ لقوله ﷺ: «**لا قراض إلا بعين**». واختلفوا في المسـكك من الذهب والفضة بالوزن، وأما بغير الوزن فلا، وكذلك الأمتعة والثياب وجميع الحبوب، فلا يجوز به لما ذكرنا عن النبي ﷺ. (ج٤/٥١)

٦٢٨ شروط المضاربة: (ما يجوز منها وما لا يجوز)

أ ـ اشتراط كل الربح:

إن اشـترط المضارب الربح كله؛ فهو ضامن لجميع المال، وهذا دين إلا على قول من قال: لا يتحول القرض مضاربة ولا المضاربة قرضًا، وهما

على الأمر الأول، حتى يقبضه منه ويرده كما أراد، فيكون ذلك إحسـانًا من رب المال.

وإن اشترط الربح كله رب المال فهذه بضاعة لرب المال ولا ضمان على المضارب. (ج٤/٥٥)

ب ـ اشتراط الضمان على المضارب:

إن اشترط رب المال على المضارب الضمان؛ أعني: ضمان المال كله أو بعضه فالمضاربة فاسـدة، ويكون قرضًا على المضارب، والربح له بما ضمن، وقال بعضهم: إن تلف المال لزم المضارب الضمان بالشرط، وإن سلم فالربح بينهما على ما شرط؟ وقال بعض: المضاربة صحيحة والشرط باطل. (ج٤/٥٦)

ج ـ اشتراط الجنس والمكان:

للمضارب أن يشـترط على رب المال أن يتجر في أجناس معلومة، وفي ضرب من التجارة معلوم، وفـي بلد معلوم، وبلدان معلومة، ولرب المال عليه مثل ذلك من الشـروط، وليس له أن يتعدى شرطًا رسـمه له، فإن تعدى كان ضامنًا. (ج٤/٥٦، ٥٧)

د ـ اشتراط الزكاة على الربح:

إن اشـترط رب المال زكاة الربح على العامل في حصته من الربح؛ فذلك جائز؛ لأن ذلك يرجع إلى جزء معلوم النسـبة، كأنه اشترط عليه في الربح الثلـث إلا ربع العشـر، أو النصـف إلا ربع العشـر، فذلك جائز. (ج٤/٦٠)

القـــراض

٦٢٩ أحكام القراض الصحيح:

أما أحكام القراض الصحيح: ففعل صاحب المال في مال القراض جائز؛ لأنه ماله، ويأخذ منه بالبيع أو بالقيمة. وأما المقارض فلا يأخذ منه شـيئًا إلا بالبيع من صاحب المال، أو من أقامه بمقامه كان الربح في المال أو لم يكن؛ لأنه بمنزلة الوكيل. (ج٤/٦٢)

٦٣٠ فعل المقارض في المال:

فعل المقارض جائـز في جميع منافـع ذلك المال؛ من البيع والشـراء والمبادلة وما أشبه ذلك مما يصلح المال، وكذلك يجوز له أن يفعل جميع ما يعني ذلك المال من الكراء والأجر، أو جميـع مؤونته؛ فذلك كله من رؤوس الأموال، ويعطي الأجرة لمن يدله على البيع والشـراء ويسامح فيها؛ لأنه ناظر لنفسه ولرب المال. (ج٤/٦٣)

٦٣١ موت المقارض:

ورثة المقارض إن مـات لا يجوز لهم التصرف في ذلك؛ لأنهم ليسـوا بمقارضين لصاحب المال، إلا أن يبيعوا مـا يحتاج إلى البيع ويجمعوا المال، ويأخذوا سـهم مورثهم من الربح إن كان، ويوصلوا المال إلى صاحبه وما نابه من الربـح، ويدرك صاحب المال عليهم ذلك؛ لأن عليهـم ما لزم مورثهم قد اتجر. (ج٤/٦٣، ٦٤)

٦٣٢ موت صاحب المال:

إن مات صاحب المـال على هذا الحال؛ فإنه إن اتجـر به أول مرة ثم اتجر به بعد موته؛ فله نصيب من الربح حين اتجر به أول مرة، وإن تلف فهو

ضامن إن علم بموته؛ لأنه حين مات انتقل الأمر إلى الورثة، واتجر في مالهم بغير رأيهم. (ج٤/٦٥)

٦٣٣ نفقة المضارب وكسوته:

اختلف العلماء أيضًا في نفقة المضارب وكسوته: هل يدركهما في مال التجارة؟ وقال بعضهم: لا نفقة له ولا كسوة في مال التجارة أصلًا، شرطها أو لم يشترطها، وقال آخرون: إن كان المال كثيرًا يحتمل ذلك فليأكل ويلبس ويركب على قدر ما احتمل من ذلك في الوقت الذي اتجر به في غير منزله. (ج٤/٦٦، ٦٧)

٦٣٤ بيع المقارض نقدًا ونسيئة:

يجوز للمقارض أن يجعل مال التجارة في جميع ما يطمع فيه الربح، مما يحل بيعه وشراؤه إلا البيع بالدين؛ فلا يبيع بالدين إلا بإذن صاحب المال، فإن باع فهو ضامن إن تلف المال، أو لم يتلف فهما على اتفاقهما؛ لأن الأصل في البيع النقد، وبعضهم جوز للمقارض أن يبيع بالنسيئة؛ لأن الناس بيعهم وشراؤهم نقد أو نسيئة. (ج٤/٧٠، ٧١)

٦٣٥ على من يكون الدين في المضاربة:

ليس يلحق صاحب المال بعد رأس ماله شيء، إلا أن يقول للمضارب: خذ نسيئة، وما كان من دين علي فهو عليه، وإن قال أيضًا: علي وعليك؛ فهو على ما شرطه، وإن قال له: خذ الدين إلى مالي؛ فإنه يلزمه ما أخذ. (ج٤/٧٢)

٦٣٦ حضور رب المال عند القسمة:

لا يجوز للمضارب أن يأخذ حصته من الربح بغير حضور رب المال أو بغير إذنه، فإن فعل ثم اتجر لنفسه فربح ربحًا كثيرًا؛ فذلك كله بينهما على اتفاقها الأول، لأن قسمته لذلك بغير إذن رب المال أو حضوره لا تجوز. (ج٤/٧٤)

٦٣٧ تحديد أجرة معلومة للمضارب:

إن دفع رجل إلى رجل مالًا مضاربة على ما رزقه الله في ذلك من شيء، فللمضارب من ذلك مائة درهم أو أقل أو أكثر إلا أنه قد سمى دراهم معلومة، فهذه مضاربة فاسدة لا تجوز، وللمضارب أجر مثله. (ج٤/٧٧)

٦٣٨ مشاركة المسلم الذمي:

اختلف علماؤنا أيضًا في مشاركة المسلم الذمي في التجارة، فمنع كثير منهم جواز ذلك لما يحذر من إدخال الربا فيها وما يدينون بتحليله مما هو حرام في دين المسلمين، وكره آخرون ذلك من غير تحريم، والحجة عندي توجب إجازتها. (ج٤/٧٧)

٦٣٩ الاختلاف في مقدار الربح:

إن اختلف المضارب ورب المال في مقدار الربح، فعلى رب المال اليمين بما يدعيه المضارب من الزيادة على ما يقر به له، وعلى المضارب البينة على الزيادة التي ادعاها، وإن اختلفا في رأس المال، فالقول قول المضارب، وعلى صاحب المال البينة على الزيادة التي ادعاها. (ج٤/٧٨)

شركة العنان

٦٤٠ تعريفها:

شركة العنان: هو أن يشترك الرجلان أو أكثر في شيء بعينه وشيء خاص دون غيره، مأخوذ اسمه من عن لهم الأمر، أي: اعترض لهم الأمر. (ج٤/٧٩، ٨٠)

٦٤١ حكمها:

اتفقوا على جوازها إذا كانت أمثالًا متساوية من جنس واحد من الدنانير والدراهم، وإن كان مال أحدهم دنانير والآخر دراهم، فقد اختلف أصحابنا في ذلك على وجهين: منهم من رآه جائزًا، وقال بعض: إن هذا لا يجوز. (ج٤/٨٠)

٦٤٢ عدم تساوي رأس المال:

فإن لم يكن مالهما متساويًا؛ مثل: إن كان رأس مال أحد الشريكين ألف درهم، ورأس مال الآخر خمسمائة درهم، وشرطا أن الربح بينهما سواء فهما على شرطهما. (ج٤/٨٢)

وإن لم يكن بينهما شرط؛ فالربح والوضيعة والدين على رؤوس الأموال. (ج٤/٨٣)

شركة المفاوضة

٦٤٣ تعريفها:

شركة المفاوضة: هو أن يكون مال كل واحد منهما مثل مال صاحبه في الإباحة له، وإن كانت فائدة من ربح أو هدية فهي بينهما، إلا الميراث فإنها لا تدخل في ذلك باتفاق؛ لأن الميراث ليس من كسبهما، وكذلك الدية والمهر لا تدخل في ذلك، والمأخوذ اسم المفاوضة من أفاض كل واحد منهما لصاحبه بما عنده، كما يقال للرجلين إذا اشتركا في الحديث: متفاوضان. (ج٤/٨٦، ٨٧)

٦٤٤ أهلية العاقدين:

لا يعقد الرجل إلا مع من تجوز أفعاله من العقلاء البالغين الأحرار، والعبيد بإذن ساداتهم، فإذا تمت عقدة العقيدين فهما بمنزلة رجل واحد فكل ما سعياه فهو بينهما. (ج٤/٩١)

شركة الأبدان

٦٤٥ حكمها:

اختلف أصحابنا في شركة الأبدان على قولين: فأكثرهم أجازها، وبعضهم لم يجوزها، وهذا الاختلاف واقع بين المخالفين، والنظر يوجب عندي فساد ذلك؛ لأن الأفعال لا تقع بها المشاركة؛ لأن الشركة إنما تمكن وتصح أن يحكم بجوازها إذا كانت في أعيان الأموال، وأما في مال وعمل بدن فغير ممكن أن يحكم بجوازها. (ج٤/٩٥)

٦٤٦ شركة الأب في مال أولاده:

إذا لم يعرف للرجل شيء من المال وقد ثبتت عليه الإفلاس أو لم يثبت، وقد كان له أولاد فتفرقوا في البلاد، وقدم كل واحد منهم بطائفة من المال؛ فوالدهم هو القاعد فيما في أيديهم جميعًا، وإنما جعلوا الوالد هو القاعدة فيما في أيدي أولاده فيما يوجبه النظر؛ لأن الأصل أنهم خدماء لأبيهم، وما في يد الخديم الذي هو على هذه الصفة، فالقاعدة فيه المستخدم كالعبيد مع ساداتهم، وأعظم من هذا قوله ﷺ: «**أنت ومالك لأبيك**». (ج٤/٩٨)

الإحازة

٦٤٧ معناها:

معنى الإحازة: أن يعطيهم أبوهم من ماله شيئًا ويحيزهم عن نفسه، ويقول لهم أو لواحد منهم بعد ما يعطيه ذلك الشيء: أحزتك بهذا الشيء عن نفسي، فكل ما سعيت فهو لك ليس لي فيه شيء، فإذا فعل ذلك فيصير لكل واحد منهم بعد ذلك ما استفاد من المال. (ج٤/١٠٠، ١٠١)

٦٤٨ الإحازة للطفل والمجنون:

لا تجوز الإحازة للطفل ولا المجنون، إلا أن يحيزهم مع إخوانهم الكبار العقلاء بهبة واحدة. ويقبل الكبير عن نفسه وأخيه الصغير والمجنون؛ لأن الصغير والمجنون لا حيازة لهم ولا قبول، وما استفاد الولد من غير مال والده من الهبة والميراث، فلا يكون ذلك له إحازة، ويكون القاعد في ذلك الشيء خاصة. (ج٤/١٠١)

٦٤٩ ما يكسبه الأبناء بعد وفاة أبيهم:

إن سافروا بعد موت والدهم ولم تعرف بينهم قسمة، فاستفاد كل واحد منهم شيئًا من المال فهو بينهم على ما ذكرنا في ظاهر الأحكام. (ج٤/١٠٣)

٦٥٠ ما يكسبه الأبناء بعد القسمة:

إن اقتسموا شيئًا من أصلهم أو شيئًا مما اشتركوا من الثمار، أو الحيوان أو غير ذلك، فلا تقعد لهم الشركة بعد ذلك، فكل من سعى شيئًا فهو له ولو لم يقتسموا إلا الخبز في القصعة، لأنه يمكن أن تكون تلك الفائدة من حصته تلك. (ج٤/١٠٣)

٦٥١ خروج الأخت بالزواج:

الأخت إذا خرجت عن الإخوة بالتزويج، ثم أرادوا القسمة معها فادعت في الحيوان والعروض والحبوب سهمها؛ فإنها لا تلحق شيئًا إلا في الأصل إلا ما كان معروفًا من تركة الميت فيكون لها فيه سهمها. (ج٤/١٠٧)

٦٥٢ انفساخ قسمة الشركاء:

إن اقتسم الشركاء الذين قعدت لهم الشركة فخرج في قسمتهم انفساخ؛ فإن الشركة غير قاعدة لهم، فما استفاد كل واحد منهم، فهو القاعدة فيه دون

شركائه، وأما إن خرج بعد قسمتهم وارث، لم يعرفوا به، فكل ما استفادوه قبل القسمة، أو بعدها فهو بينهم. (ج٤/١٠٩، ١١٠)

٦٥٣ إجبار الشركاء بعضهم بعضًا على تعهد مال الشركة:

يتواخذ الشركاء على تذكير أشـجارهم وتنقيتها وحرثها، وعلى تقويم ما مال منها بالركائـز والميدة. وكذلك جناية أثمارهم وحصـد زرعهم وبنيان ما انهدم من بيوتهم ومنازلهم، وسد ما انثلم من جسورهم لئلا يدخل الضرر على أموالهـم من ذلـك، وقـد قـال ﷺ: «**لا ضـرر ولا إضـرار في الإسـلام**». (ج٤/١٠٩، ١١٠)

٦٥٤ انفراد أحد الشركاء بالتصرف في المال:

لا تجـوز معاملة أحد الشـركاء فيما اشـتركوا دون مرضاة شـركائه، إذ لا تحل الأموال إلا برضاء ملاكها، وهذا في شركة المخصوص، وكذلك أيضًا محاللة أحد الشـركاء لا تجزئ دون شـركائه إلا إن كان أمينًا ويكون الضمان عليه، لأن الأمين حجة في نزوع التباعات. (ج٤/١١١، ١١٢)

وأما الذيـن قعدت لهم الشـركة إذا باع أحدهم مـن المنتقل الذي كان بينهم، فإنه يعامـل فيه ما لم يعرف من شـركائه الإنكار، فـإن قعد بعد ذلك شـركاؤه زمانًا فأنكروا البيع، فإنهم لا يجدون ذلك حين لم ينكروا البيع عند علمهم، وأما الأصل فحتى يبيعوا بأنفسهم أو بأمرهم. (ج٤/١١٣)

٦٥٥ الشركة مع الغائب:

من أشـرك مع الغائب مالًا؛ فإنه يجب عليه حفظ ما اشـترك معه، سواء تركه الغائب في يد شـريكه، أو دخل في ملك الغائب بعـد غيبته لقوله ﷻ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائـدة: ٢]، وإذا كان ذلـك ممـا يسـتغل فعلى الشريك حفظ هذه الغلة؛ قال بعضهم: يبيعها كلها، ويقسم الثمن ويأخذ سهمه،

ويرفع سهم الغائب ويستشهد عليه ويحرزه. وقال بعضهم: يقسم الغلة، ويأخذ سهمه ويجعل السهم الغائب ما يصلح له من البيع والرفع لسهمه، وهذا في جميع ما تكون فيه الغلة. **(ج٤/١١٥، ١١٦)**

القسمة

٦٥٦ حكمها:

الأصل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨]، وقوله: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٧]، وقوله ﷺ: «**أيما دار قسمت في الجاهلية فهي على قسمة الجاهلية، وأيما دار أدركها الإسلام ولم تقسم فهي على قسمة الإسلام**». **(ج٤/١٢٢، ١٢٣)**

٦٥٧ أنواع القسمة:

أما النظر في أنواع القسمة، فإنه ينقسم إلى قسمين: أحدهما: قسمة رقاب الأموال، والثاني: قسمة منافع الرقاب. وأما الرقاب فإنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: **(ج٤/١٢٢، ١٢٣)**

إلى ما لا ينتقل ولا يتحول وهي الرباع والأصول، وإلى ما ينتقل ويتحول فهذا قسمان: إما غير مكيل وموزون، وهي الحيوان والعروض، وإما مكيل أو موزون، وأما قسمة منافع الرقاب، فإنها تكون بالنهايات، إما بالأزمان وإما بالأعيان، وذلك أن ينتفع كل واحد منهم بالشيء مدة محدودة، والشيء باق على أصل الشركة، وأما الأعيان مثل أن يسكن هذا دارًا مدة من الزمان، ويسكن هذا دارًا تلك المدة بعينها والدور باقية على أصل الشركة بينهم. **(ج٤/١٢٤)**

٦٥٨ كيفيتها:

أما استغلال الأشجار وزرع الأرضين، فقسمة ذلك على السنين لا تجوز فيما أوجبه النظر عندي؛ لأن الغلة تختلف في ذلك من جهة القلة والكثرة، ووجودها وعدمها، والجودة وغيرها، مع ما روي عن النبي ﷺ من النهي عن المسانهة.

وأما العيون والآبار: فإن الشركاء لا يتواخذون قسمتها بالدول قسمة لا ضرر فيها؛ لأن منفعتها موجودة مع ما ورد من النهي عن بيع الماء، ولذلك كانت قسمتها واجبة إذا طلبها بعض الشركاء. (ج٤/١٢٥، ١٢٦)

٦٥٩ قسمة أهل المشاع:

من هذا الباب قسمة أهل المشاع منافع مشاعهم، من ذلك إذا أرادوا قسمة للحرث، قال بعض: يقسمونه على الذكور البلغ دون الإناث.

وقال بعض: على عدد المصابيح، وقال بعض: على عدد السكك. (ج٤/١٢٦)

٦٦٠ تعريفها وحكمتها:

اعلم أن القسمة فصل يحجز الله به الظلمة عن الضعفاء، وهي حق من حقوق الناس يجبر عليها الشركاء إذا طلبها بعضهم. (ج٤/١٣٢)

٦٦١ الفرق بينها وبين البيع:

هي مخالفة للبيوع من وجوه؛ أحدها: القسمة يجبر عليها الشركاء، والبيع لا يصح إلا بالتراضي من المتبايعين، والثاني: القسمة من شروط جوازها الجنس، والبيع يصح في الجنس وغير الجنس، الثالث: لا يجوز في القسمة الجزاف، والبيع يجوز فيه الجزاف، لأن المقصود بالقسمة تبين

سهام الشركاء وإنما أشبهت البيع من جهة المعاوضة، ولذلك كانت تقاس على البيع في بعض المواضع. (ج٤/١٣٢، ١٣٣)

٦٦٢ حضور جميع الشركاء:

من شرط جواز القسمة حضور جميع الشركاء أو وكلائهم إذا أرادوا، لأن الوكالة في القسمة جائزة أصلها البيع، وكذلك إن وكل أحدهم بعض شركائه فجائز، وإن كان بعض الشركاء أطفالًا أو مجانين، فخلائفهم تقوم مقامهم. (ج٤/١٣٣)

٦٦٣ اتحاد الجنس:

من شروط جواز القسمة أيضًا، الجنس؛ لأن المقصود بالقسمة تبيين أسهم الشركاء في الجنس الواحد، ولا تجوز في أجناس متفرقة معًا، مثل الأصل والحيوان والمتاع مع ما يكال ويوزن، وكل جنس من هذا على حدة.

وأما ما لا تمكن فيه القسمة إلا بفساد، فلا يجبرهم الحاكم على قسمته؛ لأن في قسمته ضررًا، والضرر لا يحل، ولا يجبرهم أيضًا على بيعه. (ج٤/١٣٦، ١٣٧)

٦٦٤ معرفة القيمة:

من شرط جواز القسمة أيضًا: القيمة، ولا تجوز إلا بها، ولا يحتاج إلى القيمة فيما يكال ويوزن؛ لأن الكيل والوزن أبلغ من القيمة، ولا يعلم تساوي الأشياء الغير مكيلة ولا موزونة إلا بالقيمة ولو كانت من نوع واحد؛ لأنها وإن كانت متفقة من جهة النوع فهي مختلفة من جهة أخرى وهي العظم والصغر والجودة وغيرها، والأمن والخوف والقرب والبعد والأفعال النفسانية في الحيوان خاصة، ولذلك تحتاج القسمة إلى القيمة في هذا كله، وبذلك يعرف تساويها. (ج٤/١٤٦)

٦٦٥ حضور الشيء المقسوم:

من شـرط جواز القسمة أيضًا: حضور الشيء المقسـوم من أجل الغرر؛ لأنه يمكن أن يكون الشيء معدومًا في حال القسـمة، أو زائدًا أو ناقصًا فتقع قسمتهم على ما لم يعلموه وهو غرر، وهذا في غير الأصل، وأما الأصل فجائز أن يقتسموه، ولو كان غائبًا عنهم إذا علموه. (ج٤/١٤٦-١٤٧)

٦٦٦ أن يكون الشيء معلومًا:

من شرط جواز القسمة أن يكون الشيء معلومًا كالبيع. (ج٤/١٤٧)

٦٦٧ الشروط بين المقتسمين:

أما الشـروط التي يدخلهـا المقتسـمون بينهم فالأصل فيهـا قوله ﷺ: «**المؤمنون على شروطهم إلا شرطًا أحل حرامًا أو حرم حلالًا**». (ج٤/١٤٧)

٦٦٨ دعاوى الورثة بعضها على بعض في القسمة:

إذا استمسـك رجل برجل عند الحاكم وادعى عليه أن يقتسـما الأصل الذي بينهما بالميراث أو بالهبة أو بالشـراء أو غيـر ذلك؛ فلا يلزم الحاكم أن يسـترد له خصيمه الجواب حتى يذكر المدعي بأي وجه اشـتركوا به، ليكون على بينة من أمره؛ لأنه يمكن أن يكونوا في ذلك الأصل بوجه لا يحل، ويذكر أيضًـا من ورثوا عنـه؛ لأن الحاكم لا ينصـب الخصومة بينهـم إذا كان يعلم مورثهم حتى يعلم بموته؛ لأن اليقين لا يزيله إلا اليقين، وإن لم يعلم مورثهم فليس عليه من ذلك شيء أن يستقضي في حياته أو موته. (ج٤/١٥٤)

٦٦٩ اليمين في دعاوى القسمة:

اليمين إنما يلزم المدعى عليه فيما يوجبه النظر إذا لم ينسـب إليه الفعل في شـيء يمكن أن يعرفه، مما لا تصح فيه البينة، ولا يكـون غيبًا ولا ثابت المعرفة بشرط أن تكون الدعوى للمدعي. (ج٤/١٥٦، ١٥٧)

٦٧٠ إجبار الحاكم الشركاء على القسمة:

لا يجبر الحاكم الشركاء على قسمة كل شيء فيه ريبة. وكذلك لا يجبرهم على قسمة كل مكروه ثمنه نحو الكلاب والبيزان وما أشبه ذلك، وكذلك لا يجبرهم على قسمة ما اختلط من أموال قوم؛ لأنه مجهول، نحو تخليط الأنذر بالسيل والريح، وكذلك ما اختلط من أموالهم مما يكال ويوزن. (ج٤/١٧٠)

٦٧١ صفة القسمة:

القسمة التي يجبر عليها الشركاء، ويدركها بعضهم على بعض ويبريها اليمين، إذا تواخذوا بالأيمان على القسمة وهي قسمة القرعة، وإنما جعل العلماء القرعة في القسمة تطييبًا لنفوس المتقاسمين، وقد ذكرها الله ﷻ في القرآن: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات: ١٤١]، وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وصفة القسمة بالقرعة: أن تقسم الفريضة وتحقق وتضرب، إن كان في سهامها كسر إلى أن تصح السهام، ثم يقوم كل موضع، وكل شيء أرادوا قسمته، ويعول على أقل السهام في القسمة على قيمة الأراضين ومواضعها، وربما عدل جزء من موضع ثلاثة أجزائه من موضع آخر، فإذا قسمه على هذه الصفة على أقلهم سهمًا. (ج٤/١٧٤، ١٧٥)

٦٧٢ تبين أسهم الشركاء:

لا تصح القسمة حتى يتبين أسهم الشركاء كلهم، كل واحد منهم على حدة، إلا إن كان من أراد من الشركاء أن يجمع سهمه مع سهم بعض شركائه دون بعض، فإنهم يأخذون سهامهم في موضع واحد. (ج٤/١٧٥)

٦٧٣ ما لا يحتاج إلى القرعة:

أما المكيل والموزون فقسمته بالكيل والوزن، ولا يحتاج إلى القرعة لوجود التراضي في ذلك بين الشركاء. (ج١٨٢/٤)

٦٧٤ القسمة بين أهل الكتاب:

أهل الكتاب إذا أتوا إلى الحاكم ليأخذ بعضهم لبعض بالقسمة، فإنه يجبرهم على ما عليه العدل والصواب عند أهل القبلة، لقوله ﷻ لرسوله ﷺ: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢]. (ج١٨٢/٤)

٦٧٥ أحكام القسمة:

القسمة من العقود اللازمة لا يدرك من أراد من المقتسمين نقضها ولا الرجوع، إلا إن طرأ عليها ما يفسخها، ومن الفسوخ الموجبة للفسخ فيها الاستحقاق إذا استحق بعض أسهم الشركاء، فقد انفسخت القسمة في جميع نظائره من الأسهم، لأنهم اقتسموا ما لهم وما ليس لهم، ولو كان ذلك الشيء المستحق غبنًا، جاز إليه في سهمه، فلما استحق استوت السهام لأنهم قسموا ما لهم وما ليس لهم. (ج١٨٨/٤)

الرهـن

٦٧٦ حكمه:

الأصل فيه الكتاب والسُّنَّة؛ أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وأما السُّنَّة فما رواه أبو رافع مولى رسول الله ﷺ في ارتهانه درع رسول الله ﷺ عند يهودي في المدينة، ففيه دليل على جواز الرهن في الحضر. (ج٢٠٠/٤)

٦٧٧ أركان الرهن:

أما الأركان فهي: الراهن، والمرتهن، والمرهون، والشيء الذي فيه الرهن. **(ج٤/٢٠٠)**

٦٧٨ صفة الراهن:

أما الراهن فمن صفته أن يكون بالغًا عاقلًا، سواء كان مالكًا للشيء المرهون أو غير مالك إذا رهنه بإذن مالكه، والخليفة يرهن لمن يلي النظر عليه، إذا كان ذلك سدادًا، ودعت إليه الضرورة، كما يجوز بيعها على أن الرهن أخف من البيع، لأن البيع خروج ملك، والرهن موقوف إلى أجل ما. **(ج٤/٢٠٠، ٢٠١)**

٦٧٩ صفة المرتهن:

أما المرتهن فكل من صح أن يكون راهنًا صح أن يكون مرتهنًا. **(ج٤/٢٠٢)**

٦٨٠ صفة المرهون:

أما المرهون فإنه يصح أن يكون معينًا قابلًا للبيع مخالفًا للشيء المرهون فيه، مباح التصرف للراهن لأجل أنه يملكه، أو لأجل أنه قام مقام من يملكه مثل إذا كان خليفة اليتيم أو المجنون أو الغائب، أو لأجل أنه فعل بأمر من يملك، سواء كان قبل الفعل أو بعده إذا وقع على إجازته، ويكون إقراره في يد المرتهن من قبل الراهن شرط أن يكون مقبوضًا غير ممنوع بحق الغير فيه. **(ج٤/٢٠٢، ٢٠٣)**

٦٨١ الشيء الذي يكون فيه الرهن:

أما الشيء الذي يجوز فيه الرهن فهو بالجملة مال مضمون، سواء كان معينًا أو في الذمة، والمعين مثل العارية، والمضمون في الذمة مثل أثمان

المبيوعات، وعناء الإجارات، وأرش الجنايات ومهور النساء، بشرط أن يكون هذا كله مفروضًا معلومًا. (ج٤/٢١٨)

٦٨٢ صفة عقد الرهن:

إذا كان لرجل على رجل دين إلى أجل، وأراد أن يرهن له فيه رهنًا، واتفقا على ذلك: الراهن والمرتهن، فإنهما يأتيان إلى الشهود فيقول الراهن لهم: فلان ابن فلان، له علي عشرون دينارًا أو ثلاثون، ورهنت الفدان الذي لي في مكان يسمى بكذا وكذا بكله وكل ما فيه من الناس إلى الناس رهنًا يباع على الأجل وبعد الأجل، وأجل بيع الرهن، أو هذا الرهن على أجل هذه الدراهم. (ج٤/٢٢١)

وبالجملة: إن جميع ما يحتاج إلى ذكره في البيع يحتاج إلى ذكره في الرهن نسقًا بنسق. (ج٤/٢٢٤)

٦٨٣ شروط الرهن:

أ ـ بقاء الرهن في يده إلى آخر حقه:

مما يجوز أيضًا للمرتهن من شروط الرهن عند عقده أن يقول له الراهن: الرهن في يده إلى آخر حقه، وليس لي بقية أو زيادة إلا في الذهب أو الفضة، إن باعه بنفسه فله، وإن أمر أن يبيعه فله، وإن لزمني فله، وإن لزم الرهن فله، والمعنى في: إن لزم الرهن فله: إن باع الرهن فله وليس عليه شيء مما تصيبه الآفات من ذلك الرهن. (ج٤/٢٢٥، ٢٢٦)

ب ـ موت الراهن والمرتهن:

إذا مات الراهن والمرتهن جميعًا جاز لورثة المرتهن بيعه، وذلك فيما يوجبه النظر. (ج٤/٢٣٢)

ج ـ ذكر الأجل في الرهن:

أما إن رهنه له إلى أجل كذا، فإنه يكون رهنًا بيده، ولا يباع إلى ذلك الأجل، فإذا وصل الأجل انفسخ، ويكون الرهن ـ سخريًا ـ بعدما كان مؤجلًا باتفاق الراهن والمرتهن، وكذلك يكون مؤجلًا، بعدما كان سخريًا، على هذا الحال. **(ج٤/٢٣٣، ٢٣٤)**

د ـ الرهن السخري:

الرهن السخري الذي لم يشترط الراهن والمرتهن في عقد رهنه بيعه عند الأجل، ولا بعده، إذا ماتا جميعًا، جاز لورثة المرتهن بيعه، ومنهم من يقول: يجوز بيعه إذا مات أحدهما، وكذلك أيضًا النسل الذي حدث بعد الرهن في الحيوان، حكمه كحكم الرهن السخري عندهم، في الوجوه التي ذكرناها. **(ج٤/٢٣٥)**

هـ ـ الرهن في الدين العاجل:

إذا كان الدين عاجلًا، وأراد الراهن أن يرهن فيه الرهن للمرتهن، فإنه يرهنه له رهنًا يباع متى شاء المرتهن باعه، وإن وقت له وقتًا يبيعه فيه، فلا يجوز ذلك الرهن، وذلك فيما يوجبه النظر. **(ج٤/٢٣٦)**

و ـ رهن الحيوان:

يجوز رهن الحيوان، وبيعها، وهبتها، وإصداقها، والوصية بها دون ما في بطونها، إذا استثناه الراهن، لأن الحمل غير الأم، فجاز استثناء الراهن. **(ج٤/٢٣٨)**

ز ـ ألا يباع الرهن قبل الأجل:

لا يجوز في شروط الرهن أن يجعلاه رهنًا يباع قبل الأجل، كما لا يجوز أن يأخذ دينه قبل الأجل. **(ج٤/٢٣٩)**

ح ـ الانتفاع بالرهن:

لا يجـوز أيضًا في شـروط الرهن أن يجعـلا في شـروطهما أن يكون للمرتهن أكل الغلات التي تكون في الرهن، وسكنى الدور والبيوت، وركوب الدواب، واستعمالها في منافعه، وشرب ألبانها، والانتفاع بشيء من أداة الرهن، ولا يجوز في الرهن شيء من هذه الشروط؛ لأن هذه الشروط تؤول إلى الربا، لأخذ المرتهن أكثر من حقه. **(ج٤/٢٣٩)**

ط ـ إغلاق الرهن:

لا يجوز من الشروط إذا تراضيا على أن دين المرتهن في الرهن، فما زاد منه علـى حقه فهو لـه، وما نقص فـلا يتبع فيـه الراهن؛ لأن هـذا نوع من المخاطرة، وأكل الأموال بغيـر حق، وهو معنى قولـه ﷺ: «**لا يغلق الرهن**». **(ج٤/٢٤٠)**

٦٨٤ غلات الرهن:

اختلفوا في غـلات الرهن ونمائه، قال بعضهم: هـي معقولة مع الرهن، لا يذهب المال لذهابها، ومنهم من يقـول: هي مثل الرهن في جميع الوجوه، ومنهم من يقول فـي النماء والغلات: هـي لصاحبها، لم تدخـل في الرهن، ولا يمنعه المرتهن. **(ج٤/٢٤١، ٢٤٢)**

٦٨٥ جعل الرهن في يد الوكيل:

يجوز للراهن والمرتهن إذا اتفقا على أن يجعلا بينهما رجلًا عدلًا يكون الرهن بيده، كما يكون رهنًا بيد المرتهن، ويكون له من الشروط مثل ما يكون للمرتهن. **(ج٤/٢٤٨)**

أحكام الرهن

٦٨٦ فسخ الرهن:

إن قال المرتهن للراهن: قد انفسخ رهنك، أو تبريت من رهنك، فلا يشغل الراهن بقوله؛ وذلك لا يرجع الرهن إلى الراهن إلا باتفاقهما جميعًا، في قول بعض الفقهاء، وقال بعضهم: يرجع الرهن إلى الراهن ويحكم عليه بالمال الآن. (ج٤/٢٥٩)

٦٨٧ هبة وبيع مقام الرهن:

يجوز عند شيوخ أهل جادو هبة مقام الرهن؛ وهو أن يقول الراهن للشهود عند الإشهاد عليها: لفلان بن فلان علي كذا وكذا الشيء يسميه، ويسمي أجله إذا كان له أجل، ثم يقول لهم بعد ذلك: الفدان الذي لي في مكان يسمى بكذا وكذا، بكله وكل ما فيه من الناس إلى الناس وهبته له هبة مقام الرهن. وكذلك بيع مقام الرهن أن يقول له: بعته له بيعًا مقام الرهن بكذا وكذا. (ج٤/٢٦١)

وهبة مقام الرهن وبيعه لا ينفسخ باستنفاع المرتهن منه، ولا يذهب ماله، وهو أسوة بين المرتهن وغرماء الراهن إذا أفلس، ومنهم من يقول: هبة مقام الرهن وبيع مقام الرهن، مثل الرهن فيما ذكرنا. (ج٤/٢٦٢)

٦٨٨ رهن في رهن وعوض في رهن:

لا يجوز رهن في رهن ولا عوض في رهن؛ لأنه إذا استحق الرهن من يد المرتهن أدرك على الراهن أن يرهن له ما يستوثق به في ماله، وإذا كان اتفاقهما أول عقد أخذ الدين على ذلك، أو يعطي ماله، وليس الرهن بيد المرتهن بالملك، فيدرك عليه العوض. (ج٤/٢٦٩، ٢٧٠)

٦٨٩ الرهن الحرام:

إذا رهن رجل لرجل رهنًا، فإذا هو حرام، فإن المرتهن يرده لصاحبه دون الراهن، وكذلك الوديعة والعارية والبضاعة إذا كانت بيد رجل مسـلم، ثم علم أنها حرام، فإنما يرد جميع ذلك لمولاه دون الذي جعل ذلك في يده إذا علمه، وإن لم يعلمه فليبعه، وينفق ثمنه.

ومنهم من يرخص فـي رد ذلك إلى الذي في يده، إذا جاء معترفًا، وعلم منه الإنصاف، لأنه أعلم بذلك منه. **(ج٤/٢٧٠، ٢٧١)**

٦٩٠ ما يفعله غير المسلم في الرهن قبل إسلامه:

إذا كان لنصراني على نصراني دين، فرهن له فيه رهنًا، هو خمر أو خنزير أو ما أشبه ذلك من الأشياء المحرمة عند أهل الإسلام، فباعه المرتهن، ثم قضى منه ماله، ثم أسـلما جميعًا بعد ذلك، فقد برئ الراهن من الدين بعدما استوفى المرتهن جميع حقه في حال شركهم من تلك الأشياء، والإسلام جب لما قبله.

وكذلك ما اقتسمه المشركون في حال شركهم من مواريثهم على خلاف قسمة مواريث أهل الإسلام، ثم أسلما بعد ذلك، فقد مضى لسبيله. **(ج٤/٢٧١)**

٦٩١ غصب الراهن الرهن:

إذا رهـن رجل لرجل رهنًا، ثم غصب منه، فـرده بعد ذلك، أو رد عليه، فهو رهن على حاله، لأن زوال القبض بغير حق من يد المرتهن لا يبطل الرهن. **(ج٤/٢٧٦)**

٦٩٢ جعل الرهن صداقًا للمرأة:

إن تزوج الرجل امـرأة بصداق معروف، فرهن لها فيـه رهنًا من قبل أن يمسها، ثم مسـها بعد ذلك، فالرهن جائز على حاله الأول، وإن طلقها من قبل

أن يمسها أو وقعت بينهما حرمة، فهو رهن لنصف الصداق الذي هو ثابت للمرأة، إذا اشترطت أن الرهن في يدها إلى آخر حقها، لأن نصف الصداق مرجوع إلى الراهن الذي هو الزوج بالطلاق. (ج٤/٢٧٩)

٦٩٣ جعل الرهن أجرة للأجير:

كذلك الأجير أيضًا على العمل إذا رهن له رب العمل رهنًا بأجرته قبل تمام العمل، ثم بدا لهما، أو لأحدهما قبل تمام العمل، فالرهن ثابت على حاله للأجير بجميعه في الذي استحق بعمله من الأجرة، إذا اشترط عليه أن الرهن بيده إلى آخر حقه. (ج٤/٢٨٠)

٦٩٤ ما يجوز للراهن من الأفعال في الرهن:

أ ـ إصلاح الرهن:

أول ذلك إصلاح الرهن، وفي الأثر: وإذا رهن رجل لرجل أرضًا فأراد المرتهن إصلاحها، فلا يمنعه الراهن من ذلك، وذلك مثل: الحرث وبنيان ما انهدم من المساكن، وسد ما انثلم من جسور الفدادين والبساتين.

وكذلك الراهن إذا أراد إصلاح الرهن فيما ذكرنا، فلا يمنعه المرتهن من إصلاحه؛ لأن هذا كله صلاح الرهن. (ج٤/٢٨٢، ٢٨٣)

ب ـ بيع الرهن:

كذلك أيضًا لا يجوز للراهن في الرهن بيع، ولا هبة، ولا صداق ولا كراء، ولا قسمة. (ج٤/٢٨٥)

ج ـ عتق الرهن:

أما إذا كان الرهن عبدًا أو أمة، فأعتقه الراهن، أو دبره، جاز عتقه وتدبيره إذا كان في قيمته فضل عن الدين الذي رهن فيه، ويرجع المرتهن على الراهن

بحقه، وإن لم يكن في ثمنه فضل على الديـن الذي رهن فيه، فلا يجوز عتقه إياه، ولا تدبيره. (ج٤/٢٨٦، ٢٨٧)

د ـ دفع الراهن الرهن صداقًا:

إذا رهن رجـل لرجل فدانًا معروفًـا، ثم تزوج الراهن امـرأة، وأصدقها نصف ماله في الأصل، فلا تدخل المرأة فيه بصداقها إذا لم تكن فيه زيادة عن مال المرتهن، لأن حق المرتهن متقدم فيه. (ج٤/٢٨٩)

٦٩٥ ما يكون على الراهن من الحقوق في الرهن:

إن على الراهن جميع مؤونة الرهن، وما يحتاج إليه، لأنه مالكه وصاحبه، لقوله ﷺ: «**لصاحبه غنمه، وعليه غرمه**». (ج٤/٢٩٢)

وبالجملـة: إن على الراهن جميع ما يحتاج إليـه الرهن وجميع ملازمه وجميع مضراته التي يؤخذ بنزعها من حائط مائل، أو شـجرة مائلة وما أشـبه ذلك. (ج٤/٢٩٥).

٦٩٦ امتناع الراهن عن إصلاح الرهن:

الأصل فـي ذلك: أن جميع ما يحتاج إليه الرهـن، مما يكون فيه هلاكه عند الترك، إذا فعله المرتهن بماله عند امتناع الراهن من ذلك فإنه يدركه عليه. (ج٤/٢٩٩)

٦٩٧ ما يكون على المرتهن:

أ ـ ما يحفظ به الرهن:

أول ذلك على المرتهن حـرز يحرز الرهن كيف شـاء، وعليه الموضع الذي يكون فيه، وأشـكال الحيـوان وقيودها، لأن هذا من تمـام الحرز لقوله تعالى: ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. (ج٤/٣٠١)

ب ـ رد الرهن إلى الراهن:

كذلك أيضًا على المرتهن رد الرهن إلى الراهن، إن انفسخ من يده بوجه من الوجوه، مثل: إن تبرأ منه، أو وضع حقه على الراهن، أو استوفى منه دينه، أو وهب دينه ذلك لرجل آخر، أو حوله الراهن على من كان له عليه دينه، فإنه في هذا كله ينفسخ الرهن. **(ج٤/٣٠٢)**

ج ـ ضمان الرهن:

على المرتهن أيضًا مصيبته لقولـه ﷺ: «**الرهن بما فيه**»، وفي كتاب أبي عبدالله محمد بن بركة: واختلف أصحابنا في الرهن إذا ضاع في يد المرتهن، فقال بعضهم: لم يرجع أحدهما على صاحبه بشـيء، زاد الحق على قيمته، أو نقص، وقال آخرون: يترادان الفضل بينهما، وقال آخرون: يرجع صاحب الدين على صاحب الرهن.

وإن زاد كان المرتهن أمينًا في الرهـن، ولا يرجع صاحب الرهن بفضل قيمة الرهن. **(ج٤/٣٠٩)**

٦٩٨ ما لا يجوز للمرتهن أن يفعله في الرهن:

أ ـ الانتفاع بالرهن:

مما لا يجوز له أن يفعله: الانتفاع بالرهن، فإنه ليس بمأذون له في ذلك، وإن استنفع بالرهن الذي بيده، فقد انفسخ من يده، ويكون عليه غرم ما استنفع به؛ لأن الرهن بمنزلة الأمانة. **(ج٤/٣٢٦)**

ب ـ التعدي على الرهن:

إذا تعدى، أو فعل ما ليس له أن يفعلـه؛ خرج من حد الأمانة إلى حد الضمانة، وصار متعديًا بفعله ذلك وانفسـخ من يـده حين خرج عن حكمه الأول.

ومنهم من يقول: لا ينفسخ الرهن باستنفاعه، منه، ويكون قيمة ما استنفع قضاء من حقه. (ج٤/٣٢٦)

٦٩٩ ما يجوز للمرتهن أن يفعله في الرهن:

أ ـ بيع ثمار الرهن:

إذا كان في الأصل الذي في الرهن ثمار مدركة؛ فجائز للمرتهن أن يبيعها للراهن، ولا يضيق عليه الاستقصاء في ثمنها، كما يستقصيه إذا أراد لغيره من الناس من قبل أن الرهن له، وإنما جاز له أن يبيع الثمار على الأشجار؛ لأن ذلك أصلح لهما. (ج٤/٣٣٥)

ب ـ الإمساك بالراهن إذا أكل من ثمار الرهن:

للمرتهن أن يستمسك بالراهن بالتعدية إذا أكل من ثمار الرهن، أو أخذ منه شيئًا، ويحلفه إذا جحد، ويوقف عليه التهمة؛ لأنه خصيم فيما في يده، والراهن ممنوع بحق المرتهن.

وكذلك غير الراهن يستمسك به المرتهن بالتعدية. (ج٤/٣٣٨)

ج ـ معاشرة الزوجة إن كانت هي الرهن:

إذا رهن رجل لرجل خادمًا، وهي امرأة المرتهن قبل ذلك، فله أن يطأها بعد الرهن، وإن كان لم يطأها قبل ذلك، ولا يضر بماله شيئًا بدخوله عليها؛ لأن ذلك من حقوق الزوجية، فلا يضر بالرهن شيئًا ولا يمنعه الراهن؛ لأن الرهن لا يحرم ما هو حلال في حق الغير. (ج٤/٣٤١)

د ـ بيع الرهـن:

إذا كان الرهن في يد المرتهن، فأراد بيعه بعد حلول أجله، وهو دار، أو فدان، أو بستان، أو ما أشبه ذلك من الأصول، فإنه يأتي للحاكم فيقول له: فلان

ابن فلان، لي عليه كذا وكذا دينارًا، من قبل بيع كذا وكذا لشيء، فيسميه إلى أجل. وقد أدرك أجله، وقد رهن لي فيها الفدان الذي في مكان يسمى بكذا وكذا رهنًا يباع على الأجل وبعد الأجل، وأجل بيع ذلك الرهن على أجل الدنانير.

ثم يأتي بعد ذلك على جميع شروطه في الرهن أول مرة، ثم يقول له الحاكم: بين لي ذلك، فيأتي بشهوده على ذلك.

ثم يأمره الحاكم بعد ذلك ببيعه، إذا كان الشهود عنده مرضيين، وكانت الدعوة والشهادة جائزتين، وجاز للمرتهن أن يدعي ما ذكرنا، ويشهد عليه كما ذكرنا، حضر الراهن لذلك، أو لم يحضر، ويجزئ في ذلك شهوده الخبر دون الشهادة، أنكر الراهن ذلك، أو لم ينكره. **(ج٤/٣٤٧، ٣٤٨)**

وأما الرهن المقبوض من الحيوان أو غيره من المتاع والثياب، فلا يحتاج إلى إتيان الحاكم في بيعه؛ لأنه في يده وهو القاعد فيه، وإن أتى إلى الحاكم مثل الأصل، فهو أحوط له لما يحدث إليه من قبل الراهن بعد ذلك. **(ج٤/٣٥٠)**

هـ ـ نفقة بيع الرهن:

لا يعطي المرتهن من الرهن أجرة الحمال الذي يحمله إلى السوق، ولا الطواف الذي ينادي عليه، ولا الكيال الذي يكيله، ولا الوزان الذي يزنه، من جهة أن الأمين ببيع الرهن مقيد، والمقيد لا يتعدى إلى ما سواه. **(ج٤/٣٥١)**

وذهب بعض، إلى أن المرتهن، وخليفة الوصية يجوز لهما أن يعطيا ما ذكرنا من ذلك الشيء الذي يجوز لهما أن يبيعاه، مما لا يصح امتثال الفعل إلا به. **(ج٤/٣٥٢)**

و ـ الشفعة في الرهن:

لا يدرك المرتهن، ولا المسلط شفعة الرهن، إذا كان مما يكون لهما شفعته، لأن بيعهما إياه كالتسليم للشفعة، فلا ينقض فعلهما. **(ج٤/٣٥٣)**

ز ـ البيع بغير الدنانير والدراهم:

لا يباع جميع المرهون إلا بالدنانير والدراهم، إذا لم يكن فيه الشرط أن يباع بغير ذلك؛ لأن أصل البيع أن يكون بالدنانير والدراهم، وهي أثمان الأشياء، والأشياء مثمنات لها. **(ج٤/٣٥٣)**.

ح ـ بيع الرهن نسيئة:

إذا وكله يبيعه له، ولم يشترط عليه أن يبيعه نقدًا ولا نسيئة ولا بعروض، فباعه بدراهم أو بدنانير بنقد، فذلك جائز باتفاق، وإن باعه بنسيئة بدنانير أو دراهم، ففي ذلك خلاف بين أصحابنا، فبعضهم ضمنه الثمن، وبعضهم أجاز له الفعل. **(ج٤/٣٥٤، ٣٥٥)**

ط ـ هبة الرهن:

إذا وهب المرتهن الرهن هبة، واشترط الثواب، فلا تجوز هبته، ولو مع شرط الثواب، وكذلك إذا كان الرهن عبدًا، فكاتبه، فلا تجوز كتابته إياه ـ ولو كاتبه بأكثر من ثمنه ـ لأنه لم يؤمر بذلك، فإذا فعل ما لم يؤمر به، خرج من حد الأمر. **(ج٤/٣٥٧، ٣٥٨)**

ي ـ بيع الأصل:

لا يبيع الأصل إذا كان يجد في الثمار وفاء لحقه، وكذلك إذا كان الرهن حيوانًا، وكان في غلته وفاء لحقه دون بيع الحيوان، فلا يبيع الحيوان بعدما كان يجد وفاء حقه في غلتها من: سمن أو لبن أو جبن أو صوف أو ما أشبه ذلك من الغلة. **(ج٤/٣٥٩)**

٧٠٠ اختلاف الراهن والمرتهن ودعاويهما في ذلك:

ذلك أن اختلافهما لا يخلو أن يكون في الرهن أو في الحق. فإذا اختلفا، كان القول فيه قول المرتهن؛ لأنه أمين فيما في يده، وعلى الراهن

البينة، وإن اختلفا في الحق كان القول قول الراهن، وعلى المرتهن البينة؛ لأنه مدع على الراهن. (ج٤/٣٦٤)

الشفعة

٧٠١ حكمها:

الشفعة واجب الحكم بها، لما روي عن الرسول ﷺ قال: «**الجار أحق بصقبه**»، يعني: بشفعته، وفي رواية أخرى: أن النبي ﷺ قال: «**أيما رجل له شريك في دار أو ربع، فأراد أن يبيعها، فلا يبعها حتى يعرض على شريكه، فإن أراد فهو أولى**». (ج٤/٣٧٠، ٣٧١)

٧٠٢ معرفة المشفوع فيه:

اتفقوا أن الشفعة في الأصول والعقارات من الدور والبيوت والفدادين، والمزارع، والبساتين، والأجباب، والصهاريج، والحمامات، والأنادر، والغيران، وما أشبه ذلك من الأصول.

والدليل على هذا: ما روي أنه قال ﷺ: «**الشفعة للجار، ما لم تقسم، وتقع الحدود**»، فكأنه قال: الشفعة فيما تمكن فيه القسمة، ما دام لم يقسم، وهذا لا يوجد إلا في الأصول. (ج٤/٣٧٣، ٣٧٤)

٧٠٣ معرفة الشافع:

الأصل في ذلك: قوله ﷺ: «**الجار أحق بصقبه**»، وقوله ﷺ: «**الشفعة للجار، ما لم تقسم**»، فإذا قسمت، وضرب الحدود فلا شفعة، وفي الأثر: الشفعة للجار الخليط دون الملاصق، فإذا وقعت الحدود بين الشركاء، فلا شفعة. (ج٤/٣٧٦)

٧٠٤ حكمة تشريع الشفعة:

الذي يوجبه النظر عندي: أن أصل الشــفعة لدفع الضرر، وذلك أن أصل الشــفعة على ما ذكره ابن قتيبة: كان الرجل في الجاهلية، إذا أرد بيع منزل، أو حائط، أتاه الجار، أو الشريك، أو الصاحب، فشفع إليه فيما باع، فشفعه وجعله به أولى ممن بعد سببه، فسميت شفعة وسمي طالبها شفيعًا، وجعلها النبي ﷺ حقًا لقوم دون قوم، من ذوي الأسباب. (ج٤/٣٧٧، ٣٧٨)

٧٠٥ الشفعة للغائب:

وعند أصحابنا: لا شفعة لغائب، ولو قدم من يومه ذلك، إلا إن كانت له خليفة، فهو كغيره من الناس، وإن اســتخلف له العشــيرة بعد البيع خليفة فلا يدركها، كما لا يدركها هو إذا قدم بعد البيع. (ج٤/٣٨٦)

٧٠٦ شفعة اليتيم والمجنون والأبكم:

كذلك اليتيم، والمجنون، والأبكم لا شــفعة لهــم، إلا إن كانت خلائف كالغائب سواء؛ لأن العلة التي بها أزيحت الشفعة عن هؤلاء تعطيل حق واجب إلى غاية لا تدرك. (ج٤/٣٨٦)

٧٠٧ الشفعة بين الذمي والمسلم:

جوز أيضًا: أن تؤخذ الشــفعة من يد الذمي بالإســلام، كما كانت تدرك بالجوار، فهذا إذا كانت تدرك لحق الجار، وأما إذا كانت تدرك لدفع المضرة، فهي تدرك لدفع المضرة، ولا يدركها الذمي على المســلم، لأن المسلم شفيع، ولا تدرك شفعة عن شفيع. (ج٤/٣٨٩، ٣٩٠)

وبالجملة: إن المسلم يدرك الشفعة، شــفعة الإسلام، على المشرك في جميع ما اشــتراه من الموحديــن، مما تكون فيه الشــفعة، وما اشــتراه من

المشـركين، فلا يدركها عليـه، إلا بما يدركها علـى الموحدين، ولا يدركها الذمي على المسلم على كل حال. (ج٤/٣٩١)

٧٠٨ شفعة الولد على ولده:

لا يدرك أيضًـا الولد الشـفعة على والـده فيما اشـتراه، لحرمة الأب، ولقوله ﷺ: «**أنت ومالك لأبيك**»، وكذلك ما باعه الوالد أيضًا، لا يدرك الولد فيه الشـفعة، لئلا ينتقض فعل أبيه، ومنهم من يقول: يدركهـا فيما باعه أبوه، ويدركها جميع القرابة، بعضهم على بعض. (ج٤/٣٩٢، ٣٩٣)

٧٠٩ شفعة خليفة الغائب واليتيم:

خليفة الغائب، واليتيم، والمجنون، والأبكم، والوصية لا يدركون الشفعة لما باعوه من هذه الأموال التي في أيديهم، لأن الشـفيع لا يكون بائعًا، وإنما يكون من يجـوز أن يكون مشـتريًا، والرجل الواحد لا يجـوز أن يكون بائعًا شفيعًا، كما لا يكون مشتريًا. (ج٤/٣٩٤)

٧١٠ معرفة المشفوع عليه:

المشفوع عليه كل من انتقل إليه الملك بالشراء، أو ما يقوم مقام الشراء؛ مثل: هبة الثواب أو المبادلة بالقيمة، وكذلك القضاء في الحقوق، لأنه بيع من البيوع. (ج٤/٣٩٩)

٧١١ عقوبة قاطع الشفعة:

بلغنـا أن ريح الجنة يوجد مسـيرة خمسـمئة عـام، ولا يريحه جاهل، ولا قاطع شفعة، ولا امرأة لغير إذن وليها.

وقال أبو محمد وافي بـن عمار عن بعض أشـياخنا، أنه قال: لو أن

المشــتري وضع رجلًا في الأرض، ورجلًا في الســماء طلبًا لقطع شــفعة الشفيع، ما قدر على ذلك. (ج٤/٤٠٣)

٧١٢ صفة أخذ الشفعة وبماذا يأخذها ؟

أما صفة أخذها، وبماذا يأخذها؟ ففي الأثر: وإذا أراد الشفيع أن يأخذ شــفعته، فإنه يأتي الشــفيع إلى المشــتري، ومعه أمينان، فيقــول له: إنك اشــتريت أرض فلان، ولي شــراؤها بالشفعة، وقد أخذت شــفعتي، وهذا مالــك، فيعطيه الثمن الذي اشــتراها بــه، إن عرفه بلا زيــادة ولا نقصان. (ج٤/٤٠٥)

٧١٣ الزيادة أو النقصان في مال الشفعة:

إن أعطاه أقل من الثمن الذي اشــتراها به، فقد فاتته الشــفعة، فإن أعطاه أكثر من الثمن الذي اشتراها به، فقد فاتته أيضًا، وقيل: بأن لا تفوته إذا رمى له أكثر من الثمن الذي اشتراها به. (ج٤/٤٠٦).

٧١٤ طلب البينة من المشتري:

في الأثر: وذكرت أن رجلًا طلب إلى آخر، فقال له: اشــتريت ما لك فيه شفعة، فادفع لي مالي، فإن قال له الشــفيع: لا علم لي بما ذكرت، فله ذلك، وعلى الآخر البيان لما يدعيه. (ج٤/٤٠٨)

٧١٥ تأخير الشفيع الثمن إلى أجل:

إن اشترى المشتري بثمن معلوم إلى أجل معلوم، فإنه يأتيه الشفيع بذلك الثمن، فيريه إياه، ثم يقول: أخذت شــفعتي، وهذا في يدي، فإذا حضر الأجل أعطيته إياك، ثم يرد الثمن، فإذا بلغ الأجل الــذي بينهما، فيأتيه، ويعطيه إياه. (ج٤/٤١٤)

٧١٦ كم يأخذ الشفيع من الشفعة:

اعلم أن الشفيع لا يخلو أن يكون واحدًا أو في كثرة، والمشفوع عليه لا يخلو أن يكون واحدًا أو في كثرة، فإن كان الشفيع واحدًا والمشفوع عليه واحدًا، فالواجب عليه أن يأخذ الكل، أو يدع الكل، وإن كان المشفوع عليه واحدًا، والشفعاء أكثر من الواحد، فإنهم اختلفوا في ذلك في موضعين.

أحدهما: في كيفية قسمة المشفوع فيه بينهم.

والثاني: إذا اختلفت أسباب شركتهم: هل يحجب بعضهم بعضًا أم لا؟ مثل: أن يكون بعضهم شركاء في الملك الذي ورثوه؛ لأنهم أهل أسهم واحد، وبعضهم أهل عصبة.

أما كيفية توزيع المشفوع فيه بينهم، فإن بعضهم قال: يقسم المشفوع فيه بينهم على قدر حصصهم، فمن كان نصيبه الثلث، أخذ الثلث من المشفوع فيه بثلث الثمن. **(ج٤/٤٢٥)**

وهذا إذا جاؤوا إليها جميعًا، وإن تسابقوا، فهي لمن وثبها منهم، وإن سلمها بعضهم، فهي للباقين، أخذوها جميعًا، أو تركوها جميعًا، ولا يدخل الضرر على المشتري في ذلك. **(ج٤/٤٢٦)**

٧١٧ شفعة الجار:

كذلك شفعة الجار، إذا كانت لأكثر من شفيع واحد، وكان بعضهم أقرب من بعض، قال بعضهم: أولاهم بالشفعة أقربهم، ثم الذي يليه، ثم الذي يليه إلى آخرهم، لأن الجار القريب أولى من الجار البعيد، وقال آخرون: هم جميعًا سواء في الشفعة، القاصي منهم والداني، واسم الجار يشملهم لقوله ﷺ: «**الجار أحق بصقبه**». **(ج٤/٤٢٨)**

٧١٨ إن كان المشفوع عليه جماعة:

أما إذا كان المشــفوع عليه ثلاثة أو أكثر، وأراد الشــفيع أن يشــفع على أحدهم دون الآخرين، فله ذلك؛ لأن حقه يأخذ منه ما أراد ولم يدخل في ذلك ضررًا على المشتركين؛ لأن الشركة ثابتة بينهم.

ومنهم من يقول: له شفعة الجميع في شــفعة ذلك الذي له شفعته؛ لأن هذه صفقة واحدة، والقول الأول فيما يوجبه النظر أصح. (ج٤/٤٣٣)

٧١٩ متى يأخذ الشفيع الشفعة؟ ومتى تفوته ولا يأخذها؟

اختلف العلماء في ذلك؛ قال بعضهم: الشفعة واجبة للشفيع على الفور بشــرط العلم، وإمكان الطلب، فــإذا علم، وأمكن الطلــب، ولم يطلب بطلت الشفعة، وفي الأثر: ويشــفع عند علمه، وإن صلى ركعتين نافلة قبل أن يشفع بطلت. (ج٤/٤٣٥)

وقال آخرون: وقت وجوبها متسع، وليس هو على الفور، واختلفوا في هذا الوقت، هل هو محدود أم لا؟ قال بعضهم: محدود، ومدته ثلاثة أيام بعدما علم.

وقال بعض: لا تبطل شفعة الشفيع إلى سنتين، وقال بعضهم: إلى ثلاث سنين. (ج٤/٤٣٦)

وقال بعضهم: لا يبطل الحق تقادمه، ولا تفوته حتى يقطعها المشتري.

والمأخوذ به عند أصحابنا: أن الوقت ثلاث ســنين، وهو وقت الإشهاد عندهم في الأحكام. (ج٤/٤٣٧)

٧٢٠ تسليم الشفيع المشتري الشفعة:

إن سلم الشفيع للمشتري الشفعة، فقد فاتته، ولا يدرك الرجوع بعد ذلك، وكذلك أيضًا: إن أتى الشفيع إلى المشتري، فســأله أن يبيع له الأرض التي له

شفعتها، أو يوليها له، أو يهبها له، فأبى عليه المشتري، ثم أراد أن يأخذ شفعتها، فلا يدركها بعد ذلك؛ لأن ذلك منه إقرار بإسقاط حقه في الشفعة. (ج٤/٤٤١)

أحكام الشفعة

٧٢١ موت المشتري أو الشفيع:

إذا مات المشتري فلا يدرك الشفيع الشفعة بعد موته عند ورثته إلا إن أحياها في حياة المشتري، وإن مات الشفيع قبل أن يأخذ شفعته من المشتري، فلورثته أخذها بعد موته، أحياها الشفيع في حياته أو لم يحيها، لأن الشفعة تورث، وتباع، وتوهب في قول الشيخ أبي الربيع ﵀، وقال أبو محمد وافي بن عمار: إذا مات الشفيع قبل أن يأخذ شفعته، فلا يدركها ورثته عند المشتري من بعده إلا إن أحياها مورثهم في حياته عند المشتري. (ج٤/٤٤٧).

٧٢٢ رد المبيع بالعيب:

أما رد المبيع إذا مات المشتري قبل أن يرده على البائع بالعيب، فلا يدرك ورثته بعده رده على البائع، إلا إن أحيا ذلك مورثهم في حياته، لأن المشتري مخير بين أن يرد الشيء المعيب بالعيب، أو يرضى به. (ج٤/٤٤٩)

وكذلك إن مات البائع قبل أن يرده المشتري عليه بالعيب، فلا يدرك على ورثته من بعده رده، إلا إن أحيا ذلك في حياة مورثهم؛ لأن هذا الحق لم يتعلق بترك مورثهم فيلزمهم، ولا يلزم الورثة من الحقوق، إلا ما تعلق بمال مورثهم بعد موته. (ج٤/٤٥٠)

٧٢٣ الفرق بين الحقوق والأموال:

أصل هذا فيما يوجبه النظر في هذه المسائل: أن الحقوق بخلاف الأموال، والحقوق صاحبها مخير بين أخذها، وتركها، أعني: تجويز الفعل،

فإذا جوزه جاز، ولو لم يرض المطلوب، لأنه صدر ذلك منه برضاه، وإنما تعلق الجواز إلى الطالب.

والأموال لا تترك عن المطلوب بها إلا بعقد يوجب إخراج ملك من مالك إلى من انتقل إليه. (ج٤/٤٥١).

٧٢٤ الثمن الذي يدفعه الشفيع إذا باعها المشتري:

إن اشترى رجل أرضًا بعشرة دنانير، ثم باعها لآخر بعشرين دينارًا، وباعها الثاني للثالث بثلاثين دينارًا، فأراد الشفيع أخذ شفعته؛ فله أخذها من أيهم شاء، من الأول، أو الثاني، أو الثالث بالثمن الذي اشتراه به دون غيره، ولو كانت الأثمان مختلفة. (ج٤/٤٥٦)

٧٢٥ ما أنفقه المشتري على محل الشفعة:

في الأثر: وإذا اشترى رجل من رجل أرضًا، ولها شفيع، ثم عمل المشتري فيها عملًا كثيرًا من بناء، أو حرث، أو حفر أنهارًا وأجبابًا أو آبارًا ومغارات، أو عنى فيها عناءً كثيرًا، ثم أخذ الشفيع شفعته بعد ذلك، فلا يدرك عليه المشتري أجر ما عنى من عمل في قول الشيخ رضي الله عنه.

وقال أبو محمد وافي بن عمار: له أجر عناه؛ لأنه ليس بمتعد. (ج٤/٤٥٩)

٧٢٦ تغير أرض الشفعة:

إن تغيرت أرض الشفعة في يد المشتري قبل أن يأخذ الشفيع شفعته، فإنه لا يخلو أن يكون تغيير نقصان، أو تغيير زيادة.

فإذا كان تغيير نقصان، فلا يخلو أن يكون التغيير من قبل الناس، أو من قبل الله.

فإن كان من الناس، ثم أخذ الشفيع الشفعة، فإنما على الرجل أن يعطي قيمة ما أفسد للشفيع دون المشتري؛ لأن الشفعة له.

وإن كان النقصان من قبل الله، ثم أراد الشفيع الشفعة، فعليه أن يعطي للمشتري جميع الثمن.

وإن كان التغيير من قبل الزيادة فإنها لا تخلو أن تكون تلك الزيادة من تلك الأرض، أو من خارج، فإن كانت من الأرض فهي للشفيع، وإن كانت من خارج، فهو للشفيع إذا كان النقض والفسائل من تلك الأرض بعينه، ولا يدرك أيضًا عناه للمشتري، والذي أدخله فيها من غيرها من النقض والفسائل، فليخرجه منها إذا أخذ الشفيع شفعته، إلا إن اتفقا عليه وتركه بقيمته. (ج٤/٤٦٠، ٤٦١)

٧٢٧ دعاوى الشفيع والمشتري واختلافهما:

أ ـ اختلاف البائع والمشتري:

إذا اختلف البائع والمشتري على الثمن، فقال البائع: بعت لك بمائة، وقال المشتري: لا بل بعت لي بخمسين، فاختصما على ذلك، فأتى على المشتري ببينة ما يدعيه، ثم أراد الشفيع أخذ الشفعة، فإنما عليه المائة التي أخذها البائع من المشتري بشهادة العدول، ولا يؤخذ بقوله للبائع: بعت لي بخمسين؛ لأن العدول أولى من قوله. (ج٤/٤٦٣)

ب ـ اختلاف الشفيع والمشتري:

إن اختلف الشفيع والمشتري في مقدار الثمن، فعلى المشتري البينة؛ لأن عليه بيان ذلك، ويجزيه الخبر؛ لأن ذلك منه بيان شيء ثابت باتفاقهما، ولكن اختلافهما في المقدار، وإن لم تكن البينة للمشتري فعليه اليمين أيضًا؛ لأنه هو الذي باشر الفعل. (ج٤/٤٦٣)

الهـــبة

٧٢٨ حكمها:

الهبة جائزة، لقوله ﷺ: «**لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة نفسه**» ولهذا قالوا: من وهب هبة بطيبة نفس كان للموهوب أخذها، فهذا يدل على أن الهبة لا تحل إلا بطيبة نفس، وقد أحال جوازها، ﷺ، إلى طيبة النفس، فمتى لم تطب نفس بها فهي غير جائزة، ولا يغني عنها اللفظ، لكن ذلك إنما يعرف بالدلائل والقرائن. **(ج٤/٤٦٧)**

٧٢٩ اشتراط القبض في الهبة:

أما الهبة التي لغير الثواب: فهي التي لم يتبين سبيلها، فلا خلاف في جوازها، وإنما اختلفوا في أحكامها، وذلك أن بعضهم قال: الهبة لا تصح إلا بالقبول والقبض، والحجة في ذلك لهم: «أن أبا بكر رضي الله عنه، وهب لعائشة رضي الله عنها، نخلًا كان في المدينة، فلما حضرته الوفاة جعله ميراثًا، فتكلمت فيه عائشة، فقال لها أبوها: يا بنية إنك لم تقبضيه، وإنه الآن للورثة».

وقال بعض: تجوز الهبة بلا قبض ولا قبول، وقال بعض: تجوز بالقبول، وإن لم تقبض. **(ج٤/٤٦٧، ٤٦٨)**

٧٣٠ الهبة التي يقصد بها وجه الله:

أما الهبة التي يقصد بها وجه الله، فهي صدقة حسنة ومندوب إليها وثوابها عند الله يرتجى، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩].

ولا يحل للمتصدق بها أن يرجع فيها، لقوله ﷺ: «**الراجع في هبته، كالكلب يقيء، ثم يرجع في قيئه**». **(ج٤/٤٧٤)**

٧٣١ الهبة التي يقصد بها وجه المخلوق:

أما الهبة التي يقصد بها وجــه المخلوق، فلا يخلو أن يقصد بها دينه، أو دنياه، فإذا قصد بها دينه فلا تحل، ولا يحل لأحد أن يأكل بدينه. **(ج٤/٤٧٦)**

وأما إذا قصد بالهبة ما يثيبه الموهوب له من الدنيا، فإنه لا يخلو أيضًا أن يكون الثــواب معلومًا، أو غير معلوم، فإذا كان الثــواب معلومًا، فالهبة جائزة، وتجري مجرى البيع في معانيها. **(ج٤/٤٧٨)**

وإن كان الثواب غير معلوم، فهي أيضًا جائزة، وعلى الموهوب له القيمة. **(ج٤/٤٧٩)**

٧٣٢ الهدية بين الناس:

أما الهدية بين الناس فجائزة ومندوب إليها، وروي: أنه قال ﷺ: «**تهادوا عباد الله، فإن الهدية تثبت المودة، وتذهب الشحناء**»، وقال ﷺ: «**لو أهدي إليَّ كراع شاة لقبلته، ولو دعيت إلى كراع لأجبته**». **(ج٤/٤٨٠)**

٧٣٣ موت المُهْدِي أو المُهْدَى إليه:

إن مات المهدَى إليــه قبل وصولهــا، رجعت إلى المهــدِي، وإن مات المهدِي قبل وصولها إلى المهدَى له، رجعت إلى ورثة المهدِي. **(ج٤/٤٨٢)**

٧٣٤ الهبة المختلف فيها:

أما الهبة المختلفة فيهــا، فمثل هبة الرجل لبعض أولاده دون بعض، وقد روي: «أن رجلًا يســمى بشــيرًا وصل إلى النبي ﷺ، يستشهد في نُحل ينحله ابنه النعمان بن بشير، فقال له: **أكل أولادك نحلت؟** قال: لا، فقال له النبي ﷺ: **فارددهُ!**». وروي أنه قال: «**فأشهدوا غيري**»، وروي أنه قال ﷺ: «**أليس يسرك أن يكونوا لك في البر سواء**».

قال بعض: الحكم جائز وهـــو عاص، والدليل لهم قوله ﷺ: «**أشـــهدوا غيري**»، ومنهم من يقول: لا يجوز، لقوله ﷺ: «**اردده!**» ولأن النهي يوجب رد الحكم. ومعنى قوله عندهم: «**أشهدوا غيري**» على معنى التهديد، والذي يوجبه النظر: أن الفعل ثابت، والوالد عاص. **(ج٤/٤٨٤)**

٧٣٥ أخذ الوالد مال ولده:

في كتاب أبي عبد الله: واختلف أصحابنا في مال الولد: هل للأب أخذه في حياته وتمليكه عليه، أو شيء منه في حال الإعسار وغير الإعسار؟

فأجاز بعضهم للأب أخذ المال من ولده، وإن كان الأب موسرًا، ويحكم له الحاكم بجواز ذلك الفعل، وقال بعضهم: لا يجوز له ذلك إذا كان موســرًا، فإذا كان أخذ من ماله شيئًا، كان بأخذه له ضامنًا. **(ج٤/٤٨٨، ٤٨٩)**

٧٣٦ هبة الكراهية:

أما الهبة التي لم تكن عــن طيبة نفس؛ فمنها هبــة الكراهية: لا تجوز، لقوله ﷺ: «**ليــس على مقهور عقد، ولا عهد**»، لا تجــوز للموهوب له، وليس على الواهب منها حــرج؛ لأنه إنما فدى نفســه بماله، وقد أجمــع الناس أن للرجل أن يفدي نفسه من العدو إذا أسروه، وليس ذلك بمعونة لهم.

ومن ذلك أيضًا: عطية المداراة لا تجوز للــذي يأخذها، وفي الحديث: «**شر الناس من يكرمه الناس مخافة شره ولسانه**». **(ج٤/٤٩١)**

٧٣٧ هبة المرأة لزوجها:

في الأثــر: وإذا وهبت المرأة لزوجها هبــة، أو تصدقت عليه بصدقة، أو أبرأته من مهرها، ثم قالت بعــد ذلك: أكرهني، وجاءت على ذلك بالبينة، فإن ابن عبد العزيز كان يقول: لا تقبل بينتها، ويمضي عليها ما فعلت، وكان الربيع يقول: تقبل بينتها على ذلك، ويبطل ما صنعت. **(ج٤/٤٩٧)**

٧٣٨ هبة الاطمانية:

هبة الاطمانية، وفي الأثر: وأما إن أقرت بالهبة، وادعت أنها هبة الاطمانية، فعليها بيان ذلك، وقد اتفق الشيوخ أن هبة الاطمانية لا تنفع، ولا تضر الواهب إلا في وجه واحد، إذا وهب الولد ماله خيفة أن يأكله أبوه بالحاجة، ينفع الولد في ذلك ولا ينصت إلى الأب. (ج٤/٥٠٠)

٧٣٩ هبة التوليج:

إن كانت هبته هبة التوليج، فهذا أوفق ما أخذ به، وما استعملوه، وإن كان قيل فيها غير ذلك عن الشيخ أبي زكرياء اللالوتي: أن تكون الهبة جائزة ماضية، ولا يكون في المال هبتان ولا بيعتان. (ج٤/٥٠٠)

٧٤٠ هبة العمرى والرقبى والسكنى:

في الأثر: قلت: فأخبرني عن العمرى والرقبى والسكنى، قال ابن عبدالعزيز: إن كان معنى الرقبى على معنى العمرى أن يقول: أعمرتك هذه الدار حياتك، فهي لك عمرى، ولك رقبى، ولك سكنى، على أنها لك حياتك، فقد قال أبو عبيدة: رفع ذلك إلى جابر وإلى ابن عباس، أنه من عمر شيئًا، فهو له ولورثته من بعده.

قال ابن عبد العزيز: وكان غيره من الفقهاء لا يجيز ذلك، ولا يراه للورثة من بعده، وكان إبراهيم ممن يقول: العمرى إذا مات الذي أعمرها، فهي راجعة، إلا أن يقول: هي لك ولعقبك، وقول إبراهيم أعدل عندي. (ج٤/٥٠٢، ٥٠٣)

٧٤١ حكم هبة العارية:

أما التي تسمى عارية، فهي جائزة بالسُّنَّة، والسبب في ذلك، أن النبي ﷺ: سأل صفوان بن أمية أن يعيره سلاحه، فأبى عليه، فقال ﷺ: «**عارية مضمونة مؤداة**». (ج٤/٥٠٥)

٧٤٢ ضمان العارية:

اختلف الناس في قول النبي ﷺ: «**مضمونة مؤداة**»، قال بعض: ليس في قول النبي ﷺ «**عاريــة مضمونة مؤداة**» ما يجــب الضمان، لأنهــا أمانة، وأنه لا يملكها، وأن عليه أن يرد الأمانة إلى صاحبها، فسبيلها كسبيل سائر الأمانات، لا يلزمه فيها إلا الحفظ لها.

وقال آخرون: معنى قولــه ﷺ: «**عارية مضمونة مــؤداة**»، أي: أنا لها ضامن حتى أؤديها لك، ولو لم تكن مضمونــة بهذا القول، كان فيه تغريم لصاحبه.

وقال آخرون ـ وهو المأخوذ به عند أصحابنا ـ: إن المستعير متى شرط لصاحب العارية ردها أو شرط عليه ربها كان لها ضامنًا، وهذا القول أعدل، وأشبه بظاهر السُّنَّة، وإذا لم يشترط، لم يكن عليه ضمان، إلا بالتعدي فيها. **(ج٤/٥٠٥، ٥٠٦)**

٧٤٣ ما تجوز فيه العارية:

العارية تكون في الأرضين والدور والحيــوان والمتاع، وجميع ما يعرف بعينه، إذا كانت منفعة مباحة الاستعمال. **(ج٤/٥٠٩)**

٧٤٤ ما يحدثه المستعير في العين المستعارة:

إن أذن له أن يبني في أرضه بيتًا، ويسكن فيه إلى أجل معلوم، فبنى فيها، ثم بدا لصاحــب الأرض، فأخرجه قبل تمــام الأجل، فإنه يعطيــه عناه وقيمة النقض إن أدخله من خارج؛ لأنه لم يتم له شرطه، والنقض تابع للأرض، وأما إن لم يخرجه إلا بعد تمام الأجل، قد ذكر في الأثر قولان: قال بعضهم: عليه أجر عناه، وقال بعض: ليس عليه شيء. **(ج٤/٥٠٩)**

الوصـــايا

٧٤٥ حكمها:

الوصية للأقرب واجبة على كل إنســان بالغ صحيح العقل، إذا كان له مال يوصي بــه، والدليل على وجوب ذلك: قــول الله ﷻ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]. (ج٤/٥١٤)

٧٤٦ الحقوق التي تجب الوصية بها:

هذه الحقوق التي تجب عليه الوصية بها، ويكون هالكًا إذا ترك الوصية بها، مثل إذا ترك الوصية بالزكاة، إذا وجبت عليه، أو الحج إذا وجب عليه، أو جميع ما كان عليه من أموال الناس بالتعدي.

وأما المعاملات والأمانات، فإذا كانت الشــهادة عليهــا فلا يحكم عليه بالعصيان إن لم يوص بها، وأما إن لم تكن عليه الشــهادة، ولم يعلم بها ففيها اختلاف. (ج٤/٥١٦)

٧٤٧ الوصية بحقوق الله تعالى:

الحقوق التي بينه وبين الله، من المغلظــات والكفارات والعتق والأموال التي لا تنسب لأحد من الناس، من وجوه الأجر كلها والمسكنة، إن لم يتنصل من ذلك في حياته حتى مات ولم يوص بها فقد عصى ربه، وقيل: إن أمره إلى الله إذا ترك الوصية بمثل هذا كله فلا يحكم عليه بالعصيان. (ج٤/٥١٧)

٧٤٨ نسيان الوصية:

لا يسعه نسيان الوصية للأقرب، ولا نسيان الوصية بالحج والزكاة عند بعضهم؛ لأن ذلك تضييع منه، وكذلك نســيان التعدي وجميع المعاملات

عند بعضهم، لأنه ركب ما هو محظور عليه، ثم سـوف التوبة حتى نسـي، فقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [النساء: ١٧]. (ج٤/٥١٧)

٧٤٩ صيغة الوصية:

إذا أراد الرجل أن يكتـب وصيته فليقل: هذا ما أوصى به فلان ابن فلان الفلاني في صحة من عقله وجواز من أمره: أوصى وهو ممن يشـهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وما جاء به محمد ﷺ هو الحق من عند الله، وأوصي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبر الوالدين أبرارًا كانا أو فجـارًا، وصلة الرحم، وحق الجار، وما ملكـت اليمين، والقيام بالحق، وأن يطاع الله ولا يعصى، وأن يذكر ولا ينسـى، ثم يوصي للأقرب وما عليه مـن تبعات الناس وما يجب عليه فيما بينه وبيـن الله، مثل الزكاة والحج والعتق والكفارات وما أشبه ذلك، ثم يوصي بما أراد أن يوصي به، ولاحتياط ما عليه مما لم يتيقن به. (ج٤/٥٢١، ٥٢٢)

٧٥٠ من تجوز وصيته ومن لا تجوز:

اتفقوا أنه تجوز وصية كل بالغ صحيح العقل، ذكرًا كان أو أنثى، موحدًا كان أو مشركًا، لأن أصل الوصية الهبة، فكل من تصح هبته، تصح الوصية منه، ولا تجوز وصية العبد إلا بإذن سـيده، لأنه لا يملك شيئًا وهو مملوك لسيده، فلا تصح إلا بإذن سـيده، ووصية الطفل أو المجنـون لا تجوز، كما لا تجوز أفعالهم، وقيل في وصيـة المراهق إنها جائزة، وأما السـكران إن لم يكن معه شـيء من عقله فلا تجوز وصيته، وإن كان معه عقلـه فوصيته جائزة، وتجوز وصية من ذكرنـا جوازها منه صحيحًـا أو مريضًا، واختلفوا فيما سـواها من الأفعال للمريض. (ج٤/٥٢٤)

٧٥١ ما تجوز به الوصية (جنس الموصي به وقدره):

أ ـ جنس الموصي به:

أما جنســه، فإنهم اتفقوا على جواز الوصية برقاب الأموال، واختلفوا في المنافع. (ج٤/٥٣٠)

ب ـ قدر الوصية:

وأما القدر، فإن العلمــاء اتفقوا على ألا تجوز الوصية في أكثر من الثلث لمن ترك ورثتــه، واختلفوا فيمــا دون الثلث، قال بعضهــم: بالربع، وآخرون بالخمــس، والمأخوذ بــه الثلث كما ذكرنــا، لقوله ﷺ: «**جعــل الله لكم ثلث أموالكم عند موتكم زيادة في أعمالكم**». (ج٤/٥٣٤)

٧٥٢ من تجوز له الوصية ومن لا تجوز:

تجــوز الوصية لجميــع الناس من أهــل التوحيد، إلا الــوارث وعبده والقاتل وعبده.

وأما الوارث لا تجوز له الوصية، لقوله ﷺ: «**لا وصية لوارث**». (ج٤/٥٣٦)

وعبد الوارث بمنزلته؛ لأنه مالــه ووصيته، ولذلك لا تجوز الوصية لعبد الوارث، كما لا تجوز لوارث الميت، وكذلك أيضًا عبده، لا تصح له الوصية، لأنها راجعة إلى الورثة ولا وصية لوارث. (ج٤/٥٣٧)

وأما القاتل فلا تجوز له الوصية، كما لا يصح له الميراث؛ لأنه تعجيل إلى شــيء يحل له في وقت مــا، فتعجل إليه قبل وفاتــه، فحرمه عقوبة له. (ج٤/٥٣٨)

وأما المشــرك: فقد قــال بعضهم لا يعطى المشــرك من الوصية شــيء كالميراث. (ج٤/٥٣٩)

٧٥٣ أنواع الوصايا:

أ ـ الوصية للأقرب:

أول ذلك: الوصية للأقرب، وهي واجبة كما ذكرنا.

ويوصي الرجل مـــن ثلث ماله لأقاربه بما شـــاء، وأدنى ما يوصي به لأقاربه أربعة دراهم، وهي ربع دينار فصاعدًا، وهي أدنى صدقات النســـاء. **(ج٤/٥٤١، ٥٤٢)**

ب ـ إذا خص المورث أحد أقاربه:

إذا أوصى الرجل لواحد من أقاربه بعشرة دنانير، ثم أوصى لجملة أقاربه بمائة دينار، فلصاحب العشـــرة تلك العشـــرة التي اســـتخصه بها، ثم ينزل مع جملـــة الأقربين في المائة التي أوصى بها لجملـــة الأقربين، فيرث معهم فيها، وقال بعضهم: يرث غيره مـــن الأقارب، هم أولى بالمائة حين اســـتخص هذا بالوصية الأولى، وقال بعضهم: جميع الوصية لهذا المستخص حين استخصه الميت بهذه الوصية الأولى تكون له الوصية الأخيرة. **(ج٤/٥٤٨)**

ج ـ الوصية للأجنب:

إذا أوصى الرجل للأجنب، ولم يوص للأقرب، فإن الشـــهود يشـــهدون للأجنب على الورثة بالوصية من غير حضور الأقرب، ويحكم له الحاكم أيضًا بغير حضوره، ويعطيها له الورثة من غير حضوره، ولا يشـــهد الشهود للأقرب إن دعاهم للشهادة بغير أمر الأجنبي، ولا ينصب الحاكم الخصومة بين الأقرب والورثة على تلك الوصية بعدما أخذها الأجنب. **(ج٤/٥٥٦)**

٧٥٤ الوصية التي تخرج من الكل والتي تخرج من الثلث:

أول ذلك كفن الميت من جميع ماله، وهو قبـــل الديون، لقوله ﷺ، في ميت مات بحضرته: «**كفنوه في ثوبيه اللذين أحرم فيهما**»، وأضافهما إليه، وهو

قبل الديون، وكذلك البقعة التي يدفن فيها، إن لم توجد إلا بالشراء، والدين من جميع المال، وهو قبل الوصية. (ج٤/٥٦٤)

وقد بلغنا أن النبي ﷺ، قضى بالدين قبل الوصية، وكذلك كل ما كان على المرء من وصايا غيره من ورثته، أو من غير ورثته، فهو من جميع المال، سبيله سبيل الديون. (ج٤/٥٦٥)

٧٥٥ الوصية بالاتصال والانتصال:

كل تباعة كانت عليه من قبل الأنفس والأموال، أعلم أربابها أو لم يعلمهم، وكذلك التباعات التي لا تنسب إلى الناس مثل: الفساد في المساجد، وما جعل لوجوه الأجر كله إذا أفسد فيه، فما علم أربابها، أوصى لهم وما لم يعلم، فليوص لهم بها للانتصال هكذا، ويتحاصصون كلهم في المال، من علم صاحبها، ومن لم يعلم.

ومنهم من يقول: من علم صاحبها أولى ممن لم يعلم، وهو الذي يوجبه النظر عندي على ما ذكرنا، وسواء في هذا التعدي والمعاملات وغيره من وجوه المضمونات كلها.

والوصية بالانتصال جائزة لجميع الناس، وارثًا كان أو غير وارث، موحدًا كان أو مشركًا، غنيًا كان أو فقيرًا. (ج٤/٥٦٦)

٧٥٦ وصية الاحتياط:

الاحتياط: كل ما لم يتيقن به الرجل، أنه كان عليه، وخاف على نفسه أن تكون عليه التباعة، فيوصي به؛ لأن من شأن المسلمين أن يأخذوا لأنفسهم الحيطة، لما روي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه، قال: «كنا ندع سبعين بابًا من الحلال مخافة أن نقع في باب من الحرام»، وينبغي للمسلم أن يوصي للاحتياط؛ لأنه قل من ينجو من تباعة الناس، إلا من شاء الله: إما

بالمعاملات، وإما بالتعدية، أو ما يدخل عليه من قبل لسـانه، أو من قبل نظر عينيه، أو بطش يديه، أو سعي رجليه. (ج٤/٥٧٣)

٧٥٧ الوصية للمسلمين:

إذا أوصى الرجل بكذا وكذا للمسلمين فجائز، ويدخل في ذلك المسلمات، لتغليب المذكر على المؤنث، وحكم النسـاء تبع لحكم الرجـال، وقال بعض: لا يدخل في ذلك المسـلمات والقانتات والمؤمنات، وحجـة هؤلاء أن خطاب الرجال وخطاب النسـاء في ذلك مفترق، وقـد ورد به القرآن فـي قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]... إلخ الآية، والقول الأول عليه العمل.

٧٥٨ التسوية بين المسلمين والمسلمات في الوصية:

لا ينظـروا إلى التسـوية بينهم في ذلـك، وإن قال: أوصيـت بكذا وكذا للمسـلمين والمسـلمات، فليتصدقـوا بنصفها علـى المسـلمين ونصفها على المسـلمات، وإن قال: أوصيت للمسـلمين أو للمسـلمات، فليعطوا للمسلمين جميعًا وللمسلمات، ولا يقسمونها بينهم. (ج٤/٥٧٥)

٧٥٩ الحكم على موجب اللغة أو العرف:

إن أوصـى للأرامل، فـلا يدخل في ذلـك الرجال، ومنهـم من يقول: يدخلون فيه، وكذلك الأيامى فيهم اختلاف أيضًا، وسـبب اختلافهم في ذلك، هل الحكم على موجب اللغة أو المعتاد والمتعارف بين الناس؟ والذي يوجبه النظر عندي، أن الحكم في ذلك على المعتاد والمتعارف بين الناس. (ج٤/٥٧٦)

٧٦٠ الوصية لشيء محرم:

إن أوصى لكنائس أهـل الكتاب، أو أوصى بكذا وكذا بدنة ينحرها أهل الكتاب في كنائسهم أو لأعيادهم، أو أوصى لصنف من أصناف الملاهي كلها،

أو أوصى لما حرم الله أن يشترى من ماله فينفق عنه، مثل: الخمر وجميع المحارم فلا يجوز، ومنهم من يقول: ينفقون ذلك على فقراء المسلمين؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا﴾ [البقرة: ١٨٢]. **(ج٤/٥٨٢)**

٧٦١ الالتزام بمحل الوصية:

إذا أوصى الرجل بوصية للفقراء الذين خلف الماء، فيتصدقوا بها على الفقراء الذين خلف الماء كما أوصى، ومنهم من يقول: يتصدق بها على فقراء أهل بلده.

وأصل المسألة فيما يوجبه النظر: أن أهل الصدقة معروفون، وهم الفقراء، وإذا حضر الميت بها صنفًا ما، مثل: إن أوصى أن يتصدق بكذا على فقراء بلد ما، فإذا امتثلوا ما أُمروا به فقد أدوا ما عليهم بالإجماع، وهو الصحيح، فإذا وضعوها على الفقراء من غير تخصيص، فقد وضعوها في موضعها في قول بعضهم، وعلى قول الآخرين، قد خالفوا ما أمروا به، فإذا خالفوا ما أمروا، لم يمتثلوا ما أمروا به. **(ج٤/٥٨٢، ٥٨٣)**

٧٦٢ الوصية في الأجر وفي سبيل الله:

إذا أوصى رجل بكذا وكذا من ماله أن تكون حبسًا في سبيل الله، فلا يجوز عند أصحابنا من ذلك شيء.

قال ابن عبد العزيز: ليس في هذا اختلاف عند أصحابنا وفقهائنا الذين نأخذ عنهم، أنه لا حبس عن فرائض الله، إلا أن ابن عبد العزيز قال: وأنا أجيز من الحبس ما كان من سلاح يحبس في سبيل الله يقوى به المجاهدون في سبيل الله. **(ج٤/٥٨٤)**

٧٦٣ من أوصى لمسجد أهل الخلاف:

إن أوصى لمسجد أهل الخلاف، أو لكنيسة اليهود، فلا يشتغلون بذلك، ويجعلون ذلك في مسجد أهل الدعوة، فدل ذلك منهم: أن وصيته لمسجد

أهل الخلاف خطأ منه، وضعهـا في غير موضعها، فردوهـا في موضعها، فلا بـأس، لقولـه تعالـى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨٢]. (ج٤/٥٨٨)

٧٦٤ حكم الوصية بالحج والعمرة:

الوصية بالحـج جائزة، وأصـل جوازها ما روي: «أن المسـلمين قالوا: يا رسـول الله أنحج عن أبوينا؟ قال: **نعم حجوا عنهم**» فمضت السُّـنَّة بهذا أن يحج عن الأموات. (ج٤/٥٩٠)

٧٦٥ من مات ولم يوص بالحج:

إن مات ولم يوص به بعد ما وجب عليه مات كافرًا كما قال الله تعالى، وشدد بعضهم وقـال: من تركه بعد ما لزمه من غير عذر حتى يقضي الحجاج مناسـكهم فهو هالك، وأصل المسـألة هل هو فـرض على الفور أم علـى التراخي؟ وينبغي للمسلم أن يحج مرتين: الأولى فريضة، والثانية حوطة ويوصي بالثالثة. (ج٤/٥٩٠)

٧٦٦ الوصية لمن يحج عنه:

إن أوصى بكذا وكذا لمن يحج منهم عنـه، أو أن يحج منه، أو أن يحج منها عنه، فإن الورثـة يعطون لمن يحج عنه حجة واحـدة؛ لأن من تدل على البعض في كلام العرب، ويأكلون البقية، وقيـل: إن تلك البقية للأقرب، لأنها وصية لم تتبين، فرجعت إلى الأقرب. (ج٤/٥٩٥)

٧٦٧ مكان دفع الوصية:

في الأثـر: وإنما يدفع الورثـة، أو الخليفة وصية الحج مـن بيت الميت، ومنهـم من يقول: من قبره، ومنهـم من يقول: من مصـلاه، وإن دفعوها من أي موضـع أرادوا من منزل الموصي، فقد أجزأهـم، وإن دفعوها من غير منزله، فلا

يفعلوا ذلك، فإن فعلوا؛ فقد أجزأهم فيما دون الميقات، والصحيح من بيته، لأنها وصية، فعليهم أن يمتثلوا ما أمروا به، ولا يدركون هذا إلا بموته. (ج٤/٥٩٧)

٧٦٨ من تدفع له الوصية بالحج:

إنما ينبغي للورثة أن يدفعوا وصية حج وارثهم للمسلم الذي قد حج لنفسه قبل ذلك، ولا يدفعونها لمن لم يحج لنفسه، لأن بعض العلماء لم يجوزوا ذلك، لقوله ﷺ، للذي سمعه يلبي عن الغير: «**إن كنت حججت لنفسك، وإلا فحج لنفسك، ثم حج عن غيرك**»، وبعض جوز ذلك على معنى الإجارة، وإن لم يجدوا مسلمًا، فليدفعوها لمن وجدوا من أهل الدعوة ممن يرجى فيه الصدق والأمانة. (ج٤/٥٩٨، ٥٩٩)

٧٦٩ التطوع على الميت بالوصية:

من تطوع على الميت فنفذ وصاياه من ماله دون مال الميت من حج أو عمرة أو صدقة أو ما أشبه ذلك فقد أجزأ ذلك عن الميت والورثة والخليفة إذا لم يجعل نواه على أن يأخذ منهم فليعطوه مثل ما يعطى لغيره في الذي نفذ فيما بينه وبين الله، ولا يدرك ذلك عليهم في الحكم. (ج٤/٦٠٢)

الوصية بالعتق

٧٧٠ حكمها:

الوصية بالعتق جائزة، أصلها سائر الوصايا. (ج٤/٦٠٤)

٧٧١ الالتزام بقدرها:

إذا أوصى لرجل بعشرين دينارًا للعتق، فمات، فوجد الورثة رقبة سالمة بعشرة دنانير فلا يعتقونها، ولكن ليعتقوا رقبة سالمة يساوي ثمنها عشرين دينارًا من غير نقصان.

وإن أعتقوا بما دون ذلــك، ثم أعطوا البقية للمعتــوق، فلا بأس بذلك. (ج٤/٦٠٤)

٧٧٢ الالتزام بجنسها:

إن أوصى أن يعتق عنه خادم له فلانة، فمات، فضيع الورثة، ولم يعتقوها حتى ماتت، فعليهم أن يعتقوا مثلها؛ لأنهم ضيعوا، فلزمهم مثلها لعلة التضييع، وإن حدث بها عيب، لم يجزه العتق، وقــد يرجى برؤه؛ فقد ذكر في الأثر: أن ينتظروها حتى تبرأ، وأما العيب الذي كان معها في حياة الميت فيعتقوها معه. (ج٤/٦٠٤، ٦٠٥)

٧٧٣ ذهاب محل الوصية:

إن مات العبد قبل موت الموصي، أو خرج حــرًّا، فليعتقوا غيره، لأن الوصية في هذه المســألة إنما وقعت على الدنانير، ثــم أمرهم بعد ذلك أن يعتقوا بها عنه عبد فلان؛ فلا تبطل الوصية لمــوت العبد ولا لغير ذلك من الوجوه.

وإن غاب العبد ثم جاءهــم خبر موته كما يموت غيــره من الغياب في ظاهر الأحكام فليعتقوا غيــره، وإن قدم بعد ما أعتقوا غيره فلا شــيء عليهم لأنهم لم يضيعوا وعملوا بالعلــم ما علموا، ومنهم من يقول: عليهم أن يعتقوه وإن أعتقوا الأول. (ج٤/٦٠٦، ٦٠٧)

٧٧٤ الوصية لا تجاوز الثلث:

إن أوصى الميت بعتق رقبة، ولم يســم شــيئًا فأعتق الخليفة من الخدام التي تــرك الميت؛ فعتقه جائز عن الورثة ولو كانــت كثيرة الثمن ما لم يجاوز الثلث، وما جاوز الثلث فهو له ضامن ويكون عتقه جائزًا، وكذلك عليه ضمان غيرها من وصايا الميت فيما يقابل ثلث ماله منها. (ج٤/٦٠٨)

٧٧٥ العتق في مرض الموت:

ما أعتقه الميت في مرضه ففيه اختلاف بين العلماء، قال بعضهم: هو من الثلث، وذلك عندهم لأن المريض كالمحجور عليه ماله فلا يجوز له فيه غير الثلث، فيكون عتقه من الثلث، وقال آخرون: هو من جميع المال إذا كان عتقه في حياته. (ج٤/٦٠٨، ٦٠٩)

٧٧٦ عتق المحجور عليه:

أجمعوا أنه لو أعتقه وقد حكم عليه الحاكم بالدين للغرماء وحجز عليه الحاكم ماله أن عتقه باطل، واختلفوا فيه إذا أعتقه وقد حكم عليه الحاكم بالدين وليس في ماله وفاء بما عليه، وأعتقه قبل الحجر، قال بعضهم: عتقه ماض ما لم يحجز عليه الحاكم، وقال بعضهم: عتقه باطل، والنظر يوجب عتقه ما لم يحجر عليه الحاكم؛ لأن له التصرف في ماله وإخراجه من يده قبل الحجر. (ج٤/٦١٠)

٧٧٧ تحديد مكان وجنس المعتق:

إن أوصى أن تعتق عليه رقبة في منزل معلوم؛ فجائز ويعتقونها عليه في ذلك المنزل، وكذلك إن أوصى بجنس معلوم أن يعتقوه عليه على هذا الحال، فإن أعتقوه عليه من غير ذلك الجنس أو في غير ذلك المنزل فجائز، ومنهم من يقول: إن أعتقوا غير ذلك الجنس فلا تجزيهم، وهذا القول عندي أصح، غير أن بني آدم كلهم جنس واحد. (ج٤/٦١٠)

٧٧٨ المعتق في الوصية لا يحتاج عتق الورثة:

إن أوصى بعتق هذا العبد فمات فقد خرج حرًّا ولو لم يعتقه الورثة، ومنهم من يقول: لا يعتق حتى يعتقه الورثة، وأما إن أوصى أن يعتق عليه هذا العبد فلا يعتق حتى يعتقوه، وإن ضيعوه أو لم يعتقوه حتى مات فهم ضامنون لقيمته إن وسعه الثلث. (ج٤/٦١٠)

٧٧٩ الوصية للعبد بالمال:

إن أوصى لعبده بالمال؛ فليس في ذلك شيء على قول بعضهم؛ لأنه بعد موته للورثة ولا وصية لوارث، ومنهم من يقول: ذلك جائز، وإن كان ما أوصى به قدر قيمته فقد خرج حرًّا، وإن كان أقل من قيمته فقد عتق أيضًا ويستسعى بما بقي من قيمته، وجعلوا ذلك بمنزلة من أوصى له بنفسه لأنه ماله. (ج٤/٦١١)

٧٨٠ كيف تعتق أم الولد:

من مات وترك أم ولده وقد ترك معها ولدًا؛ فإن فيها أقاويل؛ من العلماء من يقول: خرجت حرة من جميع المال، ومنهم من يقول: خرجت من الثلث، ومنهم من يقول: خرجت من نصيب ابنها ولا يضمن أكثر من نصيبه من الميراث، ومنهم من يقول: يضمن أكثر من نصيبه للورثة، ومنهم من يقول: تستسعى بقيمتها للورثة إلا ما ينوب ابنها، ومنهم من يقول: يأخذ غيره من الورثة من المال ما ينوبهم من قيمتها ويقتسمون القيمة، وقد اتفقوا جميعًا أنها حرة. (ج٤/٦١٢)

٧٨١ تدبير الرجل لعبده:

إذا دبر الرجل عبده إلى موته أو على موت عبده أو موت غيرهم فهو تدبير جائز، وفي كتاب أبي عبدالله: واختلفوا في التدبير في حال الصحة، فقال أكثرهم: التدبير في الصحة من رأس المال، والتدبير في المرض من ثلث المال. (ج٤/٦١٣)

٧٨٢ بيع المدبر:

لا يجوز بيع المدبر ولا هبته، قال بعضهم: جائز في العتق وثبوت الرق عليه، والتدبير عتق بصفة ما لم تقع الصفة، فالرق ثابت والبيع جائز، وقال آخرون: لا يجوز بيعه إلا بالعتق، ويجوز بيعه عند هؤلاء في الدين. (ج٤/٦١٣)

والصحيح لا يجوز بيع المدبر لأنه بيع غـــرر، ولأنه لا يدري كم يعيش هذا الذي دبره، إلا إن باع خدمته من نفســه، فإنه ليس بين العبد وســيده ربًا. (ج٤/٦١٤)

٧٨٣ وطء المدبرة:

في الأثر: قلــت لأبي المؤرج: هــل يطأ الرجل مدبرتــه؟ قال: لا بأس بذلك. (ج٤/٦١٥)

٧٨٤ أولاد المدبرة:

قلت: فالمدبرة تلد في تدبيرها، قال أبو المــؤرج: حدثني أبو عبيدة أن كل ما ولدت المدبرة في حياة ســيدها الذي دبرها فهم عبيد، وما ولدت بعد موته فهم أحرار، لأنها إنما ولدتهم بعد ما خرجت حرة. (ج٤/٦١٥)

٧٨٥ صفة التدبير:

التدبير أن يقول الرجل لعبده: أنــت مدبر في حياتي حرًا بعد موتي، فيكون حرًا على هذا الحــال بعد الموت، وكذلك إن قــال له: أنت مدبر هكذا إلى وقت كذا، فذلك كله تدبير، ويكون التدبير قبل الموت إلى أجل معلوم، ويكون بعد الموت أيضًا إلى أجل معلوم، ويكون أيضًا مع الموت. (ج٤/٦٢٠)

٧٨٦ ما يكون فيه التدبير:

التدبيــر عند العلمــاء في الرقيق كلهــم: صغيرهم وكبيرهــم، موحدهم ومشــركهم، ولا يجوز التدبير إلا لمن يجوز له العتق، ولا يجوز له في رقبة له فيها شريك إلا بإذن الشريك؛ لأنه ضرر. (ج٤/٦٢٠)

٧٨٧ شروط المدبر:

التدبير يكون في الصحة والمرض جميعًا، ما دام الإنسان عاقلًا.
(ج٤/٦٢٠)

٧٨٨ مدة التدبير:

يكون إلى أجل وإلى موت كل ذي روح من بني آدم، أو غيرهم مثل: الأشجار والنبات، وما أشبه ذلك مما تنسب إليه الحياة في مجاز اللغة.
(ج٤/٦٢٠، ٦٢١)

الفهـــارس*

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة، والآثار
- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن والبلدان
- فهرس الكتب
- فهرس الفرق والمذاهب والجماعات
- فهرس تفصيلي

* نظمت الفهارس: أ.د. منى أحمد أبو زيد.

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
٢ ـ سورة البقرة		
﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾	٤٣	١٢٩
﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾	٨٣	١٩٥
﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾	١٤٩	٧٨
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾	١٨٠	٣١٦
﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾	١٨٢	٣٢٢، ٣٢٣
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾	١٨٣، ١٨٤	١٤٦، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦
﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾	١٨٥	١٥٦
﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾	١٨٧	١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٠، ١٦١

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۖ وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾	١٩٦	١٦٢، ١٦٧، ١٦٨
﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾	١٩٧	١٦٣، ١٦٤، ١٦٦
﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾	١٩٨	١٧٤، ١٨٦
﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾	٢٢١	٤٧
﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾	٢٢٢	٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٦
﴿وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾	٢٣٨	٧٨، ٩٤، ١٠٦
﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾	٢٦١	١٩٧
﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	٢٧٤	١٩٧

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ﴾	٢٧٥	٢١٥
﴿ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾	٢٧٩	٢١٥، ٢١٦
﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾	٢٨٠	١٣٤، ٢٤٨
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾	٢٨٢	٢٤٤، ٢٤٦
﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾	٢٨٣	٢٨٩، ٢٩٧

٣ ـ سورة آل عمران

﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ ﴾	٤٤	١٩٤
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	٩٧	١٦٢
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ﴾	١٣٠	٢١٥
﴿ وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾	١٣٣	٢٤٨

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
٤ ـ سورة النساء		
﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾	١	١٩٤
﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾	٧	٢٨٤
﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾	٨	٢٨٤
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ...﴾	١٠	١٩٦
﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾	١٧	٣١٧
﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾	٢٩	٢٣٢
﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾	٣٦	١٩٢، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٤
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾	٤٣	٣٩
﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾	٨٦	٢١١
﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾	١٠١	١٠٠، ١٠٣
﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ۗ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓاْ أَسْلِحَتَكُمْ ۖ وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾	١٠٢	١٠٣

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۚ فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَـٰبًا مَّوْقُوتًا﴾	١٠٣	٦٨، ٨٦
﴿وَأَن تَقُومُوا۟ لِلْيَتَـٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا﴾	١٢٧	١٩٥

٥ ـ سورة المائدة

﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَـٰمِ﴾	١	١٧٥
﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾	٢	١٨٨، ١٩٦، ٢٨٣
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾	٣	٥٤، ٦٠، ١٨٥
﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾	٤	١٨٩، ١٩١
﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾	٥	١٨٨
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾	٦	٦، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥، ٥١، ٥٢

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾	٣١	١٢٦
﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾	٤٢	٢٨٩
﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾	٨٩	١٧٨، ١٨٢
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ...﴾	٩٤	١٨٩
﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾	٩٦	١٨٨، ١٩٢

٦ ـ سورة الأنعام

﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾	١١٨	١٨٦
﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾	١٤١	١٣٢
﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	١٤٥	٥٦، ٥٨

٧ ـ سورة الأعراف

﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾	٣١	٥٤، ٧٥
﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾	٩٩	٦٨

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ﴾	١٣٨	١٥٩
﴿وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾	١٤٢	١٥٩
﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾	١٥٧	٣٠، ٥٩
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ﴾	٢٠٦	١١١

٨ ـ سورة الأنفال

﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾	١١	٦٣

٩ ـ سورة التوبة

﴿وَأَذَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾	٣	٧٠
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ﴾	٢٨	٢٩
﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾	٦٠	١٣٩
﴿فَٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡخَٰلِفِينَ﴾	٨٣	٩٤
﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾	١٠٣	١٣٤

١٢ ـ سورة يوسف

﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾	٨٧	٦٨

١٣ ـ سورة الرعد

﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَظِلَٰلُهُم بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ﴾	١٥	١١١

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
١٦ ـ سورة النحل		
﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾	٨	٥٨
﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾	٥٠	١١١
﴿ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴾	٨٠	٧٤
﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾	٩٨	٨١
١٧ ـ سورة الإسراء		
﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾	٢٣	١٩٢
﴿ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴾	٢٤	١٩٣
﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾	٢٦	١٩٤، ١٩٦
﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴾	٢٨	١٩٦
﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾	١٠٨	١١٢
﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴾	١٠٩	١٠٦، ١١٢
﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾	١١٠	٩٤
١٩ ـ سورة مريم		
﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴾	٥٨	١١٢
٢٠ ـ سورة طه		
﴿ مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴾	٥٥	١٢٨

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
٢٢ ـ سورة الحج		
﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾	١٨	١١٢
﴿وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾	٢٨	١٧٥
﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾	٢٩	١٧٦
﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾	٣٦	١٧٥
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	٧٧	٨٤
٢٤ ـ سورة النور		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟ وَتُسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	٢٧	٢١٣، ٢١٤
﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ﴾	٢٩	٢١٤
﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾	٣٠	٣٤
﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾	٣٣	٢٢٨
﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ...﴾	٣٦	٢٠٥، ٢٠٦
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ...﴾	٥٨	٢١٣
﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾	٦١	٢١١
٢٥ ـ سورة الفرقان		
﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾	٤٨	٢٨

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ أَنَسۡجُدُ لِمَا تَأۡمُرُنَا وَزَادَهُمۡ نُفُورًا﴾	٦٠	١١٢

٢٧ ـ سورة النمل

﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾	٢٦	١١٢

٢٨ ـ سورة القصص

﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖ﴾	٢٧	٢٦١

٢٩ ـ سورة العنكبوت

﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حُسۡنٗا﴾	٨	١٩٢
﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ﴾	٤٥	٢٠

٣٠ ـ سورة الروم

﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ تُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ﴾	٣٩	٣١١

٣١ ـ سورة لقمان

﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ إِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ ۞ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَاۖ وَصَاحِبۡهُمَا فِي ٱلدُّنۡيَا مَعۡرُوفٗا﴾	١٤، ١٥	١٩٣

٣٢ ـ سورة السجدة

﴿خَرُّواْ سُجَّدٗا وَسَبَّحُواْ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾	١٥	١١٢

٣٣ ـ سورة الأحزاب

﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ﴾	٣٥	٣٢١

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
٣٦ ـ سورة يس		
﴿وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾	٧٢	٥٨
﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾	٧٨	٥٥
٣٧ ـ سورة الصافات		
﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ﴾	١٤١	٢٨٨
٣٨ ـ سورة صَ		
﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾	٢٤	١١٢
٤١ ـ سورة فصلت		
﴿يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾	٣٨	١١٢
٤٣ ـ سورة الزخرف		
﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ۝ وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾	١٣، ١٤	١٦٤، ١٦٥
٥٠ ـ سورة قَ		
﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾	٤٠	١١١
٥١ ـ سورة الذاريات		
﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾	٢٤	٢٠٣
٥٢ ـ سورة الطور		
﴿وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾	٤٩	١١١
٥٦ ـ سورة الواقعة		
﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾	٧٤	٨٤

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾	٧٩	٣٥، ٤٧

٦٢ ـ سورة الجمعة

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٩	٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ٢٢٤

٦٤ ـ سورة التغابن

﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾	١٦	٤٩

٦٥ ـ سورة الطلاق

﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾	١	٤٧

٧٣ ـ سورة المزمل

﴿فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾	٢٠	٨١، ٨٣

٧٤ ـ سورة المدثر

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنذِرْ ۝ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾	١ ـ ٣	٨١
﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾	٤	٥٤

٧٥ ـ سورة القيامة

﴿وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ﴾	٨	١١٦

٧٧ ـ سورة المرسلات

﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ۝ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾	٢٥، ٢٦	١٢٦

٨٧ ـ سورة الأعلى

﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾	١	٨٤

الآيـــــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۞ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴾	١٤، ١٥	١١٤

٩٣ ـ سورة الضحى

﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾	٩	١٩٧
﴿ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴾	١٠	١٩٧

٩٨ ـ سورة البينة

﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾	٥	١٦، ٢٢، ٥٠

١٠٧ ـ سورة الماعون

﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ۞ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ۞ ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ ۞ وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ ﴾	٤ ـ ٧	١٢٩

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة، والآثار

أ

- أبدلها يومًا مكانه ١٥٨
- أبلغي زيدًا. فإنه قد أبطل غزوه ٢١٨
- أتركب وملائكة الله مشاة ١٢٤
- اتقوا الله في النساء. وما ملكت اليمين ٢٠٤
- اتقوا الملاعين وأعدوا النبل ٢٠
- أتى رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إن أمي عجوز ١٦٢
- الاثنان فما فوقهما جماعة ٩٧
- اجعلوها في ركوعكم ٨٤
- أحدهما لا ينظر الله إليه ٧٦
- أحق ما وفيتم به دين الله تعالى ١٠٨
- أحل لكم ميتتان، ودمان: فالميتتان ١٩٢
- أحيوا ما خلقتم ٧٥
- أدوا عنهم الصوم، والنذر ١٥٥
- إذا أتيت على المريء والودجين ١٨٥
- إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم ٢١٦
- إذا أدبرت الحيضة فاغتسلي وصلي ٣٧
- إذا أراد أحدكم البول فليتحر الريح ٢٠
- إذا أردت الخروج فائت البيت وطف به سبعة ١٧٧
- إذا استهل الصبي صلي عليه ١٢٤
- إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء ٢٤، ٣١، ٦٥
- إذا اشتد الحر فأبردوا بالظهر ٧٠
- إذا أصاب ثوب إحداكن الدم من الحيضة ٥٤
- إذا أصابه المعراض بحده ١٩٠
- إذا أقبل الليل من ها هنا ١٥٣
- إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا صلاة الجماعة ٧٢

- إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ٩١
- إذا أمرتكم بشيء فائتوا منه ما استطعتم ٤٩
- إذًا تريد أن يرفضكم الله جميعًا ١٩٥
- إذا تصافح الأخوان في الله ٢٠٨
- إذا توضأت فضع في أنفك ماء ثم استنثر ٢٤
- إذا ثوب إلى الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون ٩٥
- إذا حضرت الصلاة؛ فأذنا وأقيما ٧١
- إذا دعا الرجل مملوكه. فقال لبيك ٢٠٥
- إذا رأيتم الفجر المستطيل، فكلوا، اشربوا ١٤٩
- إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه سيفًا ٧٨
- إذا عنى الرجل أمرًا في صلاته سبح ٩٣
- إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده ٨٥
- إذا قال الرجل لصاحبه: أنصت ٩٨
- إذا قعد الرجل مقدار التشهد ثم أحدث ٩٣
- إذا كان بين يدي المصلي مثل مؤخرة الرحل ٧٨
- إذا كان لرجل إحدى وأربعين بقرة ١٣٨
- إذا كان واسعًا فخالف بين طرفيه ٧٤
- إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه ١٢٢
- إذا وجد أحدكم ذلك فلينضح ذكره بماء ثم ٣٨
- إذا وجدت فيه سهمك، ولم تجد فيه ١٩٠
- إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه فطهرهما التراب ٦٣
- إذا وطئ الأذى أحدكم بخفيه فطهرهما التراب ٦٥
- إذا وقع الذباب في إناء أحدكم ٥٥
- إذا وقعت الحدود بين الشركاء ٣٠٢
- أرأيت إن منع الله الثمرة: فيم يأخذ أحدكم ٢٢٠
- أردت أن أعلمكم حد السفر ١٠٢
- أردت أن أعلمكم صلاة السفر ١٠٠
- اردده ٣١٣
- استتروا بستر الله، فإن الستر والحياء من الإيمان ١٩
- الاستثناء يهدم الإيمان ١٨٠
- الاستطاعة: زاد، وراحلة ١٦٢
- الاستئذان ثلاثًا: فإن أذنوا لك وإلا فرجع ٢١٣
- اشترت عائشة نمرقة فيها تصاوير ٧٥

- أشهدوا غيري ٣١٣
- اصطد وأطعمنا ٥٧
- أعطوا الأجير أجرته قبل أن يجف عرقه ٢٦١
- اعلم يا أبا مسعود. فجعلت لا أعقل من الغضب ٢٠٤
- اعلموا ان الله فرض عليكم الجمعة ٩٧
- أعندك شيء تصدقها ٢٦٢
- اغتسلي واستغفري وصلي ٤٨
- اغسلوا موتاكم ١١٨
- افر الأوداج والمريء، وأرح البهيمة ١٨٥
- أفضل الصلة صلة الهدايا ١٩٥
- أفطرا جميعًا ١٥٠
- اقتلوا الحية والعقرب ١٠٧
- اقرؤوا القرآن ما ائتلفت قلوبكم ٢٠٩
- أكل أولادك نحلت ٣١٢
- أكل كل ذي ناب من السباع ٥٦
- ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب ٥٥
- إلا هاء وهاء يدًا بيد ٢٣٢
- الله أكبر ٨٤
- الله أكبر الله أكبر مرتين ٧١
- اللهم اجعل هذا المشي كفارة لكل مشي كرهته ١٧٢
- اللهم اجعله حجًا مبرورًا وسعيًا مشكورًا ١٧٥
- اللهم أدخلني مدخل صدق ١٧١
- اللهم استعملنا السُنّة نبينا محمد ﷺ ١٧٢
- اللهم! أطو له البعد، وهون علينا السفر ١٦٥
- اللهم اغفر لنا ذنوبنا وأقنعنا بما رزقتنا ١٧٠
- اللهم إليك أفضت وإليك قصدت ١٧٤
- اللهم إليك صمدت، وإليك قصدت ١٧٣
- اللهم إن فلانًا عبدك ابن عبدك ابن أمتك ١٢٦
- اللهم إن هذه منى ١٧٣
- اللهم إنا نستودعك ديننا وإيماننا ١٧٨
- اللهم أنت السلام، ومنك السلام، وإليك يرجع السلام ١٦٩
- اللهم! إنك افترضت الحج، وأمرت به ١٦٤
- اللهم إني أسألك إيمانًا بك وتصديقًا بكتابك ١٧٠، ١٧١
- اللهم إني أسألك الراحة عند الموت ١٧٠
- اللهم! إني أسألك في سفرنا هذا، البر والتقوى ١٦٤

- اللهم اهدنا للهـدى، ووفقنا للتقوى ١٧٤
- اللهم بارك لي في تفثي، واغفر لي ذنبي ١٧٦
- اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ١٧٠
- اللهم زد بيتك هذا شـرفًا وتعظيمًا ١٦٩
- اللهم لك حججنا وبك آمنا ١٧٨
- اللهم هذه جمـع فاجمع لي جوامع الخير كله ١٧٤
- اللهـم هذه حصياتـي فأنت أحصى لهن مني ١٧٥
- اللهم هذه عرفـات، فاجمع لي فيها جوامع الخير كله ١٧٣
- اللهم! هون علينا السـفر، واطو لنا الأرض ١٦٤
- إلى أجل معلوم ٢٤٣
- أليس يسـرك أن يكونوا لك في البر سواء ٣١٢
- الإمام ضامن ١٠٤
- الإمام يركع قبلكم، ويسجد قبلكم ٩٢
- أمر امرأته أسـماء بنـت عميس أن تغسله ١٢٠
- أمر بالاستجمار ٦٣
- أمر رسول الله ﷺ الحائض أن تفعل أفعال الحج كلها إلا ٤٦
- أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردها على فقرائكم ١٤٠
- أمرنا أن نخرج إلى العيدين ٤٦
- أمرنـا رسـول الله ﷺ أن نخرج إلى العيدين والعواتق ١١٤
- أمرنـا رسـول الله ﷺ أن نقـرأ في الصلاة ٨١
- أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي ٨٢
- أمرنـي النبـي عليه السلام أن أتثـوب في الفجر ٧٣
- أمك، قلت: ثم من فقال: أمك ١٩٣
- أن أبا بكر رضي الله عنه أمَّ بالناس فلما أبصر ٩٤
- أن أبـا بكر رضي الله عنه وهب لعائشـة رضي الله عنها نخلًا ٣١١
- أن ابن عباس كان يجوز للصائم أن ١٥١
- إن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض ٤٧
- إن الأرض لا تحمـل خبث بني آدم ٦٤، ٦٥
- إن أصحاب هذه الصور يوم القيامة ٧٥
- أن أعرابيًـا آمن بالنبـي عليه السلام فأتبعه ١١٩
- إن الله زاد لكـم صلاة سادسـة هي خير لكم من ٦٧

- إن الله نهاكم أن تحلفوا بآبائكم ١٧٨
- إن الله يحب الرفق ومن ذبح ١٨٧
- أن أم سليم صلت خلف النبي ﷺ وحدها ٩١
- أن امرأة سألتها فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي ٦٣
- أن بشيرًا سأله سائل عن الثعلب ٥٧
- إن بلالًا يؤذن بليل؛ يوقظ نائمكم ٧١
- إن البيت الذي فيه تصاوير ٧٥
- أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنمًا له ١٨٧
- أن جبريل عليه السلام أتى النبي عليه السلام في وقت فاء الفيء ٦٨
- أن الحسن البصري لا يبالي أين قام من الرجل والمرأة ١٢٥
- إن خرج منها شيء فأعيدوه إلى خمس غسلات ١٢٠
- أن رجلًا جاء إلى النبي عليه السلام فقال: يا رسول الله! إني أحب سفرًا ١٦٥
- أن رجلًا جاءه فقال: يا رسول الله! هلكت، وأهلكت ١٥٧
- أن رجلًا سأل النبي عليه السلام فقال: يا رسول الله! إن لي ١٩٥
- أن رجلًا يسمى بشيرًا وصل إلى النبي ﷺ ٣١٢
- أن رسول الله ﷺ دخل عليه رجل في المسجد ٢٠٧
- أن رسول الله ﷺ سئل أي صيام أفضل ١٥٩
- أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر ١٤٤
- إن شدة الحر من فيح جهنم ٧٠
- إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ١١٦
- أن طلحة تعرضت له امرأته في الأربعين ٤٥
- أن عائشة رضي الله عنها: اشترت بريرة لتعتقها ٢٢٠
- أن عائشة كانت صائمة فرأتها حفصة ١٥٨
- أن عائشة، وحفصة كانتا صائمتين ١٥٨
- أن عجل الأضحى وأخر الفطر ١١٤
- إن عجوزًا أكبرت على عهد جابر بن زيد ١٥٥
- أن عدي بن حاتم، وزيد بن المهلهل الطائيين سألا النبي ﷺ ١٨٩
- أن عمر رضي الله عنه سأله رجل فقال يا أمير المؤمنين ١٠٠
- أن عمر رضي الله عنه غسل وكفن ١١٩
- أن عمر رضي الله عنه كان يقرد بعيره وهو محرم ١٦٩

- إن في الصلاة لشغلًا ١٠٦
- إن كنت حجيت عن نفسك ١٦٤
- إن كنت حججت لنفسك. وإلا فحج لنفسك ٣٢٤
- إن للمسجد تحية. وتحيته ركعتان قم فاركعهما ٢٠٧
- إن محاسن النساء عليكم حرام ٣٣
- أن المسلمين قالوا: يا رسول الله! أنحج عن آبائنا ١٦٢، ٣٢٣
- أن معاذ بن جبل دخل مع النبي عليه السلام في صلاته ٩٥
- أن من الإسلام كف الأذى عن الجار ١٩٨
- أن موسى رحمه الله كان يأمر بالميت إذا وضع ١٢٨
- أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم ١٦٩
- أن النبي ﷺ أحرم إثر صلاة مكتوبة ١٦٦
- أن النبي ﷺ أدرك عمر بن الخطاب في ركب ١٧٨
- أن النبي ﷺ إذا ركع لم يشخص رأسه ٨٤
- أن النبي ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه ٨٥
- أن النبي ﷺ افتقد عليًا في صلاة الصبح ٨٩
- أن النبي ﷺ أمر بزكاة الفطر ١٤٥
- أن النبي ﷺ أمر المستحاضة أن تغتسل لكل صلاة ٤٨
- أن النبي ﷺ بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقبض ١٣٥
- أن النبي ﷺ دخل السوق ٢٥٢
- إن النبي ﷺ رأى رجلين يصليان، أحدهما ٧٦
- أن النبي ﷺ ركب فرسًا فصرع فجحش شقه ٨٩
- أن النبي ﷺ سأل صفوان بن أمية أن يعيره سلاحه ٣١٤
- أن النبي ﷺ سلم من اثنتين فقيل ١٠٤
- أن النبي ﷺ سمع ملبيًا يلبي عن الغير ١٦٣
- أن النبي ﷺ صلى بعدها ١١٥
- أن النبي ﷺ صلى عند خسوف القمر ١١٧
- أن النبي ﷺ صلى العيد وحض عليها ١١٤
- أن النبي ﷺ صلى من قيام رمضان ١١٣
- أن النبي ﷺ غسله الفضل بن العباس وعلي بن أبي طالب ١٢١
- أن النبي ﷺ قال للأنصارية حين سألته ٤٨

- أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية ٣٢٠
- أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال ٨٠
- أن النبي ﷺ كان يصلي العصر والشمس في ٦٩
- أن النبي ﷺ كان يقوم في الجنازة ثم جلس ١٢٣
- أن النبي ﷺ كتب إلى عمرو بن حزم ١١٤
- أن النبي ﷺ كشف على فخذه إلى أبي بكر ٣٤
- أن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها ١١٥
- أن النبي ﷺ لما نحر؛ حلق رأسه ١٧٦
- أن النبي ﷺ ما اعتكف إلا وهو صائم ١٦٠
- أن النبي ﷺ مرّ بامرأة في محفة، فقيل لها ١٦٢
- أن النبي ﷺ مر برجل قائم في الشمس ١٨٤
- أن النبي ﷺ نهى أن يقضي الإنسان حاجته ١٩
- أن النبي ﷺ نهى عن البول والغائط ٢١
- أن النبي ﷺ نهى عن جلوس القرفصاء ٨٧
- أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم الشك ١٤٨
- أن النبي ﷺ نهى عن النظرة الثانية ٣٤
- أن النبي ﷺ وأصحابه همهم الإعلام ٧١
- أنت ومالك لأبيك ٢٨١، ٣٠٤
- انتظر بأرباب الأموال حولًا ١٣٤
- إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى ١٥، ١٦، ٢٢، ٢٠٦
- إنما أمرتم أن تعتزلوا الفروج ٤٦
- إنما تغسل ثوبك من البول والغائط ٦٢
- إنما جعل الإمام ليؤتم به ٩٢، ٩٣
- إنما الملائكة معنا مشيعون للجنازة ١٢٣
- إنما يكفيها أن تحثي عليه ثلاث حثيات ٣٦
- إنني أنا الله ذو بكة خلقت الرحم ١٩٤
- أنه احتجم وأعطى الحجام أجرته ٢٦٣
- أنه إذا أتاه الأضياف تولى أمرهم بنفسه ٢٠٣
- أنه اشترى من جابر بن عبدالله بعيرًا ٢٢٠
- أنه أمر أن تصوم عن أختها قد ماتت ١٥٤

- أنه أمر الحائض أن تعتزل عن مصلى المسلمين ٢٠٧
- أنه أمر المقداد بن الأسود أن يسأل ٣٨
- أنه أمرهما أن يقضيا الصوم ولا يقضيا الصلاة ١٥٦
- أنه انكسر إحدى زنديه فسأل النبي عليه السلام ٤٩
- أنه أوصى المسلمين بعضهم ببعض ٢٠١
- أنه بات عنده الأضياف. فقال لهم ٢٠٤
- أنه خطب عليه السلام بعد الصلاة ١١٦
- أنه رأى رجلان يصليان: فقال ٩٧
- أنه سأل النبي ﷺ عن صلاة السفر ١٠٠
- أنه شيع جنازة، فعرض عليه رجل ١٢٣
- أنه ﷺ أخذ قطعة من حرير ٧٥
- أنه ﷺ إذا رفع رأسه من السجود استوى ٨٦
- أنه ﷺ إذا ركع قال ٨٤
- أنه ﷺ إذا سمع النداء بالصبح صلى ١١٠
- أنه ﷺ أمر أعرابيًا أن يقرأ ٨٢
- أنه ﷺ حرم جلود السباع ٥٦
- أنه ﷺ سجدهما بعد التسليم ١٠٤
- أنه ﷺ صلى صلاة الكسوف ١١٦
- أنه ﷺ صلى الظهر حين زالت الشمس ٦٩
- أنه ﷺ صلى الظهر والعصر بعرفة صلاة ٩٦
- أنه ﷺ صلى على امرأة فقال نحو وسطها ١٢٥
- أنه ﷺ ضرب بيديه على الصعيد ونفخ فيهما ٥٢
- أنه ﷺ كان إذا انفجر الفجر صلى ١١٠
- أنه ﷺ كان يصلي في السفر على راحلته النافلة ٧٢
- أنه ﷺ لم يتركها في حضر ولا سفر ١١٠
- أنه ﷺ لم يزل يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم ٨٢
- أنه ﷺ مر به رجل وهو يريد البول فسلم عليه ١٩
- أنه ﷺ نهى عن الإقعاء في الصلاة ٨٧
- أنه ﷺ نهى عن بيع الطعام بالطعام ٢١٧
- أنه ﷺ نهى عن بيع الكالئ بالكالئ ٢١٧
- أنه ﷺ نهى عن الصلاة في ثلاثة أوقات ٧٠

- أنه نهى عن عقبى الشيطان ٨٧
- أنه ﷺ نهى عن قيل وقال ٢٢٤
- أنه ﷺ يصلي صلاة الليل مثنى مثنى ١١٠
- أنه ﷺ يغتسل بالصاع ٣٦
- أنه ﷺ يوتر بثلاث بعد صلاة القيام ١١٣
- أنه ﷺ فاته يوم الخندق أربع صلوات ١٠٩
- أنه ضرب بيديه على الصعيد ٥٢
- أنه ضرب يديه على الصعيد ٥٢
- أنه عليه السلام إذا ركع قال ٨٤
- أنه عليه السلام أمر أصحابه في بعض أسفاره ١٥٤
- أنه عليه السلام أمر بالغارة على كل حي لم يسمع ٧١
- أنه عليه السلام دخل من باب بني شيبة ١٦٩
- أنه عليه السلام سجدهما قبل التسليم ١٠٥
- أنه عليه السلام غسل وعليه قميصه ١١٩
- أنه عليه السلام كان يتوضأ في أول طهره ٢٧
- أنه عليه السلام نهى أن يذبح الرجل في صلاته ٨٤
- أنه عليه السلام نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ٥٦
- أنه عليه السلام نهى عن التجافي في الصلاة ٧٩
- أنه غسل امرأة ماتت معه ١٢٠
- أنه قال في رجل قتله اللصوص ١١٩
- أنه كان أصحاب صفة رسول الله ﷺ يسألون ١٩٦
- أنه كان ﷺ إذا أراد حاجته أبعد المذهب ١٩
- أنه كان ﷺ إذا خرج حاجًا أو غازيًا ١٠٠
- أنه كان ﷺ إذا سافر قصر حتى يرجع ١٠١
- أنه كان ﷺ ربما أهل إذا استوت به راحلته ١٦٦
- أنه لم يوجب عليها إعادة اليوم واليومين ٤٣
- أنه نحر الإبل والبقر، وذبح الغنم ١٨٥
- أنه نهى أن تتلقى الأجلاب ٢٢٢
- أنه نهى عن بيع الغش ٢٢٤
- أنه: نهى عن البيع قبل طلوع الشمس ٢٢٥
- أنه نهى عن الصلاة بالأنك والشبه ٧٥
- أنه يعتكف في رمضان كل سنة عشرة ١٦١
- أنها تفطر ١٥١
- أنها سألت النبي ﷺ عن امرأة جاءتها ٣٥

- أنها سكبت لأبي قتادة وضوءًا ٣٠
- إنها ليست بنجس إنها من الطوافين ٣٠
- أنهم صلوا معه صلاة الخوف يوم ١٠٣
- إني لأعتكف العشرة الأوائل ألتمس ١٦١
- إني لبدت رأسي وقلدت هديي ١٦٨
- أوصاني حبيبي جبريل عليه السلام برفق المملوك ٢٠٤
- أوصيك بتقوى الله العظيم، والتكبير عند كل شرف ١٦٥
- أوكلكم يجد ثوبين ٧٣
- أول ما فرضت الصلاة ركعتان ٩٩
- أول الوقت رضوان الله، ووسطه رحمة الله ٧٠
- أيما إهاب دبغ فقد طهر ٥٥
- أيما دار قسمت في الجاهلية ٢٨٤
- أيما رجل له شريك في دار أو ربع ٣٠٢

ب

- باسم الله، اللَّهم أفتح لنا أبواب رحمتك ٢٠٦
- باضطراب لحيته ٨٣
- البائعان بالخيار ما لم يفترقا ٢٥٤
- بتفسيقهما إذا صامتا ١٥٦
- بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة ١٣٧
- بلغني أن أم سليم امرأة أبي طلحة الأنصاري ٣٧
- بني الإسلام على خمس ٦٧، ١٤٧، ١٦٢

ت

- تحت كل شعرة جنابة، فبلوا الشعر وأنقوا البشر ٣٥
- تحليلها التسليم ٨٨
- التحيات المباركات لله والصلوات الطيبات ٨٧
- التسبيح للرجال والتصفيق للنساء ٩٣، ٩٤
- تعرض أعمال بني آدم على الله سبحانه وتعالى عشية الإثنين ٢٠١
- تقضي يومًا مكانه ١٥٨
- تقعد الواحدة منهن إيامًا لا تصلي ولا تصوم ٤٦
- تقووا لعدوكم، والفطر أقوى لكم ١٥٤
- تهادوا عباد الله، فإن الهدية تثبت المودة ٣١٢

ث

- ثم ارفع رأسك، وقم إلى الركعة الثانية ٨٥، ٨٦

- ثم اضطجع حتى جاء المؤذن فقام فصلى ١١٠

ج

- الجار أحق بصقبه ٣٠٢، ٣٠٦
- الجار قبل الدار والرفيق قبل الطريق ١٩٧
- جعل الله لكم ثلث أموالكم عند موتكم ٣١٨
- جعلت لي الأرض مسجدًا وترابها طهورًا ٧٧
- جعلك الله أشر ممن لم يستحم يوم الجماعة ٩٩
- الجمعة واجبة إلا على امرأة أو مريض ٩٦

ح

- حتى تحمر ٢٢٠
- حج عن نفسك ثم حج عن غيرك ١٦٤
- حرمة الجار على جاره كحرمة أمه ١٩٧
- حق الجار والصاحب: كف الأذى عنهما ١٩٨
- حق الولد على والده أن يحسن أدبه ١٩٤
- الحمد لله رب العالمين، رب السموات السبع ١٧٦
- حيثما أدركتك الصلاة فصل ٧٧

خ

- خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس ليال بقين من ذي القعدة ١٦٧
- خرجنا مع رسول الله ﷺ ليس يذكر غير الحج ١٦٥
- خطبنا رسول الله ﷺ فقال ٩٧
- خللوا بين أصابعكم في الوضوء ٢٥
- خمس ليس على المحرم في قتلهن ١٦٩
- خير الصدقة ما أبقت غنى ١٤٣
- خير صفوف الرجال المقدم ١٠٨
- خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة ٢١١

د

- دباغ الأديم طهارته ٦٤، ٦٦
- درهم واحد من الربا أعظم ٢١٦
- دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ١٠٥
- دعي الصلاة أيام أقرائك ٤٢
- دم الحيض أسود ثخين نتن ٤٠

ذ

- ذبيحة الحائض والنفساء، والجنب، والعريان، جائزة إذا ١٨٧
- ذروا الناس ينتفع بعضهم من بعض ٢٢٣

- ذكاة الجنين ذكاة أمه ١٨٦
- الذكاة في المنحر واللبة ١٨٦

ر

- الراجع في هبته كالكلب يقيئ ٦٢، ٣١١
- رأى امرأة تتبع جنازة فأمر بردها ١٢٤
- رأيتها فاختلست مني، فالتمسوها في العشر الأواخر ١٦١
- رب اغفر وارحم، وتجاوز عما تعلم ١٧٢
- رب صائم حظه من صيامه الجوع والعطش ١٥١
- ربنا لك سجدنا وإليك أنبنا ١١٢
- رفع القلم عن ثلاثة من أمتي ٢٢، ١٥٦، ٢١٣
- الرفيق قبل الطريق ١٩٧
- ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها ١١٠
- الركعتان بعد صلاة المغرب ١١١
- ركعتان في السفر ليستا قصرًا ١٠٠
- الرهن بما فيه ٢٩٨

ز

- الزعيم ضامن ١٣٤
- زملوهم في ثيابهم ودمائهم ٦٠، ١١٩
- زوجتها لك على ما معك من القرآن ٢٦٢

س

- سألت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله! إن أرضنا ١٨٩
- سألت النبي عليه السلام عن قول الله تعالى ١١١
- سبحان ربي العظيم ثلاث مرات ٨٤
- سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك ٨٠
- سبعة أيام في السّنّة ما صامها أحد من أمتي إلا ١٥٨
- سمع الله لمن حمده ٨٥
- سن لكم معاذ سُنة فاصنعوا مثل ما صنع ٩٥
- سئل النبي ﷺ عن القبلة للصائم ١٥٠
- سئل النبي عليه السلام عن الصلاة في ثوب واحد ٧٣
- سئلت عائشة رضي الله عنها هل كان رسول الله ﷺ ٣٧

ش

- شر الناس من يكرمه الناس مخافة شره ولسانه ٣١٣

- الشفعة للجار الخليط دون الملاصق ٣٠٢
- الشفعة للجار ما لم تقسم ٣٠٢
- الشمس لا تكسف لموت أحد ولا لحياته ١١٦
- شهر الله الأصم الذي يدعى رجب ١٥٩

ص

- صاعًا مما تأكلون ١٤٥
- صحبت النبي ﷺ في بعض أسفاره ٧٤
- صدقة من الله تصدق بها عليكم ١٠٠
- صلاة أحدكم قاعدًا مثل نصف صلاته وهو قائم ٨٩
- الصلاة خير موضوع، فمن شاء ١١٧
- صلاة السفر ركعتان تمامًا غير قصر ٩٩
- صلاة العشاء من حين يغيب الشفق إلى ٦٩
- الصلاة على موتى أهل القبلة المقرين بالله ورسوله ١٢٤
- الصلاة عماد الدين، فمن ترك الصلاة فقد هدم الإيمان ٦٧
- صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس ٦٩
- الصلاة في الجماعة خير من صلاة الفذ ٨٩
- صلاة المرأة في مخدعها أفضل من ١٠٨
- صلوا أرحامكم ولو بالسلام ١٩٥
- صلوا خلف كل بار وفاجر ١٢٤
- صلوا على إخوانكم ١٢٤
- صلوا على موتاكم ١٢٤
- صلوا كما رأيتموني أصلي ١٠٦
- صلى بنا عبد الله بن عمر صلاة المغرب ٩٣
- صلى رسول الله ﷺ في المسجد فصلى بصلاته ناس ١١٣
- صوم شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر ١٥٩
- صوموا لرؤية الهلال، وأفطروا لرؤيته ١٤٧

ض

- الضبع من الصيد ٥٧
- الضحك يميت القلب ٢٠٩
- ضعيه فيه، وفي بنيه، فهم لها موضع ١٤٠

ط

- طبت وطاب ممشاك ٢٠٩
- الطلاق، والعتاق من إيمان الفساق ١٧٩
- طهرت المساجد من خمس: تقام فيها الحدود ٢٠٧

- الطواف بالبيت صلاة لكن أحل الله فيه الكلام ٤٦

ع

- عارية مضمونه مؤداة ٣١٤، ٣١٥
- علمه بلالًا، فعلمه بلالًا ٧١
- عليكم بهذه الثياب البيض ألبسوها أحياءكم ٧٤، ١٢٢
- عمد المسلمون إلى النساء الحيض ٤٦
- عمرة في أشهر الحج متعة ١٦٧
- عهد إليَّ عمر ـ رضي الله تعالى عنه ـ كتاب ١٣٦
- العينان وكاء السه فإذا نامت ٣١

غ

- الغسل واجب إذا التقى الختانان ٣٧
- الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ٩٩

ف

- فاتحة الكتاب هي أم القرآن ٨٢
- فأشهدوا غيري ٣١٢
- فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين يومًا ١٤٨
- فبينما أنا ضارب غلامًا لي بسوط ٢٠٤
- فرضت عليَّ الضحية ولم تفرض عليكم ١٧٥
- في الرقة ربع العشر ١٣٢
- فيما سقت السماء والعيون العشر ١٣٠

ق

- قالت حفصة زوج النبي ﷺ لرسول الله ﷺ ما بال الناس ١٦٨
- قد رأيت الذي صنعتم ولم يمنعني من الخروج ١١٣
- قلت: يا رسول الله! من أحق الناس مني ١٩٣
- القيء والرعاف والخدش لا ينقض الصلاة ٩٤

ك

- كان رجل من المسلمين يقال له مغلس أبو روح ٢٢٨
- كان رسول الله ﷺ أباح للعرنيين ـ قوم من العرب ٦١
- كان رسول الله ﷺ لا يمتنع من قراءة القرآن ٣٩
- كان رسول الله ﷺ يأكل قبل أن يغدو إلى المصلى ١١٤
- كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ١٥٠

- كان من أدبه عليه السلام لا يكشف إزاره حتى ٢١
- كان النبي ﷺ إذا أراد الغسل من الجنابة ٣٥
- كان النبي ﷺ إذا دخل في الصلاة ٧٩
- كان النبي عليه السلام يصلي في ثوب واحد في ٧٣
- كتب إليَّ رسول الله ﷺ وذلك أنه كتب ٥٥
- الكذب والغيبة ينقضان الوضوء ٣٢
- كسفت الشمس، فصلى بنا رسول الله ﷺ ١١٦
- الكفن من رأس المال ١٢٢
- كفنوه في ثوبيه ١٢٢
- كفنوه في ثوبيه اللذين أحرم فيهما ٣١٩
- كل ذلك لم يقع، فقال ١٠٤
- كل الكلام في المسجد لغو إلا ثلاثة ٢٠٧
- كنا لا نعد الصفرة ولا الكدرة حيضًا ٤١
- كنا ندع سبعين بابًا من الحلال مخافة ٣٢٠
- كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة ٤٦

ل

- لا اعتكاف إلا بصوم ١٦٠
- لا، إلا أن تطوع ١٤٥
- لا إيمان لمن لا صلاة له، ولا صلاة لمن لا وضوء له ٢١
- لا بأس بالصرف يدًا بيد ٢٤١
- لا بأس بها فكلوها ١٨٧
- لا تأخذوا حزرات الناس ١٣٧
- لا تأخذوا من أرباب الماشية سخلة ١٣٧
- لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا يدًا بيد ٢٤١
- لا تتبعوا عورات إخوانكم ٣٢
- لا تحلفوا بآبائكم، ولا بالطواغيت ١٧٨
- لا تدع على ولدك بالموت ١٩٤
- لا تصروا الإبل والغنم ٢٢٤
- لا تضربوا إماءكم على كسر إنائكم ٢٠٥
- لا تطهر المرأة من حيضها حتى ترى القصة البيضاء ٤١
- لا تمنعوا إماء الله من مساجد الله ١٦٠
- لا تنظرن قبل وجهك، ولا عن يمينك ٧٩
- لا تنم إلا عن وتر ١١٣
- لا توله والدة بولدها ٢٢٧

- لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع ٩٧
- لا صدقة إلا عن ظهر غنى ١٤٥
- لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فصاعدًا ٨٢
- لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة ٨٢
- لا صلاة بغير طهور ٣٤
- لا صلاة في المقبرة، ولا في المجزرة ٧٧
- لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ٢٣
- لا صوم لمن صام الدهر ١٥٩
- لا صوم لمن لم يبيت الصيام من الليل ١٥٢
- لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ١٥
- لا ضرر ولا إضرار في الإسلام ٢٨٣
- لا ضرر ولا ضرار ١٦
- لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ٢٠
- لا قراض إلا بعين ٢٧٥
- لا نذر على العبد في معصية الله ١٨٤
- لا وصية لوارث ٣١٨
- لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ٢٣
- لا يجزي ولد عن والده إلا أن يجده مملوكًا ١٩٣
- لا يحل للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام ٢٠١
- لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة نفسه ٢٢٥، ٣١١
- لا يخلون أحدكم بامرأة ليست منه بذات محرم ٩١
- لا يصل أحدكم بالثوب الواسع ليس على ٧٤
- لا يغلق الرهن ٢٩٣
- لا يقرؤون القرآن ولا يطؤون مصحفًا ٤٧
- لا يقيمن أحدكم الرجل من ٢٠٩
- لأنها مساكن إخوانكم من الجن ٢١
- لبيك اللهم لبيك! لبيك لا شريك لك لبيك! ١٦٦، ١٧٢
- لبيك بعمرة تمامها وبلاغها عليك يا الله ١٦٦
- لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من رائحة المسك ١٥١
- لزوم الفقير حرام ومسألته ٢٤٨
- لصاحبه غنمه، وعليه غرمه ٢٩٧
- لعن الله آكل الربا ومؤكله ٢١٦
- لعن الله الناظر والمنظور إليه ٣٤
- لعنت النائحة، والجالسة إليها ٣٤
- لقد هممت أن آمر رجلًا يصلي بالناس ٩٦

- لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله ١١٨
- لكل سهو سجدتان بعد التسليم ١٠٤، ١٠٥
- للمسلم على أخيه المسلم ستر بالمعروف ٢٠٠
- لما قبض آدم عليه السلام أتته الملائكة ١١٩
- لو أهدي إليَّ كراع شاة لقبلته ٣١٢
- لو دعيت إلى كراع لأجبته ٣١٢
- لو صلى في الجماعة لكان أفضل ٨٩
- لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير صلاة العتمة ٧٠
- ليس على مقهور عقد. ولا عهد ٣١٣
- ليس في الأوقاص شيء ١٣٨
- ليس في جب، ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوساق ١٣١
- ليس في مال صدقة حتى يحول عليه الحول ١٣٤
- ليس فيما دون أربعين شاة شيء ١٣٦
- ليس فيما دون أربعين شاة صدقة ١٣٦
- ليس فيما دون خمس أواق صدقة ١٣٣
- ليس فيما دون خمسة أوساق صدقة ١٣٠
- ليس فيما دون عشرين مثقالًا صدقة ١٣٣
- ليس المؤمن من بات شبعانًا وجاره جائعًا ١٩٧
- ليصم، ويجلس، ويتكلم، فإن ١٨٤
- ليؤمكما أفضلكما أو قال: «أسنكما» ٧١

م

- ما بال هذه النمرقة؟ قالت: اشتريتها ٧٥
- ما جعل لذكر الله والصلاة فقليله كثير ١١٧
- ما زال جبريل عليه السلام يوصيني بالجار ١٩٧
- ما شأنك؟ قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم ١٥٧
- ما شغل ابن عمك، فقالت ٨٩
- ما من امرئ بات شبعانًا وجاره طاوٍ ١٩٧
- الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه ٢٨
- ما لم تصفر الشمس ٦٩
- مانع الزكاة يقتل ١٢٩
- المحتكر ينتظر اللعنة ٢٢٣

- المذي والودي والمني ودم ٦٤
- مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ٤٧
- مس الميت ينقض الوضوء ٣٣
- المشي لأخ مسلم في حاجة أحب إليَّ من ٢٠١
- مضمونة مؤداة ٣١٥
- مطيل الموسر ظلم ٢٤٨
- المغرب من حين تغرب الشمس إلى أن ٦٩
- مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير ٨١
- مقام إبراهيم عليه السلام ١١١
- المقتول في المعركة لا يغسل ١١٩
- مكة مباحة، ولا تؤاجر بيوتها ٢٦٣
- ملعون من أبدى عورته للناس ٧٤
- ملعون من نظر إلى عورة أخيه ٣٤، ٧٤
- من آوى يتيمًا أو قام به احتسابًا ١٩٦
- من ابتلي بشيء من هذه البنات ١٩٤
- من أدرك والديه فدخل النار أبعده الله ١٩٣
- من أراد السعي بين الصفا والمروة ١٧١
- من أسخطهما؛ فقد أسخط الرحمن ١٩٣
- من أسلم في شيء. فلا يصرفه في غيره ٢٤٥
- من اشترى شاة محفلة فهو بالخيار ٢٥٤
- من اشترى طعامًا فلا يبعه حتى يقبضه ٢١٧
- من أصبح جنبًا؛ أصبح مفطرًا ١٥٠
- من اغتسل يوم الجمعة كغسل الجنابة فراح ٩٩
- من أكرم أخاه المؤمن كان حقًا ٢٠١
- من ألزم لنفسه شيئًا ألزمناه له ١٧٩
- من أوجب على نفسه تطوعًا ١٥٨
- من ترك الجمعة أربعًا متواليات ٩٦
- من ترك الجمعة ثلاثًا من غير ضرورة ٩٦
- من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ٩٩
- من حلف بالمشي، أو الهدي أو ١٧٩
- من ذرعه القيء؛ فلا قضاء عليه ١٥١
- من ربى يتيمًا له أو لغيره ١٩٦
- من زار أخاه أو عاد مريضًا ٢٠٩
- من سأل عن ظهر غنى جاءت مسألته ١٣٩
- من ستر على مؤمن ستر الله عليه في الدنيا والآخرة ٣٢

- من صافح العلماء فكأنما صافحني ٢٠٨
- من صام رمضان ثم أتبعه بستة أيام من شوال ١٥٩
- من صام في كل شهر ثلاثة أيام، فكأنما صام الدهر كله ١٥٩
- من صام يوم عاشوراء كان كفارته ستين شهرًا ١٥٨
- من طاف بالبيت وركع فله من الأجر كثير ١٧١
- من غشنا فليس منا ٢٢٤
- من فاته أو نسي خمس صلوات ١٠٩
- من قال صه: فقد لغا ٩٨
- من قهقه في الصلاة انتقضت صلاته ١٠٦
- من قهقه في الصلاة نقض الوضوء ٣٢
- من كان إمام فقراءة الإمام له قراءة ٩٣
- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ٢٠٢
- من لبسهما في الدنيا لم يلبسهما في الآخرة ٧٥
- من لغا فلا جمعة له ٩٨
- من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ١٠٨، ١٠٩
- من نذر أن يطيع الله فليطعه ١٨٤
- من نسي الوتر فليوتر إذا ذكر ١١٠
- من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا ٢٠١
- من هجر أخاه سنة كان كسافك دمه ٢٠١
- من هجر أخاه المسلم فوق ثلاثة أيام ٢٠١
- من وافق قوله قول الملائكة غفر له ٨٥
- المؤمن مرآة أخيه المؤمن ينصحه إذا غاب ٢٠٢
- المؤمنون على شروطهم إلا شرطًا ٢٢١، ٢٨٧

ن

- نعم ٤٩، ١٦٢
- نعم إذا رأت الماء ٣٧
- نعم حجوا عنهم ١٦٢، ٣٢٣
- نعم، ولك أجر ١٦٢
- النميمة والكذب ينقضان الوضوء ١٥١
- نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى تزهو ٢٢٠
- نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر ٥٨
- نهى ﷺ عن بيع الكالي بالكالي ٢١٤

- نهى عليه السلام أن يتداوى يشيء مما حدم الله عز وجل ٦١
- نهى عليه السلام عن القراءة في الركوع والسجود ٨٣
- نهى عن أكل لحوم الجلالة وألبانها ٣٠
- نهى عن بيع ما لم تقبض ٢١٧
- نهينا أن نتبع الجنازة ١٢٤
- نهينا أن نقرب النساء في الأربعين ٤٥

هـ

- هذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب الله علينا صيامه ١٥٢
- هذان جماعة ٩٧
- هذان محرمان على رجال أمتي ٧٥
- هن: يعني: النساء ـ ناقصات العقول والدين ٤٦
- هو الطهور ماؤه، والحل ميتته ١٨٩
- هي بمنزلة الصيد يرمى ١٩١

و

- وآمرك بصيام ثلاثة أيام في كل شهر ١١٣
- واتقوا الأرحام ولا تقطعوها وصلوها ١٩٤
- والذي نفسي بيده لا تؤمنوا حتى تحابوا ٢٠٢
- والزكاة، قال: هل عليّ غيرها؟ ١٤٥
- والله لو منعوا عقالًا مما كانوا يؤدونه ١٤٣
- وإنما سميت على كلبك ١٩١
- وجد في مقام إبراهيم عليه السلام كتاب مكتوب فيه ١٩٤
- ورحم الله والدين أعانا ولدهما ١٩٤
- وصاني حبيبي جبريل برفق المملوك ٢٢٦
- وضربنا ضربة للوجه وضربة للكفين ٥٢
- وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة أن يهلوا من ١٦٥
- ولا يحل له أن يثوي عنده حتى يخرجه ٢٠٣
- الولاء لمن أعتق ٢٢٠
- ولكنه ﷺ أملككم لأربه ١٥٠

ي

- يا أبا حفص! إن عمي لم ١٣٥
- يا أهل البقيع لا يفترق البائعان ٢٥٢
- يا أهل المدينة! أين علماؤكم ١٥٢
- يا أيها الناس توبوا إلى ربكم قبل أن تموتوا ٩٧

- يجزئ الثوب الواحد إلا إن لم يجد غيره ٧٣
- يدخل الجنة ثلاثـة بالحجة الواحدة إذا ١٦٤
- يسلم القليل على الكثير ٢١٢
- يصلى عليه بإذن أوليائه ١٢٤
- يطهره ما بعده ٦٣
- يعطيها الرجـل عن نفسـه، وعمن يعوله ١٤٥
- يلزم الوالدين مـن الحقوق ما يلزم ولدهما ١٩٤

فهرس الأعلام

أ

- آدم عليه السلام ١١٩
- إبراهيم (ابن محمد ﷺ) ١١٧، ٢٦٤
- إبراهيم عليه السلام ١١، ١٦٩، ١٧١، ١٩٤، ٢٠٣
- إبراهيم النخعي ٣١٤
- ابن الأرث (خباب) ٨٣
- ابن أرقم (زيد) ٢١٨، ٢٤١
- ابن الأسود (المقداد) ٣٨
- ابن أم مكتوم ٧١
- ابن أمية (صفوان) ٣١٤
- ابن بركة (أبو عبد الله محمد) ١٧٩، ٢٤٨، ٢٦٢، ٢٩٨
- ابن بشير (النعمان) ٣١٢
- ابن بطال ٢٤
- ابن ثابت (زيد) ٣٧
- ابن جبل (معاذ) ٩٥، ١٣٤
- ابن جبير (سعيد) ٨٢
- ابن جعفر ١٥٠
- ابن حاتم (عدي) ١٨٩
- ابن حبيب (الربيع) ٢٩، ٨٢، ١٢٥، ١٣٨، ٣١٣
- ابن حزم (عمرو) ١١٤
- ابن حكيم ٥٥
- ابن حنبل (أحمد) ٦٢
- ابن خلفون (أبو يعقوب يوسف) ٩
- ابن رباح (بلال) ٧١، ٧٣
- ابن زيد (أسامة) ١٢١
- ابن زيد الأنصاري (عبد الله) ٧١
- ابن زيد (جابر) ٣٧، ٤٩، ٨٤، ١٠٣، ١٢٠، ١٥٥، ١٧٩
- ابن السائب (ضمام) ٨٧
- ابن سعد (الليث) ١١٦
- ابن الصامت (عبادة) ٨٢
- ابن صبرة (لقيط) ٢٤
- ابن صفرة (خفض) ١٥٠

- ابن عازب (البراء) ٢٤١
- ابن عباد ١٣٨
- ابن عباس (عبد الله) ٢١، ٢٤، ٢٨، ٣١، ٣٥، ٤٣، ٤٨، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٨٢، ٨٤، ٩٠، ٩٤، ٩٦، ١١٠، ١١٦، ١٢٢، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٦، ١٥١، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٩٤، ١٩٦، ٢٢٠، ٣١٤
- ابن العباس (الفضل) ١٢١
- ابن عبد الله الأنصاري (جابر) ٤٧، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٩٧، ١٠٠، ١٩٧، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢١، ٣١٤
- ابن عبد العزيز ١٣٨، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٢
- ابن عبد المطلب (العباس) ١٣٥
- ابن عبد الوهاب (الإمام أفلح) ١٤١، ١٤٢، ١٤٣
- ابن عبيد (طلحة) ٤٥، ٧٨
- ابن عرفة المالكي ٥٣
- ابن عمار (أبو محمد وافي) ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٩
- ابن عمر (عبد الله) ٤٧، ٩٣، ١٣٦، ١٤٤، ١٦٤، ٢١٦
- ابن عمران (مزور) ٩٣
- ابن فارس ١١٧
- ابن قتيبة ٣٠٣
- ابن كعب الأنصاري (أُبي) ٧٤، ٢٠١
- ابن مالك (أنس) ٦١، ٨٩، ٩٥، ١٥٠، ١٦٣، ٢٢٠
- ابن مالك (كعب) ٣٠، ١٨٧
- ابن مسعود (عبد الله) ٨٠، ١٠٤، ١٤٠، ١٩١
- ابن المهلهل (زيد) ١٨٩
- ابن وسيم (أبان) ١٤٩
- ابن ياسر (عمار) ٥١، ٥٢، ٦٢
- أبو إسحاق ٧٩
- أبو أيوب الأنصاري ٢٠١
- أبو بكر الصديق رضي الله عنه ٣٤، ٨٢، ٩٤، ١١٣، ١٢٠، ١٤١، ١٤٣، ٣١١، ٣٢٠
- أبو حنيفة (الإمام) ١٥٢، ١٨٦، ٢١٧
- أبو رافع (مولى رسول الله) ٢٨٩
- أبو الربيع (الشيخ) ٣٠٨
- أبو زكرياء اللالوتي ٣١٤
- أبو سعيد الخدري ٤٧، ٧٥، ٨١، ٩٩، ١١٠، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٨، ١٨٧، ٢٤١
- أبو سفيان ١٥٥، ١٥٦، ٢٢٨
- أبو طلحة الأنصاري ٣٧
- أبو عبد الله ١٥٠، ١٨٧، ١٩٨، ٣١٣، ٣٢٧

- أبو عبيدة ٧٥، ٨١، ٨٢، ٩٧، ١٠٣، ١١١، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٨، ١٩٨، ٢٢٨، ٣١٤، ٣٢٨
- أبو قتادة الأنصاري ٣٠
- أبو محمد ١٥١، ١٨٢، ١٩٥، ٢٠١
- أبو مسعود الأنصاري ٢٠٤
- أبو المؤرج ٣٢٨
- أبو هريرة ٥٦، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٨، ٨٢، ٨٥، ٩٨، ١٠٤، ١٦٥، ١٩٣، ٢٠١
- أحمد: انظر: ابن حنبل
- إسماعيل عليه السلام ١٥٨
- أطفيش (قطب الأئمة) ١٤
- أفلح: انظر: ابن عبد الوهاب
- أم سلمة (السيدة) ٣٥، ٣٦، ٦٣، ٧٣، ٩٠
- أم سليم ٣٧، ٩١
- أم عطية الأنصارية ٤١، ٤٦، ٤٨، ١١٤، ١٢٤
- إمام (د. محمد كمال الدين) ١٧
- أمينة ١٢٠
- أنس: انظر: ابن مالك

ب

- باجو (مصطفى) ١٦
- الباروني (سليمان) ١٠
- البرادي (أبو القاسم) ١١
- بريرة ٢٢٠، ٢٢١
- بشير ٥٧، ٣١٢
- بلال: انظر: ابن رباح
- بنت عميس (أسماء) ١٢٠
- بنت كعب بن مالك (كبشة) ٣٠
- بيوض (الشيخ) ١١

ت

- التلاتي (عمر) ١٢
- تميم الداري ٢٢٠، ٢٢١
- التواجيني (مهنى) ٨، ٩، ١٣

ج

- جبريل عليه السلام ٦٨، ٦٩، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٢٦
- الجعبيري (فرحات) ١٢
- جمال عبد الناصر ٥
- الجيطالي ٩، ١١

ح

- الحسن ١٦٧
- الحسن البصري ١٢٥
- حفصة (السيدة) ١٥٨، ١٦٨

د

- الدارقطني ٦٢
- داود عليه السلام ١١٢

ر

- الربيع: انظر: ابن حبيب

س

- السالمي (الإمام) ١٠
- السدويكشي (أبو عبد الله محمد بن سعيد) ١٢، ١٤

ش

- الشافعي ٢٤، ٢٩، ٦٢، ١٢٤، ١٥٢، ٢١٧
- الشعبي ١١٩
- الشماخي (الشيخ عامر) ٧، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦

ط

- الطرميسي (أبو موسى عيسى بن عيسى) ١٠، ١١
- طلحة: انظر: ابن عبيد

ع

- عائشة (السيدة) ٣٥، ٣٧، ٤١، ٤٦، ٦٩، ٧٥، ٧٩، ٨٠، ٩٠، ٩٩، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٨٤، ٢٢٠، ٣١١
- العباس: انظر: ابن عبد المطلب
- عبد الوهاب (الإمام) ٩٣
- عطاء ١٧٩
- علي بن أبي طالب ﷺ ٣٨، ٣٩، ٤٩، ٥٨، ٧٩، ٨٩، ٩٧، ١١١، ١٢١، ١٢٣
- عمار: انظر: ابن ياسر
- عمر بن الخطاب ﷺ ٣٤، ٤٧، ٨٠، ٨٢، ٩٩، ١٠٠، ١١٣، ١١٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٦٩، ١٧٨، ٢٠٤، ٢٢٢، ٣١٤
- عياض (القاضي) ١١٦

غ

- الغزالي (أبو حامد) ١١

ف

- فاطمة (السيدة) ٨٩

ق

- القاسم ١٤١

ك

- كبشة: انظر: بنت كعب
- كعب التوراة ٢١١
- كوبرلي (بيير) ١٢



م

- مالك ٢٤، ٢١٦
- مريم (السيدة) ١١٢
- المزني ٢٤
- معاذ: انظر: ابن جبل
- معاوية ١٥٢
- مغلس أبو روح ٢٢٨
- المقداد: انظر: ابن الأسود
- موسى عليه السلام ١٢٧
- ميمونة (السيدة) ٥٥، ١١٠

ن

- نافع (مولى ابن عمر) ٩٣، ١٣٨
- النامي (عمرو) ١٢

هـ

- هاشم ٩٨

فهرس الأماكن والبلدان

أ

- الأندلس ١٤٧
- الأزهر الشريف ١٣

ب

- باب الأسطوانتين المذهبتين ١٧١
- باب بني شيبة ١٦٩
- باب الصفا ١٧١
- بطن الوادي ١٧٥، ١٧٧
- البقيع ٢٥٢
- بكة ١٩٤
- بيت الله الحرام (البيت العتيق) ٦٧، ١١١، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩

ث

- الثنية السفلى ١٦٩

ج

- جادو (مكان) ٢٩٤
- جبل شماخ ١٠
- جبل نفوسة ١٠، ١١
- الجحفة ١٦٥
- الجزائر ٨
- جمع (مكان) ١٧٤

ح

- الحبشة ٨٦، ٨٧
- الحجاز ١٤٧
- الحجر الأسود ١٦٩، ١٧٧
- الحياض (مكان) ١٧٤

خ

- خيبر ٥٨

ذ

- ذات عرق ١٦٥
- ذو الحليفة ١٠٠، ١٠١، ١٦٥

ر

- رحمة (موضع بين الشام ونجد) ٥٧
- ركن الحجر ١٧٠، ١٧١
- الركن اليماني ١٧٠

ز

- زمزم ١٧٧

ش

- الشام ٥٧، ١٦٥
- الشدق ١٣
- شعب مكة ٥٧
- الشمال الأسفل ١٨٧
- شمال أفريقيا ١٢

ص

- الصفا ١٦٧، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٧

ط

- الطريق الأعظم ١٧٣

ع

- العراق ١٦٥
- عرفة (عرفات) ٩٦، ١٥٨، ١٧٣، ١٧٤
- العلمين ١٧٢
- عُمان ٦

ق

- القبلة ١٩، ٢٠، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٩٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٧
- قرن المنازل ١٦٥

ك

- الكعبة ٧٨، ١٧٨، ١٧٩
- الكويت ٥، ٦

م

- مأزمي عرفات ١٧٤
- محسر (مكان) ١٧٣، ١٧٤
- المدينة (المنوّرة) ٤٦، ١٦٥، ٢٢٠، ٢٨٩، ٣١١
- المروة ١٦٧، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٧
- المريسيع ٤٩
- المزدلفة ١٧٣، ١٧٤
- مسجد الجن ١٧٢
- المسجد الحرام ٧٨، ١٦٨، ١٦٩
- المشرق ٨، ١١٩

- المشعر الحرام ١٧٤، ١٨٦
- مصر ٥، ٦، ١٣
- المغرب ٩
- المغرب الإسلامي ٨
- المغرب العربي ١٣
- مقام إبراهيم عليه السلام ١٧١، ١٩٤
- مكة (المكرّمة) ٥٧، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ٢٢٠، ٢٦٣
- منى ١٧٢، ١٧٣، ١٧٧
- الميزاب ٨، ١٧٠

ن

- نجد ٥٧، ١٦٥
- نفوسة ١٣

و

- وادي ميزاب ٨

ي

- يفرن (بلد) ١١
- يلملم ١٦٥
- اليمن ١٣٤، ١٦٥

فهرس الكتب

أ

- إحياء علوم الدين (الغزالي) ١١
- أشعة من الفقه الإسلامي (التواجيني) ٨
- الإيضاح (الشماخي) ٧، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧

ج

- الجامع ١٢٧
- الجواهر المنتقاة (البرادي) ١١
- جوهر النظام (السالمي) ١٠

ح

- حي على الفلاح (قطب الأئمة) ١٤

د

- الديانات (الشماخي) ١٢

س

- السير (الشماخي) ١٣، ١٦

ش

- شرح الدعائم ١٢٧

ع

- العقيدة الوهبية (الشماخي) ١٢

ق

- قناطر الخيرات (الجيطالي) ١١
- قواعد الإسلام (الجيطالي) ٩، ١٠

م

- مختصر تاريخ الإباضية (الباروني) ١٠
- مدخل إلى دراسة الإباضية (كوبرلي) ١٢

- المطالع ١١٧
- معجم القواعد الفقهية الإباضية ١٦

ن

- النظـم الاجتماعيـة والتربوية عند الإباضية في شمال إفريقيا في مرحلة الكتمان (خليفات) ٩



فهرس الفرق والمذاهب والجماعات

أ

- آل بني إديح ١٨٩
- آل بني حداثة ١٨٩
- الإباضية (المذهب ـ المدرسة ـ الفقه) ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣
- إباضية المشرق ٧، ١٢
- إباضية المغرب ٧، ٨، ٩، ١٢، ١٣
- الإباضية الوهبية ١٢
- الأشعرية ١٤
- أصحاب الرأي ١٢٤
- أصحاب رسول الله ﷺ ١٠٢
- أصحاب صفة رسول الله ﷺ ١٩٦
- أصحابنا (قومنا ـ علماؤنا ـ شيوخنا ـ فقهاؤنا) ١٥، ٢٦، ٢٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٨، ٥١، ٦١، ٦٢، ٨٢، ٨٣، ٩٩، ١١٠، ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٨١، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٢
- أعراب المدينة ٤٦
- أهل البقيع ٢٥٢
- أهل جادو ٢٩٤
- أهل الحرب ٢٢٨
- أهل الخلاف (مخالفينا) ٤٢، ٩٨، ١١٩، ١٤٧، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٦٠، ١٦١
- أهل الذمة ٢٢٨
- أهل الردة ١٤٣
- أهل السُّنَّة ١٠
- أهل الشام ١٦٥
- أهل العراق ١٦٥
- أهل الكتاب ١٨٨، ٢٨٩

- أهل المدينة ١٥٢، ١٦٥
- أهل المغرب ١٣
- أهل نجد ١٦٥
- أهل اليمن ١٦٥

ب

- البربرية ٧٢
- بنــو آدم ٢٩، ٣٤، ٣٥، ٥٤، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ١٣٢، ٢٠١، ٢١٥، ٣٢٦، ٣٢٩
- بنو إدريح ١٨٩
- بنو إسرائيل ١١٢، ١٥٩
- بنو حداثة ١٨٩
- بنو شيبة ١٦٩
- بنو المصطلق ٤٩

خ

- الخوارج ٨

ر

- الروم ٢٢٧

ص

- الصحابة ٣٧، ١٣٠

ع

- العــرب ٢٥، ٢٧، ٣١، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٧، ٥٩، ١١٥، ١٥٩، ٢٢٢، ٣٢٣

م

- المالكية (المالكي) ٥٣
- المجوس (المجوسي) ١٨٨، ١٩٢، ١٩٨، ٢٢٧
- مخالفينا = أهل الخلاف
- المذاهب السنية الأربعة ١٠
- المذاهب الفقهية الإسلامية ٧، ١٣، ١٦
- المعتزلة ١٤

ن

- النصارى ١٢٣، ١٨٨

ي

- اليهود ١٢٣، ١٨٨، ٣٢٢

فهرس تفصيلي

تقديم: معالي الوزير ٥

مقدمة: الشيخ عامر الشماخي وكتابه «الإيضاح» ٧

آداب حاجة الإنسان ١٩

١ آداب قضاء الحاجة ١٩

٢ استقبال القبلة واستدبارها ١٩

٣ علة النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند حاجة الإنسان؟ ٢٠

٤ استقبال الريح ٢٠

٥ الاستنجاء ٢١

٦ الاستنجاء بالماء ٢١

الوضوء ٢١

٧ حكم الوضوء ٢١

٨ من يجب عليه؟ ٢٢

٩ متى يجب؟ ٢٢

١٠ النية ٢٢

١١ تعريف الوضوء ٢٢

١٢ قياس الوضوء إلى التيمم ٢٣
١٣ الأحداث ٢٣
١٤ التسمية وغسل اليدين ٢٣
١٥ غسل اليدين ٢٣
١٦ حكم وكيفية المضمضة والاستنشاق ٢٤
١٧ من ترك المضمضة والاستنشاق حتى صلى ٢٤
١٨ في الدلك ٢٤
١٩ غسل الوجه ٢٤
٢٠ غسل اليدين مع الذراعين ٢٥
٢١ مسح الرأس ٢٥
٢٢ مسح الأذنين ٢٦
٢٣ غسل الرجلين ٢٦
٢٤ ترتيب الأعضاء ٢٦
٢٥ الموالاة في الوضوء ٢٧
٢٦ أحكام المياه ٢٧
٢٧ المضاف إلى مكان قائم فيه ٢٨
٢٨ المضاف إلى شيء واقع فيه ٢٨
٢٩ إذا خالطته نجاسة ولم تغير أحد أوصافه ٢٨
٣٠ القلة ٢٩
٣١ السؤر ٢٩
٣٢ سؤر السنور ٣٠
٣٣ الجلالة ٣٠
٣٤ الماء إذا خالطه زعفران ٣١
٣٥ نواقض الوضوء ٣١
٣٦ النوم الذي ينقض الوضوء ٣١

٣٧ الفعل الذي ينقض الوضوء ٣٢
٣٨ الطهارة ٣٤
٣٩ غسل الجنابة وكيفيته ٣٥
٤٠ الماء الذي يجزئ في غسل الجنابة ٣٦
٤١ شرط النية في الاغتسال ٣٦
٤٢ شرط الترتيب ٣٦
٤٣ موجبات الاغتسال ٣٧
٤٤ الختانان ٣٧
٤٥ الصفة المعتبرة في كون خروج المني موجب للطهر ٣٧
٤٦ المني ٣٨
٤٧ المذي ٣٨
٤٨ الودي ٣٨
٤٩ دخول الجنب المسجد ٣٩
٥٠ قراءة القرآن للجنب ٣٩
٥١ الحيض ٤٠
٥٢ أنواع الدماء ٤٠
٥٣ دم الحيض ٤٠
٥٤ الصفرة والكدرة ٤١
٥٥ كيفية الغسل من الحيض ٤١
٥٦ انتقال هذه الدماء بعضها إلى بعض ٤٢
٥٧ مدة الحيض ٤٢
٥٨ البناء والأصول ٤٣
٥٩ الانتظار ٤٣
٦٠ الانتساب ٤٤
٦١ المبتلية ٤٤

٦٢ الطلوع والنزول ٤٤
٦٣ أحكام الحيض والاستحاضة ٤٥
٦٤ المستحاضة ٤٨

التيمم ٤٨
٦٥ تعريفه ٤٨
٦٦ حكمة التيمم ٤٨
٦٧ من تجوز له هذه الطهارة ٤٩
٦٨ العادم للماء ٤٩
٦٩ شروط هذه الطهارة ٥٠
٧٠ الطلب المشترك ٥٠
٧١ هل من شرط التيمم الوقت؟ ٥١
٧٢ صفة التيمم ٥١
٧٣ عدد الضربات ٥١
٧٤ ما يصنع به التيمم ٥٣
٧٥ نواقض التيمم ٥٣

النجاسات ٥٣
٧٦ تعريف النجاسات ٥٣
٧٧ أحكام النجاسات ٥٤
٧٨ الكنيف في الدار ٥٤
٧٩ أنواع النجاسات ٥٤
٨٠ ميتة الحيوان ذي الدم ٥٤
٨١ جلود الميتة ٥٥
٨٢ جلود ميتة السباع هل يطهرها الدباغ أم لا؟ ٥٦

٨٣ لحم الخنزير من النجاسات المتفق عليها ٥٦
٨٤ أنواع الحيوان المختلف في تحريمه ٥٦
٨٥ جنس السباع المحرمة ٥٧
٨٦ المذرعة ٥٧
٨٧ الرخمة ٥٧
٨٨ الحمر الأهلية ٥٨
٨٩ الخيل والبغال ٥٨
٩٠ الحيوانات المختلفة في تحريمها ٥٩
٩١ الدم المسفوح من النجاسات المتفق عليها ٥٩
٩٢ القليل من الدم ٥٩
٩٣ صفة الدم المسفوح ٦٠
٩٤ بول ابن آدم من النجاسات المتفق عليها ٦١
٩٥ أرواث الحيوان ٦١
٩٦ القيء ٦٢
٩٧ قليل النجاسة ٦٢
٩٨ كيفية تنجيس الأشياء الطاهرة ٦٢
٩٩ الأشياء التي بها تجب إزالة هذه النجاسات ٦٣
١٠٠ الزمان أو الشمس أو الريح ٦٤
١٠١ الدباغ ٦٤
١٠٢ كيفية إزالة النجاسات ٦٤
١٠٣ العدد هل هو مشروط في غسل النجاسات أم لا؟ ٦٤
١٠٤ صفة المسح الذي يزول به النجس ٦٥
١٠٥ مقدار الزمان الذي يزول فيه النجس ٦٥
١٠٦ صفة الدباغ ٦٦

الصلاة **٦٧**

١٠٧ حكم الصلاة وأهميتها ٦٧

١٠٨ شروط صحة الصلاة ٦٧

١٠٩ أوقات الصلاة ٦٨

١١٠ الأوقات المنهي عن الصلاة فيها ٧٠

١١١ حكم الأذان ٧٠

١١٢ صفة الأذان وشروطه ٧١

١١٣ التثوب ٧٣

١١٤ الإقامة ٧٣

١١٥ الثياب في الصلاة ٧٣

١١٦ أنواع الثياب التي تجوز في الصلاة ٧٤

١١٧ صفة اللباس الذي يجوز في الصلاة ٧٦

١١٨ الأماكن، والصلاة فيها ٧٧

١١٩ استقبال القبلة ٧٨

١٢٠ السترة ٧٨

١٢١ القيام في الصلاة ٧٨

١٢٢ ما يسقط به فرض القيام مع القدرة على ذلك ٧٩

١٢٣ كيفية الإيماء ٨٠

١٢٤ الراكب في السفينة ٨٠

١٢٥ التوجيه ٨٠

١٢٦ الاستعاذة ٨١

١٢٧ موضع الاستعاذة ٨١

١٢٨ الإحرام ٨١

١٢٩ القراءة في الصلاة ٨١

١٣٠ متى يُقرأ فاتحة الكتاب خلف الإمام؟ ٨٢

١٣١ البسملة ٨٢
١٣٢ كيفية القراءة ٨٣
١٣٣ سكتات الصلاة ٨٣
١٣٤ التنكيس ٨٤
١٣٥ الركوع وما يفعل فيه ٨٤
١٣٦ ما يقال في الركوع ٨٤
١٣٧ الرفع من الركوع ٨٥
١٣٨ السجود وما يفعل فيه ٨٥
١٣٩ نهوض المهر ٨٦
١٤٠ القعود وما يفعل فيه من التشهد ٨٦
١٤١ صفة القعود على التحيات ٨٦
١٤٢ قعود الحبشة ٨٧
١٤٣ تربيع الملوك ٨٧
١٤٤ جلوس القرفصاء ٨٧
١٤٥ صفة التحيات ٨٧
١٤٦ معاني التحيات ٨٨
١٤٧ التسليم ٨٨
١٤٨ صلاة الجماعة ٨٩
١٤٩ ترتيب الأئمة ٨٩
١٥٠ إمامة القاعد الذي لا يقدر على القيام بالقائمين ٨٩
١٥١ إمامة المرأة بالنساء ٩٠
١٥٢ المخالف ٩٠
١٥٣ المنافق من أهل الدعوة ٩٠
١٥٤ مقام المأموم من الإمام ٩٠
١٥٥ متابعة الإمام ٩٢

١٥٦ ما يحمل الإمام على المأموم ٩٣
١٥٧ تنبيه الإمام في الصلاة ٩٣
١٥٨ صفة التنبيه ٩٣
١٥٩ الاستخلاف في الصلاة ٩٤
١٦٠ وصلان الصلاة ٩٥
١٦١ صفة استدراك المسبوق لما فاته ٩٥
١٦٢ صلاة الجمعة ٩٦
١٦٣ شروط صلاة الجمعة ٩٦
١٦٤ صفة صلاة الجمعة ٩٨
١٦٥ سنن الجمعة ٩٩
١٦٦ صلاة السفر ٩٩
١٦٧ حد السفر ١٠٠
١٦٨ الأوطان ١٠١
١٦٩ أهل العمود ١٠١
١٧٠ الشراة ١٠٢
١٧١ كيفية اتخاذ الوطن ١٠٢
١٧٢ القران في الصلاة ١٠٣
١٧٣ صلاة الخوف ١٠٣
١٧٤ كيفية صلاة الخوف ١٠٣
١٧٥ سجود السهو في الصلاة ١٠٤
١٧٦ سجدة السهو عند الإمام والمأموم ١٠٤
١٧٧ موضع سجدتي السهو في الصلاة ١٠٤
١٧٨ من شك في سجدتي السهو سجدهما أم لا ١٠٥
١٧٩ الذي يوجب إعادة الصلاة ١٠٥
١٨٠ الظاهر من الأفعال التي تنقض الصلاة كالحركات والسكنات ١٠٦

١٨١ السكون الذي ينقض الصلاة من جنس الأفعال ١٠٧
١٨٢ الباطن من الأفعال الذي ينقض الصلاة ١٠٧
١٨٣ النقصان الموجب لإعادة الصلاة ١٠٧
١٨٤ صلاة المرأة ١٠٨
١٨٥ القضاء في الصلاة ١٠٨
١٨٦ المغمى عليه هل عليه قضاء الصلاة بعد خروج الوقت أم لا ١٠٩
١٨٧ صفة القضاء ١٠٩
١٨٨ ترتيب المقضيات فيما بينها ١٠٩
١٨٩ صلاة الوتر ١٠٩
١٩٠ صفة صلاة الوتر ١١٠
١٩١ وقت الوتر ١١٠
١٩٢ ركعتا الفجر ١١٠
١٩٣ الركعتان بعد صلاة المغرب ١١١
١٩٤ صلاة مقام إبراهيم عليه السلام ١١١
١٩٥ سجود التلاوة ١١١
١٩٦ كيفية سجود السهو ١١٢
١٩٧ شروط سجدة التلاوة ١١٣
١٩٨ قيام رمضان ١١٣
١٩٩ وقت صلاة القيام ١١٣
٢٠٠ صلاة العيدين ١١٤
٢٠١ مستحبات صلاة العيد ١١٤
٢٠٢ من سنن العيد ١١٤
٢٠٣ صفة صلاة العيدين ١١٥
٢٠٤ صفة التكبير ١١٥
٢٠٥ مسبوق صلاة العيدين ١١٥

٢٠٦ الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها ١١٥
٢٠٧ صلاة الكسوفين ١١٦
٢٠٨ حكم صلاة الكسوفين ١١٦
٢٠٩ كيفية صلاة الكسوف ١١٦
٢١٠ صلاة النوافل ١١٧

الجنائز ١١٧

٢١١ تعريف الجنائز ١١٧
٢١٢ حقوق الأموات على الأحياء ١١٨
٢١٣ علامات الموت ١١٨
٢١٤ غسل الميت ١١٨
٢١٥ غسل الشهيد ١١٩
٢١٦ تعريف الشهداء ١١٩
٢١٧ إحداث الميت بعد غسله ١٢٠
٢١٨ من يجوز له أن يغسل الميت؟ ١٢٠
٢١٩ صفة غسل الميت ١٢٠
٢٢٠ أكفان الموتى ١٢٢
٢٢١ ثمن الكفن ١٢٢
٢٢٢ توشيح الميت ١٢٣
٢٢٣ حمل الميت إلى موضع يصلى عليه ١٢٣
٢٢٤ من مرت به جنازة ١٢٣
٢٢٥ الصلاة على الميت ١٢٤
٢٢٦ الصلاة على الأطفال ١٢٤
٢٢٧ أولى الناس بالصلاة على الميت ١٢٤
٢٢٨ وضع الميت أثناء الصلاة ١٢٥

٢٢٩ صفة الصلاة على الميت ١٢٥
٢٣٠ شروط صلاة الميت ١٢٦
٢٣١ دفن الأموات ١٢٦
٢٣٢ دفن ميت البحر ١٢٧
٢٣٣ كيفية الدفن ١٢٧
٢٣٤ التعزية ١٢٨

الزكاة ١٢٩
٢٣٥ حكم الزكاة ١٢٩
٢٣٦ ما تجب فيه الزكاة من الأموال ١٢٩
٢٣٧ من كم تجب الزكاة في الحبوب ١٣٠
٢٣٨ كم تجب الزكاة في الحبوب ١٣٠
٢٣٩ يستحب لمزكي الحبوب ١٣٠
٢٤٠ متى تجب زكاة الحبوب ومتى لا تجب؟ ١٣١
٢٤١ هل يحسب على الرجل ما أكل من زرعه وتمره قبل الحصاد وبعد وجوب الزكاة؟ ١٣٢
٢٤٢ زكاة الذهب والفضة ١٣٢
٢٤٣ استكمال النصاب ١٣٣
٢٤٤ هل يضم الذهب إلى الفضة، والفضة إلى الذهب، ويستكمل بهما النصاب إذا عجز كل واحد منهما عن النصاب؟ ١٣٣
٢٤٥ زكاة الحلي ١٣٣
٢٤٦ استقرار الملك ١٣٤
٢٤٧ من كان له على رجل دين فأخذ عليه حميلًا ١٣٤
٢٤٨ استكمال الحول ١٣٤
٢٤٩ تعجيل الصدقة قبل وقتها ١٣٥

٢٥٠ زكاة العروض ١٣٥
٢٥١ زكاة المقارض ١٣٥
٢٥٢ شروط زكاة الغنم ١٣٦
٢٥٣ ما يعطي الرجل في زكاة غنمه ١٣٧
٢٥٤ زكاة الإبل ١٣٧
٢٥٥ زكاة البقر ١٣٨
٢٥٦ من تجب له الزكاة؟ ١٣٩
٢٥٧ الفقراء والمساكين ١٣٩
٢٥٨ حد الغنى ١٣٩
٢٥٩ الزكاة للأقارب ١٤٠
٢٦٠ صفة الفقير الذي لا يجوز له أخذ الزكاة ١٤٠
٢٦١ العاملون عليها ١٤١
٢٦٢ ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ ١٤١
٢٦٣ ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ ١٤٢
٢٦٤ ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾ ١٤٢
٢٦٥ و﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ١٤٢
٢٦٦ ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ ١٤٢
٢٦٧ كم يُعطى لكل صنف من هؤلاء الأصناف؟ ١٤٢
٢٦٨ حد كل صنف ١٤٣
٢٦٩ الوكالة والخلافة في دفع الزكاة ١٤٤
٢٧٠ من يستخلف من يأخذ له الزكاة ١٤٤
٢٧١ زكاة الفطر ١٤٤
٢٧٢ عمن يخرج الرجل زكاة الفطر؟ ١٤٥
٢٧٣ من تجب عليه زكاة الفطر؟ ١٤٥
٢٧٤ كم يعطي مزكي الفطر؟ ١٤٥
٢٧٥ متى تجب زكاة الفطر؟ ١٤٦

الصوم **١٤٦**

٢٧٦ أقسام الصوم ١٤٦

٢٧٧ العلم بدخول شهر رمضان ١٤٧

٢٧٨ هل يجب على أهل بلد إذا لم يروه أن يأخذوا في ذلك برؤية بلد أخرى، أم لكل بلد رؤية ١٤٧

٢٧٩ استكمال ثلاثين يومًا ١٤٨

٢٨٠ هل يكون يوم الشك في النوافل؟ ١٤٨

٢٨١ تعريف الصوم ١٤٨

٢٨٢ زمان الصوم ١٤٨

٢٨٣ من انكشف له أنه أكل بعدما أصبح ١٤٩

٢٨٤ من قام من النوم في ليلة غائمة ١٤٩

٢٨٥ المفطرات التي يجب على الصائم الإمساك عنها زمان الصوم ١٤٩

٢٨٦ من قَبَّل امرأته وهو صائم ١٥٠

٢٨٧ الكذب المتعمد عليه ١٥٠

٢٨٨ القيء هل يفطر أم لا ١٥١

٢٨٩ ما يُكره للصائم ١٥١

٢٩٠ النيّة في الصوم ١٥٢

٢٩١ وقت النيّة للصوم ١٥٢

٢٩٢ المفطرون وأحكامهم ١٥٣

٢٩٣ أحكام المريض والمسافر ١٥٤

٢٩٤ قضاء المريض والمسافر ما أفطر في رمضان ١٥٤

٢٩٥ الذي تلزمه الكفارة دون القضاء ١٥٥

٢٩٦ الذي يلزمه القضاء والكفارة جميعًا وهو الحامل والمرضع ١٥٦

٢٩٧ الذي لا يلزمه قضاء ولا كفارة، وهو المجنون ١٥٦

٢٩٨ الصنف الذي يجب عليه الإفطار ١٥٦

٢٩٩ الصنف الذي لا يجوز له الإفطار ١٥٧
٣٠٠ من أفطر بالجماع عامدًا ١٥٧
٣٠١ هل تتكرر الكفارة بتكرير الإفطار؟ ١٥٧
٣٠٢ الصوم المندوب إليه ١٥٧
٣٠٣ حكم الإفطار في التطوع ١٥٨
٣٠٤ الأيام التي يُستحب صيامها في السنة ١٥٨
٣٠٥ الأيام التي يحرم فيها الصوم ١٥٩
٣٠٦ تعريف الاعتكاف ١٥٩
٣٠٧ وجوب الصوم في الاعتكاف ١٦٠
٣٠٨ شرط المسجد ١٦٠
٣٠٩ من شروط الاعتكاف ١٦١

الحج ١٦٢
٣١٠ حكم الحج ١٦٢
٣١١ شروط الوجوب ١٦٢
٣١٢ شروط صحة الحج ١٦٣
٣١٣ هل يحج أحد عن أحد ١٦٣
٣١٤ هل يحج أحد عن غيره قبل أن يحج عن نفسه، أم لا؟ ١٦٣
٣١٥ ما يفعله الإنسان عند خروجه للحج ١٦٤
٣١٦ الإحرام وشروطه ١٦٥
٣١٧ كيفية الإحرام ١٦٦
٣١٨ أنواع نسك الحج ١٦٧
٣١٩ التمتع ١٦٧
٣٢٠ المكي لا متعة له ١٦٨
٣٢١ صفة القران ١٦٨

٣٢٢ صفة المفرد ١٦٨
٣٢٣ ما لا يجوز للمحرم أن يفعله ١٦٨
٣٢٤ ما لا بأس به للمحرم أن يفعله في الحل والحرم ١٦٩
٣٢٥ ما يفعله الإنسان عند دخوله مكة ١٦٩
٣٢٦ ما يقال في الطواف ١٧٠
٣٢٧ السعي بين الصفا والمروة ١٧١
٣٢٨ الخروج إلى منى والإحرام بالحج ١٧٢
٣٢٩ الغدو إلى عرفات ١٧٣
٣٣٠ القدوم إلى جمع ١٧٤
٣٣١ حد المزدلفة ١٧٤
٣٣٢ فيما يفعله الحاج عند جمرة العقبة ١٧٤
٣٣٣ حكم الضحية ١٧٥
٣٣٤ وقت الضحية ١٧٥
٣٣٥ البدن والهدي ١٧٥
٣٣٦ الحلق ١٧٦
٣٣٧ التحلل ١٧٦
٣٣٨ الزيارة (طواف الإفاضة) ١٧٦
٣٣٩ الرجوع إلى منى ١٧٧
٣٤٠ طواف الوداع ١٧٧

الأيمان والكفارات ١٧٨

٣٤١ أصل الأيمان وتعريفه ١٧٨
٣٤٢ الأيمان المباحة التي فيها الكفارة: على أربعة أقسام ١٧٩
٣٤٣ الاستثناء والأيمان ١٨٠
٣٤٤ شروط الاستثناء في الأيمان ١٨٠

٣٤٥ الأيمان التي يؤثر فيها الاستثناء من التي لا يؤثر فيها ١٨٠
٣٤٦ موجب الحنث في الأيمان المستقبلة ١٨١
٣٤٧ هل يتعلق موجب الحنث بأقل ما يطلق عليه الاسم، أو بجميعه ١٨١
٣٤٨ هل تقع الأيمان على الألفاظ، والمسميات، أو على المقاصد، والعرف بين الناس ١٨٢
٣٤٩ كفارة الأيمان ١٨٢
٣٥٠ تعريف الكفارة ١٨٢
٣٥١ كفارة الأيمان التي تخرج مخرج الشرط والإلزام ١٨٣
٣٥٢ النذور الواجبة ١٨٣
٣٥٣ الشيء المنذور به ١٨٤

الذبائح ١٨٥

٣٥٤ أنواعها ١٨٥
٣٥٥ الحيوانات المقدور عليها ١٨٥
٣٥٦ صفة الذكاة ١٨٥
٣٥٧ الذكاة في المنحر واللبة ١٨٦
٣٥٨ ذكاة الجنين ١٨٦
٣٥٩ شروط الذكاة ١٨٦
٣٦٠ ما تجوز به الذكاة ١٨٧
٣٦١ من تجوز ذكاته ١٨٧
٣٦٢ ذبائح المشركين ١٨٨
٣٦٣ ذبائح المرتدين ١٨٨
٣٦٤ ذكاة الصيد ١٨٨
٣٦٥ شروط ذكاة الصيد ١٩١
٣٦٦ شروط القانص ١٩١
٣٦٧ ذكاة السمك صيده ١٩٢

الحقوق ١٩٢

٣٦٨ حقوق الوالدين على أولادهما ١٩٢
٣٦٩ حق الولد على الوالدين ١٩٤
٣٧٠ حق القرابة ١٩٤
٣٧١ صفة صلة الرحم ١٩٥
٣٧٢ حقوق اليتامى ١٩٥
٣٧٣ حق المساكين ١٩٦
٣٧٤ حقوق الجيران ١٩٧
٣٧٥ أنواع الجيران ١٩٨
٣٧٦ حد الجوار ١٩٨
٣٧٧ حق الجار ١٩٨
٣٧٨ حق الصاحب بالجنب ١٩٩
٣٧٩ من حقوق الصحبة ٢٠٠
٣٨٠ حقوق المسلم على المسلم ٢٠٠
٣٨١ حق ابن السبيل ٢٠٢
٣٨٢ حق الضيف ٢٠٢
٣٨٣ من تجب له الضيافة؟ ٢٠٣
٣٨٤ حق صاحب البيت ٢٠٤
٣٨٥ حقوق العبيد على ساداتهم ٢٠٤
٣٨٦ حق السيد على عبده ٢٠٥
٣٨٧ بنيان المساجد وحقوقها ٢٠٥
٣٨٨ حقوق المسجد على أهله ٢٠٦
٣٨٩ ما لا يجوز في المسجد ٢٠٧
٣٩٠ حق المصافحة وفضلها ٢٠٨
٣٩١ من تجوز مصافحته ٢٠٨

٣٩٢ صفة المصافحة ٢٠٨
٣٩٣ حق الزيارة وحق الزائر ٢٠٩
٣٩٤ حق المجلس ٢٠٩
٣٩٥ حقوق الجمعة وفضلها ٢١١
٣٩٦ حق السلام وفضله ٢١١
٣٩٧ على من يسلم ٢١١
٣٩٨ حق الاستئذان في البيوت وحكمه ٢١٣
٣٩٩ على من يجب الاستئذان ٢١٣
٤٠٠ صفة الاستئذان ٢١٣
٤٠١ في الإذن ومن يجوز له الدخول بإذنه ٢١٣
٤٠٢ فيما يجب فيه الاستئذان وما لا يجب ٢١٤

البيوع ٢١٤
٤٠٣ أنواع البيوع ٢١٤
٤٠٤ معرفة الأسباب المفسدة للبيع ٢١٥
٤٠٥ نهي التحريم ٢١٥
٤٠٦ نهي التعبد (الربا) وحكمه ٢١٥
٤٠٧ التوبة من الربا ٢١٦
٤٠٨ ربا الجاهلية المحرم ٢١٦
٤٠٩ علة تحريم الربا ٢١٦
٤١٠ بيع الشيء قبل قبضه ٢١٧
٤١١ بيع الكالئ بالكالئ ٢١٧
٤١٢ بيوع الذرائع ٢١٨
٤١٣ نهي الغرر ٢١٨
٤١٤ بيع الملامسة ٢١٩

٤١٥ بيع المنابذة ٢١٩
٤١٦ بيع الحصاة ٢١٩
٤١٧ بيع حبل الحبلة ٢١٩
٤١٨ بيع الثمار ٢٢٠
٤١٩ النهي عن بيعتين في بيعة ٢٢٠
٤٢٠ بيوع الشرط والثنيا ٢٢٠
٤٢١ بيع العربان ٢٢١
٤٢٢ بيع الثنيا ٢٢١
٤٢٣ البيوع المنهي عنها ٢٢٢
٤٢٤ النهي عن أن يساوم الرجل على سوم أخيه ٢٢٢
٤٢٥ النهي عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه ٢٢٢
٤٢٦ تلقي الركبان ٢٢٢
٤٢٧ بيع الحضري للبدوي ٢٢٣
٤٢٨ النهي عن الاحتكار ٢٢٣
٤٢٩ النهي عن النجش ٢٢٣
٤٣٠ النهي عن الغش ٢٢٤
٤٣١ بيع الغبن ٢٢٤
٤٣٢ النهي الوارد من قبل وقت العبادة ٢٢٤
٤٣٣ الأسباب المصححة للبيع ٢٢٥
٤٣٤ بيع الجزاف ٢٢٦
٤٣٥ بيع الحيوان ٢٢٦
٤٣٦ حكم بيع الرقيق ٢٢٦
٤٣٧ شرط الشراء ٢٢٦
٤٣٨ شراء الطفل ٢٢٧
٤٣٩ شراء العبيد المشركين ٢٢٧

٤٤٠ بيع العبد للمشركين ٢٢٧
٤٤١ بيع الأمة دون ولدها ٢٢٧
٤٤٢ شراء ما سبي بغير إمام العدل ٢٢٧
٤٤٣ بيع أهل الحرب أولادهم ٢٢٨
٤٤٤ شراء العبيد من عند أهل الحرب ٢٢٨
٤٤٥ استخدام المتقين ٢٢٨
٤٤٦ بيع المتاع والثياب ٢٢٨
٤٤٧ بيع الحبوب ٢٢٩

بيع الأرض وما اتصل بها من الحيطان والأشجار ٢٢٩

٤٤٨ بيع الأرض ٢٢٩
٤٤٩ بيع الحيطان والأشجار ٢٢٩
٤٥٠ صفة الحدود ٢٢٩
٤٥١ حكم بيع التسمية ٢٣٠
٤٥٢ بيع أحد الشريكين سهمه ٢٣٠
٤٥٣ بيع الماء مع الأرض ٢٣٠
٤٥٤ ما يتبع الشيء المبيع مما لم يذكره المتبايعان ٢٣٠
٤٥٥ ما يجوز به البيع من الثمن ٢٣١

العقد ٢٣٢

٤٥٦ ألفاظ العقد ٢٣٢
٤٥٧ إجبار المشتري على القبول ٢٣٢
٤٥٨ البيوع الصحيحة ٢٣٢
٤٥٩ معرفة العقود التي يوجب فيها بالعيب حكم ٢٣٢
٤٦٠ معرفة العيوب التي توجب الحكم ٢٣٣

٤٦١ عيوب الأرض وما اتصل بها من الحيطان والمواجل من الغيران والأشجار ٢٣٣
٤٦٢ عيوب العبيد ٢٣٣
٤٦٣ عيوب الحيوان ٢٣٤
٤٦٤ عيوب الثياب ٢٣٤
٤٦٥ عيوب الأواني ٢٣٤
٤٦٦ معرفة حكم العيب الموجود في المبيع ٢٣٤
٤٦٧ رد المبيع المعيب إن كان متعددًا ٢٣٥
٤٦٨ العيب في الثمن ٢٣٥
٤٦٩ بيع البراءة ٢٣٥
٤٧٠ الرد بالعيب على الوكيل ٢٣٥
٤٧١ جواز شراء المعيب ٢٣٦
٤٧٢ إن كان المعيب متغيرًا ٢٣٦
٤٧٣ ضمان المشتري المبيع ٢٣٧
٤٧٤ حكم البيوع الفاسدة وأنواعها ٢٣٧
٤٧٥ بيع الغرر ٢٣٧
٤٧٦ تلف الشيء في بيوع الغرر ٢٣٨
٤٧٧ تلف المبيع في يد الوكيل ٢٣٨
٤٧٨ خليفة اليتيم وبيوع الغرر ٢٣٨
٤٧٩ تحويل المبيع عن حاله ٢٣٨

الاستحقاق ٢٣٩

٤٨٠ حكمه ٢٣٩
٤٨١ بيع العارية ٢٣٩
٤٨٢ ما زاد في يد المشتري ٢٤٠
٤٨٣ بيع المال الحرام ٢٤٠

٤٨٤ ما يرجع به المشتري على البائع ٢٤٠
٤٨٥ ما يجوز فيه العوض ٢٤٠
٤٨٦ التبرئة من العوض ٢٤١
٤٨٧ العوض عند موت البائع أو المشتري ٢٤١

بيع الصرف ٢٤١
٤٨٨ حكمه ٢٤١
٤٨٩ جوازه بالوزن وغيره ٢٤١
٤٩٠ اشتراط التقابض في المجلس ٢٤٢
٤٩١ عدم جواز الخيار في الصرف ٢٤٢
٤٩٢ لا يجوز فيه الحمالة ولا الحوالة ٢٤٢

بيع السلم ٢٤٢
٤٩٣ تعريفه وشروطه ٢٤٢
٤٩٤ جوازه بغير الدنانير والدراهم ٢٤٢
٤٩٥ اشتراط الجنس في السلم ٢٤٣
٤٩٦ امتناعه فيما لا يثبت في الذمة ٢٤٣
٤٩٧ السلم في الحيوان ٢٤٣
٤٩٨ اشتراط الأجل ٢٤٣
٤٩٩ اشتراط المكان في السلم ٢٤٣
٥٠٠ الشهود المشروطة في السلم ٢٤٤
٥٠١ ألا ينقطع السلم من أيدي الناس ٢٤٤
٥٠٢ أن يكون السلف في شيء معلوم ٢٤٤
٥٠٣ جواز التولية والشركة ٢٤٤
٥٠٤ تغيير الجنس في السلم ٢٤٥

٥٠٥ أخذ بعض رأس المال في السلم ٢٤٥
٥٠٦ الرهن في السلم ٢٤٥
٥٠٧ جواز السلم بالكتاب ٢٤٥
٥٠٨ أخذ السلم قبل الأجل ٢٤٥
٥٠٩ اختلاف صاحبي السلم ٢٤٥

بيع النقد ٢٤٦
٥١٠ معناه ٢٤٦

بيع الدين ٢٤٦
٥١١ حكمه والإشهاد عليه ٢٤٦
٥١٢ أخذ الرهن والحميل ٢٤٦
٥١٣ بيع الدين نقدًا ونسيئة ٢٤٧
٥١٤ بيع أموال اليتيم بالدين ٢٤٧
٥١٥ بيع الدين بالعروض ٢٤٧
٥١٦ قبض الدين قبل حلول الأجل ٢٤٧
٥١٧ المطالبة بالدين المؤجل ٢٤٧
٥١٨ هل يحل الدين بموت المدين ٢٤٨

قضاء الدين ٢٤٨
٥١٩ حكمه ٢٤٨
٥٢٠ من نسي ما عليه من الديون ٢٤٨
٥٢١ لزوم الدين ٢٤٨
٥٢٢ دفع الدائن خلاف ما عليه ٢٤٩
٥٢٣ استيفاء الدين بالزيادة أو النقصان ٢٤٩

٥٢٤ استيفاء الدين معيبًا ٢٤٩
٥٢٥ ما يأمر صاحب الدين غريمه أن يجعله لدينه ٢٤٩
٥٢٦ الوكالة في قبض الدين ٢٤٩
٥٢٧ موت الموكل ٢٥٠
٥٢٨ إرسال الدين إلى صاحبه بغير إذنه ٢٥٠
٥٢٩ ضمان الرسول للدين ٢٥٠
٥٣٠ موت الدائن أو المدين ٢٥١
٥٣١ وضع الدين لصاحبه إن أبى أن يأخذه ٢٥١
٥٣٢ تقاضي الديون ٢٥١
٥٣٣ ما يجوز فيه التقاضي ٢٥١
٥٣٤ التقاضي في الغصب ٢٥٢

التولية والقيلولة ٢٥٢

٥٣٥ حكمها ٢٥٢
٥٣٦ فضلها ٢٥٢
٥٣٧ الثمن الذي تجوز به القيلولة ٢٥٣
٥٣٨ موت البائع أو المشتري ٢٥٣
٥٣٩ ما يجوز فيه التولية والقيلولة ٢٥٣

بيع الخيار ٢٥٤

٥٤٠ حكمه ٢٥٤
٥٤١ مدة الخيار ٢٥٤
٥٤٢ تعيين المدة في الخيار ٢٥٤
٥٤٣ الخيار حق البائع والمشتري ٢٥٤
٥٤٤ خروج وقت الخيار ٢٥٥

٥٤٥ موت من اشترط الخيار ٢٥٥
٥٤٦ أثر الردة على الخيار ٢٥٥
٥٤٧ اشتراط الوكيل الخيار ٢٥٥
٥٤٨ اشتراط المقارض الخيار ٢٥٥
٥٤٩ الخيار في بعض المشترى ٢٥٥
٥٥٠ نفقة الشيء المبيع في الخيار ٢٥٦
٥٥١ تلف المبيع في الخيار ٢٥٦
٥٥٢ تغير محل الخيار ٢٥٦

المشاركة في الربح ٢٥٦

٥٥٣ تعريفها وحكمها ٢٥٦
٥٥٤ القبول في المشاركة ٢٥٧
٥٥٥ نفقة الشيء المشارك فيه ٢٥٧

بيع المرابحة ٢٥٧

٥٥٦ ما يجوز فيه بيع المرابحة ٢٥٧
٥٥٧ تعريف بيع المرابحة ٢٥٧
٥٥٨ رأس المال الذي يبنى عليه الربح ٢٥٨
٥٥٩ بيع الشيء كله أو بعضه ٢٥٨
٥٦٠ نقص الشيء عند البائع ٢٥٨
٥٦١ الزيادة على الثمن في المرابحة ٢٥٨
٥٦٢ البيع مرابحة بأقل من الثمن ٢٥٨
٥٦٣ تقسيم الربح في شركة المرابحة ٢٥٩

الطوافة ٢٥٩

٥٦٤ شروطها ٢٥٩

٥٦٥ المناداة بالمال الحرام ٢٥٩
٥٦٦ نقص ثمن الشيء الذي ينادي به ٢٥٩
٥٦٧ أجرة الطواف ٢٦٠
٥٦٨ أجرة من جلب للطواف ٢٦٠
٥٦٩ ما ينفقه الطواف ٢٦٠
٥٧٠ ضمان ما يذوقه المشتري ٢٦٠

الإجارات ٢٦١
٥٧١ حكمها ٢٦١
٥٧٢ أنواع الإجارات ٢٦١
٥٧٣ الإجارة الغير جائزة ٢٦١
٥٧٤ الأجرة على الطاعات ٢٦١
٥٧٥ أخذ الأجرة على المسابقات ٢٦٢
٥٧٦ أخذ الأجرة على تعليم القرآن ٢٦٢
٥٧٧ الأجرة على قسمة الأرضين ٢٦٣
٥٧٨ الأجرة على الرقية ٢٦٣
٥٧٩ أجرة الحجام ٢٦٣
٥٨٠ كراء بيوت مكة ٢٦٣
٥٨١ كراء الأرضين والمياه ٢٦٣
٥٨٢ أخذ الأجرة على الختان ٢٦٤
٥٨٣ أجرة الباكية ٢٦٤
٥٨٤ كراء المكيال والميزان ٢٦٤
٥٨٥ الأجرة على السير ٢٦٤
٥٨٦ شروط جواز الإجارات ٢٦٤
٥٨٧ أن يكون الثمن والمنفعة معلومان ٢٦٤

٥٨٨ أن يكون الأجل محددًا ٢٦٥
٥٨٩ إجارة المشاع ٢٦٥
٥٩٠ الإجارة على الزرع ٢٦٥
٥٩١ الإجارة على رعاية الدواب ٢٦٥
٥٩٢ أنواع الإجارات ٢٦٦
٥٩٣ إذا تعدد الأجراء ٢٦٦
٥٩٤ أحكام الإجارات ٢٦٦
٥٩٥ تصرف المالك في العين المستأجرة ٢٦٧
٥٩٦ تصرف الأجير في الأجرة ٢٦٧
٥٩٧ إعادة تأجير الشيء المؤجر ٢٦٧
٥٩٨ زكاة الأجرة ٢٦٧
٥٩٩ تجارة الأجير بأجرته ٢٦٨
٦٠٠ زيادة الشيء المؤجر ٢٦٨
٦٠١ حق الشفيع في الشيء المؤجر ٢٦٨
٦٠٢ كيفية تقدير العمل والأجرة ٢٦٨
٦٠٣ تحديد المكان الذي يصل إليه المستأجر ٢٦٩
٦٠٤ مؤونة الشيء المؤجر ٢٦٩
٦٠٥ زيادة المدة المتفق عليها والإجارة ٢٦٩
٦٠٦ إحداث المؤجر ضررًا بالعين ٢٦٩

أحكام الطوارئ على الكراء ٢٦٩

٦٠٧ هلاك العين التي يعمل لها الأجير ٢٦٩
٦٠٨ أحكام الطوارئ في العمل ٢٧٠

أحكام الطوارئ على الأجير ٢٧٠

٦٠٩ موت الأجير قبل إتمام العمل ٢٧٠

٦١٠ موت رب العمل ٢٧٠
٦١١ مرض الأجير ٢٧١
٦١٢ عدم تمكن الأجير من إتمام العمل ٢٧١
٦١٣ موت المؤجر ٢٧١
٦١٤ موت المستأجر قبل تمام المدة ٢٧١
٦١٥ موت أو مرض من تكون منه المنفعة ٢٧٢
٦١٦ بناء الدار إن هدمت ٢٧٢
٦١٧ عدم استعمال المؤجر العين المستأجرة ٢٧٢
٦١٨ رد العين المستأجرة بالعيب ٢٧٢
٦١٩ تضمين الأجير ما تلف مما استؤجر عليه ٢٧٣
٦٢٠ ضمان صاحب السفينة ٢٧٤
٦٢١ اختلاف الصانع ورب المصنوع ٢٧٤
٦٢٢ الاختلاف حول مدة استيفاء المنفعة ٢٧٤
٦٢٣ الاختلاف في مقدار الكراء ٢٧٤

الشركة ٢٧٥
٦٢٤ أنواعها ٢٧٥
٦٢٥ حكم شركة المضاربة ٢٧٥
٦٢٦ صفتها ٢٧٥
٦٢٧ محلها ٢٧٥
٦٢٨ شروط المضاربة: (ما يجوز منها وما لا يجوز) ٢٧٥

القراض ٢٧٧
٦٢٩ أحكام القراض الصحيح ٢٧٧
٦٣٠ فعل المقارض في المال ٢٧٧

٦٣١ موت المقارض ٢٧٧
٦٣٢ موت صاحب المال ٢٧٧
٦٣٣ نفقة المضارب وكسوته ٢٧٨
٦٣٤ بيع المقارض نقدًا ونسيئة ٢٧٨
٦٣٥ على من يكون الدين في المضاربة ٢٧٨
٦٣٦ حضور رب المال عند القسمة ٢٧٨
٦٣٧ تحديد أجرة معلومة للمضارب ٢٧٩
٦٣٨ مشاركة المسلم الذمي ٢٧٩
٦٣٩ الاختلاف في مقدار الربح ٢٧٩

شركة العنان ٢٧٩
٦٤٠ تعريفها ٢٧٩
٦٤١ حكمها ٢٨٠
٦٤٢ عدم تساوي رأس المال ٢٨٠

شركة المفاوضة ٢٨٠
٦٤٣ تعريفها ٢٨٠
٦٤٤ أهلية العاقدين ٢٨٠

شركة الأبدان ٢٨١
٦٤٥ حكمها ٢٨١
٦٤٦ شركة الأب في مال أولاده ٢٨١

الإحازة ٢٨١
٦٤٧ معناها ٢٨١

٦٤٨ الإحازة للطفل والمجنون ٢٨٢
٦٤٩ ما يكسبه الأبناء بعد وفاة أبيهم ٢٨٢
٦٥٠ ما يكسبه الأبناء بعد القسمة ٢٨٢
٦٥١ خروج الأخت بالزواج ٢٨٢
٦٥٢ انفساخ قسمة الشركاء ٢٨٢
٦٥٣ إجبار الشركاء بعضهم بعضًا على تعهد مال الشركة ٢٨٣
٦٥٤ انفراد أحد الشركاء بالتصرف في المال ٢٨٣
٦٥٥ الشركة مع الغائب ٢٨٣

القسمة ٢٨٤
٦٥٦ حكمها ٢٨٤
٦٥٧ أنواع القسمة ٢٨٤
٦٥٨ كيفيتها ٢٨٥
٦٥٩ قسمة أهل المشاع ٢٨٥
٦٦٠ تعريفها وحكمتها ٢٨٥
٦٦١ الفرق بينها وبين البيع ٢٨٥
٦٦٢ حضور جميع الشركاء ٢٨٦
٦٦٣ اتحاد الجنس ٢٨٦
٦٦٤ معرفة القيمة ٢٨٦
٦٦٥ حضور الشيء المقسوم ٢٨٧
٦٦٦ أن يكون الشيء معلومًا ٢٨٧
٦٦٧ الشروط بين المقتسمين ٢٨٧
٦٦٨ دعاوى الورثة بعضها على بعض في القسمة ٢٨٧
٦٦٩ اليمين في دعاوى القسمة ٢٨٧
٦٧٠ إجبار الحاكم الشركاء على القسمة ٢٨٨

٦٧١ صفة القسمة ٢٨٨
٦٧٢ تبين أسهم الشركاء ٢٨٨
٦٧٣ ما لا يحتاج إلى القرعة ٢٨٩
٦٧٤ القسمة بين أهل الكتاب ٢٨٩
٦٧٥ أحكام القسمة ٢٨٩

الرهن ٢٨٩
٦٧٦ حكمه ٢٨٩
٦٧٧ أركان الرهن ٢٩٠
٦٧٨ صفة الراهن ٢٩٠
٦٧٩ صفة المرتهن ٢٩٠
٦٨٠ صفة المرهون ٢٩٠
٦٨١ الشيء الذي يكون فيه الرهن ٢٩٠
٦٨٢ صفة عقد الرهن ٢٩١
٦٨٣ شروط الرهن ٢٩١
٦٨٤ غلات الرهن ٢٩٣
٦٨٥ جعل الرهن في يد الوكيل ٢٩٣

أحكام الرهن ٢٩٤
٦٨٦ فسخ الرهن ٢٩٤
٦٨٧ هبة وبيع مقام الرهن ٢٩٤
٦٨٨ رهن في رهن وعوض في رهن ٢٩٤
٦٨٩ الرهن الحرام ٢٩٥
٦٩٠ ما يفعله غير المسلم في الرهن قبل إسلامه ٢٩٥
٦٩١ غصب الراهن الرهن ٢٩٥

٦٩٢ جعل الرهن صداقًا للمرأة ٢٩٥
٦٩٣ جعل الرهن أجرة للأجير ٢٩٦
٦٩٤ ما يجوز للراهن من الأفعال في الرهن ٢٩٦
٦٩٥ ما يكون على الراهن من الحقوق في الرهن ٢٩٧
٦٩٦ امتناع الراهن عن إصلاح الرهن ٢٩٧
٦٩٧ ما يكون على المرتهن ٢٩٧
٦٩٨ ما لا يجوز للمرتهن أن يفعله في الرهن ٢٩٨
٦٩٩ ما يجوز للمرتهن أن يفعله في الرهن ٢٩٩
٧٠٠ اختلاف الراهن والمرتهن ودعاويهما في ذلك ٣٠١

الشفعة ٣٠٢
٧٠١ حكمها ٣٠٢
٧٠٢ معرفة المشفوع فيه ٣٠٢
٧٠٣ معرفة الشافع ٣٠٢
٧٠٤ حكمة تشريع الشفعة ٣٠٣
٧٠٥ الشفعة للغائب ٣٠٣
٧٠٦ شفعة اليتيم والمجنون والأبكم ٣٠٣
٧٠٧ الشفعة بين الذمي والمسلم ٣٠٣
٧٠٨ شفعة الولد على ولده ٣٠٤
٧٠٩ شفعة خليفة الغائب واليتيم ٣٠٤
٧١٠ معرفة المشفوع عليه ٣٠٤
٧١١ عقوبة قاطع الشفعة ٣٠٤
٧١٢ صفة أخذ الشفعة وبماذا يأخذها ؟ ٣٠٥
٧١٣ الزيادة أو النقصان في مال الشفعة ٣٠٥
٧١٤ طلب البينة من المشتري ٣٠٥

٧١٥ تأخير الشفيع الثمن إلى أجل ٣٠٥
٧١٦ كم يأخذ الشفيع من الشفعة ٣٠٦
٧١٧ شفعة الجار ٣٠٦
٧١٨ إن كان المشفوع عليه جماعة ٣٠٧
٧١٩ متى يأخذ الشفيع الشفعة؟ ومتى تفوته ولا يأخذها؟ ٣٠٧
٧٢٠ تسليم الشفيع المشتري الشفعة ٣٠٧

أحكام الشفعة ٣٠٨

٧٢١ موت المشتري أو الشفيع ٣٠٨
٧٢٢ رد المبيع بالعيب ٣٠٨
٧٢٣ الفرق بين الحقوق والأموال ٣٠٨
٧٢٤ الثمن الذي يدفعه الشفيع إذا باعها المشتري ٣٠٩
٧٢٥ ما أنفقه المشتري على محل الشفعة ٣٠٩
٧٢٦ تغير أرض الشفعة ٣٠٩
٧٢٧ دعاوى الشفيع والمشتري واختلافهما ٣١٠

الهبة ٣١١

٧٢٨ حكمها ٣١١
٧٢٩ اشتراط القبض في الهبة ٣١١
٧٣٠ الهبة التي يقصد بها وجه الله ٣١١
٧٣١ الهبة التي يقصد بها وجه المخلوق ٣١٢
٧٣٢ الهدية بين الناس ٣١٢
٧٣٣ موت المُهْدِي أو المُهْدَى إليه ٣١٢
٧٣٤ الهبة المختلف فيها ٣١٢
٧٣٥ أخذ الوالد مال ولده ٣١٣

٧٣٦ هبة الكراهية ٣١٣
٧٣٧ هبة المرأة لزوجها ٣١٣
٧٣٨ هبة الاطمانية ٣١٤
٧٣٩ هبة التوليج ٣١٤
٧٤٠ هبة العمري والرقبي والسكنى ٣١٤
٧٤١ حكم هبة العارية ٣١٤
٧٤٢ ضمان العارية ٣١٥
٧٤٣ ما تجوز فيه العارية ٣١٥
٧٤٤ ما يحدثه المستعير في العين المستعارة ٣١٥

الوصايا ٣١٦
٧٤٥ حكمها ٣١٦
٧٤٦ الحقوق التي تجب الوصية بها ٣١٦
٧٤٧ الوصية بحقوق الله تعالى ٣١٦
٧٤٨ نسيان الوصية ٣١٦
٧٤٩ صيغة الوصية ٣١٧
٧٥٠ من تجوز وصيته ومن لا تجوز ٣١٧
٧٥١ ما تجوز به الوصية (جنس الموصي به وقدره) ٣١٨
٧٥٢ من تجوز له الوصية ومن لا تجوز ٣١٨
٧٥٣ أنواع الوصايا ٣١٩
٧٥٤ الوصية التي تخرج من الكل والتي تخرج من الثلث ٣١٩
٧٥٥ الوصية بالاتصال والانتصال ٣٢٠
٧٥٦ وصية الاحتياط ٣٢٠
٧٥٧ الوصية للمسلمين ٣٢١
٧٥٨ التسوية بين المسلمين والمسلمات في الوصية ٣٢١

٧٥٩ الحكم على موجب اللغة أو العرف ٣٢١
٧٦٠ الوصية لشيء محرم ٣٢١
٧٦١ الالتزام بمحل الوصية ٣٢٢
٧٦٢ الوصية في الأجر وفي سبيل الله ٣٢٢
٧٦٣ من أوصى لمسجد أهل الخلاف ٣٢٢
٧٦٤ حكم الوصية بالحج والعمرة ٣٢٣
٧٦٥ من مات ولم يوص بالحج ٣٢٣
٧٦٦ الوصية لمن يحج عنه ٣٢٣
٧٦٧ مكان دفع الوصية ٣٢٣
٧٦٨ من تدفع له الوصية بالحج ٣٢٤
٧٦٩ التطوع على الميت بالوصية ٣٢٤

الوصية بالعتق ٣٢٤

٧٧٠ حكمها ٣٢٤
٧٧١ الالتزام بقدرها ٣٢٤
٧٧٢ الالتزام بجنسها ٣٢٥
٧٧٣ ذهاب محل الوصية ٣٢٥
٧٧٤ الوصية لا تجاوز الثلث ٣٢٥
٧٧٥ العتق في مرض الموت ٣٢٦
٧٧٦ عتق المحجور عليه ٣٢٦
٧٧٧ تحديد مكان وجنس المعتق ٣٢٦
٧٧٨ المعتق في الوصية لا يحتاج عتق الورثة ٣٢٦
٧٧٩ الوصية للعبد بالمال ٣٢٧
٧٨٠ كيف تعتق أم الولد ٣٢٧
٧٨١ تدبير الرجل لعبده ٣٢٧

٧٨٢ بيع المدبر ٣٢٧
٧٨٣ وطء المدبرة ٣٢٨
٧٨٤ أولاد المدبرة ٣٢٨
٧٨٥ صفة التدبير ٣٢٨
٧٨٦ ما يكون فيه التدبير ٣٢٨
٧٨٧ شروط المدبر ٣٢٩
٧٨٨ مدة التدبير ٣٢٩

الفهـــارس

- **فهرس الآيات القرآنية** ٣٣٣
- **فهرس الأحاديث النبوية الشريفة، والآثار** ٣٤٧
- **فهرس الأعلام** ٣٦٩
- **فهرس الأماكن والبلدان** ٣٧٤
- **فهرس الكتب** ٣٧٧
- **فهرس الفرق والمذاهب والجماعات** ٣٧٩

- **فهرس تفصيلي** ٣٨١